

بازدید شد
۱۳۸۱

کتابخانه آیت الله العظمی
فقیه الزمان

بازرسی شد
۲۷ - ۱۳۸۱

کتابخانه مجلس شورای ملی	
نام کتاب	نزه العارفان
مؤلف	
موضوع کتاب	
شماره دفتر	۱۵۶۳۷
تاریخ ثبت	۱۳۰۲
شماره قفسه	۹۸۹۲
شماره ثبت	۸۱۴۸۱

۱۳۳۸
کتابخانه مجلس شورای ملی
تاسیس ۱۳۰۲ هجری قمری

خطی - فهرست شده
۸۱۴

1871

1871

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33



[Faint, mostly illegible handwritten text in Persian script, arranged in approximately 15 horizontal lines.]

وبه تسعین

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي نزل على عبده الكتاب بكل شيء بينا تأمله وجعله لنصدهم نورا وبه
رسالة معجزا وبرهاناً نورا وهدياً وعبرة للعالمين. وحننته جوامع
الحكم كان تبصرة وذكرى للعالمين. وآخر من بفضاحته السنة العربية المبررة
وابكميل أغصانها منافع الخطباء والبلغاء. وانفس لمفذه به واحكم ترتيبه
غاية الأحكام وصبره حجة ودليل للحكام في امتصاص الأحكام وعصم من
مهلك به وبالعزة من الزنج والطغيان. ووعد على المنك بهما الفوز برضاؤه
الخلود في الجنان. والصلوة على الكفى عنه بالعبودية والبرق والارسل. التتموت
بالترافد الموصوف بالرحمة المؤبد بالعبودية في الأقوال والأفعال. مجهد البشائر والتدبر
والداعي إلى الحق والسترار الجبر. وعلى آله العصوين وغزاه الأظهرين. كنوز العلم
ورغائه ودعاه الحق. ولا تله ما استدارت الخضر على العزراء واستنارت العنبر من
الخضر. وبعد. فان القرآن بحر لا ينقي عجايبه. ولحي لا تنفسي غرابيه. من طلب الهدى
وجدته في ظواهره وخوابيه. ومن رام العصمة من الحي وجدها في منشئ ومطابق

علوم

واجل

علومه. لا تعد ولا تحصى وفونه لا تحصى ولا تنفسي. وكان علم الأحكام الشرعية
والسابل الفقهية الذي هو من فونه وقطف من غصونه اعم نفعاً للعوام الخوا
واجدى غايته واولى بالاختصاص اذ به ينظم قواعد الماشرخ العاجلة ويتم سعادة
المعاد في الآجلة. وكانت الايات الكريمة التي هي مرجع جلاله من مسايله واحج
فناؤه واكبر دلاله فدا عني العلماء بالبحث عنها واستخراج السرا لذين منها لكفى
لما غفر بكانت تنفخ نفاثات بارئها من القليل والليل بمجوى على جلاله ما يرفقه
الراعب وبسطه الطالب بل اما سبب ذكره لا فاديل والاخبار او مقصر قد ملل
بالانجاز والاختصار فحذف ذلك على وضع كتاب يشتمل على فوايد خلد عنها الكثر النفايس
وفرايد لم يعثر عليها الا في بحر وضمنت الى ذلك فروعاً فقهية نفقيتها نص من تلك
الايات او ظواهرها ونكات مغايرت بحجب غراب تلح لدى الفضلاء ورواها بظهور
بذلك من الايات سرها الكون وجوهرها الثمن المصون بحجب بذلك الناظرين
ومما يظلم الا العالمون وسبته كثر العرفان وفقه الفزان والمسئول من ذي الجود
والافضال. ان يجعله نورا في خفايا اعماله. انه بطوله وكرمه يسبح ويجب ان يرفق
الابا لله عليه توكلت واليه انبهرت من علم مفيد وكنت خائفة اما المفيد
فتشتمل على فوايد **الاولى** اللفظ المفيد وضعاً ان لم يحتمل غير ما فهم منه بالنظر اليه
فوالنفس وان احتمل فان ترجح احد الاحتمالين بالنظر اليه ايضاً فهو الظاهر والمرجح المؤيد
وان تساوى الاحتمالان فهو الجمل والقدر الشك بين النص والظاهر هو الحكم والشك بين الجمل

والأول هو التناهي وقد يتركب بعض هذه مع بعض **مثال** النص قولهم قل هو الله
 إذ لا يحل غير الواحدية **مثال** الظاهر ما يحسب بركبكم وأرجلكم **مثال** المأول بذاته
 فوفا بدبهم في السجدة القدوة **مثال** المحجل والليل إذا عسعس في أحسن الدليل وأدبر
الثاني اللفظ الدال على الماهية إما أن يدل عليها من حيث هي لا بجيد وحقا أو كونه
 أولا والأول المطلق والثاني أن دل بعيد وحدة فاما معنية وهو العلم والمضمر وغيره
 معنية ٢ وهو النكرة ويقال لأربعة الشخص المنتشر وإن دل بعيد كثره فاما محصورة بالنظر
 اليه وهو اسم العدد وغير محصورة فاما أن يكون شاملا لكل الأفراد وهو العام أو غير
 شاملا وهو الجمع النكرة والفرق بين العام والمطلق أن المطلق يدل على الماهية من حيث
 هي لا بعيد وحدة أو كثره والعام يدل عليها مع هذه الكثرة الشاملة والفاظ العوم
 وتحققه كل وجوب ومتى وما جبايات والجمع المعروف باللام والجمع المضاف والحق به غير ما ذكر
 في الأصول ثم العام أن ورد ما يدل على إخراج بعض ما يحتاج بنا واللفظ سمي ذلك
 المخرج مختصا والعام مختصا وكذا المطلق أن ورد ما يدل على الماهية بعيدة
 سمي ذلك مقبدا والمطلق مقبدا وكذلك المحجل أن ورد لفظ أو فعل معين لا محموله
 سمي ذلك مقبدا والمحجل مقبدا ويختص ذلك كله في أصل الفقه **الثالث** اشتراك العلم
 أن الآيات الجوت منها نحو من خمسين آية وذلك أنها هي النكرات والتداعل والافق لا
 تبلغ ذلك فلا يخلو من نصف ما كانا هذا وينص على عدم ما فيها فأن كنا شيئا من الآيات
 تثبت المطلق به ولم يعلم أن العلم عند ذكر البصائر والأعقابا متاهل الحقيق والأعقابا

لا الكثرة والاشتراك على التقديرين يرد هنا سؤال فترده أنه ورد في الحديث عنهم
 عليهم السلام القرآن أربعة أدياع ربع فناء وربع في عدمنا وربع فرائض وأحكام
 وربع فخصص بأشكال القرآن ستة الآيات وسماها ستة وسنونا به فكيف
 يكون خمسا به أيضا أو أقل وبعده والجواب من وجهين **الأول** ليس المراد الرفع حقيقة
 وهي جزء فرائضها جزءا متساوية في المقدار بل الرفع باعتبار المعنى فلا يلزم أن يكون
 الأدياع متساوية من حيث المقدار **الثاني** أن الفرائض والأحكام وقد يكون تفهيمه
 وقد يكون أصوليه والآيات المذكورة تفهيمه لا غير فإما أن يكون تمام الرفع في
 فرائض وأحكام غير تفهيمه إذا تفرد هذا فلتشرع في الكتب **باب** **الطهارة**
 وفيه مقدمة وأيات **أما المقدمة** فالطهارة لغة التزاهة قال الله تعالى يا أيها
 الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وشرعا يطلق حقيقة عند بعضهم على رافع
 الحدث أو المبع إلى الصلوة فتعرفها من حيثها بغير الدخول في الصلوة وإن الملقف على غير
 المبع فيها كغسل الجمعة والوضوء المجدد وعند الأكثر يطلق عليها حقيقة فاجزئتها
 ح استعمال ظهورها شرط بالنية ويطلق مجازا بالاتفاق على إزالة الحدث ما عمن
 الثوب وعن البدن لأن إزالة الحدث في الخضر امر عديم فلا حظ له في العان الجودته
 حقيقته وهل طلاء في المعنى الحقيقي سواها أو مشكل فيه خلاف ومقصود الكتاب
 هنا ذكر الطهارة بآياتها وأما المذكورة حقيقته ونجاستها **وأما الآيات** فلا ولي
 بالآيات الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلوة فاعسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق

الحقيقة

وأدخلها والاك كان خلاف ذلك هو المتعين لأنه قال هذا دعوى لا يقبل الله الصلح
 الاية اى مثله فلو يكون الابداء بالاعمال والوفض ^{وتدخولها} المجزأ بل يكون بدعة لكن
 الاجماع على خلافه **الخامسة** واسموا بروسكم في الباء للنهوض من الفارق بين محض
 المذهب ومخالفة المذهب وقيل زائدة لان السمع منعده بنفسه ولذلك انكر اهل العربية
 افادة التعويض والتخصيص بما نزل على يقين من الفصل معنى الاضمار فكان قاله قوله
 السمع بروسكم وذلك لا يقتضي الاستيعاب ولا عدمه بخلاف اسموا بروسكم فانه
 كقوله فاعملوا وجهكم ثم اختلف في القدر الواجب منه فقال اصحابنا اقل ما
 يضع عليه الاسم اخذا بالنهوض ولخص اسمهم عليه السلام وبه قال الشافعي وقال ابو
 ربيع الرازي لأنه مسح عليه السلام على ناحية وهو قريب من الوبع وهو طه والناحية المجموع
فروع الاول السمع عندنا مختص بالمقدم لوقوع ذلك في البان فيكون متبعا ولا تاته
 مجزئ بالاجماع لان جميع القضاء قالوا بالتخير اى موضع **الثاني** الحق لا يلزم
 الابداء بالاعمال لاطلاق السمع ولقولنا احدهما عليها السلام لا يابس السمع معتقلا ومعدبرا
الثاني انه لا يفقد بطلونه اصابع لما بيننا ومن الاطلاق ولقولنا البافزع اذا صحت
 بشئ من اسنانا وشئ من فديك ما بين كعبك الى اطراف الاصابع هذا انما كان العلم
 اصابع افضل **السادسة** وارسلكم الى الكعبين فوافقه وابن عامر والكناسي وحض
 بالنصب عطا على محل بروسكم **السادس** والجور وعلة النصب على المعنوية كقولهم مروت يند
 وعمرنا وروى ثبت بالدهن وصيغ الاكابر وكقول الشاعر معاوية اننا نكسر فأسحج

فصل

فلما بالرجال كل واحد بما دوا ابائهم بالجو علفا على رؤسكم وهو ظاهر فان الفرائض
والثمان على من واحد وهو جوب السح كما هو من هذا اجتماعنا الامام بن ابي نويه ما رؤوه
عن النبي انه نوحا ومسح على قدميه وعلقه ومثله عن علي م وابن عباس وابي اسحق
ابن عباس انه وصفه بنوه رسول الله مسح على رجليه واجمع ايمه اهل البيت على ذلك
قال سادهم باقى على الرجل الستون والسبعون ما قبل الله منه صلح بئله وكيف ذلك
قال لانه قبل ما امو الله سبحانه وغير ذلك من الروايات وقال ابن عباس وقد سئل عن الوضوء
فقال غلطان وسحان وقال الغناء الاربعة بجوب الغسل مجتنبين بقاءة النصيب علفا
على وجهكم واذا منسوب بفعل مذكورى واي علموا ارجلكم فغسلوا وعلفنا بيتا وماء باردا
ارادوا سقيها وقول غلظا سيقا متحياى ومغسلوا رجاى ونويه فواءة وارجلكم البغ
اى وارجلكم مغسولا وما نواه فاجزى بالجاردة كقولهم عذاب يوم الهم فواءة حمزة وحيد
عين فانه ليس مغسولا على قوله ولم يجرى ما قبله والالكان تقديرا بكون علمهم ولدان
مختلفين مجزئين كمن غير بار بل هم الطائفتون لا العطفون بهم فيكون جزمه على جازية
لهم بل كان الغسل بالغسل قول اكثر الامم **والجواب** عن الاول بان العطف على وجهكم ج
مستحب ان لا يقال ضرب نذرا وعمرى واكرمت خالدا وبكرى ويجعل بكرة علفا على ربه
وعمرى لم يرد بين هذا مع ان الكلام اذا وجد فيه عام من عطف على الاخرى منها كما هو مذهب
المعتزلة وشواهد مشهورة خصوصا مع عدم المانع كما في السئلة فان العطف على الاول
لا مانع منه لئلا ولا شرعا واما النص بفعل مذكور فانه انما يجوز ويغفل عن الغلظ

اذا لم يكن حمله على اللفظ المذكور كما مثلتم واما هنا فدلنا من العطف على الحال واما
 قراءة الرفع فيجوز انهما معدهما اي وارجحكم مسوحا بل هو اولى اقربا للفرقة بين
 الثاني بان اعراب المجاورة ضيف جدا اليه بكنابا لانه حصرنا وهذا اكثر
 اهل العربية هذا مع اننا نرى يجوز في الجملتين **الاول** عدم الالتباس كقولهم حجر ضيق خرب
 فانه لا التباس انما يخرج من الحجر عذرا فلهذا فان الرفع يمكن ان يكون مسوحا فغسله
 فان قلت ان الالتباس دليل بالتعدي بالغا فانه بالتعدي هو للعنق كالذي يدي الى المرافق
 فكذلك جاز في شئنا اختلاف المعتقدات في الحكم وبالعكس فلو قبل الالتباس **الثاني** ان لا
 يكون معرف عطف كالمثال هنا حرف عطف وان ذلك ندجا مع العطف كقولنا
 فلان انسان مائة مائة داخل في ذلك فبطام ابن ليس فالب جرحا طيبا مع حرف العطف
 وهو الفاء فلان المراد منع طالع عطف على داخل وانما حجة ومما وافوا وان المراد
 فاطب فعل يركب انما اسم فاعل وكسر الفاقبة واما فاءه اليمر لعدم الالتباس يوم
 وحده من مجرور اعطف على جاز في جئات ومما حجة حرو من ذلك ان
 جراحوا مع الواو ومنوع وعمل الثالث بالمنع من كونه مجرور مع كونه مفعلا
 من لم يره وقد بينا ودوده من طريقكم وهذا كان الجيا شئ يعقل ويمسح ويهني بالجمع بينهما ثم الكلام
 وانما في الاخرى وفي الثاني الذي تقدم في احتمال العبد والناية للمسوح فلهذا دلالة على الالتباس ووزع المسح فلهذا
 الثاني صريح استهنا مجرور ولو باسبع ومكوتا وغير مستقيم نعم محله ظاهر القدم للبيان واما الاعبا
 قلنا الثاني في القدم والثانيان فاجيبا بالمراد الكلبان من كل رجل ومما ايا عبيد

لا يشاء اهل اللغة ولا يعرفون ولا
 يشروا وقل اولي ملحق السابق والقدم
 لعل الكلبان او كلبان اولي ملحق السابق والقدم

قال

قال الكلب هو الذي قال في القدم يهني اليد السابق بمنزلة الكلب الغنا **باب** ان ثلثا ان
 وا والعطف يعيد الترتيب كما هو في الغراء وبعض النخلة والعقضاء فلهذا لا ابرز على الترتيب
 ظاهر وان ثلثا بعد مكا والشهور وهو الحق فقول يجب الابتداء بعنق الوجه لا بانزاعه
 العقيب وكل من قال بذلك قال بوجوب الترتيب كذا في مجمل الوجهين والموضوعة الثانية في
 فيه الترتيب والاك كان خلفه متعنا وهو باطل فكان لا مولا لغوية فالمراد بالوجهين قطعنا
 والافتقار من خارج كقولنا وساروا الى معقرة من رجب ومحوه **التابع** وان كنتم
 حينا فاطمة وا العجب جنس يصدق على الواحد والجمع مذكرا ومؤنثا كعدل ورضا وهو
 اسم جري مجرى الصدر اعني الاجتناب هو لغز في الابداد وشيئا من بعيد من احكام
 الظاهر من اما عجم او خروج من بطن او نوما مثل الجمل معطوف على فاعلوا وجوبه حكم
 اي اذا قمتم الى الصلح فان كنتم محدثين فتوضوا وان كنتم حينا فاعفوا فاعفوا هذا الفعل
 واجبا عليه ولا يقتضي ان يتم الوضوء لانه جعله فيما له والا فاعفوا فاعفوا فاعفوا فاعفوا
 معطوف على مثلنا اي يا ايها الذين امنوا انكم حينا فاطمة اي اعفوا وارجح
 العنق واجبا لنفسه للصلح لعدم تعيد الطهارة بالانعام والصلح وجوب حصول
 السبب هو الطهارة عند حصول السبب مع الجارية وبذلك هذا قول على في مقبلة
 الانسان لا وجوب عليه الجمل والمهر لا وجوب عليه ثا من الماء وقول الصادق ع اذا
 ادخل فسد وجب العنق وبذلك ثلثا المراد اعفوا لانه امر بالتمسك على الاطلاق بحيث
 لم يكن مختصا ببعض من كان امره بغير كل البدن ولان الوضوء لما كان محضوضا

اخرى

ببعض الأعماء ذكرها على التبيين وهذا يريد كعضو معينا علم إرادة الإطلاق ولا تن
 المراد ليس هو الوضوء بالأجماع ولا هو مع الفعل فالأمر استعمال المشترك في معنيين وهو
 باطل لما تقرر في الأصول فنام بين الفعل وكذا في قوله فيها بعد ليطهر **العاشر** من أن
 كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء ذكرنا صورا يباح عند
 التيمم أحدها المرض التيمم باستعمال الماء والعاجز عن السجود ثانياها الساقطة
 لا يجزئ الماء ونقصه وعلى هنا بعد الحال أي حال سفركم كقولهم زنت فلان على مرتبة
 لا يختص ببعض السفر لا غلبه لا اختصاصا ولا باجترار بل يباح سفره وحصل مع عدم الماء وقيل
 ممالك وقال الشافعي المحاضر يستيم ويعد الصائغ مع الوضوء وقال زفر بنع النسيم للحاضر
 بل يصبر حتى يجد الماء ومن يجزئ قوله لا والحى ما قلناه من العموم إذا انفرد الخالف
 ليس بجواب والنص من ظاهره قال الشافعي من الغائط أي الموضع المظن من الأرض كمن يبتلع من
 أحدث أي الخارج من دبر الإنسان من العذرة وسمى شرا عابثا نسبة الحال باسم محله
 ومن التبيين أي جاء موضع من الغائط أو عند الإخفاء هي زيادة لتجيزه الزيادة في الأبيات
 فلهذا جازع عند التقدير بالفعول والعجز أن كنتم محدثين بأحد الأحداث أي البول والغائط
 والريح وأنها بمنزلة الواو وأما الحدث بغير الثلاثة فنسفا من غير الآخرة وابتدأ الاستم
 النساء فالكسائي لم يقله له بمسقى بشر والباكون لا مسم بالالف لأن فاعله جاء
 بمنزلة كفاية للسك الملامت كإتيان عن الجماع وقال ابن عباس والحسن ومجاهد وفائدة
 ما تناكروا به عنه لأنه به يتوصل إليه واختاره أصحابنا الأئمة وقال الشافعي يلو في

ذكر

ذكرنا ونشئ مطلقا غير المحارم موجب للوضوء وقال مالك إن كان ذلك بشهوة
 انقض الوضوء والأئمة وقال أبو حنيفة إن انقض عشرينه انقض بالانقضاء والحق الأول
 لا جماع احتجابا وقول الباقر ومحمد سئل عن معنى الآية قال ما يعني إلا الواقعة دون الفرج
 ووجه الضم المذكور أن الموضع له في التيمم قاصدا وجوبا لحال المقصود في الغائب
 أما مرضا وسفر مكان المعنى أن كنتم جنبا أو محدثين وكنتم مرضى أو على سفر فلم تعد **سعة**
 فلم تعد ماء فتميموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه الفاء هنا ليست جازيا
 للشرط بل ما لحظ على كنتم لأن لقلب الصانع فامسحوا ونفسه بل الجواب بغيره والمعنى **تقيد**
 فلم يتمكنا من استعمال الماء لأن المنوع من الشيء كالفائدة فتميموا أي فتمعدوا وأقصوا
 صعيدا أي شيئا من وجه الأرض كقوله صعيدا زلقا طيبا أي طاهرا ولذلك قال أصحابنا
 لو لم يلزم يده على جرحه سح خبائه وبه فالنسخة المحففة وقال الشافعي لا بد أن
 يغتسل باليد شيئا لقوله فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه وجهه نظر محبان أن يكون من هنا
 ابتداء شيئا والوجه المراد به صبغ وهو الجبهة عند أكثر أصحابنا أما تكون اليد والسجود
 للنصوص عن أهل البيت في مسح الجبهة الطريق نفسه الأعلى وكذا المراد باليد من ظهر الكف
 من الرتد إلى أطراف الأصابع **العاشر** ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم
 وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون فتم الآية ثلثة أحكام يشتمل على ذكرها كلها
الأول ما يريد بالامر بالوضوء والفعل فيه التيمم بدل الماء إلا التوسعة عليكم والتخفيف لا الحرج
 وهو التيمم ومن هنا مبنية وكذا الآية في ليطهركم لبيان المراد **الثاني** ولكن يريد ليطهركم

واختلف فيها فقال الخنفه ان المحدثين نجاسة حكيمة فالطهارة لا تملك
 النجاسة منع الشافعية من ذلك وقالوا لو كان نجاسة حكيمة لكان مع كون اعضاها وطبة
 نجس للملاقاة اجابنا ولو كان اذا حمل الانسان وصلى بطل صلاؤه بل المراء طهارة الطهارة
 صفة التيمم من طاعة الله لان الامر بطلبه بالطاهر يجعل العبد في مظنة التيمم لانه غير
 معقول المعنى فاذا انقاد وتعبده قال عن قلبنا والتمرد وفيه نظر لانه جعل حقيقة
 النجاسة الحكيمة فاما الذي ذكره حكم العينية وابنا الطهارة الشرعية حقيقة فاما اذا لم يجز
 لا يشيذان الاول فاما الثالث الخنفه ويمكن ان يكون الثاني موافقا **الثالث** طهارة
 عليكم بشيء لكم كهيئة احكام بطلبها بآياتكم وقلوبكم واما هو تكفيراً بآياتكم لتكفرون
 لعلمكم بآياتكم بالشكر على تلك النعمة وفي ذلك ايماء الى كون العبادات تقع شكراً وهو
 البني وتحقيقه في الكلام **الافتاء** يا ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى
 تعلموا ما تقولون ولا جنباً الا عابري سبيل حتى تغسلوا وان كنتم مرضى او على سفر او
 احد منكم من العنا بظا فلاستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا
 بوجوهكم وايديكم **الافتاء** كان عقوقاً عقوقاً الواو فدا نتم الطال ولذلك نصب جناباً
 عليه وقوى سكرى جماً كهلوكي السكر من السكر يعني السكر قبل المراء لا تقربوها وانتم سكارى
 من خمير او غيره حتى تعلموا ما تقولون والشيء مزجج الى العمل الذي لم يزل يهلكه بعد وقبل
 المراء لما عسر قبل المراء الذي من السكر بنفسه اي لا تسكروا وانتم فالملكون بالصلوة وها
 ضيقاً ان اما الاول فانه مزجج من الخنفه واما الثاني فلان اكثر المفسرين قالوا ان

فيل

قبل تحريم الخمر عندهم واما هنا التي هنا صريح عن قرب الصلوة لا التكرار قبل المراء لا تقربوها
 مواضع الصلوة وهي الساجدة وهو المردى من الباقوم وهو الحق وبزيده قوله الا عابري
 سبيل اذا العبور حقيقة في الجواز الكافي في الاول يكون قوله ثم تلا جناباً الا عابري
 سبيل اي مساوين سفر يقع فيه التيمم فيصكون كذلك وعلى الثاني لا فهم اي في الساجدة
 من غير استقراء وهو مذهبنا ومذهب الشافعية خلافاً لا يوجب فيه فانه منع من
 الجواز الا اذا كان فيه الماء او الطهرين وفيه دلالة على عدم جواز الاستقراء في الساجدة
 وهو استثناء من قوله لا تقربوها الصلوة اي لا تقربوها الساجدة للصلوة مع غيرها الا بغير
 سبيل لكون الطهرين في السجدة وهذا العام مختص عندنا بما عدا السجدة وما عدا ذلك
 يجوز عبودها وقد تقدم في الآية الاولى باقى الاحكام واعلم ان عندنا ان اذا افقد الماء
 وجب طلبه في الحزنة علوة سهم وفي السجدة سهمين من اربع جوارب لم يفتن عدم الوجبة
 ويجوز فيه واحدة للوضوء واثنان للغسل وقال ابو حنيفة والشافعي ضربان منها
 للوجه فبشره واليدين اخرى هكذا قال الشافعي ان المراء بالوجع كله وباليدين من يدي
 الاصابع الى الموضفين وباشا على العضوء ولما دعا نداء عليه السلام تيمم مسح يديه بالتراب
 واما ما اهل البيت تدفع ذلك فاولاً ان الله كان عقوقاً عقوقاً اي لم يزل يهلكه
 بآياتكم فينبذ عليكم التكاليف كما شدد بها على اليهود الذي من قبلكم باليهما عليكم
 ورخصها لكم وفي الآيات احكام كثيرة **الافتاء** يحرم الشكر لكونه منافياً للواجب **الثاني**
 نقصان للوضوء **الثالث** ابطال للصلوة **الرابع** وجوب قضاء صلي وقت حال السكر **الخامس**

كون عدم الفعل مبطلا للظاهرة فتدخل النعم والاعزاء والجنون **التاسع** كون ذلك
 مبطلا للصلوات **السادس** كون الجنابة نافضة للوضوء **العاشر** كونها مبطلة للصلاة
الحادي عشر احترام الساجد **الثاني عشر** منع السكون وشبهه من خلفها **الثالث عشر** منع الخبث
 من الاستحواض فيها **الرابع عشر** من غير الجنابة **الخامس عشر** كون الفعل واجبا لحكم الجنابة **السادس عشر** عدم انقضاء
 الفعل الى الوضوء لقوله حتى يغتسلوا ولا يكون بغير الجنابة **السابع عشر** كون الفعل **السادس عشر** كون الفعل
 التيمم **الخامس عشر** كون فعله بدلا من كل واحد من الوضوء والفعل **السادس عشر** كون الفعل
 باستعمال الماء **الخامس عشر** كون فعله مباحا اما للغير من الماء بالضرورة من استعماله او لعدم **السادس عشر**
 كون وجوب الماء نافضا للتيمم ككون الغائط نافضا للوضوء **الخامس عشر** كون الجنابة
 تقع بحجر الوطى من غير انزال كد وجوب كون التيمم بالتراب كد وجوب كون الجنابة
 اسم الصعيد عليه كوجوب كون الصعيد طاهرا كوجوب كون مباحا كوجوب مسح
 الوجه واليدين **الخامس عشر** كون الوجه هو دبه بمضغ لكان الماء عند الغافل بذلك وكذا
 اليد لمطغيا على الوجه **الخامس عشر** وجوب الاندباء بمسح الوجه لغاء التعقب **الخامس عشر** وجوب المولات
 ان قلنا الامور للفقهاء **الخامس عشر** وما اروه الا العبد والله مخلصهم له الدين ولتعالى
 الية في كل عبادة منه فضل الطهارة والتكليف المنفرد ومعنى الامد من هو المراد بالقرينة
 التي يذكرها احكامنا في بانهم وهو يقع الطهارة خاصة منه وحده ويؤيده قول النبي
 فليحبه من القدس من عمل له علة اشرك فيه غيره فكونه لغيره فضل من كونه لغيره ان يفعل

من ذلك الاثر

خونا

من ان عفا به قد جاء لتوابعه وجعل يفعل حياء منه وجعل له من عظمته
 له ومناجاة وانفيا فالاخطار ما لم يرضوا ويطرب من هذا قول على
 فاعيد لك خوفا من نارك ولا خوف الى حيثك بل وجدك اهلك للعبادة فعدت
 وهو الاقرب لان ما عدا ذلك شرك مناف للاخلاص فعلى هذا لا يجوز في التيمم الرجاء ولا في
 بل ولا في التيمم او التعوض بالماء وانما لا الكسل والوسخ من مطلق الآية يدل على ان
 الامر مخصص للعبادة المخصصة والامر باليمن نهي مستلزم للنهي عن التعبد بكون كل
 ما ليس مخصص منها عنه ممكن فاستلزاما لتقريره الاصل واعلم ان الشافعي ماله **السادس عشر**
 وافقونا في اشتراط التيمم في الطهارة وان خالفونا في الكيفية او بغيره خص الشرح
 بالترابية لا غير لقوله ثم فتموا صعيدا طيبا اي قصدوا الخلق الاول لقوله عليه السلام
 انما الاعمال بالنيات والنجس العرف للعدم ولقوله انما لكل امرئ ما نوى ومن لم يبق الا
 ما وروى من قول الرضا لا يخلو الا بعمل لا عمل الابنية ولا قول ولا عمل الابا بانه السنة
 ثم اعلم ان سرعية التيمم من غير الفصل عن غيره فوجب ان يتصور فيها تصور قلبيا
 خفيفا لفعل النوى من كونه وضوء او صلوة او صوما او غير ذلك ونوعه لها من رفع
 اخرها لا باحة للوضوء والظهور للصلوة وروضان للصوم والمالها والظهور للزكاة
 والتمتع وغيره للنجس ومضغ العارق بين افراد نوعها الوجوب الواجب الذي لا مندوب
 وروى المحدد وله بالتحقق كان موقفا فينبغي الاداء ان فعله في القضاء ان فعله
 طاعة لله والركن الاعظم الذي هو الاخلاص وقد توعدناه **السادس عشر** ان يكون كرم

كقولهم لا سلوة الا بطهروا اذا تقرر هذا فقال بعض المحققين انه في الاستعمال الصحيح
 القول لا يجر لان فعولا لا يفيد المبالغة في فاعله فاعل كما يقال ضربت واكول لزيادة العزب
 والاكل لا يفيد شيئا مضافا الى الفعل هذا لا يكون بمعنى المظهر عنه لان كونه مظهرا مضافا
 لعنى الظاهر فلا يثبت له المبالغة ولا نه قد يسهل فيها لا يفيد التظهر كقولهم تسبهم
 ربهم شربا طهورا وقول الشاعر عذرا للشايبا وبقيت طهورا وقول الشافعي واصحابنا
 انه بمعنى المظهر فيكون مأخوذا من الرضخ الثاني واستدلوا بالنقل والاستعمال اما القول
 فاذا ذكر الميزبدي قال الطهور بالفتح من الاستاء السعدية وهو المظهر عنه واما الثاني فاذنه
 مراد فيه فيكون حقيقيا اما اذا دخل فلو لم يجر جلت له الارض صحدا وترا بها طهورا ولو
 اذا والظاهر لم يكن له بغيره وقولهم ايضا وقد سئل عن الرضوخ بيا البحر يقال هو الطهور
 المحل ينسب لولم يجر كونه مظهرا لم يجعل جوابا لان نسلا للمبالغة ولا يتحقق الامع اعادة
 التظهير لانهم يقولون ماء طهور ولا يقولون نوب طهور فلذلك من فاعله لا يمتنع ما لماء
 ولا تظهر الامع اعادة التظهير لغيره والتمسوا قد بالنظر الى القياس اللغوي كما قال الخفي لان
 التقدي في الحقيقة المظهر والمحمول طهورا به نوبه فالاقتباسا وليس طهورا من مظهر بغيره
 من جنس ما لانك تقول هذا ضارب زيد انا تقول عزوب زيد وصدق الله عظمه والحدث
 ولا نقول طهور من الحدث واما بالنظر الى الاستعمال حكما كما قال اصحابنا والشافعي فان وضع
 الخفي في مكانه **الاشارة** ما يزيل عن العلق والطهورية ضد اجر حبيبه بمثل المبالغة
 بغيرنا اقلنا فان لم يتغير حقا استعمال ما لا يتحول بحركة الاخر المتجسس وقد رده بعض

فمنه

من مثله وعندنا لانت التغير في احد اوضاعه قلبا او كبرا وعندنا شافعي في الكثير التغير في
 القليل الملوقات وعندنا اصحابنا كذلك الا ان الكثير عنده فلان في موضعين مثل وعندنا
 كرهوا القسما ثانيا وطل العرا في الذي هو احد وسبعون مثقالا قال البيهقي وقد سئل
 عن ثوبين من ثياب الماء طهور لا ينجس الا ما جرت لونه او طهر او نجسه وروي الشافعي مرسل
 عنده اذا بلغ الماء كرا لم يجل شيئا ومنه اذا كان الماء قد ركز لم ينجس شيئا قالوا
 الله لا يجله ان يكون منسجرا المدة فيجسد بالكبر هذا كله والماء الراكد اما الجاري فلا
 ينجس الى التغير وما لا لا اشتراط طهوره كرا الا ان يكون مابدا عن زيادة فلا يشترط وقال الشافعي
 اما الذي يجله في الجاسة طاهرة وما ينجسها ان لم يسهل الجاسة الى طاهرة وما ينجسها او ما طهر
 الجاسة ان كان اكثر من ظنين فطاه وان كان اقل فنجس **الاشارة** اذا زالت عن الطهورية
 فسد ما يظهر بالقاء كره طهره فسد بيزيل تغيره ان كان مستقرا وان لم يزل فكذا هو هكذا
 حصة بيزيل التغير في غير الجاسة كقوله تعالى الماء المذكورا وانما الركبا ووقع التفت الشاكب عليه و
 الشافعي يقول الجاسة ما جرد **الاول** ودود ما طاهر بيزيل التغير ولم يفسد به **ب** وقال الشافعي
 من يفسد ج ان ينجس من ثوبا بيزيل تغيره وان يستحق منه ما يزيل تغيره ولم يفسد به
 وهو وقع قريب بيزيل تغيره وكل هذه فكلها لا دليل عليها فاجب الاء عن عنها **الاشارة**
 وبيزيل عليكم من البقاء ما يظهر كبره يذهب عنكم وجز الشيطان هنا مسئلتان **الاول**
 ان غير الماء لا يطر من الحدث كذا من الحيثية الحدث فاجمع الامم الى جف في الرضوخ
 بالنجس مطبقا مع عدم الماء والسفر واما الحدث فاكرا اصحابنا على ذلك وبقا **الاشارة**

وقال ابو حنيفة كل ما يبيع من قبل المعلن يجوز اذالة الخفاصة به حيثما ان صرح المعلن بذلك
 على الامتنان يكون الماء مطهرا فذلك يكون غيره كذلك والامتنان الامتنان بل كانت
 ذكر الامتنان وهو المبيع اولى ٢ وبهذه بيعكم دجر الشيطان قبل هو الجانية والرجل النجاسة
 وقبل العذاب وقبل وسوسة فانه لما نزل المسلمون على كتب تسوخ فيها قدامهم على
 ماء فاحلهم الكفر والشركون سبقهم الى الماء فقتل لهم ابليس وقال يقولون على غير
 وضوء وعلى جانية وقد عظمتم فلو كنتم على الحق لما عليكم هؤلاء على الماء فخرنا خيرا
 شديدا فظروا له حتى جرى الوادي وتلبذ الرقل حتى يثبت عليه الامتنان فطالب المفسون
 فباع الغنم الاقل فزاد لاد على الخفاصة المني ولذلك قولى جبر هو راد الخفاصة
الثاني وبسلكونك من المحض فل هو ادى فاعترضوا النساء والمحض فلا تفرق بينهما
 نظرن فاذا نظرن فانوهن من حيث امركم الله ان الله يحب المتوابين وبذلك يثبت
 المحض بغير قصد كالحي واليهب واسم فنان واسم مكان فالمحض الاول قصد
 لا غير لعود العترة ليقول هو ادى اي مستفذر اما الثاني فيجوز المصدور يكون
 منه مستفذر ومضاف الى الزمان المحض ويحمل اسم الزمان اذ كان قد يحتاج الى
 فقد برضا فلاقتر بهن اي لا يباعن معهن عرقا لا لغة حتى يطمئن بالبشيد
 مفرقة حمزة والكسائي اي يفسلون وفراء الباقون بالتحقق اي يفتن من الدم
 وحش ظفر مكان اذا عرفت هذا ففي لاد احكام ان المحض ليس له ادى وهو
 المستفذر وهو اجماع اهل العلم ان نجاسة مغلظة لعود هو ادى من العترة في الغنم

بلا ايمان

١٣
 الايمان باسجد الظاهر لا يتم بالعترة الذي كثر به عنه ثم يتكبر جزء ووصفه بالادنى وكل
 ذلك ما مات غلظة نجاسة نجيبا زالة قليلة وكثرة عندنا والا لما كان لغلظة فائدة
 فائدة وكذا النجاسة لا نهضت كان محضيا ج ان دم المحض من الاحداث الموجبة
 للصل لا خلق الطهارة المتعلقة به وقد تقدم ان ذلك يراه من الغسل اقل مدته
 التي يجرها موجب للغسل عندنا ثلثا ايام واكثره عشرة وربع ثالث الخفية وقال
 الشافعي يوم وليلة واكثره خمسة عشر يوما وجوب اغتسال النساء في مكان المحض
 وهو القبلى اي ذلك مجامعتن اذا امر حقيقته في الوجوب والاجماع بوثقه وفي وصفه
 بالادنى وترتيب الحكم عليه بالقاء اسما وبان العلة وفي كنفه الاعتزال عندهم خذفت
 وقال محمد بن الحسن كما قلنا انه الغسل وقال ابو حنيفة ما يوجد سف والشافعي هو
 ما اشتمل عليه الا انه وروى ان اهل الجاهلية كانوا لا يواظبون الا على ما لا يثابروا بها ولا
 يثابروا بها ولا يكتفون في البيت كغسل اليهود والنصارى فلا يزل أخذ المسلمون بظاهرها
 فعملوا كذلك فقالوا من الاعراب يا رسول الله البرد شديد والثياب ثليلة
 فان اغترناهم بالثياب هلك سا بابل الجب وان اسنا شرا هذا هلكك الخافض
 فقال امنا امر كنم ان تغتروا بما معتنن اذا حضن ولم امركم بما جاز من فضل الاعاجم
 وقيل ان النصارى كانوا يجمعون كل ما يرون بالنجاسة واليهود كانوا يسمون لوفس في
 كل شيء فاسرقتهم بالامتنان الذين هم اختلف في مدة زمان الغسل وغايتها قال
 الشافعي حتى يستل ويجمع ما يجمع بين الغرايين ولعله اذا نظرن فانوهن فانهن قد

لا يجوز وطى صاحبة فطره مستطعمه قال ابو حنيفة بالجمع بين الصواتين بان له ان يطأها في اكثر المحض بعد الانقطاع وان لم يغسل في الاثني لا يقر بها بعد الانقطاع الا مع الاعتسالة اما الاحتياط في جنبها بانه قبل الغسل جائز على كل واحد بعد الاثني وقال بعض اصحابنا بقبول الشافعي وليس يثنى لان فطره فعله بذنبا، يعني فعله كالتكبير في شاة ثم كلف ذلك تطعمت الطعام يعني تطعمه من حيث امركم الله الامور هذا ليل للرجوع مطلقا بل قد يكون له كما لو كان قد اغترضا اربعة اشهر فما اكل زمان الانقطاع والغسل وكذا لو اذن من انقضاء مدة التوب في الايام والظواهر قد يكون للتدبير كانه انقضاء الحال ذلك هو ان لظان الرجاء وان اختلف معنى من حيث فعل ابن عباس انه من حيث امركم الله بجنبته وهو محل المحض عن الغسل وقيل من حيث الطهارة المحض فقال محمد بن حنفية من قبل التلحاح وهو العجود ان الله يجيب النوايا عن الجائز الباطنة هي الذنوب بجنبته المستطعم من الجائز الظاهرة **الثاني** فقال الكرون نجس ولا يقر بها المسجد الحرام بعد عامهم هذا انما الحرم معناه لا نجس من الاثنيات غير المسلمين والنجس مصدر في الاصل يقول نجس بكسر العين نجس ونجسها نجسا بفتح العين فهو نجس بضم العين وكسرهما واذا استعمل مع اليمين كسر ولم يقل نجس بفتح العين كذا فيها وسكون النجيم فالله الصواب وذو به شاة وان يكون النجس مصدرا في الاصل لا يثنى ولا يجمع ولا يؤتى قال انما المسلمين نجس لم يقل نجسون والمراد بالاسجد الحرام قبل هو حلة الحرم سمى بسميته الشيء ما بهم اشرفنا ثم انما قد يقر بها فيقول المراد من المؤمنين ان

الرجاء

يكون

يكونهم منه ولذلك صدر الآية بها ايها الذين امنوا والذين امنوا من الاقرب للبالغة غير الاقرب او اللبس من دخول الحرم وذلك العام قبل سنة حجة الوداع والاصح ان سنة شاة لما ثبت انها بغير شاة امره الله بقره هذان لا يقرها الا هو او واحد من اهل بيت بيت عليهما ثم يدل عليه قول علي لا يجزى بعد هذا العام شركت وبر قال ابو حنيفة وفي الآية احكام ان المسلمين انما من نجاسة عينية لا حكمية وهو مذهب اصحابنا ويد قال ابن عباس قال ان اعيانهم نجسة كالكلاب والحمائم وقال الحسن من صالح مشركا نساء والوضوء قد بطلان على غسل اليد وخالف باقي الفقهاء في ذلك وقال في معنى كونهم نجسا انهم لا يغسلون من الجنابة ولا يجنبون الجناسات او كني به عن نجاسة عقادهم واعلم ان تعاقب الحكم على الشئ يدل على ان الشئ من ذلك في الحكم كقولك اكرم العلماء اعلمهم واهل الجبال اي يحملهم فلو غسلوا ابدانهم سبعين سنة لم يبدوا الا نجاسة وروايات اهل البيت واجماعهم على طاعتهم مشودة **باب** انهم فاكنا فوا انما نجاسة فاكنا وهم وكل ما يشرفه من طيرة نجس بقا وهو ظاهر وانما قوله وطعام الدين وتوا الكتاب حل لكم فالمراد بالخطوة الشعر والحيوب وهو يروى عن عمر وسياق تمام الحديث في الاطعمة اذ شاة الله ثم **ج** انه لا يجوز دخوله المسجد الحرام وكذا باقي الشاهد عندنا المنصوص اهل البيت وبه قال مالك واهل الشام في كل المسجد الحرام وهو نجس فلهذا قال ما عاده عليه لانه قابل بالنجاسة والعلية وهي النجاسة فاصلة ما ابو حنيفة لا ينجس ودخله ولا دخل غيره

ويقولون ان الحق من جهم لقوله لا تجتمع بعد هذا العام مشرك وذلك لا يسلزم الشيء
 عن الذنوب وهو فاسد فان دخلهم يسلزم القريب للشيء عند ان لا فرق بينهم من
 ما في الكفا وعند ثلث جميع ما تقدم للاجماع المركب فان كل من قال بجائزهم عتبا
 بجائزهم كل ما تركلان اهل الذمة مشركون لقوله نعم وقالنا اليهود عزير بن لقمان
 النصارى المسيح ابن لقمان في قوله سبحانه وتم عزير يكون وكل مشرك نجس **بالإله القاسية**
 بابها الذين آمنوا انما الخمر والميسر الانسا والاذنار ما وجب من عمل الشيطان
 فاجتنبوا العلمكم بظهورنا سندنا بحاننا القابا ون بجائز الخمر هذه الآية ووجه
 الاستدلال فيها من وجوبنا ان قد وصفه بالرجس وهو صف بالجائز لولا هذا فذلك
 بركا الرجس بالنجس يقال رجس نجس ب انما هو اجتنابه وهو موجب للشا عند
 للبح من الاقرب بجايزا نواعه لان معنى الاجتناب كون كل من فعله نجس وهو سئل
 للبحر ان يوجب ذلك ايضا ودايات عن اهل بيته في طرنا نصف بحجرا ففقد
القرآن في قوله الاقل كل مسكر حكم الخمر في الجائز لان حرم كل من فعله نجس انما الكبر
 فقد فقدت ما ما التصريح فذلك الخمر انما هي حرم لان نجس العقل ايسره فكلما
 تباين في هذا المعنى فهو صا في الامم والقول اليه جهم قال روى القدم كل مسكر
 حرام وكل مسكر حرم مثله وما تباين في عمره من سب المعصية من الغيب في غلبان طاهر
 حلال وبعد غلبان واخذاه نجس حرام وذلك لاجماع من فتننا انما اما بعد غلبانه
 وقبل الشك في محرم اجماعا منا واما الجائز فقد بعضنا انه نجس بعضا وعندنا

انما هو الاول احوط والمراد بالاستدلال صبره اعلاه اسفله وان يصير لمرقوم
 هذا اذا لم يذهب ثلثاه بالغلبان والاصح طاهر حلال **ج** العتاق عندنا حكم
 الخمر في الجائز والخمر نجس لما ورد من طريقهم عن عمر قال الغيرة التي هي التي النبي م عنها هي
 العتاق ومن طريقنا عن سليمان بن جعفر قال قلت للرضي ما تقول في نجس العتاق فقال
 هو نجس محمول ومن الله شاء قال كذب البغيض الرضا ما اسأل عن العتاق فقال حرام
 وهو نجس وعنه من هو نجس استغنى عنها قال ابن حبيب عن خطابنا عتبة من جهة
 شيبه فقال ومن ضاربه انما لا يذوقه العتاق وفي الآية المذكورة فوايد احري
 بالية في باب الطهارة **الحادي عشر** وبنايت فظهر الرجس فاهجر الاكثر على ان المراد الطهارة
 من الجائز وقبل ثابته ففقد لانه بعد من القدر والثلث ونزل لعل ما من العرب
 في طول ثابته السخن وقيل بفسك فظهر من الزنايل يقال فلان طاهر الزنايل ففقد
 الجهم ففقد قول منة وشككت بالرجس الا حرم ثابته ليس لكم على العتاق بحجرا ففقد
 ليجعل على البدن عنه وهو امر يستحال فوفته العتابة وفي الآية احكام **الاقل** ان الامر
 بالظهور واجب لانه حقيقة والرجس بانه واجب لاجل الصلابة لانا اذا ما اولا
 فلهذا اجماع وانا فلان ففقد وديك نكبر ما في المراد نكبره الانتاج كما يجب **ج** از هذا
 العموم محض من لا ورد في العقل بالعقود الذم غير المخلط الذي يقتصر عن الذم والرفع
 ما يجوز التي لا تفرق احوال العتابة ولا يمكن النزع او كون الملبس في انتم الصلابة فيه
 وحده او يفرق للذم من الرقص ان النظر لغير الصلابة ليس بواجب بل صحيح للذين

عليه فيقبل عند اداء شاة الرجز اما العذاب كقول اكثر فيكون امره بجرازة الجرازة
اسبابه المرجحة له وهي امانة وجوب تعذيب المنيابا والنجاسة فمنج صبح فيجوز في
النجاسة حال الصلوة **الثانية عشر** واذا سئل ابراهيم بن بكات فامتن قبل هي
منه الرأس من حصة البدن اما الرأس من الضمضة والاستثناء والفرق وقيل المشايخ
والسواك اما البدن فالحق العائد وتقليم الاظفار ونسف الاظفار والاستحباب
بالماء واذا كانت هذه من شربة ابراهيم كانت ايضا من شربة نبيتهما فلهذا لم يمت
ملا ابراهيم م وقوله ثم ملا ابراهيم في استنبوها فها احكام الضمضة والاستثناء
مستحبان في الطهارة وبين الصبر والكبرياء وبهذه بالضمضة ثلثا ثلثك كلف من الماء
الاعوان كلف واحد وبهذه الماء فيه ثم يجزى بالبع فيها ما يصل الماء الى اقل الخلق
ودرجى الانسان واللائات وبما يصير علينا وكذا الاستثناء ثلثا ثلثك كلف من الماء
لا يبالغ فيها **باب** الفرق لمن اتخذ شعرا أصحبت الرواية ما يذاهم بغيره فرق عيشاد
من نار محمود طوشة الاستحبابا وعلى ذلك اعتقاد الشريعة عبادا وترى مع السع في الوضوء
على البشرة السواك يستحبان عدا النبي ص واما هو فيجب عليه لقوله ما زال جبريل م
يرصني بالسواك حتى خشتها ان احيط اذ ردها رقد الانسان فليست اظفارا فقال له ولا
ان اسبق على اصحه لاسمهم بالسواك عند كل وضوء وكل صلاة وفيها شعرا وان لا يلا حجة
مع ان الندبة ترجع علينا فالحجاء بعام للضام والحرم وعظماها ينبغي ان يكون عرضا ويكون
تقريبها ان لا يخاف بعد الرمان والرجحان ويجوز بالاصح والحرم في الحمول الحنفية وكبره في الحاد

ويجوز

ويجب عند قراءة القرآن والقيام الى الصلوة وعند تغير النكاح اما القدم والعلل
سكتا او لم ياكل او اكل كريمة الواجب او وسخ الانسان او اخيرة العدة **ح** ترك
الحنان حال الصغر مستحب للذكر والاعتناء بالخفض ومع البائع فيجب على الذكر فعل معا
لوزنه ممكن ولا يصح طوافه واما صلواته فان تمكن من كشف الغلظة للتعليق من البول
وجب ومع تركه بطل الصلوة وان لم يتمكن فيحمل صغرها بطلا منها مطلقا النجاسة
الغلظة او هي حكم الفصل في الضد وبلا غلظة يقبل حرقناه في بعض وسابنا
الرابع حلق العانة فيجب على من هو البدن كل سنة كل سنة عشر مرة واكله
اربعون يوما **الخامسة** حلق الاظفار افضل من التقف والاطلاق بالبوذة افضل
من الحلق **السادس** في استحباب الغنة استفعال من الجوة وهو ما ارتفع من الارض
واصل المسبوع لانها تقصد الجوة عند الحاجة وقبل من بخير الشجرة اذا قطعها
كانت تقطع الاذي عند وسواها استطابز دشرها وهو واجب في محل البول بالماء
لا غير عندنا وعند الجمهور ويجوز فيه الاستحباب والمال يستحب الخرج واما الغالب فتح
التعدي بغير الماء فهذا جماعا ومع عدم التعدي تجزى الكلف بين الختان والماء ولا
يجزى اظفار من ثلثا عباد وقال ابراهيم لا يبيح اذا لم يتعد كتاب **باب الصلوة**
وهي لغة الدعاء قال الله تعالى وصل عليهم اى ادع لهم وقال الاعشى عليك مثل الذي صليت
فانمضى فوما قال في حبيب المرء مصطحيا وقيل اصلنا من دفع الصلوة في الركوع وعظم
في العجز وشرا قبل في اذكار مودة مفرقة بحركات وكانت تنهت ربنا الى الله قبل

منصوص طرودا ما ذكر الطواف وعكسا بصلوة الاخرى والاولى منها افعال معمودة
يجب فيها القيام اخيارا افتخارها التكبر اخيارا الشك بغيرها الى الله وخلق
الجنادة بحسب الجواز اعلم ان اكثر العصفين على ثوب الحنفية الشريعة لوجوبها
وقد تميز ذلك في الاصول على هذا اهل بلاد لفظ الصلوات على الغنم المذكور من باب
الفضل او من باب الحجاز قبل بالاذل وقبل بالثاني وهو الاصح لان الغنم للغير ويجوز
في الحقيقة الشرعية قطعا على القولين ثم **الحج** يقع انما في الحج والصلوات
بقوله عطين وفيه **الاول** ان الصلوات كان على المؤمنين كتابا ليطبقوا
كتابا اي مكتوبا فان الكتاب مصدر كالفعل والغريب المصدر فذبراد به المفعول
اي المكتوب وهو براد في الفرض من كتب عليكم اي حصل جدكم الموت اي فرض الموت
اي المحدود وادوات لا يزيد ولا تنقص ولا يجوز التقدم عليها ولا التأخير في الآية
احكامها واجبة وفرض على كل مؤمن **ب** انما تدل بظاهرها ان الوجوب محقق
بين لصفه النفع اذا الايمان التصدقين فالسوقون هم الصدوقون والصدقون
لا يصدوا الا عن تصور وجوبه وانما ذلك غير متصور الا من لم ينفع ولا يجز على
القبض ولا على الخوف ولا على المعنى **ج** ان الصلوات ليست من العبادات مطلقة
غير محددة بوجه ووجه بل هي محددة بوجه ووجه ووجه ووجه ووجه ووجه ووجه ووجه
وتدب لها ووجه ووجه ووجه ووجه ووجه ووجه ووجه ووجه ووجه ووجه ووجه ووجه
الكافر كما هو مذهب الجعفرية وهو خلاف مذهبنا ومذهب السنية والجماع ان

فوق

الخصيص

الخصيص بالذكر لا يدل على نفي ما عداه الا بدلالة مفهوم المخالفة وليس بحجة عندنا
هذا مع ان غير هذه من الايات بها والوجوب عليهم وانهم ينافون على تركها كقولنا
ما سلككم في سقر قالوا انك من الصالحين في قوله وكنا نكذب بيوم الدين وهو صريح
في اداة الكفارة والخطايا **ثاني** يشر حافظوا على الصلوة والصلوة الوسطى وموتوا
للمعاشين فان خففتم فربما لا يدركنا فانما انتم فاذكروا الله كما علمكم ما له
تذكروا انتم تعلمون المحافظة عليها على سنة الاعشاء بها عما وعدم تبخيرها في اوقات
الرسالة ما بين الوسطى اي بين الصلوات والفضل اي الكثرة الفضل والقنوت
قبل الدعاء على الشئ اي روى الله صدقته من على القيام وقبل الدعاء فانما وقبل
المخسوع اي روى حاشتهن والشامع عند الغناء هو الدعاء في الصلوات مع رفع اليدين
قالوا في العمل على ذلك ولذلك قال ابن السكيت المراد بالقنوت في الصلوات الرجال جمع
راجل كالقيام جمع فام وكذا الركبان جمع ركبان فاذ انتم فاذكروا الله اي فضلو صلوة
ايمانكم واسكروا الله كما علمكم ثم ان قلنا ان الذكر هو الصلوات يكون معناه صلواتكم
عليكم من الصلوات وكيفية وان قلنا انما الشكر يكون معناه فاشكروا شكرا
مما نالوا انما مد عليكم بتعليمكم ما لا تهدي اليه عقولكم من كيفية الصلوات حال الامن
وحال الخوف فيها احكام وجوب المحافظة على الصلوات الواجب للسلطنة الجبال والامر
المجرب كما قال الله تعالى في موضع اخر والذين هم على صلواتهم يحافظون في موضع اخر
والذين هم على صلواتهم دائمون فبذل المحافظة متعلقا بالافعال والمحدد بالشرائط

عليهم الاصطبا وجب انما علمنا لما قلنا والقام بذلك يحصل على الرتبة اذا لم يكن
 مستخرجا منها ومنعظا لها كما قال تم وانما الكيفية الاعلى الخاضعين **ج** لما كان
 قبل هذا الاية التي عن النظر الى رعايا الدنيا وكان المقصود بالذات من الامر **ج**
 تلك الاشتغال بنا عن النظر الى الزخارف فلا ينبغي ان يكون شيئا من ذلك مستغلا
 عن الصلوة بل اذا عرض في النفس شيئا من اليل اليها ينبغي الاحتمال على الصلوة **صطبار**
 علينا ليكون ذلك صادقا للطبيعة عن الميل الى الخلقة ولذلك كان عمدة ابن
 الزبير اذا رأى الزخارف عند الملوك فراء هذه الاية ثم نادى الصديق الصلوا **عظم**
 لما كان النعم عن النظر الى الزخارف والامر بالصلوة يمكن ان يقال معدن من جملة
 ذلك الرزق الذي لا بد عند ادفع ذلك بقوله لا تسلك دنفا اي طلب رزق بل
 اكف برزق ما بينك ولا تتكلف نفسك بالطلب فان شئت من الآخرة وطلبنا بالعبادة
 والهداية عن رزقنا فاقضت بما بينك وكفيتك مؤثر الطالب ان فلان اذا مضى
 الله عليه وآله من طلب الرزق فحق انما كذلك لانه لا الناس لكنه ليس كذلك بالاجماع
 ذلك الطلب على قدر المطلوب فلما كان مطلوبهم **هـ** هذا الطالب حاز بطلبه بما لم يكلف
 به غيره فكذلك ذلك من خواصه التي لا يجيب الناس فيها **هـ** اذا كانت الزخارف المعنى
 عن النظر اليها قد تستعقب فائدة وما عاين اردف ذلك بان تلك طلبة في الحقيقة
 فائدة ولا عافية بل هي عدم بالنظر الى خواص العبادات الالهية الدائمة وانما العافية
 بالجملة والغاية المحيية لذوي تعزى **الواجب** هذا قطع المؤمنين الذين هم في صلوة

عاشرون

عاشرون في الاية الاولى وجوب الصلوة وبشرنا علمنا بالصلوة الذي هو التورع عما بينهم
 والظفر بملوكهم من الملوك من العبادات البقاء على دوام وجههم وقد ثبت في التورع
 كما ان لنا متفيتها فلما كان المؤمنون متفيعين لذلك حدثت بنا فينا رهم واصل
 الصلوة لغنة الشق وفيه القلوة لشيئا من البنداعه وعول في صلواتهم ضا هذا
 اليهم لانهم المتفيعون بنا واما الصلوة في فتن عنها وغير متفيع لها والخشوع خشية
 القلب وعلامة التوكل كل جا رزقها امر في الصلوة من النظر والوضع قبل كان رسول الله
 يعمله وانما يعرفه بالثناء فلما ترك التوكل ينظر الى موضع سجوده ونظرا الى رجل يصلي
ج وبسبب الخشوع قال لوضع قلبه خشع وجا رزقه **الصلوة الثالثة في ليل الصلوة المحسنة**
 وارفاقنا **الاول** اتم الصلوة له لول الشئ الى عشر الليل وقران الفجر ان قران
 الفجر كان مستورا ومن الليل فوجد ربنا فذلك عسى ان ينجلك ربك مقام المحمودة
 اقامته الصلوة هو عبادة ركانا وحفظها من ان يقع رزقها ضاها من اقام
 العودا اذ اقرقه وبني الواطية علينا ما خوذ من قامت السوق اذا انقضت واقتمها
 جعلها نافذة قال الشاعر اقامت عز الرقوق الضار لي هل العراطين حولنا فبنا نامة
 اذا حوفظ عليها كانت كالنائم الذي يرضى فيها اذا اصابت كان كالأسد المرحوب
 عشره وقيل الشبر لا امان من غير حوز ولا توان من فرائهم فام بالامرا فاما اذا جدد
 فيه ويحفظ وصدة معدة ونفايد وقيل اذا دعا عترته بالانامة **الصلوة الخامسة** في
 كاتبة عنها بالركوع والسجود والقنوت والحل هنا محمل واما في العيون الصلوة في

المدح فالأولى أن يراو به الأقل لا تدرى قبالا المحققه الشغفه التنبه على أن الحق
 المدح هو من حال الكفا ما لدولنا الرذال نحن على الجهر من ذلك لأن المناظر النماذج
 عبيد ليدفع شعاعها وفي الغروب وملك يقول الشاعر هذا مقام قد في رباح
 ذبت حتى دلت برامج وبرامج علم الشمس لقطام وحذام المراتين والحق لا لا لا
 فيه على المدعي لا حتم لا دارة وقالها فكذا على الروايات الأخرى عذوة حتى ذلك
 برامج وعلى تقدير ما لا لا لا في كونه بعض الرذال لأضلال الاشتراك والعنف اقل
 ظلمة الليل وذلك حين يعجب الشفق ولذلك قال الجوهري في العاشق الليل إذا
 غابت الشفق وفيه عشق الليل شدة ظلمة ذلكنا غنا يكون في نصف الليل
 والتجدد يكلف السهل للصلاة والتجدد الجود من أسما الأضداد لأنها با بيان
 معنى النور والسمو والأمر احكام اذا حمل الدلو على العرف يخرج الظهور
 والأولى حمله على الرذال إذا صلب التركيب لا شغال ومنه ذلك لأن ذلك لا يستقر
 بديه وكذا كل التركيب من الدال واللام معا شيئا من المحروف كدج ودلع وقيل
 ابن عباس وروى ذلك عن الباقر الصادق م ثوبه ه حقل النبي م أنا في جبريل
 لدلوك الشمس من الرذال فيصلي على الظلمة في هذا يكون أربع صلوات الظلمة والعصر
 والغروب والعشاء وأخيرة الإبه واللام في لدلوك للتوقيف مثلها في تلك حلكون
 في الإبه واللام على امتدادا وقفات الأربع من الرذال إلى العشق فيكون أوطانها موقفة
 لأن اللام قد فلنا ان تدل الوفت والى أنها الغابة فيكون الوفت من الرذال

نصف

نصف الليل وده الشفق على الخلف ومن المعلوم أن الصلوات الأربع شيئا صغيرا ذلك
 للدوام من الرذال أن يكون المراد اجتماع وفيها عجب أن كل جزء من صلوات اللاداء على سبيل
 الوجوب في العشاء بوجوبه في ذلك حسب قال الوجوب محض بجزء الوقت لأن المكلف محقق
 قبل ذلك الخبر بناء الوجوب بما لا يتم أن الخبر بناء في الوجوب بما غاينا في الوجوب
 المشق أما الموضع فلا يكون من الخبر ما المراد على الإنسان به كما قال السيد المرشي
 أو كلف جزئيات الوقت بطلان الوجوب فيها بالإبقاء على سبيل الخبر كما في الروايات
 الأخيرة **ج** فالأبه دالة على أن الظلمة الصلوة الأولى لأن الأشياء بسبب إبداء
 هذا الوقت أن آخر وقت العشاء نصف الليل على أحد النسخين للعشق وهو الأول
 وهو روى عن الباقر الصادق م قال في الخبر إشارة إلى صلوات الجمع تسمية الكل
 باسم خبره وقال بعض الخيفية في ذلك على كتابة القراءة كاد كل تسميها وكوفا
 وسجودا على كونها ركعتين وليس بشي لأن التسمية لعزيمه وكونها ركعتا وغيره شرعية
 فإن القراءة خير سواء كانت ركعتا أو غيرهما لركبت مستفادة من دليل خارج
 وكان قرآنا مستفادا لأن الملائكة الليل والنهار يسمعون فيه يكتب في الذي يريهم
مما السادس كون نافلة الليل من خاصهم أي وجوبها ثابتا على أفرادها فخصوا
 من التفرد بها الزيادة ومنه أن يقال مع ما نجعلهم لا نال تدبيره ثابتة في حق
 كل الأمة ما ناعزها بالنافلة لكونها تسمى تلك بالناس على الإفراد أن من يثبت
 من يثبتها مضافا محمدا وهو مقام الشفاء من الأسماء من محمود الأمر بمحمد وكل من في

الثاني اتم الصلوة طرية النهار بعد لقائه الليل ان الحسنات بذهبن التبتات
 ذلك كروى الاكبرين قال ابن عباس والحسن والنجاشي ان طرية النهار وقت صلوة
 الفجر والمغرب قال مجاهد وقت صلوة العشاء والظهر والعصر ثمانية على ان ما بعد الزوال
 بعد من البشاء وذلك من الليل العشاء ان ويجعل ثلاثا ثمانية على ان النهار اسم
 بين الصبح والثاني في وقتها بالشفق الغروب وان المراد بطرية النهار نصف النهار ونصف
 الفجر والنصف الاول ما في الصلوة العشاء من النصف الثاني وذلك من الليل
 ثانيا من اوقات شقرب بياض بعض الليل فيكون المراد من الليل فيكون ذلك
 عطفًا على الصلوة لا على طرية النهار وعلى الاولين يكون عطفًا على طرية النهار والزلقة
 جمع وتلفظ كلهم جمع ظلة والزلقة بمعنى الزلزلة من ذلك اذا قرئ ويكون المصنف ثمانية
 مفارقة من الليل الغريب يكون من هنا للثبوت يكون المراد ساعات المغرب والعشاء
 القريش من النهار واعلم ان دلالة الاية على انشاء الوقت ظاهر في ان الحسنات
 بذهبن التبتات الاكثر ان المراد بالحسنات هي الصلوات في معنى اذها بالالتفات
 قولان انها الطفت في تلك التبتات كما قال سبحانه ان الصلوة شئ عظيم
 والمنكوب بانها تكفر الخطيئات الحاصلة من العبد بمجيئه عدم مواظبة لها وعدم
 التعاقب عليها فذكر ذلك احاديث كثيرة احسنها ما رواه ابو حمزة الثمالی ان
 احدهما في حديث طويل عن علي قال سمعت جبريل يقول الله عز وجل ان
 الله واقم الصلوة طرية النهار والاحزاب والذين يعنى الحق فينبغى ان يذكر ان احدهم

ليقوم

ليقوم في وضوءه فبما قد عن جابر المدح انما الاستقبال لله بوجهه وتوجهه عليه
 من دون برئ كما ولد ذرا من فان احاب شيئا بين الصلوات كان له مثل ذلك حتى
 جميع الصلوة المحسنة قال ما يطلعنا من صلاة الصلوة المحسنة كمن جاب على ما بعدكم
 فيها بطن احدهم لو كان في جيبه دون شئ غفل في ذلك التوجه مرات كان يمتنع
 في جيبه دون ذلك وكذلك والله الصلوة المحسنة لا متى مؤلف ذلك اسارة الى ما ذكره من فائدة
 الصلوة فان ذلك سبب كثر الله وذكر الله سبب لدوام بعض الرغمة على العباد السعيدين
 لها كما قال الله فاذا ذكرونا ذكرنا ذكرنا ذكرنا ذكرنا ذكرنا ذكرنا ذكرنا ذكرنا
 ذكرهم الله سبب كثر الله اباهم **الثالث** منجى ان الله حين تمسحون وحين يصبحون
 والحمد في السموات والارض وعشيتا وحين تقفون احبار في منابر التبت لله
 ثم والثناء على في هذه الاوقات يكون سجدة وسجدات وسجودات وسجودات
 عباد من محبة الصلوات المحسنة في القرآن قال نعم وعلى هذه الآية تمسحون صلوة المغرب
 والعشاء وتصبحون صلاتي الفجر وعشيتا صلوة العصر وتظهر من صلوة الظهر وعشيتا
 الصلوة بالسمع بالسمع في التبت في صلاة الله عز وجل عن صفاء الخلوة من لان الخلوة
 لا يمتنع العبادة وكما انه منفرد عن صفاء الخلوة من كذلك هو مصنف صفات الخصال
 التي لا يمتنع بها الخلوة ومن كان كذلك يمتنع لطلب الحمد والثناء ولذلك فون
 الحمد بالسمع فقال وله الحمد في السموات وعشيتا يحوز نصيبه على الطغى عطفًا على من
 في السموات لاننا قريب من عطفه على من تمسحون يكون وله الحمد على ثباته

تبتقل

المعروف والتعريف عليه في الاول يكون قسمة صلوة النهار على الانسان فيقبل
في النهار على احوال نوجب الحمد وفي الليل على احوال نوجب تسميها لله ثم عنها كالتوبة
توا بعد قال الحسن ان هذه السورة هي الرقعة مكية الا هذه الاية فانها مدينية
وذلك لان الصلوة المحل لما فرضت بالمدينة وكان الواجب مكية فكيف يكون في احوال
افترت صلوات السفر وزهد في الحضرة الزيادة المستورة واكثر الاقوال على خلافه وان
الصلوات كلها فرضت بمكة واعلم انه يقال اصل ما دخل في الصلاة هكذا اصبح وكذا
الباقي فلهذا يمكن ان يخرج نيا من يجعل الحجب خصوصا ما قبل الوقت على النسيب
لغيب الحرب كخسبة المحنة حال الدعاء في المساء والصباح وليس بين ذلك
الاشارة الى اول الوقت فان لكل صلوة وقتين اول الفصل واخره لا محذور
الذي يدل على التوسعة ما تقدم في قوله ثم الى غروب الليل ورواه ابن عباس عن النبي
ان جبرئيل لم يزل يبرق ليوم الاقل عند الزوال وفي اليوم الثاني حين صار على شئ
مثله فقال ما بينهما وقت ورواه محمد بن مسلم قال روي عن علي بن ابي حمزة وقد
صلبت الظهر والعصر فيقول صلبت الظهر فيقول نعم والعصر فيقول ما صلبت الظهر فيقول
مسئلة غير مستعمل فيقول لا فيقول نعم ثم يصل الظهر ثم يصل العصر **الاصح** فاصبر
عليه ما يقولون وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها من اناء الليل من سج
واطراف النوا ولعلك ترضى اي فاصبر على ما يقولون من اناء المساء واذا شعرت بالليل
ما قبل على ما فصلت فيقول بقرآنه وذكره وكذا الله من السجعة والباء بمعنى مع اي مع

وفيها **سؤال** ما ذكرتم من انشاء الوقت هناك ما تقدم صريح في هذا بين يديه
 فان الوقت مشترك بين العرضين من اينما نزلنا منها ^{منه} ان قبل هذه واثنان لا
 يقولون بذلك بل يقولون ان الوقت يختص من اول الظهور قد وادنا من اخره ^{للعصر}
 قد وادنا وكذا المغرب والعشاء **المجواب** لا ريب ان ظاهر ذلك الكلام بل ظاهر اكثر
 روايات اهل البيت **ب** يقتضي الاشتراك والدليل البحث والاجماع يقتضي الاختصاص
 وحيث يجب الجمع والتوفيق بوجه **ا** ان يواد بالاشتراك ما بعد الاختصاص **فلهذا**
 انما لم يكن للظهر وقت مقدر بل اى وقتا دبت منه وهو محض بنا فاما
 لو كانت سجدة كصلوة الشدة كانت العصر بعدها وايضا المعلن دخل الوقت **فلهذا**
 ولم يكن دخل حين ابتداء ثم دخل قبل اكملها بل ظهر فان اكثر اصحابنا يقولون بالسجدة
 وحيث يصح العصر فاول الوقت لذلك القدر فلهذا الوقت وعدم ضبطه **ع** في الآيات
 والروايات **ب** لا اشتراك **ج** ان ذلك مطلق قابل للتفديد فيقيد بما رواه داود بن زويد
 عن بعض اصحابنا عن سم قال اذا زالت الشمس دخل وقت الظهر فاذا مضى قدر اربع
 ركعات دخل وقت الظهر والعصر حتى يبقى من الشمس قدر اربع ركعات دخل وقت الظهر
 والعصر حتى يبقى من الشمس قدر اربع ركعات فيخرج وقت الظهر ويبقى العصر حتى يبقى
 الشمس يمكن ان يكون قوله **ولا يذنب السائفة** مناجاة الله حين تمسكون الارض
 اشارة الى الوقت المختص لان الاستحالة الدخول في السادة كذا الاصباح والاطحاف فيكون
 الطلاق عنهما من الآيات **الخامسة** **د** صحيح محمد بن عبد الله بن طلوع الشمس قبل الغروب

الليل

الليل **صحيحه** وادبار السجود وتقرّب منها الا في الطلوع صحيح محمد بن عبد الله بن طلوع
 ومن الليل **صحيحه** وادبار السجود الكلام في الايهين متقارب ويحبش بهن مما تقدم
 فلا وجه لاعادة بقى هنا فوايد نورد ها محضرة المراد بادبار السجود التعقيب بعد
 الصلوة بالاتباع والدعاء عن ابن عباس عن طم الكهتان عبد العزيز ومن صام
 انما الوتر اخر الليل وعن الجاني المداخل بعد المفروضات وعند عن حماد بن العوام ان
 والام ياربع وهو قرا حرة بكسر الخاء مصدر واصفا فادخل من ادبرت الصلوة اى
 فخر اتيك خفيق الخيم المراد هنا القضاء الصلوة **ب** حين تقوم قبل المراد تقوم
 من مجلسك **ب** انما يقول بخانك الدم ويجعلك لا الدال انما اغفر له وتب على من عذبه
 جبر وكذا ورد مرفوعا انه كفارة المجلس وعن طم من احبان بكثالي بالكلية الاولى
 فليكن اخر كلامه اذا قام من مجلسه سجان ريتك ريت العزة عما يصفون وسلام على
 المرسلين والمحمد لله رب العالمين وقيل يقوم من النوم ^{في البيت} والحديث عن الباقر الصادق
 عليهما السلام ان رسول الله كان يقوم من الليل ثلث مرات فينظر فائق السماء
 ويهتف الخمس من اذان احوال عمران اقلان فعلن السموات والارض الى قولك انك
 لا تخلف البغاد ثم يقتضيه صلاة الليل ومن يقوم الى السادة فلهذا يمكن ان
 يجمع بين التوجه الى الصلوة بالاذن **ج** اذ باد السجود اى اعطاب السجود
 والمراد حين يسرها سوء الحج فبذلك المراد صلي الفجر وعن الباقر الصادق **ك** انما
 قبل الصلوة الفجر وبعد قال ابن عباس وقيل المراد لا يقبل من ذكر ربك صلاتك

وعلى كل حال **النوع الثالث** في القبلة وعنده ايات اسبقول التمام من الناس
ما ولهم عن قبلة التي كانوا عليها قبل قدما الشرق والمغرب **سنة** من ايام
مستقيم الله بالفعل الاستقبال اخبارا من ما يحجب اعداءنا للجهاد اذ قيل ان
الاسم اولوطين النفس على الكبره لان المقاجاة شديدة والسمها خفاف العفيل
الذين السفا القلب دواعيها عن النظر والقبلة مثل الحيلة للكل التي يقال ان
غيره عليها ان الحيلة للكل التي يجلس عليها وكان يقال هو على قبلة وانما قبلة
ثم صاوعا على القبلة التي يستقبل والصلوة ولهم اي حرفهم روى عن علي ابن ابيهم
باسناده عن من م حركت القبلة الى الكعبة بعد ما صلى التيمم بمكة ثلث عشرة سنة
الى بيت المقدس وبعد ما جرد الى المدينة صلى الله ايضا سبعة اشهر وقيل ستة
اشهر وقيل عشرة اشهر وقيل ثلث عشرة اشهر او قيل ثلث عشرة اشهر قال ثم وجهه الله
الى الكعبة وذلك ان اليهود عتروا رسول الله ما نزل به لهم ويصل الى قبلة فاعتزم
رسولا الله من ذلك غما شديدا وخرج في خوف الليل ينظر الى افان السماء فينظر
من الله سبحانه في ذلك الامر فلما اصبح وحضر وقت صلاة الظهر كان في مسجد بني
سالم قد صلى من الظهر ركعتين فنزل عليه جبرئيل م فاخذ بمصنعه ووجهه الى الكعبة
واترك عليه قد نرى قلبه وجهك في السماء الان يقول وجهك شطر المسجد الحرام وكان
قد صلى ركعتين الى بيت المقدس وركعتين الى الكعبة وقال اليهود ما ولهم عن قبلة التي
كانوا عليها انكوا منهم للشيخ وقيل الغائب منا فاصفوا المدينة حرمتا منهم على الطعن

والله

رسول م وقيل مشركها مكة فقالوا اننا اشتاق مولده وقبلة ابا نذر وسيرج الى اديهم
فنزل فلما المشرق والمغرب الى مالكا لها وشارا لا يمكنه ديشرة فاشاء منها
بالنوجر المبرحجب ما يراه من المصلحة وانتم ليس في جهة حتى اذا الحرف في المصلحة
الحرف عن الله ثم بل بسبب المصلحة المصلحة والشرق والغرب على السواء وهي بسبب الملك
فانما الاعتبار بوجوه قلب المصلحة الى الله سبحانه وتوجه وجه المصلحة الى حيث عنوان النوجر
قلبه وحيث ان الجها كلها معنا في ذلك فالمرجع هو الامر لا حضوره المجرة والمراد
بالشرق والغرب ما انقسم من الارض اليها بلاد واسطه بينهما وقال الزمخشري المراد ببلد
الشرق والغرب فيلزمه ان لا يكون البراري والجزيرات معنا وليس كذلك قوله في
من نيتا الى الجاه مستقيم اعلى طريق مستقيم بحسب ما تقبض عليه والحكمة تارة الى
البيت المقدس وتارة الى الكعبة وجبركون النوجر الى الكعبة حراما مستقيما انه
غير ما قيل في قبلة اليهود وهو بيت المقدس ولا الى القبلة النصارى وهو المشرق فان
اليهم والشمال مضطرب لان النوجر اليها مضطرب ان العبادة للشمس في الازمنة لا
على اواز الشيخ وروى **الثاني** وما جعلنا القبلة التي كنتم عليها الا لنعلم من يتبع
الرسول ممن يغلب على نفسه وان كانت الكعبة الاعلى الذين هدى الله فاما
كان الله ليضيع عبادكم ان الله للناس لروى **الثاني** هذا فوا **بدا** **الاول** وما جعلنا
القبلة جعلنا وجهنا احدنا ان من الجبل من النوجر وان من ما يابا لذل العام على
الحاس والمراد ما حولنا اذا التحول جعل الصفا وهذا بناء على ان كان يتوجه مكة

قبل الحجر الى بيت المقدس كما نزلنا من عرسهم ورواها بن عباس الا ان كان يجعل الكعبة
 بينه وبين بيت المقدس في الصلوة واما من ان الموصوف محمد بن ورواها
 جعلنا القبلة الحجة التي كنت عليها هو الكعبة ويكون التي كنت عليها هو المفعول
 الثاني لجعلنا الا ان صفة القبلة كما قبل وهذا بناء على ان كان يجعل يكة الى الكعبة كما قال
 المفسر بعض المحققين واما ما قيل في العترة في المدينة قال القائل اليهودي فالجبريد على الاقل المنسج
 وعلى الثاني النسخ والادل اصح لان في قول علماء اهل البيت **ب** الالهام من منبع حق
 العام على التبرير بالعلم بان العلم صفة تقتضي غير المعلوم فيتميز الناس
 الناجون لك والناكسون عنك وذلك اما بمكة فاما كنيست القدس لجنازة من قبلك
 من مشركه ملك لانهم القوا الى الكعبة واقاموا بالدين فامرك بالكبيرة لغيرنا من انفسوا
 لانهم كانوا اهلها يوجهون الى بيت المقدس قبل المراء للعلم ذلك على اسفل من الجرا
 لعله موجودا قال الزمخشري وفي بعض لا يخفى من يطلب على عصبه اي يريد من ذلك
 وفي ذلك ولا يلزم على كون **ج** معلقة بالاعراض **ج** وان كانت الكبيرة اي التحويل
 حصة كبيرة على صنفاء العقول والاعيان لعدم فهم الحكمة منها وقد بين ذلك بقوله
 الالهام وهذا كما صرح بين الصادقين في الايمان وبين غيرهم من الله طالوت وداود
 لقوله ان الله سبلكم بنهر الا على الذين هدى الله الى صراط مستقيم في احكامه واما كان
 الله ليصنع بانكم اي بنات ثمانكم او ايمانكم بجعل القبلة ومكة واما ورواها بن عباس
 قال ان القبلة لما حوت قال الناس كيف من ثبات قبل التحويل من احوالنا فنزلت والادب في

الكعبة

الكبيرة هي الفاصل بين ان المحففة والناجزة وفي بعض لأم لأكب النبي يذهب
 الفعل بعد بيان لكن لا يجوز اظها وهذا ان الله بالناس اوفى من انفسهم لا يصنع اجورهم
 ولا يفتل عن مصالحهم تقدم الزوف وهو بلغ لتوافق الفواصل **الثاني** قد نرى
 وجعل في السماء فلو نزلت قبله رصاها قول وجعل من السجود الحوام وحب ما
 قولوا وجعلهم منظره وان الذين اوتوا الكفار ليعلمون ان الله الحق من ربهم وما
 الله بتأنيل عما يقولون في الابد فما بدا المستور ان قد نرى معناه ورواها بن عباس
 الكعبة كغيرها من تلك العز منصفوا انا مله وكان اواب جيفت بموصاف **الصفين**
 ان على اصل القليل في دخله على المضارع واما قل الزوف لظلال المرى فان الفعل
 كما يقبل في نفسه فكذلك يقبل لفظه مضطرب ولا يلزم من فاعل الفعل المتعلق
 فاعل الفعل المطلق لا يلزم من عدم القيد عدم المطلق وكذا القول في تدعيم
 الله العوقين منكم وكذلك اليتيم المراد تقبل الزك لفظه مضطرب فادبنا في كونه
 مطلق الزك المقصود للشاعر **ب** تغلب عجبك في السماء اي تزد وجعلت وقرب
 نظرك نطقنا للوصف كذا قبل والخصونا نه لا يجوز تعلق في السماء ويرى لتفردة
 الباري عن الكان ولا بالقلب لان تغلب الوجه ليس في السماء ولا بصيغة مفعلة
 اي وجعلت الكاين في السماء كما قلناه بل قد يره تغلب بطارح شعاع عين وجعل
 في السماء ومطارح شعاع العين في السماء بيان غلظ انظر لك ما قرناه غلظ من اسفل
 لهذا ما لا يعلو على كون الباري في جهة السماء من حيث يرتفع من انفسكم من السماء والحكم

في غيره بالاشطر من جهة الجاهل الى ان العبد يفتي على السأله طمعا برب ووت
 التحقيق فان العارف والخاسر على علامه قبلهم واحدة مع اننا اذا حقق كان توجه
 العارفي الى غير موضع الخاسر اسلك لاختلاف الجاهل في العرف من حيث ما كنتم فتوكلوا
 وجوهكم سطوره خضه ص بالامراء لا يظفها لسانه واجابة لرغبته ثم علم بالامر
 فخرجوا بعموم الحكم وتأكيد الامر بالقبيلة وخصا للاقدار على منابذ وحيث ما كان
 اي في مكان كنتم وبلون من ذلك ان يكون اهل العالم في صلواتهم على وادوا
 بعضها اصغر فرسية وبعضها كبيرة بعسدة وان الذين اتوا الكتاب يعلمون
 ان الحق من ربهم لا ية القصر عما يدالي الخليل والى التوجلاتهم يعلمون جلد ان
 كل شيء لا بد لها من قبله ونقصه لمن كنتم انهم من يفتي الى العبدان كنتم
 لا يعرفون بذلك لشدة عناهم وما الله بما عمل عما يعملون وبالبا وعبد ال
 الكتاب بالقاء وهذه الآية الرابعة ولما اثبت الذين ادعوا الكتاب بكل
 ما تبعوا قبلت وما انت تابع قبلتهم وما بعضهم تابع قبله بعض فليس يفتي
 اهل انهم من بعد ما جاءك من العلم انما اذا المر الظالمين في هذا الايتاجا زات
 بل في هذا الحكم اننا نحره ان اهل الكتاب لا يملون ولا يتبعون قبله فله ولين
 اثبت واللام موطئة لقسم محذوف والذين مع صلته مفعول به والبا في بقى آية
 لخصنا نحو ذلك اثبت لا يبرح حتى اي مع حتى وما تبعوا جوا بالقسم وانتم من غير

عولم

الشر

الشر لا يفتي في المعنى واحد والعرف من الكلام قطع طمعا صافي صلاحيتهم لانهم
 لم يتركوا متابعتهم ليشبه حتى تزدل بهم هان ودليل بل غنا ذا ولذلك قال علماء
 الحكمة العلية ان علاج الجبل المركب غير ممكن فهل هذا عام في اهل الكتاب وخاص
 بالمعادين منهم الا في الثاني لان منهم من اسلم وبيع قبلته ولا بعد في ذلك لان
 العام قابل للتخصيص قال ابن عباس ما من مائة الا قد خسر الا قوله ثم والله بكل شيء
 عليم مع ان من قبله الحكماء وغيرهم قوما قالوا لا يعلم الله الا الخزيين الرقاب اب اخبرنا
 ليس تابع قبلتهم وقد قطع لظواهرهم لانهم قالوا اثبت على قبلتنا الكتاب فوجوا ان يكون
 صاحبنا واما وجد القبيلة مع ان اليهود دين القديس فليسوا مطع الشرس
 اداة لمخيط الجبل الصادق في ذلك الا افراد وعبره ان كل واحد من اهل القبيلتين
لا يتبع قبله الا من يدينه وما بعضهم يتابع قبله بعض وكذا قوله عنهم قفا
 اليهود وليس المتصاري على شين وقال المتصاري ليس اليهود على شين لانه لو عدت
 على اتباع اهل انهم باينكون في هذا الظالمين متابعتهم في قطع طمعه والشرطية قد
 توكب من حالين كقولنا ان كان زيد محمدا فوجد قوله وحله هو ملها اي كل
 شخص من الشون بدل للضاف اليه والوجه بمعنى واحد ويرى ان يكون المراد منه والبرية
 ان لكل في جهة سعيه بالبتوجه اليها ويكون المراد ان لاهل كل اقليم من المسلمين
 من جهة ما كونه يتوجهون اليها كالذي في الجبل لاهل الترم الذي يغالب لاهل المغرب
 واليا شبه لاهل اليمن والذي يغالب لاهل الشام قوله ثم هو ملها اي كراه الله

انها اى امره بنولها وهو قوله بن عامر والباقر بن مولها اى مولها ومحمد بن
المفعول الثاني والثالث لله اى الله مولها **الخامسة** ومن حيث خرجت قول وجعلت
سطر المسجد الحرام وانه للفق من ذلك وما الله بعاقل عن اهل البيت لما امره بالتوجه
الى جهة المسجد الحرام امره مطلقا محتملا للتقيد وعدمه بين لراى ذلك واجبة على من كان
وكل حاله فقال ومن حيث خرجت قول وجعلت اى من اى مكان خرجت ومن حيث قول
وجعلت والفتحة اى امره اى امره اى امره بذلك هو الحق واكد به بالبيان بالجلد
الاسمية وان واللام في خبرها وصفه بالحي اى الثالث الذى لا يفل على ذلك
منع لاحوال الشيخ **السادسة** ومن حيث خرجت قول وجعلت سطر المسجد الحرام
حيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم
فلا تخشوهم واخشوهم ولا تم نغى عليكم ولعلكم تهتدون تقدم الحق حتى يمدن
هذه الآية بقى هنا **فرايد الاولى** سبب التكرار ذكره وجوه اى انه من باب التاكيد
اللفظي فان رجع في المعنى والجملة **الثانية** تاكيد امر النبوة في وضع احوال الشيخ فان
كل حكم شرعى في مظنة ان يفسح **الثالث** انه اعيد ليعلم عليه ما بعد من الكلام
كله قوله هناك لا يكون للناس عليكم حجة الى اخرها وكذا ما تقدم **الرابع** انه مما
امكن حل الكلام على منتهى فلا يعدل عنه ولا لضرورة اذا كان كذلك فلا تكرار كما
نقول هذا ان المراد من الاول اذا خرجت عن قبال الوجع فامر النبوة طالبا للصلوات في حجة
قول وجعلت كذلك لانه محال حيث كانوا من الواضع في المدة ومن الثاني اذا خرجت

الى السفر واذت الصلوات ومن الثالث اى مكان كنتم من الملبد فولوا وجوهكم وعلى
اى حاله كنتم خارجين او مسافرين **الخامسة** انه كثره ليعده عللة فانه ذكره للفتوى
ذلك على تنظيم الرسول تأييدا برصانه وجرى العادة الالهية انه يرد لكل صاحب عزة
واصل كل ملك جده في غلبتها ويمنعها عن غيره ودفع حجة الخلقين على ما بينه وبين
بكل علة معلولة كما يقرن الدلول بكل واحد من ذلك لئلا يكون للناس اى امرهم بال
الى الكعبة لئلا يكون عليكم فان العرب يقولون انه على مكة ابراهيم كما نرى وقيل ابراهيم
الكعبة واليهود عندهم في الموقر به انه على مكة الكعبة بعد صلواته الى العترة فلو
على بيت المقدس لوجب ذلك لابرار من الطائفتين عليكم الا الذين ظلموا الى المعادين من
اولئك فلا تخشوهم فاق من ويايكم واخشوهم فخالفتكم وسمى شبهة الذين ظلموا حجة
بالنسبة الى اعتقادهم وهاذا لا تم نغى عطف على قوله لئلا يكون اى وجوب التولية
لنبيهم نغى عليكم فان قبلتكم وسطا كان نبيكم وسطا وشركتكم وسطا وانتم اعدوا
لعلكم تهتدون سبب التولية **السادسة** والله الشرق والمغرب فانها تولى انتم حج
انتم انا لله واسع عليهم قبل انما نزلت ردا على اليهود في اعتراضهم على النبي صلى
عليه واله وسلم وقبل ان كان في انبياء الاسلام غير في التولية الى العترة والى الكعبة
هذه الآية ففسح بغيره قول وجعلت سطر المسجد الحرام وقبل ذلك في الدعاء والادكار
ومن الباقر وعن الصادق ع ان هذه الآية في التا فلا سفر احيى تزجرت الرأفة
وقوله قول وجعلت والفتحة لا يجوز فيها غير ذلك فخذ الآية خاصة بالباقر سفر

الى السفر

ان يكون واجبا مطلقا من كل انظر محرم وغيره حتى عن بقية وهو حال الصلوة المبررة
بذلك الرجل العليل والدبر هو قولنا كذا على ما قال سادسهم من ما بين السرة
والركبة واما المرأة فحسد هاكله عدا الوجه والكفين والقدمين وقال ابن عباس
في قوله لا ما ظهر منها المراد الوجه والكفان وان يكون واجبا لا مطلقا بل على ما ^{الظاهر}
محرم غير مكفوف يعني غير لان النبي صلى الله عليه وسلم لما طهره واستطوى اليه كما في خبر الصلوة
من ما بالاحالات ان يكون مستحبا وهو في الصلوة وهو ستر ما بين السرة والركبة ^{الظاهر}
ستر البدن كله وفي غير الصلوة مستحبا مطلقا ولو في الخلاء حتى هو في الماء واما بنينا
الجيل من بين الناس فان الله يحب ان يرى ما روى عنه عليه وعلى لبس بين العابد بين
نورين للصفحة مجتمعا بنورهم واصلح بين ثم الحذر ولبس الصلوة ثم الحذر والمنا
كونه للنزوى قبل المراد به ما يحذر من غير الضر كالخروج والبرد وحال الحر بلبس بين والنزوى
عرفنا وشعرها براد بها الطاعة وقيل ما يقصد بالعبادة والحشبة من التقدم والتواضع
لكما تصوف الشعر **الراجح** يظهر من كلام الزنجشري كذا الاعراض الثلاثة الثلاثة ^{الظاهر}
وهي تختلف لا وانما اللباس ببعض الصفات الثلاث لا مكان كون اللباس واجبا للجميع
في الاعراض الثلاثة فكونه بالعلم فالحكمة فلهذا يكون فداء الوضوء لباس على طائفة خبره
محدوف بقدره وهو ايضا اللباس النجوى ذلك خبر يحمل ان يكون حذرا اقل التفضيل كما
هو المشهور ويكون ذلكا إشارة الى اللباس النجوى واللباس الجامع لصفات الثلاث يحمل
ان لا يكون اقل التفضيل وحكمة للتعظيم الى ذلك اللباس الجامع لصفات خبر عظيم انزل

ملوك

[illegible]

دليل على احتياج النفس والقلوب لا تتخلى عنهم الا ان يكون الحشنة شامرا
 كما يفعل الرضام في السبب المحرقة في الصوفية مع جملة الصوفية مشهور
 قوله كما واستبرأ ولا تفرقوا كان بنوا عامر بن ابيهم لا يكون الطعام الاقربا ولا
 ما يكون وما يعطون بذلك عجزهم فقالوا السلوك لمن احق بفعله ذلك في ذلك عالم ان
 حصول السبب يحصل العاين في الاصل فلا يفرح عامر في الامر بالاصل والشرب
 وعدم الاسراف فيها وفيه مع لغز الطيبا البدني في بعض اثاره وكذا جميع النعم
 في قوله العدة بينا لدا والحقية واسل الدوا واعط كل يدق ما عودته وقصده على
 واذا بين يدي الرشيد مع تحصيل الطيب مشهور **قال الله** حرقتم عليكم
 السبنة والدم ولحم الخنزير وما اهل لغير الله به لا ريب ان اسناد الخنزير هو الدوا
 ليس بغيره لكونها غير مقدورة فليبتد من تعدد مضاف بتعلق بها الجرم وقال قوم
 ليس بعض العذر انما على من بعض فيقصد لفظه بجميع وهو هذا الاشفاق وفيه
 نظر انما انتم ان لا بد من تعدد يكون الذهن يسبق عند الاطلاق الى تعدد ما يراه
 من تلك الدفات كما سبق الى الذهن من اطلاق حرمت عليكم افعالكم بغير التام
 الاذل تغدير الابد حرقتم عليكم وجعل الاشفاق بالسبنة في ذلك ليس حلالها
 واستعمالها بوجوه الاستعمال سواء ربح او لا يربح وقول الباقى قد سئل
 عن جلد الميتة بالدين في الصلوة اذا دبح فقال الاولون سبعين دبة وانفقا
 في ذلك امة من حبل وخالف الشافعي حبل قال يجوز مع الدين ثلثا للكلية والخسيرة

مشقنا
 وابرجفة

وابرجفة استثنى المختارين لا غير ذلك بطر ظاهره بالدبح لا بالجله **فوق الاول**
 يلزم من تحريم الاشفاق الخفاضة ولو كان طاهرا لا شفع به وهو باطل استثنى من
 الميتة ما لا يخلو الحباة كالصوف والشعر والوبر والريش والظفر والسنن
 والظن والبيض مع العشرة الاعلى والافخمة والعظم اذا الموت فقد ان الحبة فالاجوز
 فلا تأخير للموت فيه وخالف الشافعي في العظم والشعر والصوف يخرج عليه بقوله من
 ومن اصواتها وادابها واشعارها انا ما ومنا ما وهو اعم من كونها حتى اوصيت
 مع الحية فلا تكون بحية **ح** فلا ينقل سائلا لا يجنس بالموت والدم ولحم الخنزير
 نجسا لعطفها على الميتة فلا يجوز الصلوة معها ويخرج من الدم لا ينقل له ما لم
 يفقد المدبوح والخسيرة عند ما نجس كل حية عظمه وسفره وانما خض اللحم في الابد
 لانها في موضع تحريم الاكل واللحم هو المعصوم وبوق الابد وانما اخرى نافية انما الله
الراية والخامسة والالغام خلفها لكم فيها دفن وصانع ومنها ما يكون والله
 جيلكم من جوتكم سكتا وجعل لكم من جلود الانعام بيوتا تستخفونها يوم تطعنكم
 ويوم اقامتكم ومن اصواتها وادابها واشعارها انا ما ومنا ما الى حين الدقة
 مصدر يقول وفننا اليوم وفاد المراد ما يوق به من الاكسيرة فلا ليس بالماخوذة
 من صوفها وشعرها ووبرها والسكن اهل الداء والبال ايضا لكل ما سكنت اليه وروانا
 وابن كثير وابرج يوم طعنكم بخيل العين والباقر ليسكونا وها الغناء كفسر
 ونظر الموالد البيوت في العرب المتخذة من الادم والامات قال الجوهري هو مناع البيت

واليس

۸۹۴

قلت قبل انما نزلت في الرقعة ما خربت يا بني المقدس من طرحة الاوى فيه ومنعوا
من دخولهم في التوراة رسول الله من دخول المسجد الحرام عام ثمان مئة قلت قد بين في الاصل ايضا ان
قبل نزلت في الكسرية ما منعوا من دخول السبيل في حصر العام بل الاعتبار بعموم اللفظ ما كان لهم ان يدخلوها الا
خالفين بجمل وبعض الاقل ما كان لهم ان يدخلوها الا محضت بفتح مضاد
ان يجتروا على تحريمها **باب** ما كان لهم ان يدخلوها الا خالفين من المؤمنين ان
يطلبوا بهم فقلوا ان يمتنعوا كما وقع في عام الفصح وفي ذلك اخبار ومنه ثم يصر بنبوة
صلوات الله عليه والرحمة ما كان لهم في علم الله فيكون ذلك وعد المؤمنين بالخير
المساجد منهم دليل معناه الذي من تكريمهم من الدخول والمساجد وفي احكام **الاول**
وجوب اتخاذ المساجد لما جاز من اقامة المشاعر الذين لكن على الكفاية الاصل لا عدم
على الكل **باب** وجوب حماوت ما استهدم منها والارزاق التي في الحرم الشريف عسج
شغلها بالذكور والارزاق التي في الحرم الشريف عسج شغلها بالذكور والارزاق التي في الحرم الشريف عسج
دخولهم في الحرم الشريف عسج شغلها بالذكور والارزاق التي في الحرم الشريف عسج
واخذ فرشها واطفاء السراج والاصواء فيها وشغلها بالبناء والعبادة وغير ذلك
استخدامها على الاعيان لان كل واحد على الكفاية فهو مستحب على الاعيان قال
الشيخ من اتخذ مسجدا ولو لم يخصص قلنا فينا الله يدركه الجنة وسجده في حرمها الموضع
والخصوم والحشنة من الله فانه عيبا لله فيمنع ان يكون خالكا للعباد الراقت
بين يدي سبده ومعى ربي من على ما بانهم المراد بالمسجد بقاء الارض كلها في

عبر

عليه صلت في الارض مسجدا وذا بها طورا فيلن تحجز الابر في ذلك وهو قوله
وسعى في خرابها واجاب بعض المخاضين ممن اعنى بالابواب الكريمة ما يرد لامناك
فان المراد الوعد على خراب الارض والمظلم والجور بقوله وسعى في الارض فسادا
قلت ان ذلك ان امكن حمل عليه لكن كيف صنع بقوله تعالى فسادا ما كان لهم ان
يدخلوها الا خالفين ومنه في الارض ليقال دخلنا الامجاد والاصل عدم **الثانية**
انما بهر مشاجد الله من امن بابقه واليوم الآخر وقام الصلوة والركعة وكلم
الله تعالى لئلا يكونوا من المهملين ولت هذه الابر على غايتها هذا الله **المساجد**
وان الذين يسيرون في عمارتها عده في اعظم المتادل لذلك وصفهم بالصفقات المتكاملة
وهي الاعمال التي اليوم الآخر وهو العا والافضل على الايمان بابقه واليوم الآخر وقام
الصلوة والاباء الركعة ولم يدرك الايمان برسوله والعبادة الثابتة لان الايمان بالله
يستلزم الايمان بالرسول اذ حكمه يقتضيه ذلك والصلوة اعظم العبادات البدنية فيها
والركعة اعظم عبادات المالبسة واصعبها ومن اتى بالاعظم الاصعب لم يتركها فادرك
ثم اعلم ان عمارات المساجد نصرت مجعنين **الاول** عمارتها كسبيا والاسراج فيها
وفرشها **الثاني** شغلها بالعبادات والخدمة دون اعمال الدنيا واللغو واللعب وعمل
الصنائع واكثر ما ياربها قال الله ثم يكتب ما قدموا وانا بهم قبل هو السعي الى
المساجد وقال رسول الله قال الله ثم ان يوتى في الارض المساجد وان رآه في فيها
عمارها فلو لم يجد تطهر في بيته ثم انك تحبب فحق على المؤمن ان يحكم ما به و

مؤكداً ذلك بعدة من التأكيدات فمنها ما ذكرناه من أن من لم يقرأ
 وأعلى بالقيام فيه وهو سجدة استسقى على التقوى فقبل هو سجدة قبل وقيل هو سجدة التوبة
 باليد من مائة مرة يوم نبي واحد من مائة من خلق الله تعالى من كل مكان حقيقة بالصلوة فيه
 الأشج والناقص على ما بينه وبين الله تعالى من كل مكان حقيقة بالصلوة فيه
 أو ان الصلوة في سجدهم باعتبار ركعة واحدة حاله من السجدة يجوز فيها الصلوة والقيام
 فيها حسن في نفسها وانما صار سجداً اجتماعاً على مقصد من يقرأ على سجدة **فقد** اجماع
 انه من هبة الجاهلية وليس للمسلم ان يقرأ في سجدة واحدة سجدة واحدة وحسب عليه الخراب
 ثم هرب بعد ذلك من مكة إلى الطائف فلما اسلم أهل الطائف هرب إلى الشام وكفى بالقوم
 منها ما ينبغي العاقبة ثم انزل الله الملائكة فبين بان اسعدوا وابوا سجدة فأتوا
 اذهبا ليل فصرخوا في من عند جبرئيل من الملائكة مكان اولئك الملائكة
 يتوقعون قد صرفناك قبل ان يبلغ على الروم ما يرضى بقول الملائكة من ثم ان
 هذا ابو عامر كان له ولد اسمه حنظل وهو رجل مؤمن من خواص النبي صلى الله عليه وسلم
 وكان جينا ففعله الملائكة فتماء ذلك الله عز وجل الملائكة رضى الله عليه ووالله
 على ابي **الناصرة** ما اذا نادى بهم الى الصلوة اتحدوها من اولها الى آخرها
 على ان المراءى بالبنا هو الاذان فيسند ذلك على مشروعه وهو لغزنا من
 الاذن بمعنى العلم ومن الاذن بمعنى الاشارة وعلى التقديرين الاذان اصله الاذان
 كالامان يعني الاذان والعطاء يعني العطاء وقيل ان فعلاً بمعنى القبول كالسلام والحمد

عن

بمعنى التسليم والتسليم فاذا ان المؤذن تحمى المأذنين وهذا اوجب واختلف في سبب
 الاذان فعند العامة ان الاذان بالجملة ما في المنام ان شخصاً على طائر السجدة يردد
 الاذان المسموعة فانه يفتقر الى ان يقرأ على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له وحده على الاول
 فانه لا يندى مثل صوتاً وانما انشاء من ذلك وقالوا انه وحده من الله على لسان جبرئيل
 وروى منصور بن جازم عن صادق بن الهادي عن جبرئيل م كما قام فلما انشد رسول الله
 قال يا علي كل سمعت قال نعم قال سمعت قال نعم قال ادع بالاذن فادع على علم بالاذن
 ففعل في ردائه اخرى من الفضل بن يسار عن الصادق م قال لما اسوى بر رسول الله
 فبلغ البني المعمر وحضر الصلوة فاذا جبرئيل م واقام ففعل م رسول الله م وصفت
 الملائكة ثلثون صفوا والقبول خلف رسول الله م من الملائكة الاذان المشهور ولا
 من انما بين الحديثين يجوز حصول من جبرئيل م مرتين وهذا محض وهو ان الاذان
 مارة يكون لتكبير فضيلة الصلوة كما ان المنع اذا ان المارة ونسباً وقد يكون للملائكة
 الاذان كما ان المؤذن في الصلاة على من يرفع وقد يكون لها اذا ان صلوة المحبة وفي الحديث من
 صلى باذان واقامه صلى خلفه صفان من الملائكة فان صلى باقامه لا يقرأ خلفه صف
 واحد **النوع الخامس** في الفرائض الصلوة وفيها ما في **الافقي** وقوموا لله فانه من
 قد تقدم ذكره في الجملة في صدقاتها ولذكورها فاذن الاستدلال العشاء بعدة
 المشقة على وجوب القيام والصلوة وترد عليهم **سؤال** وهو ان مؤذنه وقوم الله فانه
 ليس فيه شعار يكون في الصلوة والقيام في غير الصلوة ليس واجباً بل في الاذان

الكثرة لا خلاف في عدم الوجوب في غير الصلوة فيكون الوجوب في الصلوة وهو المطلوب
وهنا مسائل اعجب صبغنا الله اكبر لا نزالنا والى الفهم من ملوك لفظ التكبير **ب**
يجب مراعات لفظ تكبير الكون من غير تغير لونه ولا بان يرد دفعه ولا تعريفه المتكرو
المذكور من غير الغنى الاستفهام كلفظ الجلالة او الى الجمع كلفظ الكبر وبصير
جميع كبر وهو الطبل الكبير **ج** لا يجوز الترجمة بغير العربية لا تلبس بكلام الله كلفظه
وتولايه خضعت لغيرها محتاجا لقبوله وذكر اسم ربه مفضل على الصلوة على ذكره
اسم الله الذي هو اعظم من كونه عربيا وغيره باطلا والمراد بالاسم الا ان خصنا
وقد اتى بالصلوة عقبه بالقاء النفسه للغايه والترتيب مع ان الترجمة
جزء ما خلد الصلوة فلا تكون هي الشبهة **الواجبة** فافترضا ما تنس من القرآن
علم ان يكون منكم مرضى ومثلهما فافترضا ما تنس منه ولا على وجوب قراءة شيء
من القرآن فيصدق دليل هكذا فاءة شيء من القرآن واجب كل شيء من القرآن
وفي غير الصلوة واجب فيكون الوجوب في الصلوة وهو المطلوب اما الصلوة فاصغر
الامر لا على الوجوب واما الكبرى فاجابة ان قلبا الكبرى منوعة وسند المسح
ان الوجوب ما عيني فلا شأنا في التلوا وكفا في عدمه في غير الصلوة من غير
لكنه يند من المعجزة تلك المراد بالوجوب العيني اذ هو لا يخلو في التكليف ولا لانه
المتبادر الى الذهن عند الامتناع لا شك انما غير حاجبه عند غير الصلوة اجابا
هذا وما ذكرنا من الكثر المفسرين وقد قبل ان المراد بالقرأة الصلوة بغيره الشيء

في بعض

بعض اجزاءه ثم وعن بر صلوته البطل ثم نسخ بالصلوة المحقق قبل الاستغفار من الصلوة
على الوجوب فطر المرافاة المعجزة وقولنا على دليل التوحيد وارسال الرسل وقبل على
الاحتجاج فقبل الله اليوم والليل حسون ابرز وقبل ما يبرز وقبل ما يبان وقبل ما
القرآن اذا انقضى هذا فها مسائل القرأة الواجبة هنا مجمل علم بانها بالابتداء
التوبة قال المراد بها الفاعلة لغيره من لاصلة الابقاض الكتاب وهو كل صلوة
لغيره اجابا بقاض الكتاب فهو **ج** وبه قال الشافعي ومالك واحمد وقال ابو حنيفة
بعد من يجنبها بل ثلث آيات من آيات الفرائض وانه قد وجد شيئا المذكور ان **ب**
بعض من الفاعلة فلا وليين وخبرنا في الخبرين بينهما وبين التسبيح قال الشافعي **ج**
واحد تجنبه كل وكذا ما رواه ابو حنيفة ورواه عن علي بن ابي طالب في الاوليين
وسبح والاخرين دعا الكارثه وكذا ما رواه عن اهل البيت **ج** يجب اننا على الوجه
المقول ترتيبا ولفظا لا يجوز ترجيحها بغير العلم لان ذلك غير قرآن والقرآن عزيم
بالنقص ولا نترجمه بغيره ونظر الترجمة غير هذا وقولنا في حقه بالجوهر لغيره ان
هذا لفظ الصلوة لا في ضعفه لعود الاشارة الى الحكم وكذا لا معنوية خلافا من غيرهما
من خالف شيئا من ذلك عدا بطلان ملوثة وسموا بشانف المبرك ان ذكره في موضع
القرأة في الارنولد والبسطا يبرز من الحد ومن كل سورة وعليه اجماع علماء كثرنا وبه
قال الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة ما ليس به من الفاعلة ولا غيرها بل
كثرت المبرك والفضل بين السور لثانوا اهل البيت من طرقت بطايرهم بغيره

وام سلمه وعمرها حتى قال بن عباس من تركها فقد ترك مائة وبضع عشرة اية من كتاب الله **يجب** عند الكثرة على ائمة شراة سورة بعد الحمد في الاولين وقال **الاعلى** يجب ويرى قال الشافعي وغيره من المجتهدين انما يؤتى من بعد ذلك ان كان بعد في الاولين من الظن بالافاضة وسورتين وقال صلوا كما ايجزوا حتى وردايات اهل البيت بذلك منظارا **هذه** في حال الاحياء انما قال الاصل وانما كانا خبرا **فقط** **باب** آيات الذين اصنافا اركعوا وسجدوا واعبدوا وركعوا وافعلوا الخ لعلكم تفلحون في الاية فوايد الامور بالركوع والسجود يعيد وجربها والركوع لغز الغناء قال الشاعر لاهل بن الغفر عائدان تركع بوقها والذهرفد روضه شها هو لا غناء ولا تسلم مع الكفان الركبتين والشجور لغز الحنوع قال الشاعر ترى الاكم فيها سجدا للخوافر وشرا وضع شئ من الجبهة على الارض وما قام صفا **باب** يجب في الركوع الذكر سبانه والطلاب ينفعه ورفع الارض والطلاب ينفعه معها وفي السجود الذكر الطلابة تدور والسجود على خمسة اجزاء هي الكفان والركبتان وابام الرجلين ودفع الراس عنها والخاصين مطبعا مساهما ثم السجود ثانيا كالاول ودفع الراس والجبيل المطبوع بعده بل يجب خلفه فالاربعة منقصة حيث منع شئ منها وجعل ما ورد من خلفه على الضعف للكبر وهو خطأ **باب** الامور بالعبادة وهي عبارة الخشوع والتذلل ومنه طريق معتدا الى تذلل وتوابعه فبعدة اذا كان في غاية السقافة ولذلك لا تستعمل الا لله والمواد بالليل تذلل الفضل العبادة واللوازم لطبعا الفضل للطبقة يحصل الترقى الى الكمال ورضي الله

فانما

فانما قال ركنكم اشارة الى ان الواجب للعبادة هو مقام الربوبية **باب** ان يكون هذه الاية والاعلى اربع عبادات الصلوة وغير منها بالركوع والسجود تسمية الشئ باسم اعظم اجزائه وله يفعل صلوة لئلا يتوهم ان الصلوة لغز وهو الدعاء واعبدوا وركعوا اشارة الى الصلوة والجمع وان كان موقفا بعد وجوبها وافعلوا الخ اشارة الى الركعة فيكون قوله وطاهدولة لاية المآل لها اشارة الى التمجيد **باب** استدلال الشافعي بهذه الاية على استحباب سجود التلاوة عندها محتجا بقول عتبة بن عامر بن النخعي في سورة الحج عبيدان قال نعم ان لم تسجد لها فلا تقرها ومنعها بوجيعة لان قران الركوع بالسجود يدل على ان المراد سجود الصلوة وفيه حكمة وحكم احكامنا بالسجود هذا بما يدل خارج وقال ابن عباس ان فعل السجود اشارة الى صلاة الرجم ومكادام الاخلاق فيكون حشا على شاير المندوب والقرابة **الثامنة** وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله **باب** روى ان المعصم مالا باحضر بن محمد بن علي بن موسى عليه السلام عنها فقال هي الاعضاء السبعة التي يسجد عليها وبع قال يسجدان بن جبر والرقاب والعنق وقول النبي م امرت ان اسجد على سبع داييى اعضاء ومعنى فلا تدعوا مع الله هذا لا تتركوا معه في سجودكم عليها ومثل فلا تتركوا احدا يصلي بركعتين ومثل الراد بها المساجد العرفية فلا يعني ان يذكر فيها احدا غير الله وقيل المراد ببيع الارض الفروع جعلت الارض مسجدا وقيل المساجد الحرام وقيل جميع مسجود السجود مصدر باليم

الوجود والاذل الى **السايع** مستبح باسم ربك العظيم ومثلنا مستبح اسم ربك
الاعلى باسم ربك اي بذكر اسم ربك فالاسم المذكور اي سجع بذكر ربك والعظيم محتمل
كونه صفة للاسم وللرب مستبح اسم ربك اي نزهة عما لا يجوز الملاءمة له ونزهة
من الملائق اسمه على غير نزهة عن ذكره لا على وجه التعظيم والاعلى صفة الرب
ومحتمل الاسم اذا عرفت هذا فها صائلا اوردى عقبة بن عامر قال لما نزل تسبيح
باسم ربك العظيم قال النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل تسبيح اسم ربك العظيم
قال اجعلوها في سجودكم ومثل من طرقت اذ دابة هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام
في الركوع سبحان ربك العظيم وفي السجود سبحان ربك الاعلى الفريضة واحدة والسنة
ثلثة **ب** حكم بعض فقهاءنا بجوب الذكر المعين عينا والاذل التدب واجزا
فطلقوا الذكر لما رواه الحاشا من عن الصادق عليه السلام ان اقول مكان التسبيح الركوع
والسجود لا اله الا الله والمحمد لله والله اعلم نعم كل هذا ذكر وفيه من التكليل
فقد لم يكن الذكر كافيا لما ساء بالذكر نعم لفظ التسبيح اولى للادب والحدوث **ج** وب
احد على وجوب الذكر وقال الثاني ابو حنيفة باستحباب الذكر المقدم وقال
مالك ليس في الركوع والسجود شيئا محدد وسعتان فيما التسبيح ولما تقدم
ويجوز اضافة ومجده في الذكرين استحبابا عندنا وانكرها الثاني ابو حنيفة
لاننا زيادة لم نحفظه وتوقفنا احدنا دعا بتر حنيفة عنهم انه قال ومن طرقتنا
دوابه وزاده وغيره عن الباقر **ع** **الناصد** ولا تجهر بصلواتك ولا تخاف بها واسبح

بين

بين ذلك سبيل وجها **ج** ولا تجهر بكل صلواتك ولا تخاف بكلمها بل احجر بصلواتك
القليل والعجوة خائف بالظهرين **ب** عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بمكة فسمع
المشركون نجسوا القرآن ومن جاء به فقتلوا اي فلا تجهر بصلواتك فلا صلات فلا
يملك ان يخافك بل حاله وسطى **ج** ان يكون خطابا لكل واحد من المكلفين او ان
يأبى ان لا يخافه واسمع باجادة اي لا تجهر بصلواتك اي لا تلتفت اليها اعلنا بها بهم الرباء
ولا تخاف بها اي لا تستر بها بحيث يظن بك تركها وتجاوزها وان يكون المراد
بالساق الذماء **د** انما مضمونها يقولوا دعوا ربكم بقرعة وخفية والاولى الاقل
لغيره من ظاهر لفظ الا بخرج يكون الاية من المجلدات واستغنى بها من فظلم
والمقول توازنه ذلك كاهو المستور وحشا ان الاس للوجوب فالواقع في ما نرد واحب
والسبيل لما مودعه هو ذلك وهذا اورد المراد بالجهل ان يسمع القريب الصلوات
اذا استمع وبالاختفاء ان يسمع نفسه ولا يكتفى بغير الحرف عن السماع **ب** الجهر الجهر
على استحباب الجهر بالتحفات فمضمونها وبما قال شاذ متا والمخ الوجوب لما قلناه وفتكر
انه يجب على الرجل الجهر في التسبيح والذكر والقرآن والعشاء والاختفاء في الصلاة اما المرأة
فمضمونها الاختفاء في الكل ولما صحت سماع الاجنبي صوتها هل يجوز لها الجهر في موضع
ان لا اختفاء ان احطها بالعدم واما المختص المشكل بالاولى مع امن سماع الاجنبي ان يكون
كالرجل ومع عدمه كالمرأة **ج** اطبق احطها على استحباب الجهر بالسبلة بينا الاختفاء
واكثر الجهر على خلافه **د** الا كما عرفت العلاء ولا تجهر فيها مطلقا ولا خفاتها لكن الاولى

للدوام المجرى للمأموم الاخطات المتفرقة تجتبره الصلوة غير المتبركة بالاطحانات او متبركة
قالوا في المصلحة فيها ما يجازي لادخاله عدم وجوب شيء من الصفين والثالثية في ان النها
اخطات والتبطل **سبحان الله** وعلو ذلك بصلون على النبي يا اهل البيت
اصونا صلوا عليه وسلموا تسليما اقرى بوقوع ملائكة معصا الكوفون بوطئها على اصلا
واسمها وقال الجبريل مرفوعا بالابناء وجوز ان يحدوا في انا لله بصلته وعلو ذلك
بصلون فحذف للقرينة ونظايره كثيرة كقول الشاعر نحن بما عندنا واستجاءنا
راضين والامر محقق ونحن راضون والصلوة وان كانت من الله الرضا فالمراد بها
هنا الاعناء بالتمام وشرفه ومن هنا قال بعضهم تشرع الله محذرا من بطله
ان الله وعلو ذلك بصلون على النبي ابلغ من تشرع ادم بالنجود وله التسليم
قبل المراءى بالسلام عليه لانها لا تكافؤ لم يتم نداء ذلك لا يؤمنون حتى يحكموا فيها
بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت وسلموا تسليما وقيل هو قولهم التسليم
عليها اي التبرع ورحمة الله وبكأنه قال التبرع في القاصي في نفسه اذ ذكر الشيخ
في نهايته والحق بعضه العطف لانه المتبادر الى الفهم عرفا ولو ابرز كمال الاشبه
ومعها اذا تقر هذا فما فائدة ذكر احكامنا والشاخي واحدا الى وجوب الصلوة
على النبي مع في الصلوة خلا لا يحنفة ومالك فانما لم يوجبها ولم يجعلها شرطا
والصلوة واستدل بعض الغفباء بما تفرقه شيء من الصلوة على النبي واجب ولا شيء
من ذلك في غير الصلوة بواجب يتبع انما في الصلوة واجبا اما الصلوة فلعزل صلواتها

حقيقة

امين ولا اذكر عند مسلم فلا يصح على الا قال له المكان لا يغفر الله لك وقال الله
ملا نكذ امين واما عند عدم ذكره فنجيب استحيانا من كذا الظاهر الروايات ان الصالح
عليه وعلى آلته السلام الذنوب وتوجب جازا الدعاء المقرون بها وروى كعب بن عجرة
قال لما نزلت الابهة قلنا يا رسول الله هذا السلام عليك فذكرناه فكيف الصلوة
عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم انك حميد
مجيد وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على ابراهيم وآل ابراهيم انك حميد مجيد وعلى هذا
الحديث سوال مشهور بين العلماء ذكرناه في نصد الفوائد وذكرنا ما قبله في اجوبة من
اراد دفعه عن هناك فنبهه قايده كثيرة **الخامسة** في حديث كعب المشهور المذكور
على من غير الصالح على الاول تعالى لمسلم وعليه اجماع السلفين وهل يجوز الصالح عليهم
لا يتعادل افرادنا اللهم صل على محمد بل واحد منهم لغيرهم لا زال اصحابنا
يجوز ذلك وقال الجمهور بكرامة لان الصالح على النبي ص شادته شادته فلا يطلق
على غيره ولا ينامه الرقص والحكي ما قاله الاصحاب لوجه اوله ثم غاها لما لم يمتنع كانه
هو الذي جعل عليهم معاذة وهو موضح في الباب **ب** قوله الذين اذا اساءت بهم
محبته قالوا اتانا الله وانا اليه راجعون او تلك عليهم صلوات من ربهم ورحمة واذا
ان اهل البيت احيوا باعظم الصواب الذي من جملتنا اغتصابهم مقام امامتهم **ج**
انما اوصى ذكرته قال النبي اللهم صل على ابي اوصى والي ابي اوصى فجوز على اهل البيت
عليهم السلام **الربيع** ان الصالح من الله بحسب الرحمة ونحو الرضا عليهم جازا فجزوا رزقا

لما تقرر

لما تقرر في الاصول انه يجوز ان ياتي احد المتواضعين مقام الاخره قوله انه صار
شعرا في الرسول قلنا مضادة على المطلوب لا شك في ذلك على الاعتناء بوضع شأنه
كذلك يدل على الاعتناء بوضع شأنه الفاضل من مقامه ويكون الفرق بينهما وبين
وبينه وجوبا في حضرته كما ذكرنا اخرنا ان تلك عادة السلف بوضع على الانبياء
فان العادة لا تختص كما تقرر في الاصول هذا مع ان اعظم السلف الباقين والمقاتل
ولهم يقول بذلك وان قولهم ان ذلك يومهم الرضا بغضيت محض عناد ظاهر
فغير قولهم من السنة يستطوع القبول لكن لا يخذله الرضا شعار القبورهم عند كرامته
الى التسليم فلهذا كان يجب عليهم الاكل مسئلة قال بنا الامام ان يفتي بجازا
وذلك محض الغضب العناد ونحوه ما ينفذ من الامور المضلة والاراء الفاسدة **السادس**
مذهب علمنا انما اتبعه بحسب الصالح على التخصيص في التشديد وبه قال بعض الشافعية
واحد الروايات بن عرابه وقال الشافعي بالاحتياط لنا رواية كعب وقد تقدمت
في كيفية الصالح عليهم واذا كانت القواعد عليه واجبة كانت كجهتها وليجوز ايضا وروى
كعب بن النخعي كان يقول ذلك فصوله وقال صلوا كما رايتوني اعمله ومن غاب
المحقق عن ق م عز ابن مسعود الاشعري قال قال رسول الله ص من صلى صلوة ولم يعمل
فيها على كماله على اهل بيته لم يقبل منه **السابعة** الذين يجب عليهم الصلوات في الصلوات
ويجب في غيرها من الامور المعصومون لا يطابق الاصحاب على انهم هم الا ان الامر بذلك
مشترط في انما العظيم المطلق الذي لا يستوي عليه المعصوم واما فاطمة فذكره في ابيها

منه الثاني استدلال بعض شيوخنا على وجوب التسليم المخرج من الصلوة بما تقرره
 من التسليم واجبه لا يحل من غير الصلوة بواجب يكون وجوبه في الصلوة وهو المظن
 اما الصغرى فلهذا استدلال على الوجوب واما الكبرى فلهذا جماع وفيه نظر فلو كان كونه
 مخرجاً لا ينافي ما تقدم سلمنا لكنه سلم على التسليم لبيان الكلام وقصته العطف اسم لا
 تقولون انه المخرج من الصلوة بل المخرج غيره **ط** استدلال بعض شيوخنا العام من
 على انه يجب اضافة السلام عليك ايها النبي وحق الله وبركاته الى التشديد الاخير
 بما تقرره السلام على النبي واجبه لا يحل من غير التشديد الاخير بواجب يخرج ان فيه
 واجب وبيان المقدمتين تقدم قبل عليها انه خرج الابعاد لغير الصلوة على اجماع
 فلا بد من التسليم لربك والاعراب في كعبته التشديد لا هو في حديث حماد بن مسعدة السامي
 عن من قال وجعلنا نؤتيه من وفاء الحاجز وهو باطل انما قالوا لنبط الاسما الواجبات
 والصلوات والبرية ومنها لعدم دلالة الآية عليه من غير ما دللت لوقوعه على العودية
 ولا على التكرار ولا على كونه في الصلوة ولا على كونه احوطاً ولا كونه بصيغة مخصوصة يمكن
 الجواب عن الاول جميع الاجماع على عدم وجوبه والاجماع المقتول على منعه عنه ورا حجة به
 وهو اعم من الوجوب والندب عن **الثاني والثالث** بان عدم النقل لا يدل على العدم
 مع ان حديث حماد ليس فيه اشعار بالبيان الشافعي فيها بالوجوب وجهاً او عدماً
 مع امكان الدخول في التشديد لانه قال فلا فرع من التشديد سلم عن **الرابع** بانه
 مفارض بوجوب التسليم المخرج من الصلوة فان كثيراً من الاسما لم يعبده في الواجبات المخرج

بوجوب

بوجوبه عن **الخامس** ببيانها تقدم ان بيان الكلام وقصته العطف تدل على ان
 المراد السلام على النبي وعن **السادس** بان العودية والتكرار استغنى عن بيان
 الاية وهو انما ثبت كونه جزءاً من الصلوة بكل ما دل على كونه جزءاً وتكرارها بذلك
 على حديث وتكراره نقصنا عن **السابع والثامن والعاشر** بما تقدم في بيان
 الكبرى لا فاقبل بالوجوب في الصلوة لانه غير التشديد الاخير ولا غير الصلوة ولا الجملة
 الذي يطلب على النبي بالوجوب بوجوبه ما رواه ابو بصير عن من قال اذا كنت اماماً
 التسليم ان سلم على النبي وتقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين واني
 رواه الشيخ في التهذيب عن ابي كهر عن من قال سالته اذا جئت للتشديد فقلت
 وانا قال السلام عليك ايها النبي وحق الله وبركاته انظر ان هذا هو قال الاول لكن اذا
 قلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقلت وحق الله وبركاته فانه من التشديد لا من
 ما صل من غير ما صل بوجوبه عن الخلق عن من قال كلما ذكر الله والنبي فهو الصلوة
 فان ذلك السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقد انقضت ذلك ظاهر هذه الزعماء
 على كون السلام على النبي من الصلوة وذلك لانه على الوجوب فيكون واجباً فيها لكونها
النوع السادس في المندوبات وفيه ايات **الاولى** وخبرها الله فانه قال
 المعاصر في هذا لفظه يمكن الاستدلال بهذه الآية على ان من يسهل القنوت في الصلوة لا
 قابل بوجوبه والاصل براءة الدعاء لان صيغة الدعاء هي في المندوبات مثل قوله وانه
 ما اذا تابعهم قول وهذا الكلام غلط من وجهه ان قوله لا قابل بوجوب القنوت بل

على عدم الاطلاع على النقل فان ابن ابراهيم وابن ابي عمير فابان بالجواب وهذا
 والقدر يمكن ان يقال بان اصل البلاء انما يكون مجزوعا عن العمل لا مطلقا
 ج ان قوله صنف الامور في الدنيا على سبعة اصناف هي الفطر وقوا فلك
 للجواب كما استدل هو عنهما على وجوب القيام بالصلوة ما اذا كانت الوجوب لا يؤول
 على الندب ولا يجوز ان يقال في كل معنى كالتعريف في الاصل وان من اعتد
 فانهم فليس يروى ظاهره وان قيل المذهب هو الاستدلال به واستدلاله وانما لا يروى
 منها لا يروى الى مصلحة دينية ولا اخروية بخلاف المذهب فانها لا تارة الى مصلحة
 واجتهاد اخروية هي بل الثواب اذا تقوى هذا فاعلم انه قد تقدم الكلام في هذه المناجاة
 كفاية فادعوا وان يكون يقولوا كثرة اصحابنا قالوا انما يحب القوت فقال بعضهم
 كما تقدم في كل شيء الصلوة الواجبة والندب بعد قراءتها الثانية وقبل ركوعها وفي
 الجمعة فتونان في الاولى قبل الركوع وفي الثانية بعده وقال الشافعي باستحبابه
 في الصلوة فانه بعد ركوع ثلثتها وما عداها استحبابان ذلك نازل لا لا فيكون وقال
 مالك باستحبابه في الركعة النصف الاخر من رمضان لانهم قالوا بوجوبه هو ركوعه الا
 فالوتر خاصة فانه مسنون قال احمدان ثبت في الصحيح انه ما من قال بغيره امر بالمعروف
 ويمنع على المنكر ما لم يكن ما مودا بغيره انما يستحب تركه وما رواه الباقين ما رواه
 قال كان روي انه لا يسلط صلاة مكتوبة الا كانت فيها دعاءهم ان علينا من فضلك
 ودعاء الناس اشياعهم وقت السجود والصلوة وما عداها من طريق الاستحباب

كثرة

كثرة وهذا منوع **أ** يجوز الاحتياط في الامور الدنيا اجماعا منا وانكروا بوجوبه واحد لانه
 يشبه كلام الاربعةين ويخرج عليهم ما رواه ابن النجاشي قال اذا صلى احدكم فليبدأ بحمد الله
 والثناء عليه ثم يصلي على من يريد بعد مناساة فليبدأ بالثناء بغير حمد الله والثناء
 ومن طريق الاحتياط من عبد الرحمن بن سنان قال قلت لابي عبد الله ع ادعوا الله وانما
 ساجد قال نعم ادع الدنيا والاخرة فانه رتب الدنيا والاخرة ومن اسمعيل بن ابي الغضنفر
 عن من سمع ابنه قال سالت عن القنوت فقال يا فتى فقال ما فعلت فقال يا فتى فقال
 اعلم في شئنا موافق **أ** يجوز القنوت بالفارسية لقول من سمع كل شئ مطلق حتى يروى
 نحوه لم يروى في القنوت من لا بأس ان يحكم الرجل في صلته بكل ما ياتي بربية ومن ثمة
 كل ما ناجيت به ربك في الصلوة فليس بكلام بربك ليس بكلام مطلق **ج** قال الصدوق
 القنوت كله جاز وقال المرفعي ايراد من والعلامة من تابع للصلوة في الحجة والاختصاص
 وقال الشافعي في كل ما ياتي به لانه مسنون فثبت في القنوت الاصل ومقاييسه منوع هذا
 دفعا ويخرج الصدوق بما رواه عن زرارة عن من قال ان القنوت كله جاز اذا
 لم يرد في القنوت قضاء بعد الركوع لرواية محمد بن مسلم عن من روى عنه بعد الركوع الثالثة
 قال الشيخان قضاء بعد قراءته من الصلوة لرواية ابي بصير عن من وفي الرواية الاولى
 فان لم يرد كسنة يهتدي فلا يثنى عليه **الثانية** فصل في ثلث دعاء اكثر المصنفين على
 ان المراد صلوة العبد والخير لله والتفخيم قال الشافعي قال الشافعي في غير ذلك ان
 يعتلي الدعاء فانه الله ان يعتلي **الثالثة** في غير ذلك من صلوات الصلوة المكتوبة وتلي

العيلة برك يقول العرب ما قلنا قلنا حراى هذا غير هذا استقبله وانشد باحكم هذا
 عم مجاليد وسيد اهل الاطبع المشاوي عن شيخهم بعضا قالوا الغراء وروى الجيود عن علي
 ان معناه منع ذلك الشيخ على القبرى خلفه الخمر في الصلوة وهذا نقل بالجل عن كذب عنده
 دون عرق الطاهرة فنجون على خلافة الذي وروى عنهم روايت **ج** عن جابر بن عبد الله قال سمعت
 الصادق ع يقول في قوله تم فصل الربك والخمر هو رفع يدك خذاء وجعلك **ب** عبد الله
 سينان عند مثله **ج** عن جابر بن رزاج قال قلت للصادق ع فصل الربك والخمر فرفع يده
 هكذا سبيل استقبل يده به حد وجهه فانشأ الصلوة ومارى عن قال اسالك
 الصادق ع ما الخمر فرفع يده الى صدره فقال هكذا ثم وضعها فوق ذلك فقال هكذا حتى
 استقبل يده بالعيلة فاشفح الصلوة وروى مقابل جابر بن من الاصبغ عن
 جابر عن ابي الوضين ع انه قال لما نزلت هذه السورة قال لهم لم يزلتم ما هذه
 الخمر التي امرت بها ربي قال هي بخره ولكنه ما يرك اذا حرمت للصلوة ان ترفع
 يدها اذا كبرت واذا ركعت واذا وقعت والركع من الركوع واذا سجدت فانه صلواتنا
 وصلوة الملائكة في السموات السبع وان لكل حين رتبة فان رتبة الصلوة رفع الايدي عند
 كل تكبيره وقال النبي رفع الايدي من الاستكانة فلك ما الاستكانة قال لا تقراء هذه
 الآية فاستكانوا اليهم فقامت فوجوههم امدد العلق والراحتي في تعبيرها اذا تقراء
 فقل ذلك هذه الروايات على منتهى **ج** التكبير للركوع والخروج وضعا ودرعا **ب** استجاب
 زرفع اليدين مع كل تكبير **ج** الاستقبال باليد اليمنى العيلة **د** كونها في الركعة خذاء الوجه

الركعة

الثالث قد فاع الوضوء الذين هم في صلواتهم خاصون تقدم الكلام في هذه الآية
 قبل الرواد بالخشوع غرض الطرف والتذلل وخضوع الخناج وقيل المراد من الخشوع كل حال
 الروض معين كخوض النظر في الصلوات الى موضع سجوده وحال الركوع الى ما بين وجبيه
 وحال السجود الى طرفه وحال التشهد الى حجره وحال القنوت الى باطن كفيه وقيل
 في قوله تم دغنت الوجه للحي الغيرة هو وضع الحجة والافت على الارض فكانا الواجب
 وخضعت له خضوع العاة وهم الاسارى في يد الملك الغفار دغنت الوجه يعني العموم
 وبمثل ارادة المصنوع هي وجوه المحرمين لان قبله ونشر المحرمين يومئذ رزقا بغير
 بينهم ان لم ينتم الا عشر ارض اعلم بما يقولون ادنعك امثلهم طرقتان للقيم الاوتيا
 دغنت الوجه فيكون بدل الاضافة كما في قوله وما من حاف قام ربه ونهى النفس من
 الحوى فان الخبز هي الما فواى ما و بهد هذا الاحوال فكل من بعد ذلك وعد صاحب
 من حل ظلما **الاربعة** فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم عا اذا
 اردت قراءة القرآن فاستعذ بالله الملوك الملوك على اوجه فان كل فعل اخبارى بالبركة
 الادارة وقال الرمحشري هي مثل قوله اذا قم الصلوة فاعلموا عا وروى العتاه
 وفيه نظر لان بينا ابتداء الصلوة وبين ابتداء الصلوة فاعلموا عا وروى العتاه
 بما مثل اذا قلت الامر ففعل في ثابك فان بين قيامك وقيامه رزقا من ليعمل الثواب
 وليس كذا هنا ولا فقال اذا قلت الفراءة لا اذا قرأت فان بينهما رزقا والاستعاذة
 طلب العباد وهو النجاء والمراد بالاستعاذة اي استجير بآية دون غيره والسيطان كل مستر

الطاعة انسانا كان او جبنا وندى فقال من شطنت الدار اذا بعدت وقيل فعلة من شطط
 ليشططا فاعطى فالون على الاول اصل وعلى الثاني زيادة والرجيم قيل بمعنى مفعول اي
 مرجوم من الرجيم يعني اتى بفناء العبد من الخلق لانه في اللعنة اذا نقر وهذا فناء فابعد
الاول ان الخطاب بصيغة التثنية ووجهه قوله بل الثاني **ب** دوى عبد الله
 قال قراءت على رسول الله فظنا عود باقعة السبع العليم من الشيطان الرجيم فقال له
 يا ابن ام عبد قل عود يا الله من الشيطان الرجيم هكذا اقر ابن جرير لم عن القام عن البيع
 المحفوظ وهذا موافق لفظ القرآن وبالأقل قراء بعض القراء وفيه ما فيج كثر العلماء
 على ان الامر هنا الاستحباب بدليل عن بعض علماء الجرب والاولى ما ذكره في الرواية
 ولا بد قولا اكثر من ان لا يستحب له ان يرد في الخبرين اجمالا فيلزم ذكره من التكرير
 القراءة فليس فيه الا بالاسرار كما استقبح ومنه ما فيه **هـ** ان تصدقا في قول
 وكعد لا غير قال غيرنا انه في كل كعد لان الحكم المرتب على شرط يتكرر بتكرره قبلنا
 قلنا لفظ القرآن للجنس فهو كالعمل الواحد فيكون في الاستعادة واحدة ولا يترتب كذا اصل
 هذا ولو ترك هذا او سهوا لم يندرك في الثانية لقوات محله **و** قال بعض المحققين انما
 من سنن الصلوة لا القراءة فبذلك يستلزم ان لم يقرأ وكذا السجود وهو منوع
 لان لفظ القرآن يدل على خلافه بل هي من سنن القراءة **هـ** الخامسة ايات متعددة
 ما ايتا المرسل ثم التل اولا فلهذا نصفه وانقص منه قليلا واذ عليه ودليل القرآن
 ترتيبه انا ينطق عليه فلا يقبل انما شاع التل في اشتراطه وانما هو في ان لا

في التل

في التل وسجاء المولى جاذرا سم رتبك وتبلى المبرقبة اصل التل من قول ادغم التاء
 في التاء من قول اي تلفظ بها به سمي بالبرق سمح بها لما كان عليه لانه كان تأملا
 او سرعا اما وهشدا ابتداء الوحي فتومل في طرفة او تحبسا او دوى امه كان
 يصلي وتلفظا بمرطبه ومروين على ما بينه من لسانه وتبينها الذي شاعله بالمرسل لا بد ان يكون
 قد تمرن بعد في قيام التل ومن قول الرسل اتمم الحول اي الذي يحمل اعباء النبوة
 اعني اتمم الحول الى التل الى الصلوة والاستعا من التل ونقصه بدل من قبله او بدل
 من التل والاستعا يكون من النصف والضمير في منه وعلمه للاقل من النصف الثالث
 يمكن التخيير بينهما وبين الاقل منه كالمربع والاكثر منه كالنصف ويمكن التخيير بينهما
 ويكون التخيير بين ان يعقد اقل منه على البيت وان يقرأ واحد الايمن من الاقل والاكثر
 وقيل ان الاستثناء من البالي دوى الى الاعداد كالمربع ونحوه والتميز في القراءة
 على ثوبه بحيث يتبين الخوض بعضها من بعض فلهذا تم تميزه وتل اي يفتلج والقول
 القيل القرآن لما فيه من الكمال الفائق فواشنة التل قبل الفصل الشاهقة
 من مخصها الى العبادة من شاء من مكانا خاضع وقيل قيام التل وقيل المراد
 العبادة التي ينشأ بها التل اي يحدث وهو اوى عندى ان الاستاء اليه فلهذا اشتد
 وطأه خفيته وقيل المراد ساعات الليل الحادثة واحدة بينها اخرى والشاعرات
 السابعة من فاشات ابتداء وقراء ابو عمر وابن عامر اشتد وطأه اي طأه
 ومواضعه والباخون وطأه اي طأه او ثبات قدم في الاول قبل المراد مواضعه

حقاً انخفضت فقامم ففتح لك عنهم وعلى هذا الترخيص اموراً انتم بعينكم ضبطوا ثانياً
الليل وحصرنا ماثر بالامه سبحانه والامه ولذا لا العالم بقدره **ب** انتم ما يكون منكم
من هو من يفتش قيام الليل عليه **ج** انكم قد تكون في سفر خارجة او غير ذلك فالامه
نظامه الايات تدل على المديته لان او معناه التحبير والواجب ان تحببته مقدارته نلت
في كلامه من وجوه **الاول** ان التمدد ان استشهدت من دليل خارج فلا يكون
ذلك من كلامها وان استشهدت من لفظ تم الليل كالأمر حقيقته في الوجه عند الامم
او قد مشترك فكيف يكون ظاهرها الدب وان استشهد من التحبير فالل ما يجي **ب**
ان استدل على المديته بكون او التحبير وان الواجب ان تحببته مقدارته ضبطها فامر
اما الا قد انحصار معنى او التحبير بالماضي فاهل العربية فانهم يجمعون على انما
مديته للشك والاهام والضم والتحبير والأماجه فامضا ومعناها في التحبير بالماضي
ثانياً فان في الواجب ان تحببته بالماضي فان التحبير تدفع في الواجب بين الحلال والحرام
تحببته المحل عندنا في الامكان لا بد من الركنين والاربع وكذا تحببته المحل في الاجرة بين
بين التبع لثلاثة امرة والتحبير بين المحم والشيخ مرة واحدة وهي قصر عن المحم مقداراً
والتحبير في الكسوف بين اتمام السورة بعد المحم اقراءه **ب** انتم ذكر فيها بعد
ان الحار من الاول ان صلوة الليل كانت فرضاً على النبي ثم وانما لا الواجب في كعب
يكون ظاهرها التمدد مطلقاً **ج** التمدد في القراءة ستم مؤكدة واحتلف في
تفسيره قيل هو تبيين الحروف واخرها من مخارجها وتوضيحها من الحركات والاشباع

وعن ابن عباس هو الغزاة على حينك وعنه قال لان افراء البقرة وانما احتياكي من
 افراء القرآن كله ليس كذلك ومن علم في معناه انه قال بغيره بياناً ولا يشهد هذا الشعر
 ولا شئ من قول الرقيل ولكن افزع به الظاهر الجاسر ولا يكون ههنا احداً من السعة ومن
 الصادق م قال فامرت بانه فيها ذكر الحجة مثل الله الحجة واذا مريت بانه فيها ذكر الله
 فتعزوا ما تقدم من التا وفعل المراد الخزين بداي فرائد بصوت خزين وبنيته وبها في بصير
 عن ص م في هذا قال ان تتكلم فيه وتحسن به صوتك والتحقيق ان القرين من الغزير
 تدبر القرآن والتكلم في مناسبه ولا ينها عند اواسه ولا نزاجا وعند فواجره وهذا
 يقولوا واذا كراهم ربك على وجوب العبد في اقل الحمد والسورة وقيل المراد بها الدعاء
 بذكر اسماء الحجة وصفاته العليا ومن قولهم والله الاسماء الحسنة فادعوه بها وليست باليت
 على حوازا الدعاء فجميع الاما والصلاتي الدين والدنيا المراد ان المؤمن يستحق ان يكون له
 سجدة من الصلوة ليعوم قوله وقال ربكم ادعوا في اسجبت لكم ان الدين بسجود
 عن عبا ورسيد خلون جميع ما خرين **هـ** وفي عهد بن مسلم وجران بن اعين من ق ومن
 ان السبل هنا وضع الدين والصلوة وفي رواية المصنف قال هر يرفع يده الى الله
 فترتلك السجدة يمكن ان يكون ذلك علامة على الاقطاع الى الله الذي هو في السبل
 قيل المراد يقولونهم وبالا محادهم يستغفرون هر صلوة السبل وقيل الاستغفار اذ لو
 وفي معنى ذلك قوله كانوا فلذلك من السبل ما يجمعون وبالا محادهم يستغفرون والاولى
 حمل على الحقيقة وهذا العفة وحصل الاستغفار والبحر الذي هو اخر السبل لان المباد فيه

ان

استن والنفوس صفي اعدم استغفارها تبديها الماكول ولما المعدة عن غير ج النفس بجلها
 المحقرة التي سجدت في قوله ثم ما يجمعون قيل رابدة اي يجمعون فلما يفر من الليل
 او يجمعون صجرتا فلذلك وقيل بمصدره وهو قوله اي في ظليل من الليل هو جمعهم او يجمعون
 منه ولا يجوز ان يكون نافية لان ما بعده لا تعقل فيها قبلها وقال ابن عباس في تعقل
 نومهم واستراحهم في الليل الذي هو وقت السبات وذكر الجميع الذين هو الغزير من النوم
 وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من غم لم يقيم الليل ثم مات فله الحجة دعاء وقيل في علمه فقال
 اني قد عرفت صلوة الليل وقال المراد جعل في فديته تلك ونوبك **الفرع السابع والاربعون**
 معقدة من قبل بالصلوة وفيها آيات **الاولى** واذا حجتهم فحجة فحجتهم اجن منها
 اودوه فان الله كان على كل شئ حسيباً اصل الحجة فحجة فحجتهم كسرة الباء
 الى ما قبلها وادغم الباء والياء ومعدى تضعيف العين وانما قال حجة بالياء لانه
 يرد به المصدر والادغم من الحجات والشون فيها للتعريف واستقامتها من المحيرة
 لان السجدة اما قال سلام عليكم فقد دعا للمخاطب بالسجدة من كل مكره والموت من
 اشت الكاره فدخل تحت الدعاء واعلم انه لم يرد بحجتهم سلام عليكم بل كل حجة و
 واحسان ويعني ما ذكره على ابن ابراهيم في تفسيره عن الصادق بن عليهما السلام ان
 المراد بالحجة في الاية السلام وغيره من البر والحبس اي ما يعجز الحفظ لكل شئ او
 يحجب الحساي بها سبكم على التعمد وغيرها اذا بقرو هذا فمنا صا بل **الاولى** السلام
 من السنن الموكدة والرد من السجدة الامر الذي لا يرد على الوجه ولكن على الكفاية لا على

البراءة ولا ان القصور وحصول الكفايات من على الحقيقة ومن حصل بالبرهان هذا ان كان
 السلام على جماعة ما اذا سلم على واحد فهو فرض عين عليه ان يقبل الجهر من الفضايلة والعشرتين
 على ان اذا قال السلام سلام عليكم فاجيب بسلام سلام عليكم ورحمة الله وبركاته ولو لم
 يقبل ورحمة الله فهو رد لها تسليما واذا قال سلام عليكم ورحمة الله فاجيب بسلام سلام عليكم
 ورحمة الله فهو رد بالمثل ولو رد بركا شرفا حسن واذا قال سلام عليكم ورحمة الله فاجيب
 بسلام بركا شرفا حسن عليها **ج** قال ابن عباس ان المراد بسلاما حسن منها المسلمين **ج**
 اوردوها لاهل الكتاب لا يرد على قوله تعالى عير ما ورد وهذا للمسلمين انهم ما ان الكفاية
 فيقال عليكم ورحمة الله عليهم لانهم ردوا قالوا السلام عليكم اي الموت واذا سلم على الصلوة وجب عليه
 الرد لا يطلق الامر بالرد والشاؤل كحال الصلوة وغيرها وليس هو من كلام الاعمين فيه فخل
 بمخالفتي لان هذه الصيغة ودعت في القرآن ان قلنا اذا قصد الرد خرج عن كونه قرآنا
 قلت ذلك من غير ان يرد في ما جازي ونظير ونقد الرد لا يخرج كما لا يخرج بقصد الدعاء
 لو قال ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان وقال المشرك لا يرد بلفظه بل لا
 يراد به وبه دية قال مالك واحد وضع ابو حنيفة الرد مطلقا واما شاذة ولبنا
 ما تقدم ودعايات الاخطاب من اسمهم **هـ** ذكر بعض الناصية والحقيقة انه لا يفسد وجوب
 الرد اذا كان في حال الخطبة او قراءة القرآن او قضاء الحاجة وفي الحمام وذلك من غير لان
 الواجب لا يفسد الا اشتغال بمندوب نعم لا يوجب عندى كراهة السلام على الصلوة لا بدقما
 شغل عن القيام بالواجب اذا رد او ترك الواجب فانه لم يرد **و** لا يسلم على الاعسب بالبرهان

والصلى

والصلى ومطهر الحمام قولا وكذا كل مشغل بعصية وكذا لا تسلم على الاجنبية ولو سلم عليها
 وجب عليها الرد ولا يجب عليها قصد الاقضاء **و** ينبغي في رتبة التسليم ان يسلم القام على
 القاعد والماشي على الارض والراكب على الاشي والراكب العريس على راكب الحمار والصغير على
 الكبير ويعود العكس تاحيا بدم فانه كان يسلم على الصبيان **ح** حيث طلبنا جيب الرد من
 المصلى لو سلم عليه فلو اخل هل يبطل صلوة قال بعض شيوخنا المعاصرين لا يقال غيره
 يبطل وجوبه عندى ومذاهبنا حصل بعضهم ما يمان شغل لسانه بشئ من القراءة او الذكر
 نعم ان الرد بطلت حاله فلا يلزم ذلك بغيره من القرب هذا ان سكك سكتا غير طوبى
 اما اذا طال خرج من العادة بطلت قطع **ط** لم يخرج الرد بغير سلام عليكم بقره عليكم
 السلام اذ لا يرد نعم لا ردعا، ويجوز له تعالى بما شاء من اللفاظ وقيل لا لانه ليس لفظ
 القرآن يكون من كلام الادميين فلا يجوز في القام ومنع كونه دعاء بل قد استلزم
 وهذا اولى **الثانية** قل ان صلواتي وسكوتي ومحايي وعائتي لله رب العالمين لا تسلم
 له بل تسلمت وانا اذ للمسلمين فكل اى عبارتي قلنا وقيل عمال تجح ومحايي محايي
 ما انا عليه في حال حياتي من الايمان والطاعات قلنا وقيل المراد بمحايي التحيرات التي يفعلها
 في الحجج صغيرة والتمات الانفال التي تلقى على الموت كالرحمة والتعجب وقيل المراد بالحجج
 والتمات اغنيهما لله اي مخلصه فقد ورد في الحديث اي بالانحصار والبقول المذكور اذا اعتقد
 هذا فاعلم ان تسلمت له صلى الله عليه واله لا يوجب له احوالا من العبادات فاصح وان
 لا يجوز الاشارة الى صحتها مطلقا سواء كان شرا كالتأخير كالتأخير للعبادة لا لصام او لكونه

ارضفتها كالتباعد بل المبلغ من ذلك وهو قصد الثواب بالعبادة لان ذلك ايه من ان لا يخلو من
 كان قد علم من كلامه علم ب **ب** ان الاحكام المذكورة من احكام الاسلام التي لم يلم كل مسلم وان كل مسلم
 ما هو من ذلك لغيره وانما اقل السبلين **ج** ان صحة الصلوة بل وصحة شارب العبادات متوقفة
 على معرفتنا لله نعم وحدانيته فكيف نرى ربنا للعالمين اي برئتنا وصفتها لهم فبطلان ذلك وجوب
 العلم بكونه قدا وعلما وحكما اذا لا يخلو من قبلنا ذلك ويتفرع على ذلك عدم صحة عبادة
 الكافر اجمالا حاشي من هذا الاصل بل عدم صحة عبادة من لم يكن عارفا بالله ثم فهم
 المعرفه بدليل وان كان الظاهر مشكلا وان لا يلهي انما الى كون العبادة مشكلا التبرية
 والايجاد لذكر هذه الصفات غيبية كعبادة اشعارا بالعبادة انه لا يجوز ان ينسب شي
 من هذه النعم الى غيره مستغلة او مشاكسا كاللذات الا ذلك والعقل العقلاء لا يعرفها
 لقوله لا يشرك **د** والتنبه على عظمة الله نعم وكونه اهله للعبادة واستحقاقها **الثاني**
 اتقا وليحكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يعقون الصلوة ويؤتون الزكاة وهم راكعون
 ذكره مسكنا الاختيارية كتاب الكلام في هذه الابز ملخص شريفه وانهاء الاطلا ما من على بن
 ابي طالب من ان رافعا وقف عليها فكنه في كتابنا المستوفى بالوامع الالهية في المناقشات الكلامية
 في هذه الابز ما فيه كفاية الطالب ومفتاح العليل الراغب واما هنا فتبديلها على امور
 ان الفعل القليل لا يخل الصلوة لان قوله يؤتون الزكاة وهم راكعون اشارة الى فعل
 على عم لما صدق على التاميل بما منه حال كونه ذلك فعل قليل لا يؤثر في بطلان الصلوة
سب ان النية فعل قليل لا يخل في الصلوة لان ذلك في صلوة في صلوة النية لا يخل في كل عمل

لا بد

لا يلهي من النية واللفظ في الصلوة بغير القرآن وبالاعتناء بسبل علم يقع من وجب والالط
 صلواته والادام كاللزم والبطان ويتفرع عليه صحة الزكاة احتسابا على الصلوة
 في ايجاز وصحة النية الصلوة في الصلوة والنية الزكاة في الزكاة والنية الزكاة في الزكاة
 في الصلوة والنية الزكاة في الصلوة والنية الزكاة في الصلوة والنية الزكاة في الصلوة
 بالنية هل يجوز التلبية في الصلوة في الصلوة في الصلوة في الصلوة في الصلوة في الصلوة
 يجوز لانها ذكر ربنا على الله نعم يخرج نية الاحرام ما لو كان بالنية التليم فثبت
 التلبية خارجا جاز قطعنا **ج** ان استحضار النية فكذا واستحضارها عبثا غير شرعية الجب
 لا تدمر على خلاف نية الركوع لم يكن مستحضر النية الصلوة فلو كان شرط الاثر البطلان
 المستلزم لانها المنة لهذا الدع العظيم ويتفرع على ذلك لا كفاية ما يستلزم البطلان
 ونية الصدقة المندوبة زكاة لا لا يجوز كون ذلك الحائز من الزكاة الاجبة لان
 امر اجبا واجب يتحقق لا يجوز الاشتغال عنه بغير موجب او مندوب وجب ان يكون
 الصدقات المندوبة وهو الحكم **الراية** اني انا الله لا اله الا انا فاعبدني وافتح
 الصلوة لذكرى ان الشاء العبد كما و احبها التجري كل مصر بما معنى وكما لذات الشاء
 والفظا الوجهية في اشارة بكونه مناسبا للعبادة والصلوة فان ترتب الحكم بالعبادة
 مشرعا بالعبادة كقولك قدن حواء فاستوفيه قوله كما و احبها على التجري في الهمة في احبها
 لا انما لا يجوز سكا ربه فاشكك في ذلك مشككية والمخبر كما و احبها هذا انما ربه
 انما هذا وذلك انما احبها بما احبها فالغاية من حب التبعيل التجري اللام سفلان ما يجزى

في الصلوة والنية الزكاة في الصلوة والنية الزكاة في الصلوة والنية الزكاة في الصلوة

ينقض بغيره الايام و فرق بينه وبين حكم **ب** اجمع العلماء على ان قضاء صلوة الحضر تمامها قضاء
ومعها اما صلوة السفر فعندنا بقضى قصر احضار ومفرا وبه قال ابو حنيفة ومالك وقال
احمد يقتضي اربعاً وهو احد في الماشي لان الفرض حصة في السفر عندنا بل حملنا لان
الفرض غير مكاني فيقض ما يشبه كذلك للحدث المقدم ولو ابدى زاده عن من قال
بقضها كما ما شهد ان كانت صلوة حاضرة اذها في الحضر مثلاً **التاسعة** فاذا اطلق
الاشهر الحرم فلو سبيلهم استدلال هذه الآية على ان ناول الصلوة مستحالة من يجب
منه لا ينعى المنع من حكمه على ما هو القدر واما من الصلوة وابتداء الركعة الى قوله
فان ما بوا واما ما الصلوة واما الركعة واما اذا فعلوا ذلك بل سبيلهم ولا شك ان
تركهم للصلوة على وجه الاستحالة لعدم تحقق اشغاف وجوبها من الشك في الحكم المعلق على
جميع لا يفيق الا بالجميع ويكون محتمل فيضيق فوات واحد من الجميع وذلك هو ما جاز
فكلم **التابع** يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم
تقون هذا مسئلة **الاولى** ان الكافر عندنا وعند الشافعية مكلف بغير الاسلام
لعدم الادلة المتأولة للسلام والكالفة الآية وغيرها فان لفظ الناس عام ومنع ابو حنيفة
من ذلك لانه لو كلف بالفرع كان فائدة التكليف لا بان اما حال الكفر وهو باطل
اجتماعاً وبعده اسلامه على وجه القضاء وهو ايضا باطل لقولهم الاسلام يوجب ما قبله
والجواب المنع من الحضر لان كونه الفاعلة العقاب على تركها لوفات على كونه دونه
فولدت ما سلككم بقراوا لوفات من الصلوة ولعلكم تعلم انكم من الصلوة ولكن انتم من الصلوة

دكن

وكننا نكتب يوم الدين والكلام عن الكفار وشركائهم يؤيد ما قلناه قوله ثم خلف
من بعدهم خلف اضعوا الصلوة وانبعثوا للشهادت منسوب لبطون عتياً والمراد الكفار واليه
بعد ما بل فضل الامن تامر من دعيه **ب** بغيره على المرد قضاء ما فانه زمان
ودته ما كلف به وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ومالك لا يجب وعن احمد روايتاً
لنا عدم الادلة الدالة على وجوب قضاء ما فات كل مكلف اجتمع فيه شرائط وجوب الاداء
ولم يقبل خروج الكافر الاصل بالاجماع ولقولهم في الدين كفر وان ينشأ بغيرهم ما قد
وعالمهم فيبقى الباقي على عومده ولا ندوب عليه اذها بعد اخفاً وجوبها بغيرها
كفره واحتجوا بعدم الاسلام بغيرها قبل ذلكا مخصوصة اشغافاً بوجوب اداء حقوق الناس
كالدين والفرقات والفضا من هذا يكون حجة **والثانية النوع الثاني منها عدا البهوية**
من التكاليف والحكم يلحق البهوية ايضا وفيها ايات **الاولى** يا ايها الذين امنوا اذا نودي
للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا اليها ذكرا فقهه وذو البيع ولكم حرمكم ان كنتم تعلمون المراد
بالبناء هنا الادان ومن يوم من هذا التبعين وكان في اللغة العدة بغيره في ذلك اليوم
العروبة واذل من سألها جعفر كعب بن لوى او جناب الناس في البهوية قال ابن سيرين ان
اهل المدينة جئوا بئلا ان يقدم اليهم يقول الله من قبل ان ينزل الجمعة ولنا منهم قالوا
لديهم يوم يجتمعون فيه وكذلك للتجارة لا احد فاجلوه يوم العروبة فاجتمعوا الى سعد بن
زاده فجلس بهم من يوم الجمعة حينما جئوا اليهم فذبح لهم شاة متعة وادعوا
من ساة واحدة فلقمهم ما نزل الله في ذلك فاذنوا لصلوة الاربعة في كل جمعة

في الدين

في الدين

في الدين

في الدين

في الدين

الاسلام واما انما جعلت حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها حتى ترك قبا على بني عكرمة
 عرف فانهم عندهم ثلثا ثم خرج من بين اهلهم يوم الجمعة عليهما السلام المديونة فادركه صلوة
 الجمعة في بني سالم بن عوف في بطن واد لم يترك خطبة فجمع بهم في اول حجة حجة رسول الله
 في الاسلام وفي الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليا انا لله ثم قد اخرجت عليكم الجمعة من
 تركها في حجة او بعد ما في علم امام عادل استحقاقا بنا او محققا لها فلا يصح انقل مثلها
 ولا يملك لفرس او لا ولا صلوة له الا ولا زكوة له الا ولا صوم له الا ولا بركة له
 حتى يتوب يا ذاق هذا حسايل **الاول** الجمعة واجبة لا وجوبها مطلقا بل وجوبها ^{مستحبا}
 اتفاقا من العلماء نعم اختلف في ذلك الشرط على اقوال مذكورة في تفصيله كتب الخلاف
 ونحن نذكر الاعم من ذلك فاعلم انه روي محمد بن مسلم وابو بصير عن عيسى بن ابي الله فروق في كل
 اسبوع خمسا وثلثين صلوة منها صلوة واحدة واجبة على كل مسلم ان يشهد بها الجمعة
 الربض والملوك والسائر والماءة والبعث وروى زرارة عن عيسى بن ابي الله في كل
 الناس من الجمعة إلى الجمعة خمسا وثلثين صلوة واحدة ^{منها صلوة} فرضها الله في جماعة وهي الجمعة
 ووصفها من تسعة للصغير والكبير والجنون والسافر والعبد والماءة والربض والاعمى
 ومن كان على راس فرسخين وبغير ذلك من الرقبات **باب** السلطان العادل او نائبه
 شرطه وجوبها وهو اجتماع علمائنا فقال ابو حنيفة بشرط وجوب امام وان كان جابرا وله
 يشترط الشافعي اماما ومعتدا صاحبنا فعل النبي صلى الله عليه وسلم فانه كان يبعث لامامة الجمعة
 وكذا الخلفاء كما يبعثون الفضلاء وروايات اهل البيت من طائفة بذلك واما انما

عدد

عدل الامام فان الاجتماع منقبة الفراع ومشار الفتن فحيث ان يكون هناك خاكر ما دل
 من هذا الجاه المستدبر بدع بوجوه غيره ويكون وجوده حاسما لادارة الفراع قاطعا
 لشار الفتن **ج** اجمع العلماء على اشتراط العدد في الجمعة فقال الشافعي واحد اقلهم
 اربعين وقال ابو حنيفة بقل الامام اربعة وله ينقل الخطاب مالك غير يقيد بها واما
 اصحابنا فاهم بخلاف واحد ما سبعة والاخر خمسة وهو قول الاكثر وعليه اكثر الروايات
 ولان الاجتماع معتبر بغير جمع لو وقع بين اثنين نزاع كان عندهما شاهدان يكونان اربعة
 والكاكر ويثبت ذلك استنادا له ثم اذا روي الصلوة من يوم الجمعة فاسعدوا الى كراهته فان
 الامر ليس بالجمعة ببعضها بل بالجمعة التي هي على مدلوله ثلثة والامام هو المسمى بالجمعة لا بالامر
 الله خال خطبه فيكون خارجا عن الحجج والمؤذن هو الماء الذي السعي مشروط به
 يكون الحجج خمسة فاحتمل في تفسير السعي مع الاتفاق على كون الامر به الوجوب
 فعقل هو الاسراع والاول حمل على مطلق الدخايل اذا استحب المصطفى على كسبه الذي
 ودعا وفي الخبر فقال الحسن ليس السعي على الامام ولكن على اليتامى وقراء ابن مسعود
 فامضوا الى ذكر الله وروى ذلك عن علي بن ابي طالب قال ابن مسعود وطئت الاسراع
 الا من عصى حتى يفر من كفى يفتل مثله عن عمر **قيل** ذكر الله هو الصلوة هنا و
 قيل الخطبة والاول حمل عليها معا لاشتغالها على ذكر الله فان الخطبة يجب فيها حمد الله
 والصلوة على النبي صلى الله عليه واله والوعظ وقراءة سورة من القرآن ولما امروا بالسعي الى ذكر الله
 استلزم ذلك وجوب ذلك على كل من شغل عنه فلا كان الامم وعقل الناس هو البيع حصته

بالذكر واجب تركه ولا يتم كانوا يفتنون وذلك اليوم من فواسم وجوابهم الى البيع
والشراء فزمان اهل حبيب ترك ما عداه من العقود كالاجارة والمزارعة وغيرها من
العاملة ام لا انما احتاجنا بل لم ينقل خلافه من المتقدمين منهم ان البيع هو المحض البقي
وقال بعض المتأخرين بعد هذا الى عمل معاملته وليس قايما بل من بابا محاذ طريق السلبين
وهو الشغل من كراه الله ويقال جماعة من الجمهور وليس يجب من الصواب ب هل يقتضي
النهي عن البيع فسادا ام لا قال مالك واحد منهم وبعد قال الشيخ في الميوسه لكانا النهي وقال كثر
الجمهور والشيخ في الحلقات بعدم فسادوه وهو الحق لما تقررت في الأصول ان النهي في المعاملات
لا يبدل على الفضا دا لا مانع من ان يقول حرقت على البيع ولو بيعت انقضد ويكون المعقود
بالبني اتمام الفعل لا اذا نهى عن الفعل من العبادات فانه اذا سئل النهي بنا ولجئ منها
او بطلت من لوازمها فانه يفسد في الامتناع والى ان الخطا بختصر بالاجراء وفي
العبد لان العبد محجور عليه من بيع من التفرقة **ح** فيها ايتم دلاله على الفضا من جهة مكان حال
يجب السعي اليه وهو قولنا لا يمنع جهتان في فسخ **ط** ذلكم اي السعي اليه كراه الله وروى
البيع فيكم فان نفع الاخر خير ابقى ان كنتم تعلمون حقيقة المحذور والشراء وتعلمون حقيقة
السعي اليه كراه الله **الناشد** فاذا اقتصبت المصلحة فانتشر في الارض وانتبها من فضل الله
فاذكروا الله كثيرا لعلمكم بظهور المزايا هنا بفضاء المصلحة اداءها فان العتناء
يقال على معان ثلثا بمعنى الفضل والايان بالشيء وهو المزايا هنا فعل العبادات ذات الوقت
المحدود والمعين بالخصيص خارجا عن **م** فعل العبادات فاستدراكا لواقع حال العتناء الادعاء

وقد يسمى هذا عادة والمراد بالانتشار في الارض التفرقة في زمانا والانتفاء الطلب وهذا
وأيضا **القول** اللام في التساوية للعبادة المصلحة التي تقدم ذكرها وهي التي وجب بالسعي اليها
اب اختلف الأصوليون في الامر الوارد عقب النهي هل هو وجوب ولا بد من الرضا والخط
واجتبا أصحاب القول الثاني لهذه الابهة وهي فانتشر في الارض فانه اطلق لهم ما حرقت
من المعاملات والانتشار ليس بواجبا ثقافا وكذا قوله ثم فاذا نظرت فانوهن من حيث
امر كراه الله **ج** في الارض بالانتشار اشارة الى كون الساعي الذي وجب عليه المجتهد من العتدة
على التفرقة في المفاش والاضطراب في طلب الرزق مكذبا اذا فسرنا السعي بالاسراع السعي
ولما لم يكن المهم انما الشئ الكبير والاعرج والمريض والاعمى كذلك دل على عدم الوجوب عليهم
وكونهم غير مجتهدين لاجل **د** الانتفاء من مصل الله للطلب للرزق ومن من م المصلحة
يوم المجتهد والانتشار يوم السبت وقيل المراد بطلب العلم من سجد بن جبير المحسن وروى
النس عن النبي لم يسر هو يطلع بنا ولكن عبادة مريض وحسن عناية ونباهة اخ في الله
هـ واذا ذكرنا الله كثيرا على احسانكم اليكم بالبريق وقيل المراد بالذكر الصكر كما قال لم تذكر
شأنه من عبادة سنة وقيل اذكروا الله في تجارتكم وليس بعبادة من الصواب
ان يكون المراد ما يتبعها من فضل الله واذكروا الله اذا موافقه ونواهي به في طلب الرزق
فلو اخذوا الاما من لكم اخذوا ما حرم ان يكون المراد الذكر حال العتدة فانه لا يجب
الكثير عنده ولا شهادتان والله اعلم **الناشد** واذا راوه فاجادة اطلوا انفسنا
اليات كروا كما تامل ما عند الله من خير من اللغو ومن الجحاف والله خير الراغبين قال

ج ان الخطيئين فيما مسخفان وفي الجحيم واجبان وبسبب اسماعها على خلاف ما هنا
 استعمالها بالاختلاف **د** ان الخطيئين هنا بعد الصلوة وقد يبرأ بدعة وفي الجحيم قبلها **هـ**
 ان الصلوة للعبد يجب بها تكبيرات فائدة مع ادعية صلوات على القلوب لنا وهي خمس
 في الاولى واديع في الثانية غير تكبيرة الاحرام وتكبير الوكوع وقال الشافعي سبع في الاولى
 وخمس في الثانية عند تكبير الانتاح والركوعين جعل احد تكبيرة الانتاح من الصلوة قال
 ابو حنيفة انما يدرك في كل ركعة ومحل التكبير عند ما بعد القراءة وقبل الركوع والصحيح
 وقال الشافعي واحد قبل القراءة فيها وقال ابو حنيفة قبل القراءة في الاولى وبعد هذا
 في الثانية ومستند الكل وما يات او دودها لا يقوم عندنا حجة واستاد احبابنا
 تظاير الروايات من اثبتهم **ف** اذ ان في هذه التكبيرات وسببها حتى تكس مضى
 صلوة بلا فضاء عليه وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ما ياتي بها في الركوع **فائدة**
 يستحب التكبير بعد صلوة ظهر الاخرى وما بعدها من الصلوات الى تمام خمس عشرة صلوة
 لمن كان مبنى الى تمام عشر لمن كان بغيرها لقوله ثم واذكروا الله في ايام معدودات والار
 ايام الذين وليس فيها ذكر ما مود برسوى التكبير وعرفه ليس فيها وبر قال مالك وهو
 عن الشافعي وقال ابو حنيفة تكبير يوم عرفة والخز الى بعد عصره لعزله وليذكروا اسم الله
 في ايام معلومتها وهي عشرة ولا تكبير في غيرها بالاجماع فيكون في عرفة والخز وفي قوله
 نظر الاحمال اذ اذ ذكر الله على الهدى والاخيرة يوم النحر ويوم عرفة بالذماء وفي عرفة
 يستحب التكبير العبد قبل المغرب والعشاء والخز وصلوات العيد والقبول والجمعة والعدة والتكبير **الله**

وهو مذهبنا واما ما لم يسمع للعامة في ذلك **الحاشية** ولا فضل على احد منهم مات
 ابدا ولا نعم على غيره انتم كفروا بالله ورسوله فماتوا وهم فاسقون مات وقع صفته في مكة
 وهو احد داني وجبة الماتوا ان كان متعلقا بنفسه مستقبلا ونظرا الى وقت ايقاع الصلوة فاما
 بعد الموت فكذلك الموت فاما ما بالنسبة اليه فاما قال ابدا وان كان رسول الله لم يس
 ما يدعى لان المراد لا فضل انت ولا امتنا بل ان يكون المراد انهم لا يستحقون الصلوة
 ابدا لكونهم والاولى انه في ذلك بالنسبة فاما لا طاعهم في ذلك او فظنا ليجوز الترخي
 ولا نعم على غيره اى لاجل الدعاء وسؤال الوعد انهم وقوله انتم كفروا بالله متعلق من حيث
 المتعلق للنفوس عن الصلوة عليهم فبأدلة قوله وماتوا وهم فاسقون انهم يغتسلون على الكفر الى الموت
 لان كفرا يبدل على الحديث لا على الشئ الى الموت والروا في ما قاله العالي اى على مضى
 والعشق هنا الكفر لانهم منه وبهجه طلاق العام على الخاص اذا تفوه هذا فاما فائدة
 نقل ان رسول الله كان يصلي على المنافقين ويقوم على قبورهم ويدعو لهم بالقائه للذخاء
 منهم وفرغنا بخلق اسلامهم فلما مر من عبدا لله بن الجبل بول بعثك النبي لم يات به
 فلما دخل عليه قال له اهلكت حبنا اليهود فقال يا رسول الله بعثت اليك استغفر على
 لا التوبى وسأله ان يكفني مؤبدا الذي لا يقبده ويصلي عليه فلما مات دعا ابنه
 خبابا الى الخبزة فساله عن ابي فقال خباب فقال اسم شيطان واما ما بينك
 عبدا لله بن عبدا لله فلما هم بالصلوة عليه قوت لا يزد وجده جبرئيل عن الخبزة وروى
 انه كان قد انفذ اليه فقبل له في ذلك وقال ان تقي لا يفي عن من الله شيئا واشتد

أو قل من الله ان يدخل هذا السبيل في الاسلام خلق كثير فيرى ان اسلم من المخرج موصلة
 الف رجل وقيل انما فعل بعبد الله ذلك مكانا له على حساء في الحدي يمشي فانه لما قال
 المشركون لا تأذن لمحمد ولكن تأذن لعبد الله قال اسوة برسول الله م ما هم لما اسلم القياس
 بهم بدولهم بعبد الله فبصل على طولهم وكان طولها كسواء عبد الله فبصل فبصل فبصل فبصل ذلك
 اكرا ما اولده فاشترى قال اسالك ان تكف في بعض فبصل انك وتقول في القرية ولا تستت
 في الاعداء وفي بعض الروايات انهم صلى عليه قال الله عز وجل صلى الله عليه واله فقال له وما
 يدريك ما قلت فاني قلت انهم حشر قبره نارا وسلكه عليه الحيات والعقارب **في الثاني**
 على الميت خمس كبريت بعد الاولى الشهادتان وبعد الثانية الصلوة على النبي وآله وبعد
 الثالثة الدعاء للمؤمنين وبعد الرابعة الدعاء للميت ان كان مؤمنا والدعاء عليه ان
 كان منافقا بدنا المستضعفين ان كان مستضعفا دل على ذلك روايات
 اهل البيت ع واجماعهم ولا يشترط عندنا فيها قراءة الفاتحة ولا التسليم ولا الطهارة
 لان الصلوة بحسب الجواز فلا يجب عليها بل لا صلوة الا بغيرها ولا صلوة الا بغيرها
 الكتاب واجمع الفقهاء الا بغيره على عدم وجوب الكسرة الخامسة ومن الشافعية من جواز
 وقال لا تجل الخامسة ثم انهم اجتمعوا على التسليم فيها كالتسليم الصلوة لا على اشتراط الطهارة
 ثم ان الشافعي يفتي بالفاتحة عقب الاولى وحمل الشهادتين والصلوة عقب الثانية
 ما يوجب فيه قال محمد بن الله في الاولى **في الثانية** قد ظهر ان الصلوة على الميت مجموع مركب من الكسرة
 والادارة المذكورة فالنصف الاول يتعلق بالجميع من حيث هو مجموع لا بكل واحد من الاجزاء

ال

الا الله ما لا يدرك بالبين **في الثالثة** من غير مغفلة قاله ما لم يحث وشيئا صلوة شريفة للشعب بابه بعض
 اجزاء والفرق بين الامرا بالجميع وبين النبي صلى الله عليه واله بالجميع فيستلزم الامر بكل واحد من اجزائه
 فلو ان النبي ان ذلك مجزأ ان يكون المراد به شيئا لا بدع على اصل اللغة كقولهم وصل عليهم ان صلواتك
 سكن لهم ذلك المتبادر الى الله من الصلوة على الميت هو ما قلنا فيجعل **في الرابعة** في تحليل النبي **في الخامسة**
 اسادة الوجوب بالصلوة على كل مسلم ولذلك نقل انه لما مات النبي صلى الله عليه واله بالجميع صلى
 عليه رسول الله م لموضع اسلحه لم يحضري وهو الذي نزلت فيه وفي احكام الامايات قال الله عز وجل
 ولتجدن اقرهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا انا نصارى الايات فقال المنافقون
 اصيل على علي بقرته فنزلت واث من اهل الكتاب من يؤمن بالله وما انزل اليكم
 وما انزل اليهم فاستعين الله لا يردوا استدلال الشافعي بذلك على جواز الصلوة على الميت
 الغائب ومنها ما يوجب فيه واجبا محلا ما ورد من الصلوة على الاستغفار له والدعاء
 وعلى تقدير تسليمه في ان حياته زعمت النبي حتى شاهده على سره **في السادسة** دل قوله ولا
 تقم على قبري على مشروعية الوقوف على مقبرة المؤمنين والزمهم عليهم وزيادة
 مقبرتهم والتمرد والمهابة قد ورد في ذلك امر جبريل فاصح لنا ودأبه من الرضا ان الله
 قال من انه قبر اخيه المؤمنين وفردا عنده انا انزلناه في ليلة القدر سبع مرات ودعا
 ابن من الفزع الاكبر وقيل الا من الميت وقيل القادري وقيل هما معا قاله بعض مشيخنا وهو
 الاصح وورد ايضا في ذلك من الروايات وكانت زيادة الصلوة في الاسلام محرمة مشهورة
في السابعة ما اذا حضرت في الارض وليس عليكم جناح ان تقصروا عن الصلوة ان خفت

ان يفتنكم الذين كفروا ان اتواكم مدوا ميثا الضريبة لا يغزوكم الله والآلئكم
 الاثم ونفى الخناج يستعمل في الواجب والذبح والباح وقطر الصلح من القصد بمعنى النفس
 وهو قد يكون في كبتها وكيفيةها والفتنة في الفشل والاحتراق القربى للكره اذا تقوى
 هذا فما فرأيد اوفر الصلح ما يراعى افعال الشافعه هو صفة القول وليس على كماله
 الخبر عند وكذا قال القصر افضل وقال التزي من احبابه الا تمام افضل وقال مالك وانما
 واحبابنا انما تفرق ويقتل على ما اهل بيته من اهل بيته من اهل بيته من اهل بيته من اهل بيته
 لا يبالغ الجواب فانه قد عمل في الواجب كافي فذلك ان الصفاة المودة من شأن الله الى قوله
 فاذ خباخ عليه ان يطوف بها والطواف بها واجب على روى عن علي بن ابي طالب وعنه
 بغيره قد انما قال بحسب ما يجب منه فالتكامل فذلك صدق قد صدق الله بها
 عليكم فابتلوا صدقته والامر واجب وبغيره من الزايات من اهل البيت وبغيره
 على ان القصر شرط بالخوف وليس كذلك بالخوف خرج خرج الا على ما قلنا من حديث عمر بن الخطاب
 الحال هنا ان يقول ليس السفر والخوف شرطين على الجمع للجمع ولان النبي لم يقصر سفره
 مع زوال الخوف وانما لم يكن شرطين على الجمع فاما ان يكون احدهما شرطاً للآخر دون العكس
 وهو باطل اما اذا قلنا شرطاً للجمع بل هو مجمع وانما تأنيها فلان اشتراط السفر بالخوف باطل
 للجمع المذكور والنقص عكسه اعني ان شرط الخوف بالسفر باطل لانه لم يكن له سبب
 الخوف مطلقاً فلان السبب انما يجعل ان يكون شرطاً في سببه اخر وانما باطل ذلك فلم يبق
 الا ان يكون كل واحد منهما سبباً في الآخر وجوب القصر والملاحقة من القصر انما سبب من سبب

عن

الخوف وسلو السفر فيعتبر ان جهتها افعالهم وسائق الخوف حتى ان تقصر من الصلح
 السفر الذي ليس فيه خوف بافراجه جعل الخوف سبباً اقوى من السفر الخالي عنه ويكون
 كل منهما سبباً قائماً منفرداً وهذا يقتضي وجوب القصر فيها معاً **م** لم ينع خلافاً في ان القصر
 في السفر علق بالافراجه الا ان داود قال احكام السفر يتعلق بالطويل والقصير والحق
 شر المقدرون اختلفوا فقال الثاني من طائفتان ستة عشر فرسخاً وبقال مالك واحد
 وقال ابو حنيفة واحبابه ثلثة مراحل اربعة وعشرون فرسخاً وقال احبابنا مرحلة ثمانية
 فراسخ وسبهم متوسط السبب بر قال لا ولا في بلينا بعد الاجماع مقابل الاية
 خرج ما دون الثمانية بالاجماع فبقى ما عداه ولرواية معين بن الفاسم عن سم قال القصر
 حد ما بعد وعشرين بهذا يكون ثمانية فراسخ **م** حب بيتنا ان القصر يقصر في الصلح كما
 اوكفا فلا يقصر في النكاح والربا يثبت بقبضتها وجعلنا ثلثين وكذلك فقال الخوف منه
 شديد واقفا في حال الخوف المشي المشقة فان القصر هناك فيكم والكيف معاً اما انكم
 تكافؤا واما الكيف فيجب الامكان قائماً وقائماً وموالياً ويعوم مقام الركعة مستحقة
 واحدة وتغصّل ذلك في كماله **م** القصر المشا والهرمغرا وخفا انما يكون منها من
 السفر والحوال واجبا كان ومنه دياً واصباحاً لا في غير السابغ وذلك لا تقصر فيه وفيه المشقة
 الذي مظنها السفر فانه يحسن جعله للعاصي ليعرفه خصوصاً على قولنا بحكمة الشارع وامتناع
 التبع على غير ما اشتهر انما المعصية في السفر يكون السفر نفسه غير معصية او غايته
 غير المعصية وجوب القصر ان كان عاماً ظاهر الا انكم عندنا محضين بما عدا الواجب

الاربعه مسجد مكة والمدينة وطابع الكوفة والحاجه الشريف على شاكله الصلح والسلام
وعليه اجماع اكثر اصحابنا فان الامام بهذا افضل لكونها مع شريفة فاسبا للكثر من
القبارة فيها **التابع** واذا كنت منهم فانت لهم الصلح فانتهم طاعة فانت منهم متت
ولما اخذوا اسلحتهم فاذا سجدوا عليك ونا من وادعكم ولنا طاعة اخرى استعملوا
فلبصاوا معك ولما اخذوا حذرهم واسلحتهم وادعوا الذين كفروا لو تغفلون عن اسلحتهم
واضعكم فسيروا علىكم صلبة واحدة ولا جناح عليكم ان كان بكم اذى من ميلادكم
مريض ان تصنعوا اسلحتكم وحده واحدة كما رآه الله عند الكافرين هذا ما نصبتنا لفظ
انما واحد والصلح اسم لما يدفع به الانسان من نفسه والمجمل اسلحة كالحارب واحده واحد
المحذرين من شدة الاحوال ومن العدة بالاستعداد له واللام في ملقم ولما اخذوا لادبر
وهي شاكله باتفاق الغراء واسلما الكرم فكنتم مستحقا لادان تصنعوا صنفه اما انصب
بمنع الخافضوا لك انتم عليكم فان تصنعوا استعملت في فعل ما خلتها وجز ما جازت من البحر
وقال طابعا اخرى ولم يزل حرمون وقال لم يصباوا فلبصاوا ولم يزل لم يزل فلبصاوا
للكلام مائة على اللفظ واخرى على المعنى كقولهم وان طابعتان من المؤمنين افنتوا ولم يزل
افنتنا اذا تقدر هذا فلهذا وكيفية صلح الخوف لما قالوا العتقاء شدة كروما ولا يتر
من العوا بد فقط الخوف اذا انتهى الى حال لا يمكن معناه الاستعداد وانما لا افضل من
السايفه والنايفه على الناس فادى يسلح كانهم كانوا قدما وادى من قبله ذلك فشد وكرا
لثلاث انواع الصلح بطن الخلل وهو ان يكون العدة في هذه العتلة فيبقون الامام اصحابه فابن

يصلح

يصلح باجدهما كعتين ولستم بهم والثانية تحرم ثم يصلح بالثانية كعتين فانتهم لآدم
وهي في غيرهم وهذه فتعاضد مع الامن م صلح عسكان وهي ان يكون العدة في هذه العتلة
ايتم فيهم صفين ويجري بهم جميعا ويكسبهم وليسجد بالاول فاشد ما يقضى المنة للعراسة
فاذا ظم الامام بالاول مجددا في ثم يتقل كل من الصفين الى مكان صاحبه فيكسب الامام
بنام يسجد الذي يلبس ويقوم الثاني الذي كان اول الجراسمهم فاذا جلس بهم جددوا وسلم
بهم جميعا م صلوة ذات الرفاع وشروط كون العدة في هذه العتلة او كونها في جميعها
لكن يبينه وبين المسلمين ما يلزم من رد عنهم لوجه وقوة العدة ويحبب الجاهل هجومه
وكثرة المسلمين يحبب يكون انما اقم فربهم بقاء كل العدة وعدم الاحتياج الى زيادة
التفريق بين الامام بطاعة الله لا يبلغهم سهام العدة فيجعلهم بهم ركعة فاذا قام
الى الثانية انقروا واجبا واما والآخرى فترسم ثم ياخذ الاول مكان الثانية وتختار
الثانية الى الامام وهو ينظرهم فيقعدون بغير الثانية فاذا جلس في الثانية للعتلة فاجل
واما ولعمري ابراهيم بهم ويطلب الامام الغراء في اسفل الثانية والعتلة في اسفل
فانما في الحرب يصلح بالاولى كعتين وبالثانية كعتة او بالعكس لان الكرم يزل
احد مجلما على صلح عسكان الى اما على صلوة بطن الخلل وهو قول الحسن البصري اعلى صلح
ذات الرفاع وفيها خلاف احدهما ولا احتياجا والثانية وهو ان الطائفة الاولى بعد راعها
من السجود يصلح كعتة اخرى كاحتياجا وثانيتها ان الطائفة الاولى اذا فرغوا من الركعة
يصلحوا الى وجه العدة وما في الطائفة الاخرى ويصلح بهم الركعة الثانية ولستم الامام شاة

ويعودون الى وجه العدة وتأتي الطائفة الاولى فيقتضون ركعة بعينها لا أنهم لا يحقون
 ويلبسون ويرجعون الى وجه العدة وتأتي الطائفة الثانية فيقتضون ركعة بعينها لا أنهم
 مسبوقون وهم مدحرجون في حيفهم ومنقول عن عبد الله بن مسعود في الفرق بين الطائفتين
 بين العدة منع تخلف الركعة ما ذكره في الحديث وقيل ان الطائفة الاولى يقبل ركعة ويسلم
 وتتصرف وكذا الثانية وهو قول جابر ومجاهد في هذا يكون صلوات الخوف ركعة واحدة
 فالجهد في قوله فاذا سجدا على ظاهره عند انه حيفه وعلى قولنا وقولنا السانح بوجه الصلوة
 ويعتد في قوله ولما كانت طائفة اخرى لم يصلوا فلهذا كان ذلك في أن الطائفة الاولى
 تقابل العدة غير الصلوة تأخذ السليح وأما الصلوة فتقبل لا تأخذ ربة قال ابن عباس
 بل تأخذ وهو الصحيح لعدم التمسك بهم ظاهره فها قد ابدى قولنا الصلوة على وجه الوجوه
 بخبره في قوله واذا كانت بهم وليس بشي لان ما به الشرائع هو مقرونها بما رواه افعالها
 مع عدم التكليف بالوجوب بالناسي به مع ان مفهوم التكليف ليس بخبر عندنا **م** اخذ السليح
 واجلس في الارض وقد تقروا في الوجوب **م** يجوز ان تأخذ السليح مع المرفق وجعل لا
 به وكذا اذا منع احد وجبات الصلوة لقوله ولا جناح عليكم ان كان بكم اذى **م** في الآية
 دلالة على الوجبة صلوات الجماعة لا بد من الخوف بالمحافظة عليها في قوله ولا الذين
 كفروا لو انفكوا اشادة للوجوب باخذ السليح والحذر وهو انما لا يرتفعوا بميلون
 عليكم صلوات واجتنبوا عنكم سدة واحدة **هـ** في الآية ونفطاً صغيرة لهم وذلك
 انما تركت في النبي بعينها والشركون يفتنون فلو انفقوا في ما يحجب الصلوة الظهور

الركعة

الركعة والسجدة فيم الشركون ان يغير طائفتهم فقال بينهم ان لهم صلوات اخرى حب
 اليهم من هذه يعنيون صلوات العدة تأتيا فلهذا لم يسم الاية المذكورة فعلى بهم صلوات
 العدة صلوات الخوف **هـ** لما سرهم باخذ الحذر او يتم ان العدة ويوقع بهم ضرباً لفقوة
 الحداد وخدا عدا قال هذا الوجه باقيا لله بينهم ليهبها الاسلام فانه تم كثيراً ما فعل
 الاشياء باسبابها طائفة قال الله اعد للكافرين عذاباً عظيماً **نكتة** ان ملكاً اعلم
 بالحداد وجاز وبالإله حيفه فان اراد احدها الرمي الاخر وان ارادها ما لم يلزم
 سغوا من استعمال اللفظ في الحقيقة والحجاز معاذك انما صنعوه على وجه الحقيقة لا
 مطلقاً فها قد ابدى ما يحتاجنا او يكون احدها منفعياً بلغة والآخر مقيد على التغير
 طائفة بنتاً وماء بارداً او وسقياً **الثامنة** فانما قضيت الصلوة فاذا ذكر الله
 قياماً وسجوداً على وجوبكم فاذا طأتم فاقبلوا الصلوة ان الصلوة كانت على المؤمنين
 كتاباً مذكوراً المراد بالقضاء هنا فعل الشئ والاثبات به اعماد ان يتم الصلوة كقولهم
 فانما قضيت مناسككم فلي هذا يكون المراد الامر بالعبادة على الذكر في جميع الاحوال كاجاء
 في الحديث القدسي يا موسى اذكرني ما كنت اذكرني حسن على كل حال والمراد العقوبة لا رية
 بعد الصلوة كما هو مكتوب في ظاهره ويمكن ان يكون المراد التسبب بعيب كل صلوة
 مقصورة ثلثين مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر كما رواه
 اصحابنا فانه ذكر ذلك عقيب صلوات العدة **هـ** وقيل في الكلام انما ارادتم
 الزمان بالصلوات فاقولنا على حسب احوالكم في الامكان بحسب ضعف الخوف وشدة تروايها

قوله الناس

اى سنايقين ومطابقين وقعودا اى مراجين وعلى جنبكم اى متحنين بالمراجع ونحو هذا
 انه في مرض ذكر صلوة الخوف قوله فاذا اطمانتم اى سكنتم او اقمتم في عندكم فاصبروا
 الصلوة تقدم معنى فامة الصلوة اى اداءها كاملا في كتبها وكيفية ثابا بانها ثابا ثابا
 لا تدور على انهاء الكيفيات حتما لانه حال الشدة وثابا لا بد تقدم نفسه في قوله
 كتاب الصلوة **الثامنة** واصبروا الصلوة وانما الركوع والكعبا مع الالعين لما تقدم
 في الاصول الفقهية ان التامس اول من التاكيد لاشتماله على مزيد ثابا بدلة لم يجرى عمل
 واركعوا على الصلوة اى صلوا مع المصلين ثمينة للصلوة باسم بعض جزاها لكونه اول فعل
 يظهر منها كما ينزل في ذلك سواء كانا خطاب للبهود لعدم الركوع في صلواتهم ولغيرهم فان
 الامر باقامة الصلوة فيسلم الامر باجزائها لان الامر بالكل من يكل واحد من جزائه ضرورة
 وجب فلا بد من حل الابد على الامر بصلوة الجماعة ويكون واجبا ما وجبا كلمة الجماعة والعديد
 اذا تجب باكمالها بالصلوة الواجبة وهو قول اكثر المسلمين وقال احد برجوابا على الكفاية
 وانما الجماعة في السواقل فاصبر على اهل البيت على تحريمها الا في مثل صلوة فرض كالعادة
 والعبد والمستسقاء لما فيها من غرض الصلوة لاجابة الدعاء واجتاج احد على وجوبها
 فوعده جماعة تركوها باحراق جوبهم لا بد على مطلوبه لاجتبال اعتقادهم عدم الشرعية
 او اصرارهم على زوال السنن او على شدة الاستحباب الذي لا نزع فيه فان صلوة الجماعة
 بفضل صلوة الفرد خمس وعشرين صلاتي كما ورد في الحديث النبوي وهو دليل على استحباب
 معتد باكمالها البراءة من الوجوب فاما ما قلناه داود في جعلها واجبا علينا فاطرفة السبع

سورة البقرة

الفاخرة

الفاخرة فاذا قرأتم القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون لمر اجدا احدا من المعنيين
 قرى بين الاستماع والامصات والذي يظهر لانه استمع بفتح السين والاصات بتوطين التاء
 على السماع مع السكرت وظاهر الابد يدل على وجوبه فاقرن القرآن اعا وجوبا او استحبابا
 واختلف في سبب نزولها فقال ابن عباس وجماعة اخرى انهم كانوا يتكلمون في صلواتهم
 اول مرضنا فكان الرجل ينجي وهم والصلوة فيقول كبر صليتم فيقولون كذا وكذا وقال
 الزهري كان النبي صلى الله عليه وسلم في من الاضار ومغفرا معدة نزلت وقيل كان
 اصحابه كل اقرأ قرأوا معه واثنين اجابوا ثم فخطبوا عليه وقال ابن جبير نزلت في الا
 والامام يخطب في الجمعة وقيل هو امر بالاستماع نظرا في الهجرة النبوية وهو قوي وقال
 الدرر ايجاب بالاستماع والصلوة وغيرها وهو المأخذ لاطلاق اللفظ واسال البراءة من الوجوب
 وهذا هو **ب** استدلالا محتملا والخبر على سقوط الغزاة عن المأموم بالابد فاذا لا
 لا يتم الا بالسكوت ومخالفة الشافعية في ذلك حيثما استحجموا للغزاة الفاضلة مطلقا و
 فصل الخطاب بانهم في الهجرة الاولى نزل الغزاة لما نزلت من الاضات وامانة الاخفاسة
 والهجرتين اذا لم يسجدوا همة فيتحقق الفاضلة وقيل بل يستحب الذكر والنفس تسبحا والهجرتين
 او تليها او تكبرها وهي الاولى ويؤيده دعاء تير زواة عن احد هاهنا اذ كنت خلفا تانم
 تانم برنا نصت في شج في نفسك يعني فيها الهجرتين والبراءة في الابد التا الهجرتين بقوله
 فاذا ذكرتك في نفسك تضرعا وخفرا **م** يعني لكل واحد من فارق القرآن ومشتد عليه سره
 وتخزين قلبه والاستسقاء به من داء جهل وتقرير وان يجعل نفسه في الخاطرة محيلة

او امره ونهاه به وانما الواحدة بوعيد والمرتبة في وعده **م** ينبغي انما الكلام في
 الدلالة والتخصيص وتصور عظمة الشك بمرور الله ثم قرأنا فانما او خالت اما في الخصال
 بين يدي ملك عليهم لادبته عند شغل وتحرى الخلوة لفراغها فانما نعم العون على ذلك
الحادية عشرة انما يؤمن بابائنا الذين اذا ذكرنا بها حزوا حزنا وسجوا سجدا
 ربهم وهم لا يتكبرون حكما سبحانه بوجوب السجود عند قراءة هذه الآية واستماعها وفي
 سماعها خلة فاحاط بها الوجوب وكذا في حق من لا يستجد والشمس واللقمر اسجدوا
 لله الذي خلقن الآية وعند الخلق فاسجدوا لله واقرأ قراءة واسجدوا تسجدا وسجوا
 سجدتها العظام الاربعة مستقلين بعد اجماع المفسرين فيقولون من لم يركع السجدة سبع وقيل
 اذا قرئ شي من العظام الاربعة فاسجدوا ان كنت على غير سجدة وان كنت جنانا وان
 كانت المرأة لا تفضل وسيا والقرآن استجرا بالخيار ولا تأمرا وده بصيغة الامر الدال على الوجوب
 ان قلت منع كلها بصيغة الامر فانما هي صيغة الامر المذكورة ليست بصيغة الامر مع انه لم يركع
 وجوب السجود في احوال كونه بصيغة الامر بما يتم لا يقولون يركع تلك الجواب ما عاين الاولي
 فلا تأمرا وان لم يكن بصيغة الامر لكانت علامته على كمال الايمان بالشرع ذلك بوجوبها واما
 من الثانية فلا تأمرا سجودا تعلقه بدليل انما بنا بالرفع في حاجته في الصلاة والتزام في
 سجود ليس في الصلوة هذا مع ما اختلف في مشروعية كما عني وما عاين هذه الاربعة من السجود
 منذ ولا تأمرا البداءة من الوجوب ولما ذكرنا من قول الصادق ع وهي احد عشرة في الاعراف
 والعدد والخيل وبين اسرائيل وسيريم والحج في موضعين والعزقان والتملح ومن واد السماء

سورة التوبة

الشفت

الشفت وقال الشافعي كلها مستوفى واسقط من وقال بوجوبها كلها واجبة
 واسقط ثانيا في الحج من عندها بغير عشر **فائدة** يجزئ السجدة المذكورة وضع
 الجبهة والسجود على الاعضاء السبعة ولا يجب فيها طلاق كذا ذكر ولا يشترط في السجود
 ولا استقبال على الاخرى نعم الذكر فيها مندوب بصورة على ما رواه الصدوق وآله
 لا اله الا الله حقا لا اله الا الله معتبرا ولا اله الا الله ايمانا وصدقا
 محمدت لك يا رب تعبدا ووقفا لا مستكفرا ولا مستكبرا **كتاب الصوم**
 وهو لغة قبل قيام ما بعد على التخليل وقال الجوهري الصوم الامتناع عن شربها قبل
 هو الامتناع عن شربها بمحض ضرورة وفان مخصوص من هو على صفات مخصوصة ونقص
 بانها الامتناع عن شربها مع اتمام الاشياء المحصورة والمندما قبل هو الكف عن الفطرية
 مع الشدة وفيه نظر الكف في كل ذلك ليس مع ان الشاؤل هو ليس بمفاد في
 من قبل العبد فاذا لم يركع الا في الاصل ولا ما عني كونه في الثاني هذا مع ان كفت
 الكفا في الحائض والساكن والحيض عن الفطرية مع الشدة ليس بصوم فلا بد من تفريق
 امثال ذلك وربما ورد التولين في كل من النفس على الكف الح والبعث غير
 وهو على ما قلناه انهم لا يؤمنون فقال هو كفت شرعي من تعذرتا ول كل فرد وبالجماع
 وما في حكمها يوما او حكمة مع الشدة فيها جرح في كل هو افضل الاعمال في حديث العشي
 كل عمل بنا دم له الا الصوم فانه لي وانا اجزي به وفي ترجمه هذا الحديث اقول ذكرنا
 من المتقدمين ما راد هنا وقف عليها وهذا الحديث **الاول** بابا الذين اسفوا بكلمة التبا

ما كتب للذين من قبلكم لعلكم تتقون كسبى فليس عليكم ما لذين من قبلنا هم الا انبياء
واسمهم من لدن ادم الى عهدنا لعلكم تتقون في شقور العاصي فان الصوم يكسر الشوق
كافاء فالحدث خسر من لم يستطع الباء فليجزم فان الصوم له رجاء او لعلكم تتقون
وذرة المتقين فان الصوم شعارهم وهذا ما يبدى في قوله تعالى انما الذين امنوا بشيئهم على
الحرب على الصبح والنجون والغير عليها الايمان هو الصدق والادعان بعد نصر الاطراف
وذلك لا يحصل الا من غافل حبان الصوم نشير بالبدنك وحسن لادة الشيطان
وكسر القوة الشهوة الجوارح ونصر القوة العاقلة المكتوبة علينا كانت على الذين من
قبلنا من الانبياء والامم الماضية **3** قيل ان الضادى كتب عليهم شهر رمضان فلهذا
صوتان قراءا عشر قبله وعشر بعده فصار صومهم حينين يومنا فدين كان وقومه
فالحج السد يداد البر بالثبته ففتن عليهم في سفارهم ومعايشهم فقولوا الى التبع وراى
فيه عشرين يوما كفاية للتحويل وعن قنم ان شهر رمضان كان واجبا على كل نقي دون
استدرا فما وجب على منتهى محبة لهم **4** في قول لعلكم تتقون اسارة الى ان التكاثر
السعيه الطاف مقربة الى الطاعات اخر والواجبات كثيرة من العاصي كما قال ان الصلوات
شئ من الغشاء والسكر **5** فابده اعلامنا بخلق من قبلنا بالصوم اما تأكيد الحكم
فانه اذا كان مستمرا في جميع الملأ كان الامعاء الى الصيام بعدا وتنبه لنا على علة
يرفع التكليف به فاما ان الطبيب النفس يستعمل عليها **الناشئة** انما ما صدقوا من كان

منكم ربنا او على سفر فعدة من ايام اخر وعلى الذين يطعمونه فدية طعام مسكين
فمن تطوع خيرا فهو خير لوان يصوموا خير لكم ان كنتم تعلمون اما ما منصرف على انه
فمن فعله فقد بدى له الصيام اي صوموا انما ما انتم منصوب بالجماع كما قال الزمخشري
لان المصدر اعم مع الله من ضعف الامتار ومن عاصر الكلام ومعد وادى ي فلا يل
فان الشئ اذا كان قبله بعدا واذا كان كثيرا اقبله في ذلك وفي قوله ايام اخر وهي جمع اخرى
ثابت اخر سوال فان الايام جمع يوم وهو مذكور كان قبا او اخر جمع اخر فلم يالى اخر اجب
عنه بان كل صفة لموصوف مذكور لا يعقل فانت هنا بالجماع ان شئت عاملتها معا ملا
الجمع المذكور ان شئت عاملتها معا ملا الجمع المؤنث وان شئت عاملتها معا ملا للعود
المؤنث وعلى هذا جاز ان يقال يا اما او اخر او اخرى لكون الايام لا تعقل فلهذا
جاء في رجل ورجلا اخر لم يجز بل او اخر او اخرى وعلى الذين يطعمونه اي يطعمونه
ايحيط طاقتهم والضمير للصوم وقوله ابن عامر وناضغ فدية طعام مسكين باضافه فدية
الى الطعام وجعل المساكين وقول الباقون فدية صوته طعام بالرفع واصنافه المسكين
مفردا وقراءه بملفوظ والباقيون يقطع اذا نفرو هذا ففي الاية مسائل اقال ابن سينا
وجاءت الايام المعدودات هنا ثلثة ايام من كل شهر ويوم عاشورا ثم نسخ بشهر رمضان
وعندها انها شهر رمضان وبه قال اكثر لانها امكن بيان الحكم عن النسخ فهو
اولى فيكون فذا وجب الصوم اقلا فاجمله ثم بينه بالايام معدودات ثم بينه بشهر
رمضان وعلى القول الاول لا يلزم عدم جواز صيام ثلثة الايام من الشهر فان دفع الوجوب

منكم

في قوله

لا يهللهم ورفع الجواز **٢** قيل مطلق المرض سيج الانظار حتى ان ابن سيرين انظر قبل
 فاعتذر بوجع اصبغه وقال ما لك وقد سئل الرجل يصبغ الرمض الشده او الصلح
 الضر وليس بمرض يفتحه فقال ان في سعة من الانظار وقال الثاني لا يهلل حتى يذهب
 الجهد الغر الحبل والاصح عندنا انه ما عتاف معه الزيادة وغسل اليه واما السوف فقد
 تعد محقه وسرا لم يردوا اكثر احاطا شرا لانا يا على سرائله وقطر الصلح وقال الشيخ
 هو يذهب الشبه من اللبس السوف وقال المصنف هو يخرج قبل الزيادة وهو لا يرى وقال
 فيها ما اعترضه احد من تلبس الصوم قال الثاني ثم شافوا غايه لم يخرجوا الانظار قال
 احمد الجوز **٣** قوله فعدة من ايام اخر وفيه دلالة على وجوب الانظار على الريق في الشافعي
 لما ذكرناه ومن قد روي في الانظار فعدة فقد خالف الظاهر ثم ان اكثر الصحابة اذ
 الانظار سفرا وهو المودع من اثنتا عشرة وعن النبي في الصائم والسفر كالفطر في الحضر
 وردى ذلك عن من سمع وسمي رسول الله ص جماعة لم يقطروا أعضاء فقال وقد قبل عنه
 اولئك الأعضاء اولئك الأعضاء **٤** وعلى الذين يطيقونه فدية قيل كان القادر على الصوم
 مجبرا بدينه وبين الفدية لكل يوم نصف صاع وقيل مذقن تطوع خبر اى زاد على
 الفدية فهو حرام ولكن صوم هذا القادر خبر له ثم نسخ ذلك بقوله من شهد منكم الشهر
 فليصمه وقيل انه غير منسوخ بل المراد بذلك الحامل العرب والوضع الظلمة اللين والشيخ
 والشجر فانه لما ذكر المراد المسقط للفرض كان هناك اسباب اخر لم يمت بمرض غير ذلك
 ليس معنى الصوم ذكر كل ما يكون تقديره وعلى الذين يطيقونه شرع من ايام ما يمنع

الطائفة

الطائفة قد يهتد به هذا رد عن من وهو اولى لان التخصيص خبر من النسخ ويؤيد هذا
 القول ما قرى شاذنا عن ابن عباس بطريقين شاذين فيكون قوله على قول من قال ان الابد
 يجلها منسوخا لانا فاه لما قلناه لان رفع الحرج كما قلنا من قبل لا يهللهم رفع
 الحرج كما تقرره الاصول ان ذلك فطر هذا ما مضى وان تصوموا حرككم ذلك طارنا **٥**
 كذا ما مبدا لا يتعلق لينا قبله وتقديره ان صومكم حرج عظيم ان كنتم تعلمون فضايل الصوم
 وخا صا الى تقدم ذكرها فانكم اذا علمتم ذلك علمتم انه حرج لكم بالنظر العظمى وان
 لم تعلموا ذلك كنتم عاقلين بالسمع لا غير وذلك نقص بالنسبة الى من جمع بين العلقين **الشيخ**
شهر رمضان الذي اتمل فيه القرون هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن
شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر
 ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكلموا بالهدى ما هديكم ولعلكم تذكرون حتى
 الشهر شهر الشهادة اى ظهوره بوقت القدر وهو هنا من باب ضا ذى العام الى الخامس
 كيوم الجمعة من باب حركة نقله وقيل ان شهر رمضان معا علم هذا الشهر كان دابة
 ولهذا قال بعض اصحابنا نقاد عن بيتهم ثم لا تقبلوا رمضان بل شهر رمضان فانكم ما
 تدرون ما رمضان وفيه نظير لان الاعداء لا تعرفونها فنداء في الحديث من صام
 رمضان ايماننا واحسانا عفو الله له ما تقدم من ذنبه وان كان ولا يجل النسي على
 الكراهة لخالف لفظ القرآن وسمى رمضان قبل لان التسمية ما اقتت ايام رمضان الحرة
 وقيل لان صومهم في حق الجميع والاحسن ما قال ابن السكيت انه ما خور من رمضان ومضاه مضمونه

واما من اذا جعله بين حجرين اسبغ شدة فتحت وذلك لان السابغ يجعل طبعه بين
 حجرين الحجج والعطش لئلا يفسد النفس كما يقا رضاء في مقضاها والا حذو وضرا منه
 حزمه من اء محذوف تقديره هي شدة رمضان اكالايام المحدودات وعلى العطش ينسحب ان
 مبتلا حبه فمن شدة منكم الشدة ان فيه معنى الشرط اي اذا حضر من وجب حبه الذي ازل
 وقيل انه مرفوع بالبدل من الصيام فكيف يمكن وفيه نظر لان الصيام ليس هو الشهر وانما
 قلنا ان القرآن اسم جنس كالنساء والرجال يعني انزل القرآن فيه ظاهر لان كل ما
 انفق منزله فيه فهو القرآن وان جعلناه على افضل انما انزل فيه جملة اسماء الدنيا
 شر انزل منوما الى الارض لما انزل في الدنيا انما انزل في شدة هدى حال من
 من القرآن اي هاديا للناس وبيانات من الهدى اي من جملة الهدى وذكر التيات بعد
 الهدى ذكر الاختر من الشين معه فان كل بيته هدى لا يتكسر القرآن ما يفرق
 بين الحق والباطل وهو عطف على الهدى فمن شدة اي حذر بادة من الشهوات المحسوس
 وهو عام مخصوص من حصل له من البلوغ والعقل والخبر من الجهنم والقاس وذلك
 الاية مفصلة كقولهم وضع العالم عن ثلاثة وادلة استلزام الطامخ في الصوم وغير ذلك
 والشهر مخصوص على الظرف وكذا الهاء في نعيمه وقيل معقول الشدة اخذ من المشاهدة اي
 المعاصرة فيه نظر فان السافر والمريض يشاهدون ولا يصومون واجبا بها احتضا
 بالذكر نعم يروى الحاضر يشهدا ويجاب بان تقدم خص بمفضل كما تقدم والادم في الشجر
 للمعد والحدود نوع الشهر لا حصة تكرار ذكر الرمن الشجر دليل على ان الايام الاخطار

عنه

غير من لا يجوز ذكره ويؤيده ما تقدم قال السجى لم يس من البر الصيام في السفر وهو مذهب
 اصحابنا الامامية وقال النابون انه رخصة واحتلفوا فيقول الصوم افضل وقبل العطر
 واختلف في القضاء بل هو متابع اكل قال بعضهم بنينا بعده ويروى عن علي والشعب وابن
 عمر يعني كانت متتابعة وقراءات اخر متتابعات والاكثر على التخيير بين التفرق المتابعة
 وهو لا يخفى لعدم دلالة اللفظ عليه والقراءة المذكورة شاذة وهذا الحكم وهو وجوب
 القضاء مخصوص عند اكثر اصحابنا بمن لم يسهل من ضل رمضان اخر احاسن استمر فانه
 يسقط عنه القضاء ويكثر عن الاول عن كل يوم حبة كادلت على التتابعات فليز يد الله
 بكم البسر المرحوم جواب سؤل تقديره ان المريض والسافر حث عطف عنها العرض في بعضها
 اتياب اذ اراد بكم البسر البدن فامر بكم العطف واد لكم الصيام بالصوم لتغوزوا بالوفا
 فاجب عليكم القضاء ولما كان امثال الامر فاعطى لكم الامر وتعطيه واد منكم امثال
 امره اسئلتم ذلك اذ ادة تعطيه ولما كان من هذا وصفه صحتها وجب شكره فاد لكم
 القور بمدة العقبلة فامر بكم لشكره فلذلك عطف بعضها على بعضها في الابداء اماء الى
 ان السخايف يقع شكر الله على نعمه كما هو مذهب بعض المتكلمين **تمة** قال بعضهم معنى
 السخايف العدة ان شهر رمضان لا يتعطل بانه هو باطل فان الحاقه حله في بل ولا يتعدى
 الشهر تا حان كان او ناقضا **الراية** واما سائل عبادي معنى فان قريب ايجب حرة
 الداع اذا دعان فليجيب اليه وليؤثر في اعلمهم به شدة هذه الآية ليس لها ملق
 بالصوم وانما ذكرناها لما تضمنت من ذكر الامام واجابته وجبا في الحديث عن الصيام

البيضة

لا تترد فصار من رطابها الصيام الدعاء بل من اعظم رطابها خصوصاً في شهر رمضان
 فانه ورد فيه من الادعية والاعمال شئ كثير ذكره اصحابنا في كتب مخصوص به وروى ان
 شابه سأل رسول الله فمما لم يترتب رتباً شارباً بعد ثمانية فذلك الامر
 وقيل ان يهود المدينة قالوا ما تجد كيف يسبح ربنا عاتنا وانت ترسم ان يبتنا وبين
 السماء وسير حنا بزر عام وان غلط كل سماء مثل ذلك فقلت وقيل وجرة كرها هذا الله
 لما امرهم بصوم الشهر برأاة العدة وحقق على الصيام بظايف التكبر والشكر عقبه
 الابناء لما لعل الله خبرها حالهم صبح لا لهم بجله ما بهم فقال ان قريب وهو مثل لكل
 عليه وافعال العباد واقوالهم كمال من قريب مكانة منهم في الحقيقة انتم لا تبت خبره من الوفاء
 الجسدية كانت نسبت الى الموجودات فستند واحداً فكان محطاً لكل ردة من ذرات
 الموجودات وهذا خلف الغشوة وفي هذا المقام قيل الدعاء هو الطائفة والابنية هو اللطاب
 وكذا في قوله ادعوا استجب لكم وقيل الاجابة هي المتعارضة فورد هذا سؤال وهو ان كثيراً
 ما يقع الدعاء ولم يحصل الاجابة فيقول في الخواص ان تقدر وان شئت فيكون الاجابة
 مخصوصة بالشيء مثل قوله فكشف ما يمتن الهان شاء وقيل من رطابها يكون خيراً وقيل لا
 بالاجابة لانها هي الشئ فانه من اعمد الاجابة فانه يجيب دعوة المومنين والقال ومن حرم
 اعطاه ليدعوه كثيراً ويسبح صوته فانه يجيبه وقيل ان للاجابة اسباباً وشروطاً حصلت
 حصلت الاجابة والادلة ومنه فليست هي الى انما دعواهم الى طاعتهم فليطعنوا بغيره
 في دبر صول اعلمهم ويشعرون اني كوني سيدة وابناء الحق **الحق** است احل لكم ليلة الصيام اكل
 الاكل

الى سائلكم من لباس لكم وانتم لبا بطون علم الله انكم كنتم مثاقيل انفسكم فتاب
 عليهم وعفى عنكم فذلك ما يشرهون واتبعوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يدب بين
 لكم كحل الايض من الخطا الاسود من الخمر وامتنعوا الصيام **المال** لا تلبسوا حتى وانتم
 نالكون **والساجد** تلك حدود الله فلا تفرح بها ذلك بهيول الله انما الله لا يسلطكم
 يتقون قري شاذاً احل علينا للمفاعل ونسب الرث والفرء والعجوة احل على
 البناء للمعقول ورفع الرث فقبل مو الشخص من العزل عند الجماع والامتنع ان الجماع لقوة
 لا رث ولا منقوع ولا حلال في الحج وهو الراد هنا وعادة بالمال لا تفرح حتى من انشاء
 وتسمية كل من الزوجين لما شاءا استعادة لما بينهما من الشئ فان اللباس ما يورث البهية
 والعورة وكل من الزوجين يورث بدنه ومعدته بصاحبه من غير ما يورثها لا تكشف
 عورة عند غيره وقال الزمخشري لان كل واحد ليشمل على صاحبه اشتغال اللباس وفيه نظر
 لانه الاشتغال بمنفع والاتفاق لا يكتفي فيه وانما لم يعطوا لانه علة الحكم وعلة الشئ لا
 عليه الفرق بين خان واخنان ان اخنان يدل على الفعل مع العقد بالبركة من
 خان مثل كسب الكسبة مع اخنان النفس من فضاض من حفظها من الخبز وبقى الاغناط **حظها**
 ظاهرة فتا فزيد ان كان في قسمة الاسلام باج الصيام الاكل والجماع ليلا ما لم يتم فاذا
 تام حرم ذلك الى الغاية وقيل الجماع كان محترماً بالبلوغ وباراً فوحي عن من ام انك صلو
 عن اصحابك يوماً فقدم فقال له مطهر بن جابر وكان شيخاً ضعيفاً وكان صائماً فانما
 امره بالقيام عليه فنام فبلى ان يغطى فلما انشأ قال له لئلا تفرح على الاكل في هذه الليلة

فلما اصبح حضر حضر المحقق فاعني عليه فراه وحولاه فقدم فرق له وروى ان الفقيه
 مع حيدر بن محمد كان يعمل في ارض له ومن ضامه فلما اصبح لاقى جندا فاجبره على
 وكان شيئا من المسلمين يكون له العيلة شوتهم وروى ان عمرا كان يواقع قوته
 ليلته فقال اني كنت فظنا شيا فكل عليه فلم يقبل ثم احبب وروى انهم فتركوا
 الحل هنا مقابل التحريم طهر للجرب جافا فكل للشرب طه ذلك وروى عن حماد
 كراهة الجماع اقل ليلة من كل شهر واحدا ولا ليلة من شهر رمضان انكسر شهوة
 الجماع نائما والظاهر ان المطلق المحل الشامل للشرب وغيره والمراد ببل الصيام كل ليلة
 يصح فيها صائما ثم اعلم ان ظاهر اللفظ يقبل على اجزاء الجماع في اى وقت كان من الليل
 ولو قبل الفجر لكن لما اشتروا استحبابا الطهارة في الصوم من الحيابة وجب بقاء جزء
 من الليل يقع فيه الغسل فكانت الاجزاء مخصوصة بما عداه فلو قال غفلا فاستد
 صومه مكان عليه القضاء والكفاية ولو لم يعلم وطلق بقاء الوقت من غير اعادة
 فاتفق خلافه كان عليه القضاء خاصة ولو ادعى لم يكن عليه شيء وعلى التقديرين
 الاخيرين لو طلع عليه الفجر مجامعا وجب التمتع وصح صومه فلا امر خاصة وقال الشافعي
 اذا وافاه الفجر مجامعا فوقع التمتع والطلاق مقال بعض صومته ولا قضاء ولا
 كفارة وبه قال ابو حنيفة وقال المزني هو بمنزلة من وافاه فابدا وابلوج
 فان كان طاهرا بالفجر فبالقضاء خاصة وان كان عالما به فعلى القضاء والكفاية
 وقال ابو حنيفة في كفارة وعمل الخطايا بما انفق فبالجماع لم يقصد صوما مستقدا

في غير القضاء خاصة
 في غير القضاء خاصة
 في غير القضاء خاصة

منه

فالكفارة ويمن يقول انه انفق بالبشره المتقدسة فكان جاعلا وادوا على صوم
 من فقد حوالا **م** علم الله انكم كنتم تخافون انفسكم فتاب عليكم بانفسه
 واحسانه وفضل الحرج في المستقبل **م** قال ان باشره حق قبل المراء بها الجماع قبل
 الله ومعتداته من العيلة معزها ماض البشارة الصاق البشرية بالبشره ثم كثر برعن
 الجماع تارة وعنه وعن مفذنا تارة وهو نسخ للنسب بالكتاب ونسخ النبي بما هو
 اسهل منه فلو ادنا بنا كتابا لله لكم قبل الملاءم الولد فاذ الغرض الا هم في نظر الشيخ
 وقيل انبوا ما اسأل الله لكم لاما حرم وهذا تخلفون **هـ** وكلوا ما شربوا الى اخره هذا
 من باب ما خص بمقتل وهو هنا القابض اعني حتى يقين وهل هي اجزاء الى جميع الحمل
 المتقدمه اذ الى الاخره قال الشافعي بالاول وابو حنيفة والمحققون مثا بالثاني
 وقال الميراثي في الحمل للكل والبعض يفرع اجزاء الجماع الى الفجر فالغسل بعده على قولنا
 فاللحاة عن شرطه قالوا وبدل انهم على جواز البشارة بالاولى لما باح بالبشارة والاولى
 الى الفجر كان ابتداء الصوم بعده والصوم ليس بمحدد الاساك بل مع البشارة فيكون الكا
 با بقاء البشارة بعد الفجر في نظرنا لانه كان كذلك للوجوب بعد الفجر وليس كذلك اجزاء
 على ان سيق الصوم معناها القصد اليه وقصد الشيء متقدم عليه وابتداءه من الفجر
 فالبشارة قبله هذا مع انه يلزم وقوعه في بيلاديه وهو باطل وعليه قولنا يرجع الى
 وكلوا ما شربوا ويبقى حكم البشارة فيصير منفصل **هـ** الخطا ايضا هو الفجر الثاني
 المعترض في المضي كالخطا الممدود والخطا الاسود ما يمد معه من النفس سببا

من النبي م انه قال اذا انزل ملكي فان حمل الله حماره فمن وقع على الحمار تلك
 ان يقع منه كذا في مثل ذلك الا ان يبين ان هذا ما نزل الله من علمهم فيكون مخالفه
 الامور والنكاح ما يذنبان او لم يتم واستحبوا بالصبر والصلح قيل المراد بالصبر الصوم
 ومنه حتى شهرو رمضان شهر الصبر عما استحبوا به على احوال الدنيا واخرج ثم ان
 الصوم لا تمام بديل عليه الايات تذكر ما كانهم افشاء الله م قوله لولا انك من الامم
 قل هي مواظبة للناس والنجس ما لم معاذين جبل ما بال الهل دل يبدو وجها كالخيل
 شهر بر بدخه سبوي ثم لا يزال ينقص حتى يورث كما بدأ فنزلت هي مواظبة اي يورثون
 الناس بنوا امية ومخالفة لعلبائنا الوقفة كالركوب والصيام خصوصا النجس فان الوقت
 مراعى فيها واداء وصلاة وكون المبدأ والخبر مرفعين من ذلك لا يحصل الاصل
 بدون الاهل فيكون علة منه شهر رمضان وغيره الهل لا يبرها قبل **كتاب النكاح**
 وفيه مقدمة وابات اما المقدمة فالركوب لغز يقال احببت احد ما الطمان ومنه
 افعلت نفسا وكذا في ظاهره كمن يجرى فاما وجب فتلها فتلها النماء ومنه قوله ثم
 ذلكم اولى لكم والطهر اولى بكم والا كان ناكدا او لا سيما من مندر بها قبل
 كمن يبيع المال بغيره بعد النكاح فيفسد طهره بالجنس وعكسه بالسندوبة
 مبدل يجب ثبت قبل حتى يفسد المال بغيره ما لم يورثا ويشكل باندره في احواله
 لا يضياع وقيل صدق راجح مقدمة ما بل الشرح استاء فالصدق يخرج النكاح من النكاح
 لتسلي السندوبة والمقدرة يخرج بها من الاخوان ونحوه وبالاصل يخرج السندوبة و
 والابناء

والابناء يخرج الكفارة وفيه نظرا اولا فلا شتما له على نكاحه فان الرأحمة بين
 عنها صدق فانها لا تكون الا راجحة واقاما ما فلا من المندوبة ما هو مقدار قوله
 لصدق قوا ولو يضاع او بعضه ولو بعضه او بعضها ولو تهر او لبس ثمره وذلك
 ليس بركوب اصطلاحا فلا يقال ان يقال صدق منطلقه بنصاب بالامانة فالصدق هو
 لبس الواجبة والسندوبة والقطرة والمال يورث بالجنس بالنصاب يخرج الذود والنفقة
 المطلقه وبالاصل لا يخرج ما نذر اخرج من نصاب كاستعمال القطر اما النفقة والخراج
 لتسوية السبب باجم السبب فان سبب الطمان والتمنا في المال ان تلك الطمان من
 ثمن وكذا النماء اي ثمن تلك اما الطمان فمن استمر المنع او نقول اذا لم يخرج الزكوة
 يخرج من العشرة في المال فاذا عمله ثمة على صفة مقدار نكاح التهرت في الحرام والاداء
 بر ذيلة النجس فاذا اخرج ما فقد طهره فانه من الحرام ونفس من مبدل النجس اما النماء
 في الزكوة والثواب في العشر هنا ينقسم في اثنان احدهما من الايات **الاقل** في الزكوة
 وحمله وفيه ما يات **الاقل** ليس التبر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمعز يمكن التبر
 من امن ما بقده واليوم الآخر والملة تذكر والكاتب والقبيل وفي المال على حدة وفي
 والتمناي والمساكين وابر السبل والسائلين وفي الرقاب واعام الصلوة وفي الزكوة
 والمؤمنون يجمعهم اذا عاهدوا والصابرون في الاسباء والفقراء وجن الباس والاسماء الذين
 صدقوا واولئك هم المفلحون فراء حمزة وجعفر من ماسم ليس اليه بالنسبة على من غير
 على اسمها هو ضعيف يحمل الاسم جلا ذوقا بالاقون بالرفع على الاصل وقوا نافع ولكن التبر

بالاعتقاف والوضع فبطلانها باطلاناً بالاقول بالثبوت والضعف بطلاناً من حيث ان دفع
 المؤمن عطف على من آمن بغيره بغيره على الدخ والتزك من مرضي فليكن ان او
 لساناً او جوارحاً او عقلاً او حظاً الى هل الكتاب فانهم اكثر الخوض في امر القبله حين
 حوت وادعى كل فريق ان التبر التبر الى قبله فمؤد عليهم بائد ليس التبر التبر الى المشرق
 قبله المضاري والتبر قبله اليهود وقيل موعام السنين وغيرهم الى ليس التبر مقصود على
 امر القبله ولكن البر ما يقع بالرفان الصد ويقام مقام القابل كعدل الى عادل او يوجب
 المضاف من الجزاء يتر من من واللام في الكتاب للخص الى كل كتبه وباقي مقاصد الاية في
 لكن تذكر ما نصبت من الامور هو انما الامان ما بقه ويكل ما جاءت به كتب محمد
 نبوة ابنا الله وصديقهم في كل ما اخبروا به **٢٢** اخراج المال على حجة الى حجة الله وقيل
 حجة الانبياء اجبت المال والتكل بمجمل الاموال وجعلت من الكل للكل لا على الفرض والاملاك
 واليهب المذكورة سبله نفس كونهها واما وذي العزبه فضل قراية المعطي يكون حثاً على
 الادغام ويدخل في ذلك النفقات الحاجية والمندبة وغيرها من الصدقات وقيل فإذ لا شيء
 لقوله فلا اسألكم عليها الا الا المودة في العزبه وهو مروي عن النافع والضار وقا
 والبيت صغير اب له والجمع ناي وبرزهم بالذكر فان كانوا داخلين في العزبه لشدة
 الاعتناء بها لهم **٢٣** انا هذا الصالح **٢٤** انباء الركوع وانفق الحق على ان المراد به الخير هنا
 واما الانبياء الاول فبطل الواجب غيره ولهذا قال ابن عباس في المال حقوق واجبة على
 وقال الشعبي هو محمود على حقوق اجبر على الركوع في مال سبيل النفقة على من يجب نفسه

وعلى المانع

وعلى الجاهل المشرك بسبب رفقته والتمسك بالاعتقادات ومجمل ان يكون المراد الركوع
 المندوبة في الوضوء من كثر الغزير من الاقل بيان مصرها ومنها اذا اذناها والحق
 عليها وهذا عندى قولى لتكون الاية مشتملة على الواجبات ولانه وقع بين الامان الواجب
 واما الصلوة وحج حاجتها **٥** الوفاء بالعهد ويدخل فيها النذر وكل التزمه
 المكلف من الاعمال مع الله ومع غيره وهو واجب **٦** الصبر وهو حبس النفس على الكثرة
 استئثار الامانة وهو من افضل الاعمال حتى قال النبي **٧** الامان شطران شطر صبر وشطر
 شكر والبيان ما يتعلق بالمال كالفقير وعزبه والفقراء بالبدن كالمؤمن والعبيد والربان
 وغيرها وجوز الباس والحرب في الجهاد اولئك الذين صدقوا في دعوى الامان واد
 هم الجاهلون لموظفات القى **الثاني** ودليل المشركين الذين لا يؤمنون الزكاة وهم
 بالافق هم كاذبون هذه الاية صريحة وجوب الزكاة على الكافر للنوع على علم بانها
 لك لا يرفع عند ادائها حال كونه بعد ما اعتدته ولقوله ثم وما منعهم ان يقبل منهم
 نقضتم الامان كونه اياقه وادناه انا اسم سقطت عنه لفرض الاسلام بحيث
 ما قبله ولو كانت حال كونه لم يمنعها قال المعاصرين يمكن الاستدلال بها على ان مانع الزكاة
 مستحقه مشرك وموح لان من لا يعتنق وجوبها كافر فذلك في هذا الكلام خطأ
 لفظاً ومعنى انا لفظاً فطشك فان المشرك من يجمل مع الله سبحانه ومعلوم ان ذلك
 غير لازم من منع الزكاة فلو قال كاذباً او كاذباً ما سعى فذلك منطوقها ان المشرك لا يرت
 الركوع ولا يلزم من ادائه لا يترك الركوع يكون مستحقاً لان الوجبة لا تستكمل بقضائها

في معنى التخييل

ولما انكسر جزينا فله لاد على المطلوب نفسه بل بدليل خارج وذلك كان فالله
فلا يكون الا بهذه الدلالة بل غيرها **الثالث** والذين يكثر من الذهب والفضة ولا
ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم يوم يحصى ثمنها في نار جهنم فتكوى بها
جباههم وظهورهم هذا ما كنتم لانفسكم فذوقوا ما كنتم تكبرون اعلم ان الامايات
العامه في وجوب الزكوة في المال خست بعقل معلوم وبقرينة وانفق احتجابا على ان
الزكوة تجب في شئ من الاشياء لا في كل الاموال والبقر بالقيم والذهب والفضة والحطوط
والتم والربيبه ومايات كثيرة عن اهل البيت من رواية زرارة ومحمد بن مسلم
وعمرضا عن وصرهم انها قال انزل الله الزكوة في كتابه فوضعها على النعم في شئ
وعلى عماد ذلك ما بيننا اصالة البرادة وعموم قوله ولا تملكوا الاموالكم حيانا على احوال
خرج من ذلك ما دفع الاجماع عليه فيبقى الشاق على اصله ان ملك قوله والعقل والزم مختلفا
اكلد الرئوخ والعمان متشابها وغير متباين كما من ثم اذا انظر في قوله وجعل
ولا تفرقا الله لا يحب الشريين والزمع بهم كما انبث الا في الضمير فحصة وحصل
يرجع الى الجحيم يكون واجبا فيه ومما المطلوب فكلنا الجواب من وجهين اما ما ذكرناه
وجوب الزكوة مدينه في ناسخة والتكيد والنسخ لا دلالة فيه **م** سلما عدم نسخها
لكن تمنع ان المال والجن الزكوة اعني العشر بنفسه كما ان ما ما يصدق به يوم
المحصاد على المارة وغيرهم من السائل من علماء الشافعي والشافعيين وهذا موثق عن
ابن تيمية ووثقه فلهذا لا نستره او موثق الشافعي ايضا **فايده** او جيل الشافعي

الزكوة

سورة براءة
والذين يكثر من الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم يوم يحصى ثمنها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وظهورهم هذا ما كنتم لانفسكم فذوقوا ما كنتم تكبرون

الزكوة في كل ما انبت الارض من ثمره وكان مفتا كما حاله خاره فلهذا ما بينت من
كبر قولنا وانبت الارض من ثمره وانبت الارض من ثمره وانبت الارض من ثمره وانبت الارض من ثمره
كله لا زكوة فيه وبه قال مالك وقال ابو حنيفة في كل خارج ضد انبا وفتنا
كان انما ضيق عنده في الحظرات اذا انقضى هذا فلهذا في قوله فتكوى بها جباههم وظهورهم
الزكوة في الذهب والفضة ولكن بشرط كونها مسكوكين بسكة قد تعمل بها مذهبها او عدتها
وان يكونا في يدهن كمال الحول اما ما تعمل بهاد وبيع البيع والشراء فلا يجزى حاله الا
وانهم يعنى زيادة في الصحيح قال كنت قاعا عند فم وليس عند غير ابنه جعفر
فقال ما زادته ان ابا ذر وعثمان ثمانا في عدد رطل الله فقال عثمان كل مال من
ذهب وفضة يدر يدر يدر ويخرج به فيه الزكوة اذا خال عليه الحول فقال ابو ذر اما
الخبر ابا ذر يدر يدر يدر في زكوة انما الزكوة فيه اذا كان زكرا اكثر او موصوعا فاذا
حال عليه الحول فعليه الزكوة واخضا وحولا تقدم فقال العقل ما قال ابو ذر وغير ذلك
من الروايات ما يقين بعناء العامة على وجوب الزكوة فيها مطلقا مسكوكا وغيره
وعكسها ابا ذر ونفزة واختلفوا في من الضمان المقتضى فقال مالك وابو حنيفة بالنعم
وخالق الشافعي واعيد كما هو رأي احتجابنا ثم لا يكون اختلفوا فقال مالك النعم بالاجزاء
وقال ابو حنيفة بالقيمة واشفق العلماء كافر على اشتراط الحول وان الضمان لا يدل
فالذهب عشرة مثقالا وفي الفضة مائتا درهم ثم انفق العامة على الوجوه الزائدة
مطلقا الا ما حنفه فانه يعلى بقوله انما لا يجزى سلع او بغيره فانها في الذهب

واربعين والفضة **فائدة** او يجب ان يحسنه لا غير الزكوة في الحال المباح وانفقها
 على وجوبها الحرام وهذا مؤيد ١ ان اكثر مرجع المال تحت الارض او تحت الحائط له
 وانما لم يزل ولا ينفقونها اما العود العبر الى الكنف وان لم يكن مذكورة او انما لم يزل
 الا لفقده والقد يركب من الذهب لانه ينفق منه ويكثر من الفضة ولا ينفق منها
 بخلاف الاقل للملاذات لانه عليه كقول الشاعر نحن نأمن عندنا وانت عامدك راض
 والراي مختلف ٢ اعلم ان من يبيع المال لا يفتاق على المال او بعد اخراج الحقوق للمالك
 خارج عن هذا الوعيد لانه يتم قيدا لكن بعد الاتفاق واذا عدم العقد عدم الحكم
 ولما روي عندهم انه قال ما ادى تركه فليس يكره وان كان باطلا معا لم ينكح ان تركي فلم
 يترك فلو كان مكان ظاهر او عن ابن عمر كل ما اديت تركه فليس يكره وان كان تحت
 سبع ارضين واما ما ورد عنهم انه قال نزلت قال بيتا للذهب والفضة قالوا ثلثا ثلثا
 ابي مال نضد فقال لسانا ذاكرا وقلبا خائفا وزوجته تعين احدهما على غيره وقال
 من ترك صفوة وبعثا كرى بما يتحول على ماله يوقد حظه او على من ليس له ولا يورث
 مما جاز واما من لم يورثه بخارجون فخير والتفت به لهم مما بين قوله هذا وبين قوله ان
 اوصى بالحق سبيل الله فله ٣ ثم فقال النصف فقال لا فقال الثلث فقال الثلث فقال الثلث
 كثير ثم قال لئن تركت لعلك خيلك ٤ ثم يجرى عليها منصرف على النظر في ما لم يورث
 اى عذابي اليكم كما بين ثم يجرى عليها وفائدة ذكر بيتا للمباغنة في الاحياء فان الحبس فا
 سلك على النار حتى يقتل فيه كان اشتد حرارة من مذهبها ٥ قيل انما نحن هذه
 الاعضاء

الاعضاء بالكنى لان اصحاب الكفو اذا سألهم الفقير يعقبوا في وجهه واما الوها عنه
 فتعبر عنها بالجباة واذا ما دافقوا عطاوه جوبهم فاذا ما دافقوا عطاوه فهوهم وقيل لا
 وجوبهم عند الطلب جباة الفقير ودا طوهم واخذهم من العرف جباة وقيل لا
 اشرف الاعضاء لاشتمالها على الاعضاء الرتبة التي في الدماغ والقلب والكبد
الرابعة الذين في اموالهم حتى معلوم السائل بالحرم وبالاختارهم يستغفرون حتى معلوم
 اى يفتقدونه في اموالهم ويلبسون انفسهم باخراجهم ليس المراد به ما اوجب الشارع
 والافعال يورثون ما اوجبا عليهم او نبتا اليه السائل المستجدي والحرم الذي يقرن
 عنها لتعصفه فخره وقيل الذي لا يبيع له مال وقيل الذي لا كسب له اذا عرفت
 هذا فاعلم ان استدلال بعضهم على وجوب تركه التجار لهذا لا يكره وليس يكره لعدم
 على محل النزاع الانشأ ولا ظاهرا على ما خرجت من المذح لهم في سياق مدحهم
 بالقيام للعبادة ليلوا والاستغفار الذي هو المندوبات التي الرغوا انفسهم بها لئلا
 ما الرغوا اخراجه حقا ليدل على وجوبه لان الحق قد يطلق على الوظيفة المقدسة
 وان لم يكن واجبة على انا لولسنا انه يدل على الوجوب لكان ذلك المشد على الزكوة العبد
 اولى ٢ في جعل الزكوة واعطائها السخي وفي ايات **الاولى** خذ من اموالهم صدقة
 تقربهم وذكركم بها وعلوهم ان صلواتك سكن ايم والله سبحانه يعلم روى ان جماعة
 تطلقوا عن يوك ولهم خراج روى الله ٣ منهم بوليا برهم الذين شذوا انفسهم
 ما ليسوا روى تروى عنهم على صلواتهم وكان سبب تخرجهم شغلهم باصلاح اموالهم فلا قد

في سورة والتابا

سورة البقرة

المتبق من من بول وجعل المجد فخطى ركعتين وكان ذلك ما بعد ما رجع من سفره وادى
 المعقنين بالسوى سال عنهم فقبل له انهم حلفوا ان لا يجعلوا انفسهم حتى يعلم رسولهم
 فقال في الاحكام حتى امر به فلما نزلت الآية السبعة من وهي لا على الدين خلقوا الى اخرها
 اطلقهم وعذرهم بشرا في حلالهم قالوا يا رسول الله هذه اموالنا التي خلقنا لاصلاحها
 هذه ونصدق بها وطهرنا من الذنوب فقال ما امرت ان آخذ من اموالكم شيئا
 فتركتم فاذنتم الركون المقررة شرعا وعلى ذلك اجماع الامة ومن التبعض اي بعض
 اموالهم ونظروهم صفة للصدقة اي صدقة مطهرة ويحذفون الشاء الخطا يا رسول الله
 اي نظروهم انت ومكلمهم اي شئ في اموالهم وقيل يعني نظروهم فيكون تأكيده وقد علمت
 ان الناس ليسوا على ما قاله يحرم الغلبين ليكون حراما لا يكره ان يجعلها من صفته فائدة
 فائدة وهي ان الماسود اخذ صدقة مطهرة وهي التي يكون عن طيب نفس والشرع جدد
 نعت خالص لا مطلق الصدقة ومع الحزم لا يفسد الا مطلق الصدقة فخطى هذا يكون الشاء
 للخطا بالسكن ما ليس اليه المرواد انهم لم تكن نفوسهم بصلوات عليهم وتطلب قلوبهم ببول
 صدقة ما قد سمع له فانك لم علم بقاءهم فان صدقت من اخلاصهم من مديريه ولا
 اذا عرفت هذا فمنا احكام انما نقل على اشتراط الملك المتصا بغير الاموال والاضافة
 حقيقة لادام الملك **ف** منها لا يلزم وجوب اخذ الاموال الصدقة لصيغة الامر وهي يجب
 البداية فيلزم لان الايجاب عليه يستلزم الوجوب عليهم والشهودية في حيز قوله الملك
 لكن علماء البداية مستحب كذا في غير هذا مع طلبة الامام يجب عليه البولي في حق ماله وادى

عدم اجرائها وقال الشافعي يحوزها خارج ذكوة الاموال بالاحكام فلا اذا ما قال الفاضل
 فله قولان قال في الجهد بغيره ايهم وقال في القديم لا يحوز ويرى قال ثالث ما يعجزه **ج**
 بل العلو منه على المالك واجبه ام مستحب قال اكثر اصحابنا بالاذل المعلى وصل عليهم و
 اصل العجز بهذا مع عطفه على الوجبة قبل باقطة ان في الحقيقة للمكلف واللفظ وجبه
 فالوصول اليه كذلك وقال الامرون بالثاني وهو قول عامة الفقهاء لا يصل ويضعف
 بقيام الدليل على وجوبه **م** اذا قلنا بالوجوب على النبي **م** او الاستحباب وذلك على
 الامام القاييم مقامه بل بالساعة والفتنة اي لا يحوزها لثاني به والحصول في الحقيقة
 والجميع **هـ** والاشارة لكرهية ذلك لا مرية على لفظ الصلوة وفعله النبي **م** في حق ابيه
 او قلنا ان الصدقة يقال لادامه صل على ابي وفي ذلك اجماع في كراهية العامة في
 المحققين يكون جازما انهم يحوزها لثاني باللفظ اخر غير الصلوة للثابت ولعدم القابل
 بالشع ومع اكثر الناموس من لفظ الصلوة بل يصح اجراء الله فيها اعطيت وبارك لك
 منها اقيمت ونحوه **و** قد تعرضت اصول الفقهاء ان خصوص السبب لا يثبت وقد نقلنا
 ان الآية نزلت في شأن من خلف عن النبي **م** فلو نظن طاق تصرفا عليهم بل هي على العموم
 وكل مستحق به لفظ سلف قوله من اموالهم ولا يلزم ان الركون في الدين لانه الامنة
 كما قال بعض الفقهاء من العامة يستقيم ان لو معنى على النصاب الواحد ولو ان من غير
 اخراج ذلك لست واحدة على الاول وكل جولي ذكوة على الثالث **الثانية** العذر بان الله
 هو يعزل التوبة عن عباد الله واما الصدقات ما قال الله هو التواب للقيم الاستقام

هنا يجمل صفتين احدهما التوبة على عيوب علم ما فات قد هو يقبل التوبة وهو الذي
ياخذ الصدقة وهو يحاذر من الرضا بما واخرها عليها والمبالغة في الخبث ان الصدقة
تتبعه بما الله قبل ان يمتلئ الى بدل التابل ما توجب العلم بذلك يكون واعيا ومعتبرا
الى وقوع التوبة واعطاء الصدقة وتاخيرها الاغترار لعدم علمهم بذلك انهم لما سألوا الرسول
ان ياخذوا ما لهم ويقبل توبتهم كما تقدم ذكره ولم يعلموا ان لا يقبل التوبة قبل الصدقة
الصدقة الا هو انكر ذلك عليهم فانه لا يقبل التوبة الا بعد الصدقة وهو الذي
من المبالغة في عيوب العلم يقبل التوبة واخذ الصدقة وانما ذكرنا ذلك كبر المعقول
التوبة ورجع بعباده ما ينظر الى توبته تركها باهرا والاستغفار بالعصية المذكورة
وارة ان العلم ثم الايمان بالجملة المؤكدة بانه دامة المحصر فذلك غايته وانما يعيد
ورجعه لهم الثالث يا ايها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم وما انفقوا
لكم من الارض ولا يمتروا الخبث منه تنفقون ولستم باخسذ ولا ان تنفقوا منه
واعلموا ان الله عني محمد هذا من اجل مجمل ان بهما الخبث هنا الحداد ولذلك
روى عن الصادق ع انما ترك في يوم لم يخال من دابة الجاهل وكانوا يستحقون منه
فنهاهم الله عن ذلك واسرهم بالصدقة المجردة كما ورد في الحديث ان الله طيب ولا
يقبل الا الطيب ولما في الجوام من الفجح الحاصل من الفرض في ملك العبد الذي هو في حقه
وسرنا ان قلت عندكم ان الحلال المخلوط بالجرام ولا يثبت شاكه ولا قد يخرج منه
المحترق ذلك من الجميع من المالكين فيكون انفاقا وقدره من الجوام فيه وهو ضايع لظن الابن

قلت

قلت فنعلم ان ذلك تعرف في الجوام لاننا انما حكمنا باخراج الخبث كان الفضة الماسة
الى التوبة وانما اخرج الخبث من الناس سائلون على اموالهم فلما جعل المالك وتقدر رضاه
اذن الشارع لا مطلقا بل باخراج ما يمكن ان يكون عوضا للمالك يوم القيمة كما اذا
الحاكم في الشاخصة على حال الغاية المحيية عليه وذلك لا يكون انفاقا وقدره من الجرام ولا
فيه هذا ويحتمل ان يراد بالطيب الجيد من المال المستحسن منه وذلك قبل ان يترك
في يوم كانوا ياتون بالخبث فيدخلونه في الصدقة ويؤخذ ذلك عن علمهم وبؤيد ذلك
قد علم ان نالوا التبر حتى تنقشوا من تخشون فلهذا قيل المراد بالصدقة الواجب
على الزكوة وقيل المدونة والاصح العموم للضمين بل ساء بالانفاق في سبيل الخير واعمال
البر ان قلت لو كان النصاب يسمى كلمة مراد لم يكلف شراء صحبه وكذا لو كان ثمرة محضفا
لم يكلف شراء غيره بل يخرج منها فيكون انفاقا عن الرضى وهو خلاف لما مر من ذلك
ان حمل الامر على المدعي وذلك على الافضل فلهذا في غير مشروع وان حمل على الاجبة ثما
لم يكلف شراء الجميع والتجديد ليلد يلزم الظاهر في ذلك لان الزكوة تملك بعين المال
فلهذا دل عليه هذا اصح الافضل لا يخرج الجهد وفي الابرة لا على ان اخرج الصدقة
من كسب الانسان افضل من غيره خصوصا ما كان في الجارة فانه اشق تحصيله فيكون
افضل يمكن الاستدلال به على استحباب ذكره في التجارة بغيره التمسك من قال بجوابها
من العامة بد منه صالة الابوة وما حكمناه من رواه اي قد ثمر ان بعضهم قال ان
مال التجارة ما دام عرضا لا زكوة فيه ولو بيع احوالا فاذا بيع ثمانية سنة واحدة

وهو قول مالك عند الشافعي في القديم وقال في الجديد ما يوجب فيه كل حول يقرم و
يخرج عندهم وما اخرجنا لكم فلا يخرج من طيبات ما اخرجنا وهذا المضاد لما
ما قبله عليهم ما انا اعا والجار له كيف العطف على ما قبله من زيادة الاعتناء بالانفاق
من الغلات والثما وقيل والثما انهم فاما يخرج من الارض فكل هذا يستل
بها على استحباب الزكاة على كل ما يخرج من الارض يخرج الخضر وما لا يحال فلا يخرج
للاطلاع فيها الباقي وكذا على وجوب اخراج الخس من جميع انواع الزرع ما يفضل
من مؤنة السنة والحد كما يؤوله اصحابنا اذا بلغ بعد المؤنة ثمانية عشر
دينارا وكل هذه بحدود يعلم تقابلها من بيان السجود وبيان الزكاة
ولا يسموا الخبز اى لا يتعدوا ما يخبث هنا مقابل الطلب يكون هذا اما التور
او الروي ويؤيد الثاني قوله ولستم باخذوها الا ان تنصوا فلهذا يقيها لغيره من
اغراض غيره اذا غرضه في قوله ولا يسموا اشارة الى ان المعنى عندنا هو بعد اخراج
الروى وما شاكان لامن نعتهم فلا يخرج فيه معناه اى لا على عدم وجوب شرا
الخبز لانه لم يتعد الروى ما خرج عنه بل انفق ذلك عند وعطى الاقل يمكن ان
يكون قوله ولستم باخذوها اى لستم بحال يجوز لكم اخذه والتصرف فيه الا ان تنصوا
في ذلك بعد القيام بواجبه من تصفيتها من الحرام نناخذونه وهذا وجه لا بد منه
اللفظ ولا يصح الاستدلال ببعضهم بما على انه لا يجوز حق الكافر وروى القاهر
ما ان العتق ليس انفا فالانف فيه لم في الكفارات وفيه لم في الكفارات وفيه لم في الكفارات وفيه لم في الكفارات

اولا

اولا فخرج من عدم كون العتق انفا فان الاطموح الواردة بالانفاق
تمامه بصدق عليه فان الانفاق هو بذل المال بقربها الى الله وامانا ما بنا
لذلك ودفعه منها لانفاقه خارج لا يستلزم عدم كونه من الانفاق العام نعم
كون العبد الكافر خبيثا باجدا المعين المذكورين منوع فانه ليس هو اما لا لحم
سبحه وتلك ولا يباع عرقا ولهذا جاز دفعه الى الفقير صدقة لكنه ما لا
تأيد لذلك والنقل واعلموا ان الله غنى عن صدقاتكم حتى بالجد منكم على
انعام الله الجبلية الرابع وما انبئتم من زكوة تزيدهم وجرا لله فاولئك
هم المضعفون لما اخبر سبحانه ان من جاء بالجحش فله عشر مثلهما وفي موضع
اخر كل حبة انبت سبع سنابل في كل سبلة فانه حبة اخبرنا ان الذين
يزكون الزكاة فلهم اجر الله هم الذين يضعفون حسناهم اى يجعلونها عفا
والاشغاف وباردة الاجر والثواب فان ذلك كفيها لجمع بين هذه الاشغاف
وبين قوله وان ليس الانسان الا ما سقى ذلك الماء وليس الا ما سقى من باب
العقل واما الاشغاف فمن قسم المفضل وفي الاية ولا تلهو عن الزكوة
وايقاعها على سبيل الاخلاص لله ثم الحاشا انما الصدقات للفقراء والمساكين
والعالمين علينا والمؤلفة فلهم وفي القار بين وفي سبيل الله ما بين
السبيل من اوقافه والله عليهم حكم لما عابا للمنفقون على رسل الله في قضية الصدقات
ما تيرعطي من حاجت وتولاهم ومنهم من يترك في الصدقات اى يتركها في الصدقات

في سورة الروم

سورة التوبة

بلزوم بكر العبد في المضارع ومفعولها انما عاب على وجه المباشرة انما الله هذا
 الابه فاطمة لا طاعهم فاعني ما بقا الحق للصحة لا لا على انه لا ينعها سوى
 هؤلاء المذكورين فاختلف في اللقم في الفعلاء هل هي للثبوت والبيان المصروف فلما
 الثاني بالاول فيجب البسط على الاضافه يعطى من كل منفعة لا اقل منهم
 قال مالك وابو حنيفة بالثاني فلا يجب البسط بل الواعلي يكون واحد من كل منفعة
 كان خارجا لكن ابو حنيفة لا يعطى ثانيا حتى الى الغنى فلا خلاف فعل مكرهها وملكه
 المعطى ويرث الذمة ومالك لا يجوز ذلك اذا اقل غناؤه وقال اصحابنا يجوز ان
 صنف كان ولو واحد منهم لكن البسط افضل وذلك قال ابن عباس وحذيفة
 من الخطاب لان كون الله لا يملك له جبره فان السحق لا يملك قبل الاخذ لاق حملها
 على بيان المصروف موافق لفعل النبي صلى الله عليه واله الذي غايه التامون فكيف اقل اذا عرفت
 هذا فلو ذكر الاشياء مفضلة والحقاق فيها ففعل الفقراء والمساكين فقبل
 انما قسم واحد وانما ان بالفقيرين لاننا بالحق في التاكيد احدهما لا يتركه كل واحد
 وبطشان وقيل بالغاير وبه قال الشافعي وابو حنيفة وقبل الفقير مفضل لا يسأل
 والمساكين بخلافه وقيل بالعكس ويريد الاول قوله ثم للفقراء الذين احصوا في بيت
 الى قوله ثم لا يسألون الناس ويؤيد الثاني قول الشافعي لمساكين الذي يرد له الاكل
 والاكلان والتمرة والتمران ولكن المسكين الذي لا يجد غنى في نفسه ولا يسأل
 الناس شيئا لا ينسلف به فيجهد في طلبه وقبل الفقير الزين المحتاج والمساكين الصحيح
 يفتل

المحتاج

المحتاج فالرفاهه والتحقيق انما الشكر كان في معنى عدني وهو عدم ملك منة السنة
 له ولعلنا لا واجب له فقده لو كان غنيا وهل احدهما اسوا حاله من الاخر بمعنى انه لو مال
 له لا كسب يقع موقفا من حاجته والاجبها لا لو مال لا كسب يقع موقفا من حاجته
 لكن لا يكتفي به السنة الاكثر على ذلك فقبل الفقير هو الاسوء حاله لا بداء مذكور والذال
 على الاهتمام بخلافه مستثنى من فقار العلة فكان الحاجة قد كسرت فقار طهره ولا سعاد
 السبيهم من فقر وسؤال المسكن فقال الله ان اعوذ بك من الفقر وسألك
 المسكن حتى قال كاد الفقر ان يكون كفرا وهذا قال الشافعي وقيل المسكين هو الاسوء
 للتاكيد بخلافه من السكون كان الخجل مسكنا لمعولهم او مسكنا ذا مزية وهذا قال
 ابو حنيفة ويخرج الاول قوله ثم اذا التفتة مكاشا كين واجب ما بنا لو كان لهم
 ملكا بل كانوا احرار فيها ويرجع قولنا ان السكيت الفقير الذي له ملقة من العيش المسكين
 الذي لا شيء له وانشد قول ابن الراعي اما الفقير الذي كانت طوبه دفعه الى عالم برك
 له سيد ولا قوى عدى والى الثاني لقول حرم في غاية رايه بغير الفقير الذي لا يسأل المسكين
 اجد منه والبايس اجد منها وهو من في الباب بخلافه قولنا منة الله كان السكيت
 وابن دويد والعبادة واليه ربه قال مونس قبل ادعى له فقر انك فقال لا والله
 بل مسكين ثمان فابدية الخلاف لا تظهر في باب الزكاة لا جزاء اعطاء كل منها بل في
 اعتبار العطاء وفي الكفاية والندرة والوقف والوصية وذكر احدهما بلقطر الخلف
 قالوا في المحتاج فانه شامل للمساكين والعاملون وهم السعاة يجابها حولا واحدا هم

المؤلف قد علمهم وهم كفاد اشرف فيهم وسوال الله يعلمهم بها من الزكوة فياقيم به
على الاسلام وليستعين بهم على حال العدو وقال الشيخ لا نعز من مؤلفه عنهم وقال العبد
لا يكون ايضاً من السليين اما شادات لهم نظراً من المؤمنين اذا اعطوا رغب النظر
في الاسلام واقاسادات مطاعون بوجها يعطاهم قوة ايمانهم بمساعدة قومه في الجهاد
واما مسلمين في الارض اذا اعطوا سوا الكفا ومن العزول واقاسلون اذا اعطوا اخذوا
الزكوة من ثمنها وهل هذا السهم ثابت بعد التقيم ام لا قال الشافعي نعم وهو مروي
عن قه الا انه قال من شرط ان يكون هناك امام عادل فياقيم على ذلك وقال
ابن حنبل هو مختص بزمانهم وقوى صاحبنا حال التقيم على الثالث **الرقاب** وهو
المكاتبون واقاسادات صاحبنا العبد المومن يكون في شدة بشرة ويقتضى خبر قال
ابن عباس في الحسن وقال ذلك واحد مكد اجوزا صاحبنا مع عدم السحق شرا العبد
الزكوي وعنده **النار** ومن هم الذين ركبهم الديون في غير عصبه بل اثنى في نفسه
واجباً وصدوقه وبعاش مناج ثم ان ابن حنبل وقال واحد قالوا لا يصح التمام
شيئاً مع فقره وقيل الشافعي فقال ان كان ليعمل دبر عن العز لا طفاه النارية يعلى
مطلقاً وان كان كذلك لا يعلى مع الغنى فما كان لمصلحة نفسه لولا ان في القديم
يعلى في الجدي لا بعد ما متى فقره ما لزمه ما دونه اعطى الى الاستاذان لا صلاح
ذات الدين فانه يعلى ما كان غنياً في سبيل الله قال الشيخ خجوا الجاد وير قال
الشافعي ومالك وابو حنبل قال احمد والشافعي انهم يكن خصه ابو حنبل بالفقر من الغزاة

وقال

وقال الاولان واحد والغنى ايتم فقال اكثر اصحابنا وهو الحق انه نعم كل مصلحه
السليين كالج وبناء القناطر وغيرها وبقا الى الغنى وعطاوا ابن عمر لا يعود للفظ
فان السبيل لغز الطريق وهو هذا كذلك مجازاً في كل ما يترتب الى فقره **ابن السبيل**
وهو المنقطع يد في العزبة وان كان غنياً في ليله وهل يعلى منشي الفقر من ليله قال ابن
الجبين هذا والشافعي وابو حنبل نعم وهو منقطع مع كونه غنياً حينئذ نعم لو كانت
مستطرا الى السفر وهو فقر جاز لكن ذلك ليس من الباب واما الضيف فيقول داخل في
ابن السبيل والحق عندنا ان كان منقطعاً به في غير ليله فهو داخل في المنقطع ولا
حاجة الى ذكره ولا تخفى من دماء السبع منا سخطاً في رفع الاصل لا توفى في الفقر بين
الواجب المندوب والمباح ومنع ابن الجبني المباح وليس بشيئ **سب** لونه اذ امة عشرة
فما عدا قال الشيخ يمنع لخرجه من اسم السفر وذلك ليرفعه قال ابن اوديس واخاذه
العلامتنا لا يمنع وهو الحق صدق الاسم **ج** لو فصل مع ابن السبيل شي عند وصوله ليله
استعبد لا يفتا عليه الاستحقاق وقيل قوله عدم المال وكذا يعلى قول الفقير
في فقره وكذا لوقال كان لي مال فلف فقال الشيخ يكلف هذا البيت وليس بشيئ لا داء
ذلك الحضره اذ قد يخفى التلف وكذا لا يفقران اليه من ما عا الغارم والكتاب
فالمشور وقول قوله الامع تكذب العزيم والسيد وفي الآية ما يبدى في الا الصدقات
هذا للعلم فبشر الراجية والسند وبشره في كل ذلك مع الحضر فان السند لا يخصه
العقرا واما السالكين بل يجرى للمغنى وج لا بد مع الحضر من الاضارب **سب** هنا سوال فقره

لم قال في الامانة الاول بالام فقال في حقها فقال في نيل الله للراب
 فذكرها وجوها اقام على الحق من الامانة المصيدة للخصام بل انما ما بينهم من الاستحقاق
 حيث جعلوا مظهره وصفا لخالقه بل في ذلك الرقاب وعلما لعاقلين من العزم والرجح القاري بين
 الحق والعبادة عند من يشهد بقرعة والسائر من العزم والعزم وانما كروا في الامانة
 لعقل ترجيحها **ب** من حيث ان ظاهر اللقمة شمل المالك الاخصاص وظهر فعدم شمولها اذا
 قيل المال ليس بشيئ فانه ينفذ شمولكم فيها فانه في حق من يبيعان فيهم من يخطئ ذلك
 له منسج احدا قال في حب البسط في الامانة **ج** اعلم ان المستحقين قسمان قسم يتبع
 لنفسه وهم الفقراء والسالكين والعاقلين والمؤلفين وهو لا يصر في حق من جازي
 فتم محضون به قاسية للامانة وهم يقبضون لاجل حبه بغير حياء ولا حياء في حقها
 وهم الرقاب والفاصول والنايل والنايل فانه كان لمعونة الجاهدين فانه
 يتبعين من ماضيه في مضاعف الجهاد خاتمة وكذا الحاج والرايون وان كان لغير ذلك
 فانه يتبعين من ماضيه في مضاعف الجهاد فانه لا يترسخين من ماضيه في مضاعف الجهاد
 منصرفه على الصدقات وكذا في ذلك على الامانة في حق من حصة قاصدا في الرقاب
 هذا ونفسه **النساء** **س** ان تبدا الصدقات خاتمة وان حصة قاصدا في الرقاب
 من خاتمة ونفسه منكم من سياتكم والله بما تعملون جبار فيمن شيئا هو ذلك الامانة
 على ان اظا والصدقة حسن في الصدقات ان اخفاها افضل لان لا يصر في حقها في الامانة
 عند الله فتم جعل على العموم لكل صدقة لان جميع معرفت الامانة وهو للعموم بل في ذلك

سورة البقرة

جاز

جاء في الحديث صدقة الشتر تطفى غضب الرب وتدفع الخطية كما يطفى الماء النار وفي
 سبعين نوعا من البلاء وعند من سبعة بطلانهم الله في تلك يوم لا ينفع الاطلا اما
 عامل ومثابلتا في عبادة الله عز وجل ورجل قلبه يغلق بالسجدة حتى يعود اليه
 وجعلان محابا في الله واجتمعا على ذلك وقصر قاعليه ورجل وعذراة ذات حسب
 وجعل فقال الحق اخافنا الله ورجل اصدق بصدقه فاحفظها حتى لا يعلم بينه ما ينفي
 شيئا له ورجل ذكر الله غالبا فقامت عبادة وقال ابن عباس ودعاة علي بن ابراهيم من ثبات
 ان الاخفاء محض بالبذبة واما العرفية فاظها افضل ليكذبهم بالبيع ولما في من
 الاثراء به فان كثيرا من الناس تبعث دواعيهم اذا ما واصل بفعل الطاعة وكان الرقاب
 لا يتطرق اليها كطرفة العين وبذلك استبد بطلان الاية ويؤيد الثاني استحباب
 حمل الواحد الى الامانة ابتداء ووجهه عند الطلب مع ان يحصل الكتاب بالسنه جازي وقد
 ورد عن ابن عباس صدقة الشتر في التلويح تفضل علائقها بسبعين شعقا وصدقة
 الغريضة علائقها افضل من غيرها بمائة وعشرين شعقا وعلمه ما ذكرناه وفي الاية لا
 على حرا وتولى المالك مباشرة اخراج الصدقة بقوله وتولونها قال العلامة ان لفظ افضل
 تدبره لئلا اداة كاهن ولا فضيلة ولان استحباب الحمل الى الامانة لا ينافي استحباب الاخفاء
 لان كان الجمع بينهما بان يدفع من غير شأ واحد في نظر اما اكمل فلان افضل للافضل
 حقيقة ولغيره مما لا يعدل اليه الاية مع ان التخصيص من الجاهل واما
 ثانيا فلان عدم الثقات فان الاخفاء لا يصدق حق ولان موضع الخبر بتركها

في سورة التوبة

وأيها الغفراء لا تكتب بعدكم بعدم أحدًا جزاء به هذا وعلمه وكفره بالربح الم
مخزن تكفره بالبحر عطفًا على جواب الشرط ومن التبعيض قبل ما بدت وهو صنف الضعف
نبدأ هنا في الآيات **الثالث** فامر بتبني الخروج وجزية **الاولى** وما تنظروا من
خبر فلا يفسدكم وما تنفقوا الا انشاء وجعل الله مما تنفقوا من خبر يوتى اليكم وانتم
لا تظلمون هنا ثلث احكام الحضر على الاتفاق باثر في الحضر عائد الى التقى فان الشخص
اذا علم ان ما بدت انفاقه يتقوا اليه كان اشتد انشاء على الاتفاق واثقوا بها اليه
والمراد بالخبر هنا المال كقولهم وما تكتبوا خبرا شديدا **ب** وما تنفقون الا انشاء
وجعل الله وهو نفق ويراد به التقى كقولهم لا تملكوا على غيرها ولا خالوها وراوده هنا
لا تنفقوا شيئا الا انشاء وجعل الله اي طلب وجعل الله وفيه نهي عن الرياء وطلب السمعة
بالانفاق وامر بالانفاق في الكلام من التقى والآيات **ثاني** ليل المراد بالوجوه هنا
العضو وسفها لا تحبته عليه الآيات لانها قد بدت والقديم لا يراه وحصوله بالمراد بالوجوه
الرضا وانما حسن الكتاب بدت من الرضا لان الشخص اذا ادشبا اقبل بوجهه واذا
كفر بوجهه عنده مكانا ليقبل اذا اقبل عليه بالوجه حصل الرضا، بدت كان المظهر على من
باب السبب هو السبب **ج** الحكم بانهم اذا فعلوا الاتفاق انشاء وجعل الله بوقت اليهم
احبهم فناء تاما من غير نقص بالخبر هنا انشاء المال وفي الكلام حديث قدس به بوقت
اليكم خبرا و **الثانية** لا غفراء الذين احضر في سبيل الله لا يستطيعون خبرنا
في الارض نجيبهم الجاهل اغنيا من التعفف بغيرهم بجاههم لرب الوفا لئلا يخالوا وما

سورة التوبة

تنفقوا

تنفقوا من خبرنا فان الله به عليهم لما ذكر ما ينبغي ان يكون عليه التقى من الصفرة والالتفات
ينبغي وصول النقطه اليهم واللام متعلقه بمجدد بدل عليه ما تقدم اى الصفرة
المذكوره لا غفراء كما ترسل هذه الصفرة فاجب للغفراء الذين احضروا اى جعبلوا
انفسهم للجهاد لا يستطيعون خبرنا في الارض اى سفر التكتب وتحصيل المال اى ما هم جعبلوا
انفسهم للجهاد ولم يشغلوا بغيره من الصفرة التكتب حصرا لا يستلج تصرفا لا يجزم
في نفس الامر بل ارغبتهم في العبادة هكذا ينبغي ان يقال حتى يكون في سياق مدحهم لانهم
تركوا الضرب لغيرهم بغيره وخوف نجيبهم الجاهل اغنيا من التعفف بغيرهم بجاههم الجاهل
علاوة بغيره بجاههم بغيره صفرة اللون ودنا الحال والالحاف والالحاح وهو ان يكون لهم
لا ينفقوا الا باليسين من قولهم لعل من فضل لما فرأى اعطاه من ماعده قال رسول الله
اذا قد عرفت الحق الجاهل التعفف بغيره التقى الشاكر المحف وفعل السؤال على وجه
الالحاح لا يستلزم نفق مطلق السؤال يجوز ان يكونوا سائلين على وجه اللطف وعلى ذلك
كان حالهم وهو منصرف على المصدر اى لا يسألوا سوا الا الحافا اذا عرفت هذا فقبل
ان هو لا يقوم من مواجى في شئ لم يكن لهم شئ من الدنيا ولا عشا بغيره المدينه كانوا
ليكونون في صفرة المسجد فيعلون القرآن بالليل وبلغفطون النوى بالنها ويجوزون
مع كل سر بغيره رجلا انهم فكانوا نحو من ارباعهم رجل فمن كان عنده فضل
دفع اليهم بها اذا اصرى ومن ابن عباس وقف وسولا قدم يومنا عليهم فزادهم
وقفرهم وجلب قلوبهم بذلك فقال افسرنا يا اخوان الصفرة فن بقى من اصرى على اللغث

في سورة التوبة

الذي انتم عليه واضحا بما فيه فاقم دفعاً بين بشير الى من يجس منه على طلب
 العلم ويشيد معالم الدين في هذا الزمان فانما يوظف بما يجب عليه من العبادة وطلبها
 ولا يلهي اهل البيت فانما انشاء الله افضل من ذلك ثم اكد بحجة الحق على باقي
 اعداء قومه وما تنفقوا من جلاله وفي الاية اشارة الى استحباب اعطاء اهل البيت
 والتعفف عن الوصل اليهم باعطاء الصدقة خصوصاً من نصف ماله علم ودمع في دين
الثالث وفيما لوليت ما اذا تنفقون على ما انفقتم من جزئ ذلك الدين والاقرين السابقي
 والسالكين وابتا يتسل عما تنفقوا من غير حق الله به عليهم ذلك في غير من المجموع وكان
 شجراً كبرياء افعال كثر فقال ما دخل الله عباده انصدق على من لم يصدق فتركوا
 عرفان خصوص السبيل لا يحضر العام بل هو على عموم له من حسن خلقه باباً الزكاة كلها
 الشئ لا ما منع من اجراء حكمنا ولا يعين بينهما فخرج صمدنا على الصدقة الواجبة
 ولا ينفق ذكر الوالد الدين لوجوب نفقتها لان ذلك من اعطاء الواجب لحوار اعطائهم الا في حاجة
 النفقة ولعنهم الفقراء كاعطائهم ما يحتاجون اليه في طلب العلم وفعل عبادة وانما
 على قدر حاجتها او مؤنة الزرع ما لا يجلب اعطاف المالك والوجه حكمنا على العموم فدخل
 الواجب وغيرهما من مندوبات الصدقات ودواعي النفقات وحصل الارحام وغير ذلك
 وفي الاية اشارة الى استحباب تقصير الضريبة بالزكاة والخبر هذا المال بينهم وهذا حوال
 وهو انه مثل مما ينفق اجاب بالصدق عليهم والجواب قبل من باب الخلفاء وهو كل
 السائل على غير مظهر دينها على انه اولي به والاول في الجواب هو ان سألهم لم يكن من مطلق

في سورة البقرة

الاقتان

في سورة البقرة

الاقتان بل انفاق المال النافع في المنفعة فالنافع هو فضل المسؤل عند حاجته فلهذا لم ينفق
 وهو ان يكون الاقتان على المذكورين **الرابع** يعني لوليت ما اذا تنفقون على العفو
 عن من من من ان العفو هو الوسط من غير اسراف ولا انما ودون الباقر ما فاضل عن قوت
 السنة قال وينسخ ذلك باب الزكاة وعن ابن عباس ما فاضل عن اهل البيت والاعمال او الغنى
 عن الحق ويقل هو افضل المال والحبس في العفو بالرفع على الخبز في اي الذي تنفقون
 هو العفو وتري بالنصب على العفو لانه اي انفقوا العفو وروى ان جعله اي روى الله
 من ذهباً صاباً في بعض النفقات فقال خذها مني صدقة فاعرض عنه قائلاً من ثياب
 اخرج قال لعلنا نعرض عنه ثم انا ومن ثياب اخرج من عنده ثم قال لعلنا نعرض
 فاحذها وحذره بناخذها لو احاطت به شجته او عقره ثم قال عني احكم بما لزمكم من ثياب
 به ويجلس يكفك القاسر انما الصدقة عن طرعي وهذا ما يهدا كلام الصادق ثم يدل
 الالتزام بالاداء في الاقتان كل واحد كان او نبأ صدقة وغيرها وهو طرفة السلة
 والامن من الاضرار والتقصير بالموجبين **ب** كلام الباقر ثم يدل على استحباب الصدقة بما
 فضل عن القوت وبذلك مددت اخبار كثيرة ونوعيات عظيمة حتى ان زين العابدين
 كان مستيقظاً فياضل كونه **ج** كلام ابن عباس يدل على كراهة الصدقة بما هو موضع
 على النبال ولذلك قال لا صدقة وذو رحم محتاج وعلى كراهة ما لم يبق غنى فان اكل
 الى الامداد ولا يسد له بها بصره مما خصوصاً مع وجود العيال فغلبه على الرواية المذكورة
 الاداء ذلك الى الاضرار بالمعقود ومنه ما قال لا صدقة ولا زكاة في الاسلام والاصل الرابع

بذلك على انه يستحب الصلوة بالليل للدين والشرع ولذلك نعلم ان الحسن كان يصلي
بالليل فثبت له فذلك فقال انما احبته وتعدنا الله ثم لن نألو البر حتى تنقصوا
ما يحبون **الحاشية** يا ايها الذين آمنوا لا تظلموا احدكم بالبر والبر الذي
يقضي ماله وياه الناس ولا يؤمن بالله واليوم الآخر فمثل هؤلاء مستوفون عليه نورا من الله
وابل ذكركم صلوات لا يقدرون على شئ مما كتبوا والله لا يريد اعزكم الكافرين الذين هوان
الله اعطاك كذا الحار حسن اليك وشيرة لك فلا تدعي ان يقولوا نحن لله مثلنا وبغير حجة
انفعية ما نكلم او ينادى بغيره بالجملة والبر الذي يشترط في كل ما نفقه من الصلوة والبر
ما نأكلنا ما نصلون للصلاة والبر من كونه الفضل لم يقع خالصا لله
وهو مخصص بغيره فان من كان موثقا نفسه على طاعة الله وطلب مرضاة لا يريد غيره
الخير وذلك في هذا الدنيا والآخرة المشايخ اجمعين ودفعه لبحر الركون بقوله رزق الله
وسئل الله عليك وشيعة فان صدر عن الصغيرة كذا ما او تعين في السكك غفر له ولهم
مراخذه به والى الاقل اشار من قبل بقوله قول معروف شارة الحسن الرد وسفيرة اشارته
الى العفو من سوء يقع من الشاي كما قال ام اذا لم يستمر الناس ما جازكم فاحسبوا ما جازكم
ويحتمل ان يريد بالبر المعروف والعقود ما هو اعلم كسائر الامتنان الحسنة فدخل حسن الرد
وجبره ثم اذبح حبل المان بعد ذاك والموذي من يصدق عليه كمالا وبغضه وكما ينبغي الذي
لا يؤمن بالله واليوم الآخر فان قوله كذا الذي ينبغي صفة لصدره صفة في ابطال كماله
الذي ينبغي ماله فان كل واحد من الراد الكفر سببا لم يعدم فائدة الاتفاق والى الحقيقة

بمذبح

بمذبح المان والموذي والموذي في عدم الايمان بالله اذ كان مؤثما به ومصدقا
بصفا لثباته لما اشرك معه غيره فيها فائدة الاضطرار وطلب مرضاة هذا
وانتم حبل مثل الذي ينبغي فالبر اياه ومنقصه ولا يؤمن بالله واليوم الآخر كمثل
صفوان اي حبل ليس عليه ثواب فاصابه ما بل اي مطر عظيم القطر فذكر صلوات اي حبل
يقضي ما لا يوجب الصلوات مثل النفس والبر مثل الانسان والبر مثل البراءة الكفر
ورزق الله البر عبثه مثل البر اياه فائدة الاتفاق وقوله لا يقدرون على شئ مما كتبوا اي لا
يقدرون يوم القيامة شيئا من ثواب ما كتبوا والله لا يريد اعزكم الكافرين ان لا يخلص
لهم لطفا بغيرهم على مثل الطاعة لنا فائدة ذلك التحديد وفي موضع الكافرين موضع للمؤمنين
شدد بدعيتهم على الرياء وانهما الشريك في ما واحد ولذلك قال لم الشريك في امتي اخي
من اخذ السوداء في البلد الظلمة وقال ام ان اخوت ما اخاف عليكم الشريك في الصغر والبر
الشريك في الغنى والبر **السادة** فلما فتح من تركي وكذا سم ربه فضلي في البر من تركي
اي دعى ذكاة الفطرة وصل صليق العبد وبه قال ابن عمر وابو العلاء وابن سيرين
وروي مالك مرفوعا عن ابن عباس وبفضل ما تقدم مما ذكره معلوم من بيان
الشيخ صلعم وبيان الاميزم فلفظ صليق في ذلك **كتاب المحسن** وهو اسم قال المال
لصحة بنوها ثم لم يرد في ما قبل وقيل ايات **الاولى** واعلموا انما اعظم من شئ
فان الله حميد مذكور في القرية واليافى والمساكين واما البشير انكم اصبحتم
بالله وما انزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى المحيمان والله على كل شئ قدير اعلم

الجيش في الازمة على اقسام **ثلاثة** **الاول** الغنيمه في الاصل هي الغنائم والقتل واصطلاح
جماعته على ان ما اخذ من الكفار ان كان من غير قتال فهو قتيلى وان كان مع القتال فهو
غنيمة وهو مذهب اصحابنا والشافعي وهو يروى عن علي بن ابي طالب وقيل انهما بمعنى واحد
ثم ان عند اصحابنا ان الفتي لا تعام خاصه والغنيمه يخرج منها الخمس **فصل** في الباقي بعد
الموت للمقاتلين ومن حضر وسياقي بيانه اما في الجاهل فتم اخذنا معصومها ما به
جميع ما ينفذ من اناج النجا وارتداد الزواجات والعتقات فابدا عن مؤنة السنة
والكنوز والاعداد والغوص والحدل المخلط بالحرام ولا يثبت له المالك فلا بد للحرام او
الذي اذا اشتراها من مسلم وما يغنم من دار الحرب كما تقدم بعد العتقاء ان الغنيمه
هنا هي ما اخذ من دار الحرب دون الاشياء المذكورة نعم وجب الشافعي في معدن
الذهب والفضه الخمس ودون باقي المعادن فقال ابو حنيفة يخرج المنطق خالصه فقه
فلم لان اصحابنا يعممون موضع الخمس على كل ذلك والقباب عن ائمتهم ان ذلك
قوله من شئ يدل على وجوب الخمس على كل ما يقسم حتى الجنب والجنب كما قيل وهو لا يوجب
على قتلهم فانكم تسترون الشايعه الكفر والعدن والعرض تلك اللفظ وان افترض العموم لكن
البيان من لا يردم خصه **فصل** في كيفية فتحه ويظهر من بعضه يقول
اتفق علماء الجرح على ان اسم الله هذا للجهل وان شمة الخمس على الخمس المذكورين فلا يرد
في جوده رسول وان المراد بذي القربى سم سبهاشم وبنو المطلب وبنو عبد المطلب وبنو
الغولم ان بنو المطلب ما فاروقا في جاهلية ولا اسلام وبنو هاشم وبنو المطلب شي واحد

بين اصحابه وان الثلثة الباقي من باقي المسلمين واما بعد جوده الرسول
فقال مالك الامر بغيره الى الامام بغيره الى ما يراه اهتم من وجوه القريب وقال
ابو حنيفة سقط سهمه وسهم ذكي القريب وصار الكل مضافا الى الثلثة الباقي
من المسلمين وقال الشافعي ان سهم الرسول يفرض الى ما كان بغيره
الب من مصالح المسلمين وقيل الى الامام وقيل الى اقسام الاربعه وقيل
المرتضى في الكشاف من ابن عباس انه كان يعين على سنة الله والرسول
سهمان وسهم الاغار به حتى يقض فاجزى ابو بكر الخمس على ثلثة
وكذلك روى عن عمر وبقا الخلفاء بعده قال وروى ان ابا بكر
عليه اللعنة صنع بني هاشم من الخمس قال اما لكم ان يعطى فتركه
ويروج احكم ويخدم من لا حاد لم يردكم واما العتي فهو بمنزلة ابن سبل
عتي لا يعطى من الصدقة شي ولا يقيم حوسر ونقل عن علي بن ابي طالب
الله يقول والباقي والمالكين فقال ابنه ما وصاكتنا وعن الحسن
ان سهم رسول الله من لوى الامر بعده هذا وقال اصحابنا الامام بعده
يقسم سنة اقسام ثلثة للرسول وخبره وبعبده للامام القيام مقام
وهو العتي بذي القربى والثلثة الباقي من سبهاشم الله من بني عبد
المطلب خاصه ومن غيرهم ومنهم من يوجبها لابي ابيهم او لاولادهم لا يرد لهم مخالفه الا
الكريمة بسبب اسقاط سهم الله من الدين وكذا اسقاط سهم الرسول من

حيدروا انا ثانيا فلما ورد من الغل العجيب من اثناسام وكذا مثل المحضر على من
 ابن عباس كما حكيتاه من الزمخشري واما ثانيا فلما اذا اعطيتاه لعقوداء ^{الغري}
 من الباشي والمساكين واما السبيل جاز بالاجماع وبرئت الدماء بقينا واما
 اعطيتاه غير هوسه ليربحر عند الاما ميتة فكان التخصيص بغيره القربى احوط ان قلت
 لعقل الامام عام قلت عام عام الا وقد خسر هذا محض من ياد ريادة عن ائمة العدي
 كزين العابدين والمباقر الصادق فاولادهم على ان يقولوا لعقل الامام عام محضين
 بالانطلاق فان دعوا القربى محض من بني هاشم والباقي والمساكين واما السبيل ^{عام}
 في المشرك والفقير غيرهم مع ان محض من بني امير كمال السيد المرتضى كمن دعى
 القربى مفرقا بديل على انه الامام القائم مقام النبي صلى الله عليه واله والجميع يقال دعى فيه
 نظرا لاجازة اداة الجنس فلما اذ لو كان المراد جميع قوايات بني هاشم لزم ان يكون
 ما عطف عليه اعمى الباشي والمساكين واما السبيل من غيرهم لا منهم لان العطف يقتضي
 التامية ويقتضيان ايضا انما عطف انتم على الخاص على العام لم يرد فابده وورد
 عن ابيه في الخرج الاعناء في الجملات على ما ينسب ويان انتم بعده **الثالث** في
 الابد المذكورة من التواكيد ما ليس في غيرها فانه صدقها بالامر بالعلم اي يتحقق
 ذلك عندكم حتى انه لم يرد لها ناسخ اتفاقا ثم ان بان التوكيد في مرتين ثم قال
 ان كنتم اسئتم وهو متعلق بخبره واما ان يكون الخبر لغيره المذكورين واجب فادره
 ان كنتم اسئتم بدليل ما عطفوا لان المراد ههنا من العلم العمل بقضائها قالوا قد

فلما

من الحسن واما ثانيا فلما ورد من الغل العجيب من اثناسام وكذا مثل المحضر على من
 ابن عباس كما حكيتاه من الزمخشري واما ثانيا فلما اذا اعطيتاه لعقوداء ^{الغري}
 من الباشي والمساكين واما السبيل جاز بالاجماع وبرئت الدماء بقينا واما
 اعطيتاه غير هوسه ليربحر عند الاما ميتة فكان التخصيص بغيره القربى احوط ان قلت
 لعقل الامام عام قلت عام عام الا وقد خسر هذا محض من ياد ريادة عن ائمة العدي
 كزين العابدين والمباقر الصادق فاولادهم على ان يقولوا لعقل الامام عام محضين
 بالانطلاق فان دعوا القربى محض من بني هاشم والباقي والمساكين واما السبيل ^{عام}
 في المشرك والفقير غيرهم مع ان محض من بني امير كمال السيد المرتضى كمن دعى
 القربى مفرقا بديل على انه الامام القائم مقام النبي صلى الله عليه واله والجميع يقال دعى فيه
 نظرا لاجازة اداة الجنس فلما اذ لو كان المراد جميع قوايات بني هاشم لزم ان يكون
 ما عطف عليه اعمى الباشي والمساكين واما السبيل من غيرهم لا منهم لان العطف يقتضي
 التامية ويقتضيان ايضا انما عطف انتم على الخاص على العام لم يرد فابده وورد
 عن ابيه في الخرج الاعناء في الجملات على ما ينسب ويان انتم بعده **الثالث** في
 الابد المذكورة من التواكيد ما ليس في غيرها فانه صدقها بالامر بالعلم اي يتحقق
 ذلك عندكم حتى انه لم يرد لها ناسخ اتفاقا ثم ان بان التوكيد في مرتين ثم قال
 ان كنتم اسئتم وهو متعلق بخبره واما ان يكون الخبر لغيره المذكورين واجب فادره
 ان كنتم اسئتم بدليل ما عطفوا لان المراد ههنا من العلم العمل بقضائها قالوا قد

سورة الروم

حرام والحسنات ونقضه والكرامة لنا حلال وعن الرضا **ع** ان الحسن عونا على ديننا
 وعلى عبادتنا وعلى موالاتنا وما نفلك به وما نثري من عراضنا من تخاف سطوة فلا تزور
 منا ولا تحضوا انفسكم دفانا ما قدرتم عليه فاننا خارج مشايخ رزقكم وتخصيص نبيكم وما
 تمهدون لانفسكم ليسم نافعكم والمسلم من لم يلق الله بما عاهد وليس المسلم من لم يلق الله
 وضال بالقلب وروى علي بن ابي طالب قال لا والله انكم عطف المهدى العباس وجده
 يريد الظالم فقال لم فاما بال مظاننا لئلا نرد فقال وما هي يا ابا الحسن فقال انما نلنا فخرج
 نبيه صلعم نذكا وما والاها ما لم يوجب عبادات فالتقى حقه فلم يرد رسل الله
 من هم فخرج جبرئيل في ذلك فقال الله عز وجل فادعهم لي اذ ذبح فذلك الى فاطمة
 فدعاها رسول الله وقال لها ان الله امرني ان ادفع اليك فذكا فقالت نذيك
 يا رسول الله من الله ومنك دنيا والحديث الى ان ذكر نقضه اليك وعمر عليها اللعنة
 معها فقال له المهدى حذوها فقال هذا كثير وانظر فيه **الثالث** في الرضا **ع** انما
 قال لا فقال الله والرسول فالتقوا الله واصلحوا ذات بينكم واجعلوا الله ورسوله انتم
 موثقين اختلف هذا الانتقال ما هو فقال ابن عباس وجاعلة انها عنده بدو قال قوم
 ان قال السرايا وقبل هي ماشة من الحسين من عبد وجار من غير قال وقال قوم هي الحسن
 والصحيح ما قاله **الثاني** قوله الصادق **ع** انما ما اخذ من دار الحرب من غير نال كالدخول في
 عنها اهلها واهل السقي في دار ميراث من لا وارث له وقطاع الملوك اذ لم يكن مضمومة
 والاحكام ويطون الادب والموالات فانما الله ورسوله ومعه لمن قام مقامه في حب
 شاء

في بيان ما في الخبر من ان الشياطين يفتنونهم فيهم فقال الشيطان

شاء من مصالحه ومضايح عياله وقال لا امان غناهم بدركا كانت للنبي **ص** خاصه
 نقصها بينهم بقصد منهم وهو مذهبنا الامامية ويؤيدوا ان الاقبال جمع نفل
 الزيادة على ما سمي به يكون زيادة على الغنية كما سبنا لانه نافلة لزيادة ثوابه على الغنى
 وسمي لانه لو لم يكن زيادة على الاصل او قبل حب الغنية نقل لان هذه الامور فضلك
 بنا على ما يراهم وهذا خرابا لا يلى الا بالزيادة فوضعه قال جاعلة من الغنى نعم
 ما يندوا عليه انما غنىهم من غير الاية وقال الطبرسي صاحب القسبة مضمومة وهو
 الحق لعدم التافاه بينهما وبين اية النسخ لما ذكرنا من العبارة بين الرضويين **٢** هل
 حكم الانتقال باق بعد الرسول **ص** قال سعيد بن السبيخ جاعلة لنقل بعده ووضعه
 جاعلة من الفضلاء صاحبنا لما بينا انها لا تصام القائم مفاسد **٣** قال قوم انما نزلت
 في غناهم لا خفاء وقع بينهم فيها وقبل ان احكامهم سألوه عنده بدو قال علم الله ان ذلك
 لله ورسوله ليس لهم فيه شيء وعز ابن عباس ان رسول الله **ص** قال يوم بدو من فعل
 كذا فلهذا ما نعت الشياطين وبقى النبوة لاننا نزلوا عليها فاننا كننا فيكم نكروا
 نفسه رسول الله **ص** بينهم بالتورية وقال عباد بن الصامت اختلفنا في النقل سرايا
 في احاد فانا نزلنا الله من ابدنا فجعله الله رسول الله **ص** نعم بيننا على سواء
٤ فابده الجمع بين الله ورسوله الا بكفا بدو في قوله فان الله حمده والرسول
 اي ملكه الله ورسوله يخصها علم فعل الرسول فان نقله غير كقولنا وقال الرضا **ع**
 ان حكمنا بالخص من الله كقولنا الرسول منفك **٥** قال قوم الله اي في المنازعة في الا

سورة النحل

واصلوا ذات بيوتكم الى حال التي بيوتكم من الشاغل وقال الربيع فان بيوتكم اي حقيقته
وصلكم وعند الله تنقطع بيوتكم اي وصلكم واجتماعكم على امر الله والجميعوا الله ورسوله
ان كنتم كاهلين في الامان او ان طاعة الله ورسوله من الامان فالتمسوا ما لا تدرم
ان كنتم صادقين في المردم الا بعد عز ثم وعا انا و الله على رسولنا ا وحضرت
الاية عليه من جنل ولا كتاب ولكن الله يسلمه رساله على من يشاء على كل شيء قدير انا و الله
على رسولنا اهل القرى فليقتدوا للرسول ولذو القربى واليتامى والمساكين والمسلمين
لكيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم الاية اي والذمي فاه اي رده اليه من امواله
فذلك ليرجعها اليه ليسير السبي في الجاهل من الوجوه هو سر السبي
يقدر الله على ما يشاء من رسوله ثم قال فاعا الله على رسولنا اهل القرى بان
لا يقل ذلك ليرجعها عليه فليقتدوا للرسول ولذو القربى واليتامى والمساكين والمسلمين
الستيل قبل كان في هذه الايام هكذا استصعد ثم نسخ ذلك بالاية المتقدمة
واعلموا انما غنمتم من ثمنه وقيل لذة للساورة الى قسمة غنمته يدرا التي كانت تختص
باليتيم ثم وقد نظر لان هذه على تقدير كونها بياناً للذي يكون في احكام بني النضير
والاولى والفقاعلم ان لا يكون بياناً بل يكون اشارة الى قصة الحسن بن ابي طالب
ويكون المذكور من مع الرسول هنا هم مستحقو الحسن وقد تقدم سابقهم وهذا الجود
الوجه يكون قوله كيد يكون اي الذمي فاه الله على رسولنا اية متفاد ولا

بين

بين الاغنياء منكم في سورة مستحق و اعلم ان الباحث الحسن بن فضال ومثلهما علمت
من بيان الاية المصداق من مله من السلام فكله في كتابه **كتاب**
وهو لغة العبد المتكبر وشرها قيل هو القصد الى الدنيا لله لا دنا سلك محض
عنده وفيه نظر لاسلامه مخرج عرفة ومنا سلك من بين البين بل يخرج سابق
الناسك لانها لله على من يقصد البيت لا دنا الناسك ولم يرد بها قيل هو اسم لجميع
الناسك الواردة في الشاعر المخصوص وفيه نظر ايضاً لان من اخل بجعبتها سوا ما ليس
بجبل الحج بعض حجة ربي طلقاً مع انه ما ان يجمع الناسك ولا ان ارا د الناسك
الصحيح المصحح الى قوله الواردة في الشاعر المخصوص لان الصحيح لا يكون الا كذلك وان ادا
الامر دخل الفاسد هذا مع انطباعه على كل عبادة معينة بكان والاولى ان يقال
ان القصد الى بيت الله يمكن مع اداه من سلك مخصوص في سائر محضه هناك واعلم ان
القرينة الثانية في استعلاء النعل تأييد من اعظم اركان الاسلام وافضلها لانه
تكليف شاق يباع بين كمال الشرف والقبول ليدن ومنه المال والتحرر عن الشهوات والاقبال
على الله سبحانه وهو من المعلوم وجوبه وشره من دين الاسلام ضرورة والعجب فيه هنا
انزع الاول وهو وجوبه في آيات الاولى ان اقل بيت وضع للناس الذي يذكر مبارك
وهو في العالمين في آيات بينات مقام ابراهيم ومن دخل امتا لله على الناس
خرج البيت من استطاع اليه سبيلاً من كفرنا ان الله ضيق على المؤمنين الذين في الدنيا وهم
الناكثون في جزاء ومباركاً منصور على حال قبله العاصم في موضع وقيل العاصم متعلق

في سورة النحل

لها بالحجر راي بيك انا استغفر بكم صليكم فاعل الاول مخيدان يكون قد وضع قبل بيك
 جب وظل لانه لا يجوز بيك ومكة لثان وقيل مكة البلد مكة ويكده من الحج وقيل
 هو مشن من بيك انا زعم حيث بذلك لانه عام فاس بنا وقيل لانه شبا غانق
 الجارية اى نذرا اذا قصد بها بالادنى هذا غانق **الاول** قوله وضع للناس اى ليعباد ثم
 على النبي من اول مسجد وضع فقال المسجد الحرام ثم بيت المقدس وسئل على اهل اول
 بيت قال لا يمكن قبل حريت كفا وحيت وضع للناس واول من بناه ابراهيم ثم
 بناه قوم من العرب من حجر ثم هدم فبنه العالفه ثم هدم فبناه نوح ومن ابن قاس
 هو اول بيت حج بعد الطوفان وقيل اول بيت ظهر على وجه الماء عند خلق السموات والارض
 خلق الله قبل ان خلق الارض بالقيام وكان دابة سبعا على وجه الماء ثم حمله من
 من تحت وهذا القول يحول على مكان البيت لا البيت نفسه وقيل اول من بناه آدم
 في الارض وقيل لما صيغ آدم ثم قال له الله تكلم فلف هذا البيت فلفه فلفه فلفه فلفه
 عام وكان في موضع قبل آدم بيت يقال الضاح ففزع في الطوفان الى السماء الراية بطور
 بباله تكذ وقيل اذ اول بيت البشر لا الرقان ومن ابي خديجة بن الصادق ثم انا الله
 اول من الحنك فكان دابة سبعا فوضع الله في السماء وفيها شاس وبنى بها هذا البيت
 يدخل كل يوم سبعون الف ملك ثم لا يرحلون اليها بقا فامر الله ابراهيم واسماعيل حين
 البيت على القواعد مبنا كما كنز الحنك والبركة لما حصل من وجهه ويكده من من معناه
 التراب وتكثيره لانه يربح لما يحصل من صدقه من نفق الصخرة وكثرة الرزق هذه الاماكن

لان

عندنا

لانه معبد لهم فيها بات بنات اى دلالات وافحات كاهلوا احبار الجبل فغيرهم
 واجماع النبي مع الكلب في حومة نذره من مع نفرة في غيره وان الطير لا يبلوه قوله
 مقام ابراهيم قبل هطوف بيان لامايت حلة لك قراء ابن عباس لانه بيته والشيء
 الحج وعلى التواتر فله هذا كيف يصح بيان الحج بالواحد اجيب اما بان يكون بمنزلة
 الحج فقولنا انا ابراهيم كانا معه وفيه نظر لانه بان القام يشمل على ايات
 كما نزل عليه في الحج وهو ما قبل الكعبين والانه بعض الصخرة دون بعض فحفظه
 من المكيين مع الكثرة اعدائه باقائه الى مدة من السنين فباعه اليان يد فينيش
 ايقم نظرا لان المقام بقصد ليس بايز بل في الايات فله محو جبل عام فحفظه
 او يكون ومن حله كان امانة ثابتة ويمكن الايمان سمعا ولايات للباقي
 مطوية كقول جرير كانت خيفة ائلا نأقلمهم من العبد فلت من مواليها ومن
 قوله جب الى من دناكم ثلث الحب النساء وقرة عيني في الصلح وقرة ايتها
 فقل لان الطي انا كنز اذ وجدت ذلك على المطوي كقول جرير فانه يعلم ان ثلث
 البية من الاوساط ليسوا من العبد ولا الحلي ولا من ان قوله من الطي والدي
 بقوى في الظن ان مقام ابراهيم عطف بيان لخير ان وهو الذي بيك فان المحم كله
 مقامه من فضلا عن البيت وحده كما تقول مكة مقام فلان فاذ لا يشره مساواة
 للقيم كافيال نذره في السوق وفي المسجد فالتقيل ان سب نزل الامير الرو على
 اليهود في فضلهم بيت المقدس على المسجد الحرام والكعبة صغير يجازي عن ذلك بمقام

وعلى هذا يكون معطوف على مقام لم يكونا عطف بيان لما عرفت من ضعف دليل
هو عطف على ما سبق من كون هدى وقيل مايت بينات وشرن آخره وهو كونه
اشا من دخله وح يخلل ان يكون خيرا عن اجابة دعاء ابراهيم في قوله جعل هذا
البلدا مائة فانا قلنا لان قلوب العرب لا يوصل هذا الغرض حتى ان الرجل منهم لو
جنى اى حيازة ثم لجاء الى الحرم لم يطلب ويطلب ان يكون امراى من دخل فليكن
امنا ذلك لانه لا يخرج عن الشرع لان هذا الامر معال شرع ذلك لكان ذلك
حكما معا بان من وجب عليه جوار نغزرا ودخل شجاء الحرم لم يخرج من بل شرع
عليه طعنا وشرنا حتى يخرج ويرى قال ارجع خذنا فالفاسق وعنا بالاقوم من دخل
عامنا يجمع ما اوجب الله كان آسنا في اخره من العذاب لادام قوله لله اى هو حق
له على المستطيع منهم قوله فانا قلنا فانه لا كرا شره لادامهم ان ذلك لا طاعة اليه
فان ذلك لادامهم بذكر الاستثناء وهذا العيب بطوله وان لم يكن من الفضل لكن نافع
فيما **الف** قوله وثقه على الناس حج البيت هذا من اهل الناس امام ابدل منه
من استطاع بدل البعض من الكل وهو عام للذكور والانات والحقان حق من فصل
اما عطفه وهو انما الفهم للخطاب لا سخا لا تخلف غير الفهم وثقله وهو قوله ومع الفهم
عن ثلثة عن الصحيح حتى يخرج والجنون حتى يقين والنام حتى يقين فخرج الصحيح
من الجواب لما كان العبد محمدا على قوله على التفرقة فيه لانه مستطاعا
فخرج انهم من العموم **الف** قوله لم يسمع خذنا فانا ان عطفه ليس بمتابع الرقن المستثنى

من الذين

على هذا يكون معطوف على مقام لم يكونا عطف بيان لما عرفت من ضعف دليل هو عطف على ما سبق من كون هدى وقيل مايت بينات وشرن آخره وهو كونه اشا من دخله وح يخلل ان يكون خيرا عن اجابة دعاء ابراهيم في قوله جعل هذا البلدا مائة فانا قلنا لان قلوب العرب لا يوصل هذا الغرض حتى ان الرجل منهم لو جنى اى حيازة ثم لجاء الى الحرم لم يطلب ويطلب ان يكون امراى من دخل فليكن امنا ذلك لانه لا يخرج عن الشرع لان هذا الامر معال شرع ذلك لكان ذلك حكما معا بان من وجب عليه جوار نغزرا ودخل شجاء الحرم لم يخرج من بل شرع عليه طعنا وشرنا حتى يخرج ويرى قال ارجع خذنا فالفاسق وعنا بالاقوم من دخل عامنا يجمع ما اوجب الله كان آسنا في اخره من العذاب لادام قوله لله اى هو حق له على المستطيع منهم قوله فانا قلنا فانه لا كرا شره لادامهم ان ذلك لا طاعة اليه فان ذلك لادامهم بذكر الاستثناء وهذا العيب بطوله وان لم يكن من الفضل لكن نافع فيما الف قوله وثقه على الناس حج البيت هذا من اهل الناس امام ابدل منه من استطاع بدل البعض من الكل وهو عام للذكور والانات والحقان حق من فصل اما عطفه وهو انما الفهم للخطاب لا سخا لا تخلف غير الفهم وثقله وهو قوله ومع الفهم عن ثلثة عن الصحيح حتى يخرج والجنون حتى يقين والنام حتى يقين فخرج الصحيح من الجواب لما كان العبد محمدا على قوله على التفرقة فيه لانه مستطاعا فخرج انهم من العموم الف قوله لم يسمع خذنا فانا ان عطفه ليس بمتابع الرقن المستثنى

من الذين المانع من السفر شوط في الاستطاعة فلا يجب على فاذ واحد منها لعدم
استطاعته **الف** قوله وفي الحديث عن النبي م انه فسر الاستطاعة بالزاد والرا
فذلك قال الشافعي انما بالمال فاذ وجب الاستطاعة على الرمن بالمطعم اذا وجد اجرة
من يجره وقال مالك انما بالبدن فوجب عنده على من قدر على الزاد والواحدة ونفقة
مقال ارجع خذنا يجمع الذين فلم يجزى الا على من قدر على الزاد والواحدة ونفقة
الذ فاربى الا باب خذنا عن حوايج الاصلية ونفقة عياله الى حين عوده وبذلك
قال احمد بن الامام غير ان بعضهم بشرط مع ذلك الرجوع الى الكفاية من مال او صناعة
او حرفة ويخرج على ذلك بما رواه ابو الربيع الشافعي عن القاسم م انه سئل عن الاستطاعة
فقال ما يقول هؤلاء فقبل يقولون الزاد والواحدة فقال م مذموم ذلك لانه حبيس
فقال هل لنا سوان اذ كان من الزاد والواحدة لا يملك غيرها مما يكون به عياله
ويستحق عن الناس يجمع على يجمع ثم يجمع فقال الناس يجمع فذهبنا اذا حصل له
قال السبل عندك بان دعوا الله فقال السعدى المال وهو ان يكون له مال يجمع
ويحق بعضه مومن به عياله ثم قال ليس فخرنا الله الركوة ولا يحصل الا على من ملك
ما نحتاجه وهم والحواس بالنع من حصة السند وعلى نقد ويجمعها حملها على ان يبقى له ما يجر
به عياله فيها جوارا وبه والاولى الاول الظاهر الا به والرا يات كثره عن الباقر الصادق
والرا ماة جانب الاحتمال **قابلة** لا يشترط عندنا حمل الزاد والواحدة بل يمكن
من الانفاق بما هو بذل وجب عليه لصدقا الاستطاعة فخذنا وقال ارجع خذنا

من الذين

لا يجب للشافعي قولان في الرجاء المذكور على القولين متبعا لا يجوز معه القولين بقوله قال
 ابراهيم بن محمد وقال الشافعي انه واجب مع محض ما بين هذا الحجج تلك ملوحيج م الذي جيز
 الرضاع اجبنا به اخر لعدم الاستطاعة لان كان قد هادن اهل مكة لانه لا يات اليهم
 فلما نزل هذا الحج ساء الى ان وصل الحديبية فصدده فخلق واحل منه الذي يدل على
 على القولين عموم قوله ثم وساروا الى الصفوف من بينكم اي ما هو سبب الغفوة فالحج كذلك
 ماضوا من وجب عليه الحج فلم يجز فليت يهودا او نظريا الى بقايا الغفوة وسبب
 العبد وهو حج في القدرين **ان** يجب في العمرة واحدة لان اللفظ المطلق يجعل على ان
 ساروا لانه لا يراه من الزايد لان الامر لا يقتضي التكرار بعد اداء ابن عباس قال
 لما خطبنا على اقدم بالحج نظام البلاء في كل عام فقال في كل عام نظام لا ولو
 لوجب ولو وجب عليكم لم يقلوا بالاحج في العمرة واحدة فن زاد فخلق فخلق لا
 عن اشياء الاية **التاس** انهم ذكر في الاية اموالهم الواكيد لا من الحجج حاله يذكره
 في غيرها من وجوه **الاول** ابراهه بصيغة الخبر **الثاني** ابراهه في الصدقة الاسمية **الثالث**
 ابراهه على وجهه انما هو الله في ديار الناس **الرابع** نعم بالحكم ولا ثم يخصه
 وهو كما نضاح بعد اتمام وتبنيته وتكرير المراء في الحج من ذكره مرة واحدة **الخامس**
 لتبينه ترك الحج كقوله من جئت ففعل الكفرة ما ترك من اعلم الكتاب بذلك قال فليت
 الخبر **السادس** ذكر الاستثناء فانما في هذا الوجه يدل على شدة الغفوة والحج لا ينضم
السابع قوله عن العالمين ولم يقل عن المؤمنين لان الله لا يرضى عن المشركين الا ان
 استغنى

الحج في سنة ١٢١٣ هـ

استغنى عن العالمين فقد استغنى عن العالمين ولا يدل على الاستثناء الكامل كان
 الاكل **المخطا** **الثامن** روى محمد بن الفضل عن النكاح في قوله هل يتكلم بالاحسن بن
 اعلا الله الذي بنى اذن حج الاسلام وليس قوله روى معوية بن رزق القاصد من
 في قوله وحضره يوم الفضة اعلى الراد من حشم عليه الحج اي حج الى بيت الله وبه
 دليل على نأج كفاءة الذنوب اي فدا الله من ذنوبكم **الثاني** ما ذن في الناس
 بالحج باؤك رجلا على كل صاموا بن من كل فتح عينه ليشهد وامناخ لهم ويذكر
 اسم الله في ايامه على ما ذنوبهم من بهيمة الاعظام فكلوا منها واطعموا البائس
 القهري ثم يفتضوا تعظيم وهو فواذ ذنوبهم ولم يلقوا بالبين العيني في الخطاب
 لا يراهم قال ابن عباس نام في العام وعندها نام على جبل ابراهيم موضع ان
 في ذنبه وقال يا ايها الناس اجبوا بكم فاجابوه بالبليية في اسلوب الرجال ما
 النساء وقال الحسن والحسين الخطاب لرسول الله م ولذلك روى من الصادق عم ان
 السج اقام بالبدنة عشرين لم يخرج قلا نزلت هذه الاية لرسول الله م فناديه
 ان يؤذن في الناس الحج فاجب ما البدنة خلق كثير من الاعراب وغيرهم واكثر اهل
 الاموال من اهل البدنة وخرج م لاربع بقين من ذنوبهم فدا الله عن اهل مسجد
 الشجرة وكان وقت الزوال اغتسل وروى حج القلان معدا نصل الظهيرة وسباني تمام
 الحديث ثم هنا احكام **الاول** بان كل حجاج لا يجوز عليه سب الامم رجال جميع راجل لقيام
 جميع فابداى باؤك مشاة وعلى كل صاموا روى على جبل وناذروا ما روى من مشاة فابدا

من لم يولد السري وكنيا على كل ما مر في حال معطف على حال وباقي صفه الصافي
 شاذا ما يرون صفه الرجال وكنيانا الفخ الطاهر والعين العبد الاخرى من الغار
 ومنه يرمى اي بعد العشر عفا لا لعل على العبد المشي الخ من حيث ابتداء
 بذكره وهو يدل على الاضمار وانها التي لم يقد بدل عليه صريحا ولكننا شئنا يكون
 ومنهم من فضل الكوب لاشماله على استخدام المال والبدن والكنى ان السهل او البسيط
 عن العبادة فواضلا ما روى عن رسول الله ما انما الحاج الركاب بكل خطرة خطرها
 واحلته سبعون حسنة والحاج الماشي بكل خطرة خطرها واحلته سبعون حسنة
 من حسنات الحزم قبل فاحسنات الحزم قال الحسن عاين الف وكان الحسن بن علي ع
 فالحج والبدن شاق بين يديه **الثاني** ليسعدوا مشاغلهم قبل ان يرغبوا في الكون
 مكذبا وما غيره في دفع ولولا الترتيب لفسد سكاننا ولذلك قالوا براهمهم فاحصل
 اشد من القاس تولى بهم وقيل منافع الاخرة وهي الاجر والعفو وهو مروي عن
 الصادق والباقر عليها السلام ولوحمل على منفعتي الدنيا والاخرة لما كان بعدا من
 الصواب ولذلك تكرر لنا في الدال ذلك على كثرة **الثالث** مذكروا اسم الله في ايام
 معلومة قال الحسن هو عشر ذي الحجة وسبعت معلومة ما للحج على علمنا من اجل فثبت
 الحج به قال ابو جعفر وقيل في ايام العشرين يوم النحر فثمة بعده مكذبا الخ لولا
 قبل هو العشر وقيل الثلث وهو ارقى لغيره من قبل في يومين فله اسم عليه العجل لا
 يتصور في العشرة ويؤيد القول الثاني في العلم ما ان الذكر على البهيمة هو التسمية

على

على ما ينبغي ويخبر ذلك يقع فيها عن الصادق ان الذكر هنا هو التكرير عقيب من عشر
 معلومة انما ظهر العبد وهو ايق من بعد القول الثاني وهو المروي عن الباقر هذا
 ويجب على العبد من هذه من هذه ليقف به لونه شخص الصدقة والصالح او غيرها
 في احد الايام **الرابع** بهتم الاضمار في الايام والبقرة والعزم من باب اضافة العام الى المص
 كذا نقله داهل البهيمة من الايام وهو عدم الاضمار والذكر عليها هو التسمية والتسمية
 للفتنة ولا يراى الاكل هنا للاضمار والتدبير لارادة الاضمار للتدبير لا الوجوب هذا ان كان
 الذبح لغير الهدى والفتنة والا فالامر ان قاله في العبد والعبد في الاضمار للتدبير والباقي
 ذو قهر من الفقر **الخامس** شئنا يقصدا نفقته من بن عباس مناسبا للحج كلها وعن الحسن
 ليرى انما شئنا الاضمار من تقليم ظفره واخذ شعره غسل راسه واستمال الجيب في الاضمار
 لان ذكره بعد الذبح بغير الدال على الترتيب والترافى ولو يقع جميع المناسك لطواف بعد
 الذبح بالاطعام فيقول على ما يفعل بعد الذبح من الخلف والرمي وغيرها من التامك يمكن
 عطف الطواف من باب جبريل وسبكا نيل وحله ونقل وهذا **السادس** ولو فؤاده
 اي ما نذره من الحج وعمره من الطاعات في تلك الايام بضاعتهم التراب وغيره والذ
 على وجه ايتنا بالذبح مطلقا محضه الشرايط **السابع** في طواف البيت العتيق صريح
 في الامر بالطواف بالبيت الدال على السجدة ايضا فالكسرة جعل علم ياتر من الرسول لمفعوله
 خذنا من مناسكهم ويكون شاملا لطواف الزيادة لا غير النساء وغيرها من طواف
 العمرة فلا وجه لطلب طواف الزيادة لانها النساء لا غير من البيت عتيقا لان الله

من العرف في الطومان او اعترض من احدى الجارية وضبط منهم كما فعل بامر الله فصدده
بالسوء ما هلكه ولا ينقض بالحج اعدا الله قبل ان يهدي اليه انا قصد اخذ ابن
الزبيد لهذا لما قصد بناء وليس يشين لان اعداءه من تلك القبيلة قبيح ومخالفة لقوله تعالى
ومن دخل كان آمنا على الاقل في الجارية اذنا ما لم يملكه ليركز مستعدنا رسل الله فان هذا
الامه معصومين عذاب الاستيعاب في الدنيا وقيل من عتقها فقدم عده لانه راء ادم
ثم ابراهيم م وقيل لانه حيث كرم بناءه كرم كذا ايضا فان الحمل الكرم منها **الثاني** في اقامه
واما له وثيق من احكامه وفيها اثبات **الاولى** واما الحج والعمرة فله فان احصى عرفا
استيسر من الهدى ولا تخلفا وروى عنكم حتى يبلغ الهدى فله فان كان منكم من رجع اوبه
او من فانه تغدو من مقام او صدقوا وشدوا اذا استتم فمن تمتع بالعمرة **الحج**
فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فمقام ثلثا ايام في الحج وسبقنا اذا رجعتم تلك عشرة
كاملة ذلك لمن لم يكن له اهله حاضري المسجد الحرام وانفقوا الله واملوا ان الله شديد العقاب
في الآية **الحج** الاول ايام الحج والعمرة قيل هان جرم بنا من هدره اهله وقيل ان بعض
لكل واحد منها سفر او قيل ان يكون المنفق حلالا وقيل احتلاصها للعبادة لا للعاش
والحق ان المراد ان يوتي جميع اجزائها وكيفية تلك الاجزاء يمكن كون كل واحد منها
ميكيا من اجزاء مختلفة ونما يوم ان من اتى ببعض تلك الاجزاء داخل بالباقي حتى يبلغ ذلك
الماضي ويجب عليه قضاء الباقي كن تمام بعض رمضان وذلك الباقي وذلك وهم نابل
فان كل واحد من تلك الاجزاء شرط في جهة الباقي طهرا بالصالح فاذا لم يأت بالحج **المصل**

مكافئ

بكل الاجزاء بطل الحج وصدقه بخلاف الصوم فان كل يوم من ايام رمضان غداة مستقلة
لا ارتباطا بينها من حر ولا سريته لانهما بالآخر ولذلك قال الخطرون من اصحابنا
ان كل يوم من ايام رمضان يغفر له سنة مستقلة بها ذنوبه فاعلم انه
يلزم من ذلك احكام **الاول** ما قاله اصحابنا ان من استحب وجوب عليه اتمامه
والحج من قابل الوجوب تمام الحج فالوفاء جزاء من ان الاضاد عندنا سبب
لوجوب الحج كغيره من الاسباب كالندوة والاستحباب فوجب حج اخر غير الاقل ولو كان
مندوبا وكذا نقول لمن استدسره الى وجوب العين ان يجيب انما مرقعة **الثاني**
استدل اصحابنا بالآية في وجوب تمام الحج والعمرة المسلمين واقربهم يعلم مما تقدم
الثالث ان الامر بانما هذا يستدل به على وجوب كل واحد منهما لان الامر للوجوب
وجوب كل واحد من الاجزاء يستلزم وجوب الماهية المركبة من تلك الاجزاء فربما يكون
العمرة واجبة خلوها لا بوجوبها فانه جعلها سنة وقال كذا مالك واذا لم يأت بان
المراد اذا شرعتم بها فان الشرع في السدب بوجوبها فمعه انهم **الرابع** قوله الله يدل
صريح على وجوبها بتمامها والصين لله لا للرب والسنة لا القصد للناس فانه وعلى وجوب
الشبهة كل فعل من الافعال وعلى عدم محو وفوقها من الكافر لعدم الاختصاص وان كانا
واجبين على شدة فالاختصاص فان جعل الاسلام شرطا في وجوب الحج مع قوله ان الكافر يملكه
ما يصريح **الخامس** الحج والعمرة من الجملة المنقضة الى بيان الرسول م فذكر سببا
على عدمها اصحابنا **الثاني** ذلك عن الاشارة العصورين من فضل افعال الحج الواجبة

على سبيل الإجمال الاحرام ودقوت عرق وذوق الشعر من مناسك من التي هي المبرور والذبح
والحلق والتقصير وطواف البيت وكفاه والاسي بين الصفا والرفعة وطواف النساء و
وكفاه البيت بنى قبل المشرق الثالث وهو الحمار الثالث في كل يوم وفضل العرة
الواجبة الاحرام والطواف والسوق القصير ويهدى في المزدرة طواف النساء وكفاه
ثم ان الحج ينقسم ثلاثة اشخاص تمتع وقران واذا فالتبع هو الذي يكون العرة فيه فقد
على الحج فلهذا احبوا القران هو ان يكون ما جازاه سباق هدى بقصد احرامه على طواف
او تقليده وان شاء بالتلبية والمزدرة بقصد احرامه بالتلبية لا غير ثم يقع
العرق بين التمتع والقران بقصد لا يوجبه **الاول** ان وجوب الهدى يختص بالتمتع بخلاف
الثاني انه لا يوجب عرة الذبح طواف النساء **الثالث** ان ميقات عرة التمتع اهل العراق
العقيق وفضل السبع ثم عرة ثم ذات عرق واليهي تكلم والملا بقرن الثالث لامل
المدنية مسجد الشجرة وعند الصفة المحفزة وهي ميقات اهل الشام ميقات
مكة وميقات حجاز المواثيق المذكورة ومن كان من قبل او قبل عرة من ذوات المواثيق
عمرها المجردة او التمتع اطلق بدنه **الرابع** ان التمتع بجراعتا السنة له ثم يخرج
الخامس ان التمتع لا يحل من عمره الا بالتقصير والعرة تختص بدنه وبين الحلق **السادس**
ان عرة التمتع في اشراج تجزى غيرهما **السابع** ان التمتع لا يصح من تقدم طواف
حجبه على الموقنين اختيارا بخلافه وان التمتع يجب بطواف الحج وسبعة طوافات
النساء في العاشرة والحادي عشر فلو احرأتم واجزاه وامامنا فخرها **الثامن** ان ذى النجدة

وكفاه

ميقاته

ولا يتم

ولا يتم الاثم الا اذا فان احصر منه فاستبصر من الهدى فيه ما يلى **ابا الى احصر الرجل**
اذا منع من ماله بمثل معدا وعبره اقالا لله ثم الذين احصرها في سبيل الله وحصر
اذا احبسه عدة عن المضي او حجن ومن قبل الحبل المحرور فما يمنع من كل شئ
مثل عدة واحدة وفعدا في جفك كل منع بعدوا ومن او غيرهما يفت احكام النكاح
بعد ما لاك والشاقي واحد يخفى بمنع العدة وعدة ما لا يمنع بالبرص قالوا لا يفي
على احرامه ولا يخلل حتى يصل الى البيت فان فانه الحج فعل ما يفعلها الموقوف من
العره والهدى النساء هذا اذا لم يشترط عندهم اما مع الشرط فالصد والحصر سواء
بعد احكامنا الامامية ان الاضطرار يختص بالبرص والصد بالعقد وما لا يشترط
الجبج فالتمتع من بائع المراء ولا كان لعل حكم ليس لغيره احقر بائع فان حكم المبيع
بالبرص ان بيعت بحد بد مع احكامه وبواعدهم يوما لا يجد فخلل فذلك اليوم من كل
قوله لعل اليوم من كل شئ الا من النساء حتى يحل للقبول ان كان حبر واجبا او بطلا
عن النساء وهذا فرع **الاول** يختص الصد عددا بالتمتع من الموقوفين معا ومن
اصدا مع حصول الاحرام او الصد من مكة مع حصول الموقوفين خاصة فاستل او ب
عدم تحققه التامان قد خلل فيجب على احرامه بالنسبة الى القريب والنساء والصد
لا يبر من بائع ما ان الناسك وان لم يخلل تحقيقه بطلان ويصير الحج من قابل وبه
قال مالك وابو حنيفة والشاقي في القديم وقال في الجديد واحد الاضطرار في الكل
يختص **الثاني** بل الاضطرار في كل الدم ويعد الخل عند حصول الاضطرار ولا يشترط

ان كان حبر واجبا او بطلا

استخدام من الاطباء عند ولاصحاتنا قولان الاقوى تعواء الدم مع صاله والتحمل مع الشرط

5

شكركم وروى ان رسول الله قال الكعب بن عجرة وقد قتل راسه لملك اذ كان هرا ملك
قال نعم يا رسول الله قال الحسن واسك وصم ثلثه ايام ولا طعم سنة صاكنها والملك
شاة وكان كعب يقول ثلث في هذه الامة وروى انه سجد وقد قرح راسه فقال له كعب
بني ادمي الثالث فاذا استمتم من شئ من الحرام هذا فابد **الاول** لما ذكر حكم المحصر
بما دعي او مرض قال فاذا استمتم من المرض او العدة او ما كانتم في حال امن من
تمنع بالعدة اى اشفع بها فاصد الحج فليد صاكنها من الهدى بدنة او بقرة او شاة
والفداء في من حارب اذ ادى من اجاب من دما موصولة وقد تقدم وصف حج التمتع و
الغريق بينه وبين اخيه ثم ان حج التمتع لا يكون ابتداء لكن يحرم اولها بالعدة ثم بعد
فضاء منا سكا يحرم بالحج وذلك مما لا نزاع في مشروعيته وقد يكون بالعدل من حج الاثر
فان من دخل مكة محررا بالحج الاثر او كذا فضل لان بعدل ما جاز من العدة التمتع وبتم شح
التمتع وهذا من غير حج فحقها العادة ثم ان جماعة من اصحابنا حذوا هذا العدل حتى في
رضي العين ومنهم من منعه في فرض العين وجوزوه في الذرية الفرض غير العين وحل
الوارد على ذلك جميعا بين الدليلين وهو اول **قاعدة** هذه هي التي صنعنا عمر فقال
مخنفان كانا على عهد رسول الله انا احرمها وعايب عليها واحا من دخل قارنا
فلا يجوز له العدول روى معوية بن عمار عن سم وقد تقدم صدور الرقابة ثم ساق
الحديث الى ان قال فلما وصف رسول الله بالردة تبدوا من السعي اقبل على الناس
بوجه خفي الله واشتد عليه ثم قال هذا جبريل لم وادى بيده الى خلفه ما يريد ان اتهم

من لم يسبق هديا ان جعل ثلوا استقبلت من امرى ما استدرت لعنت مثل ما امرتكم
ولكني سخط الهدى ولا ينبغي لسان الهدى ان يعمل حتى يبلغ الهدى عمله فقال له رجل من
القدم يعني عربيا الخطاب اغتصب حقا جارا ونسنا نقتله فقال انك من نوحين بها ابدا وفي
رواية اخرى اغتصب وتواقع النساء فاستأشعنا غير قال فقام البسر لفر بن صالح بن
خثعم الكندي فقال يا رسول الله علنا وبنا فكانوا خلفنا اليوم هذا الذي امرنا
به لعلنا هذا اهلنا نستقبل فقال له رسول الله بل هو لا بدالي يوم القيمة ثم شبك
بين اصابعه بعضها في بعض وقال دخلت العرة في الحج الى يوم القيمة هكذا وكان
ذلك في حجة الوداع وفاتم وهو ليس لاحد ان يغتصب حقا شئت في مقامه فدمى المنح الا
وقدم على من من المين على رسول الله وهو يكذب فدخل على فاطمة وهو في ذلك وقد
رجعا طيبة ووجد عليها ثيابا مصبوغة فقال لها ما هذا يا فاطمة قال يا رسول الله
رسول الله فخرج على رسول الله مصبوغة اخرى فقال فاطمة فقال يا رسول الله ما
فاطمة فدخلت وعليها ثياب مصبوغة فقال له انا امرت الناس بذلك واستأشعنا
مجاهلثك قال فقلت يا رسول الله اهلنا لا كاهلنا رسول الله فقال له رسول الله
كن على احرامك مثل انت شريك في هدي فروع **الاقول** لا خلاف في وجوب الهدى على
التمتع ولكن هل هو نسك وفسته او جبران قالوا جابا لوقول ظاهر التيمم وقال
الشافعي هو جبران لفضل احرامه لوقوعه في غير الواجب وليس ينبغي لانا نمتنع كون ذلك
مقصدا بل مقادير مكة كان غير مقادير ما جاعلها وتفرع على ذلك ان عند الشافعي

لا يجوز

لا يجوز الاكل منه كغيره من الكهات وعندها وعند الوضوء يجوز الاكل منه **الثالث**
يجب الهدى على الممتع بنظر احواله وليست بضرورة ولا تعليل وجوبه على التمتع لكونه
من تمتع به وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي لا يجب حتى يقف بغيره قال مالك
لا يجب حتى يرمي بحجارة العقبة وكلها عدل عما اظهره **الثالث** لا يجوز اخراج الهدى
قبل اداء العمرة اجازة وكذا بعد اداها قبل اتمام الحج عندنا وعند ابو حنيفة وقال
ابو حنيفة وقال الشافعي فاحده فلا يجوز اتمام الحج فغيره الشافعي يجازي اخرجه
وقال اصحابنا بخلاف يوم النحر وبه قال ابو حنيفة **الرابع** اذا عدم الهدى وجد منه
خلفه عند ثقتة فشر به له وبغيره طول ولا يجوز فان تعذر تعين الهدى في
القبول واذا عدم الشا من صام وعند بعض اصحابنا فيقبل الى الصوم بعدم وجد
الهدى وان وجد الممن والاقول اولى وعليه ذلك الرواية ثم الصوم في الحج هو ان يصوم
يوم قبل الترميز ويومها يوم عرفة مشايخا وروى جوازها في اقل ذي الحجة مع تلبسه
بالتمتع وقال ابو حنيفة اذا اهل بالعمرة جاز الصوم الى يوم النحر وقال الشافعي لا يجوز
قبل احرام الحج قال الشيخ رحمه الله لا خلاف بين الطائفتين الصوم لكونه مع الاجتهاد
وان الامور بالحج ينبغي ان يكون يوم الترميز فخرج من ذلك جواز الصوم قبل الاحرام
بالحج **فروع الاقول** لو وجد الهدى قبل الصوم تعين التمتع ولا يجوز الصوم والشافعي
اقول مشايخنا اعتبار رخال الوجوب في الاداء اذا اظلم الحالين **الثاني** لو وجد بعد
التمتع في الصوم لم يجب عليه الرجوع الى الهدى لكنه افضل وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة

بذلك ان وجده في السبع جان كان في الثلثة اهدى فيها بينهما النكاح قد اقل والعشر
 والما فلهدي **الثالث** اذا لم يصح السابع والثامن والتاسع بل ابتداء بالثامن صام **الثالث**
 بعد ايام التبريق ولا يجوز صوما في ايام التبريق وبه قال الشافعي في الجديد وجوز
 صوما في التقديم **الرابع** اذا اهدى فيها في الذي تقدم صامها بقية في الحجارة اذا فادها
 اهل الحرم ولم يصح تعيين الهدى وقال ابو حنيفة فاجزاء الحرم ولم يصح تعيين الهدى في موضع
 وقال الشافعي في الجديد يصومها بعد ايام التبريق باقية في الحجارة قضاء **الخامس**
 يجب فيها التتابع ولذلك قرئ شاذا من كتابات فلا يطرأ لغيره في شاذها انما
 انما يكون الثالث العبد ويقبح صوم هذا ولو صدق على اسم السفر **السادس** السبع
 يصومها اذا فرغ من فعل الحج بعد الرجوع الى اهلها ولو اقام بمكة انظر في رد المحتار
 او حتى شهر فقال ابو حنيفة يصومها اذا فرغ من فعل الحج والتتابع في القولان
 لما طاهره لا بد فان الرجوع لا يفهم من ذلك **السابع** لا يجب التتابع في السبعة
 على اصح القولين عندنا ويجوز صوما منها بعد للثلاثة اذا ابلغوا الشرط **فايدة**
 هنا سوالان **الاول** لم قال تلك عشرة فان ذلك معلوم من صوم احد العبد من الاو
الثاني لم قال كاحل فان صدق العشرة فيسلم كمالها جواب **الاول** لما كانت الواو قد
 بينت تحريكها وكذا في قوله في ثلاث ويصاحف يمكن فصورها هنا فانزل الوهم بذلك وجوز التتابع
 انها ما ملكت يدي بل الهدى اجزاء وثلاث **الثالث** ذلك لمن لم يكن اهلها خاضعي قال الشافعي
 ذلك اشارة الى الهدى والصيام والحج فلهذا بل هو اشارة الى التمتع فان اللدم والدم

للعبد

للعبد وذكر التمتع بعد من الهدى وانهم فاد الجمع **فايدة** من قوله ثم اختلف في
 خاضعي المسجد فقال الشافعي من كان دون مشاة الطرقة قال ابو حنيفة هم اهل البساتين
 فادونهم تطهر ولا يطهرون لان احدهما من كان على اثني عشر ميلا فادون ولم تطهر
 لم يذبل وانما بينهما ثمانية واربعون ميلا ولا يطهرون لما رواه زرارة عن الباقر قال قلت
 له قوله ثم ذلك لمن لم يكن اهلها خاضعي المسجد الحرام قال لم يصح اهل مكة ليس عليهم
 شعيرة كل من كان اهلها من كل من كان اهلها دون ثمانية واربعين ميلا ذات عرق
 وعسقا وكل ابد وحول مكة فادون اهلها من كل من كان اهلها دون ذلك فعليه
 الشعيرة اذا عرف هذا فعندنا ان التمتع فرض على من لم يكن اهلها خاضعي المسجد الحرام لا يجوز
 له الحج في زمن الاسلام بعجز الله عن الاضطرار فموجب الى العدول الى التمتع والاشارة الى
 التمتع فاما مثاله فكذلك عندنا ان القرآن والافراد فرض من لم هو خاضعي المسجد الحرام ليس
 له العدول الى التمتع الا اضطراره ومع العدول يجب الدم خلافا للشافعي فان لم يبرح ببناء
 على اقامته لم يرض عنه التمتع في ذلك الا الهدى وقد عرفت ضعفه وانفق الفقهاء الا يبرح على
 بعض الثلثة فرض من ثم اختلفوا في ان ايا افضل فقال مالك واحد التمتع افضل وهو
 قول الشافعي في قوله المجرز افراد افضل بل ذلك جعل الهدى جبراً لا يسكاه قال ابو حنيفة القراء
 افضل والحج عندنا ان التمتع افضل لما روي عن النبي لا تستحبك من امرى ما استدبرت
 لما سقت الهدى تاسف امره على ان العرة التمتع بنا ولا تاسف على قات غير افضل
 ولا تمشي على تسكين العرة والحج يكون افضل من تسكين واحد لما روي عن علي بن ابي طالب

الفاء والفاء **الثانية** الحج أشهر معلقات فمن فرض منهن الحج فلا وفاء ولا
 شوق ولا جدال في الحج وما فعلوا من غير هذه الله وتوعدوا فان جهلوا زاد التعزير
 ما ذكر في الباب فيه فوائد نقدية لا يردن الحج أشهر معلقات كقوله البربري
 العلومات في معرفة ذات الناس برهان زمان الحج لم يغيره الشرع وهو في هذا
 في قولهم البني كالحج وهو سؤال ذو العقدة وذو الحج عند المحققين من اصحابنا
 وبه قال مالك دليل تسعة من ذي الحجة وبه قال الشافعي وقيل عشرة وبه قال أبو
 والاقلا صحيح لان الشرح صحيح والحج لا يصدق على كل من الله والملاقى اسم على كل صيغة
 وعلى البعض مجاز والاصل عدم مسهها مع ان التحقيق هنا ان يقال ان اريد برهان الحج
 ما يقع فيه افعال فتلك كالسلكين بعض الناسك يقع فيه كالذبح والطواف كالتقدم وان
 اريد ما يغير الحج فهو انما هو ما لا يقع فيه كالتسليم والاعتراف كالتقدم وان
 مجازا او فعلا ان الفعل الواقع في طرفة لا يجب مساوفا كالتقدم رتبة في الشهر القدر
 وان لم يكن فذلك لانه بعض شاعره فمن فرض منهن الحج اي اريد بنفسه به ما يقع
 التنبه والتبليغ اربع للفتح والفتح واما القارن فخير كالتقدم وفي هذا دلالة
 على ان احرام الحج لا يفتقد الا في هذه الاشهر وبه قال الشافعي اذ لو انعقد في غير
 لم تكن المبدأ اعظم من غيره وهو بالحق مخالفتا بخلافه بخلافه في غير هذا المكتبة
 مكرره عند وعمر التمسح لما كانت داخله في الحج بالفضل المتقدم حتى جره منه
 فكان حكمه حكمه في عدم منعنا واحراما في غير الاشهر المذكورة **الثالثة** فلا وفاء

الملاح

الملاحه قبل الرضا الحش من الكلام والعسوق الخروج عن الاحكام الشرعية والجدال
 المرافاة المنهيات الثلاث منبهات والحق لما تقدم من انما لم يخرج مقام النبي وانما ابرهنا
 في صفة الحق ليشفي خطا بها من بين وجوبها بالحج وان كانت واجبة للاحتياط في كل حال
 الا انه في الحج اسبح كل من لم يرد الصلوة والنظر به عزالت الفرائض هذا وروى اصحابنا
 ان الرضا الحجاج والعسوق المكذب والجدال الخلف يقول لا والله وبلى والله وقيل الرضا
 المودة للجماع باللسان والغتر بالعين له وقيل الجماع مع عدمه في العسوق التماس
 بالانظار بعد السبابة لعله من سباب المؤمنين حقوق والجدال هو المراء بالفضاء على
 وجه الجاح والمحاكمة قال الغنوشي وقوله ابو عمرو واكثر الاقلين بالرفع حملها على العسوق
 اي فلا يكون رفا ولا مسوقا والثالث كسابق الفراء على معنى الاخبار ما فيها بالجدال
 كما قال الاشك والجدال في الحج وذلك ان قولها كانت سبابا لغيره يفتقد بالشعر المحرم
 وسبابا لغيره يقفون بعرفة وكانوا بعد تحون الحج سنة ويحوز سنة فوالى وفاء
 وقد اوتوا في العرف فاجز الله انهم قد اتفقوا على خلاف في الحج واستدل على ان النبي منه
 هو الرضا والعسوق والجدال لقوله من حج ولم يرفث ولم يفسق خرج كغيره يوم لا يرفث
 امتداده لم يرد بالجدال وفيه نظرية اذ احل على الاجتناب عن عدم الخلف لزم للآلة
 لانه من خلاف قد وقع بين الفقهاء وغيرهم في الحج ما ذهبوا اليه من انهم لم يفسق
 خرجنا بناء على ان يقال انما نصيب الثالث لان الاهتمام بنفي الجدل لا يستلزم ان
 لان الرضا عبارة عن رضا وشهوة والعسوق مخالفة امر الله والجدال مشتمل عليها

فان الجادل يشتد ولا يقا^ط والحق مع من يشهد على امر زاهد وهو الانعام على الله
 المؤثر على العداوة واما الحديث المذكور فله ما ذكرناه ولا يترك من التفتين **الاربع**
 وما نقلها من غير جعل الله خص من جعل على من المجرع عيب منه من الشرع والحق واما
 نقلها من غير كون شاملا للشر لا لغيره بل لاختصاصه بل بالخص على فعل المجرع عيبه
 عن الشرع ان العاقل استدرك ذلك على علمه بالشر لا بما ساد بان في هذه المعلومه ورواها
 ابي من العلى السالم وحمل ان قوله من الذين ما كانوا يتزودون في الحج ويقولون نحن نكون
 ونحن نخرج بديننا فلو علمنا فكوننا كلنا على الناس فنترك ديننا الاول فان خبر الزاد
 التقوى والثاني سبيل المنزل **الثاني** ليس عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم فاما
 افضتم من عرفات فاذا كنتم عند المشركم فاما اذا كنتم من قبل المشركين
 هذا الكلام **الاول** ان لا حرج ولا اشرف في طلب الرزق طالما بالحق والنجاة ادا الصفة او الكفاية
 او غيرها الا ما منع من ذلك عظام ولا شفاء كان الناس من العرب بها ممن ان يقيموا اليوم
 الحج واذا فعل المشركون من البيع والشراء فام لم يسوق ويستبيعون من يخرج بالحق والراجح
 ويقولون هؤلاء الداج يلبسوا بالمحاج فوضع الله عنهم ذلنا الثاني وروى طبر عن قتادة ان
 تبتغوا صغرة من ربكم **الثاني** فاذا افضتم من عرفات الا افاضه بالدفع بكثرة من فاض
 الماء وهو صفة بكثرة واصله افضتم فافضتمكم ترك ذكر المفعول فيه ولا على وجه الكون
 به ورواه من تراعى الحج لانه سبحانه ابرك الا افاضه منه يعني افاضه وهو يستلزم الكون
 به ولا خلاف في وجوبه لغير الحج عرفة وهو كمن يتبطل الحج بتركه عرفة من الرزق يوم التاسع

الى العروب هذا الخبر واما للضطر فالى طلوع فجر الحج فابذل ان الرافض قبل العروب
 عامدا ولو بعد فتح حجر عليه بدنة وقال ابو جعفر واحد حج حجه وعليه دم ولشأنه
 ولان احدها كقولها والآخر لا شيء وقال مالك اذا لم يجد بطلا حجه الا ان يرجع قبل الحج
٣ عرفات اسم للبعثة سميت بالحج كاذنفاة وضعت من بعدها من الاوان الى ربي الحيا
 الى نوبة الحرة وسميت عرفات لان ابراهيم عمره ثمانين سنة وصفا الموقبل لان ادم وحوا
 استهما فيها فاعضاها فحمل ان جبريل كان يرى ابراهيم المتأسك فيقول عرفت عرفات وقيل
 ان ابراهيم م راي نبيج ولده ليله الثامن فاصبح ثم راي بهد اجمع اى يتكلموا امر
 من الله لا من راي يوم التوبة ثم راي الليلة الثانية ذلك لما اصبح عرفات من الله وقيل
 ان ادم م اعترف بذنبيه بنا وقيل سميت بذلك لعلها دار شفاعتها وعند عرفات الديك
 لا تضاعف **الثالث** فاذا كنتم عند المشركم فاما وفيه دلالة على وجوب الكون كما بقوله
 احكامنا خلافا للفتنة وذلك لان الذكر المامور به عنده يستلزم الكون به فيكون بيانا
 وهو كون كرفة ولو اخل بها سواء بطل حجها لا بجدتها فيجوز بالافرو وفتنه من طلوع
 فجر التاسع الى طلوع شمس النهار والضرر الى الرزاق وحده من المانعين الى الحاض الى
 راي مختار ومنه من افاض من الشاة على الملازمة لا من صلب العادة واما ما حرمه
 يقال من بلغ من اذ لعاى دنا ان الناس يدنو بعضهم من بعض ويقال جميع لا يجمع
 مع واحد الجمع بين الصلوتين والذكر هو هنا مطلق التسبيح والتحميد وقاسا كلهما **الرابع**
 واذا كنتم من قبل المشركين فاما اذا كنتم من ارضنا كما هو هذا في حشره الى الناس في هذا

وما مستتيرة اذ كانوا انكم من قبله اى قبل الحداية اذ بل محمد من السابقين
 اى لمن اقبل هليلين باليمان والطاعة وان هي الخففة من الشفلة واللام هي العارفة
 بينها وبين النافذة **الخامسة** ثم افضوا من حيثنا فاضلنا واستغفروا الله
 اقل الله عقود دهم هنا فريد اختلف في الراء بالنافذة هنا على قولين نقل عن
 ق م وابن عباس وجماعة قالوا ان نافذة عرفات فان لا من لقرش وخلفائهم
 ويقال انهم كانوا لا يقفون بعرفات مع شارب العرب بل البرز لغيره كانتهم
 بعد لهم ترفعا على الناس فلدنا مودهم في الوقت ويقولون نحن اهل حرم الله
 فلا يخرج منه فامرهم الله برفقة شارب العرب وقيل الناس هو ابراهيم اى افضوا
 من حيثنا فاضلنا بالبأس كاسماء امه وكما قال الذين قال لهم الناس والراء منهم
 بن مسعود اذ نادوا ابراهيم وولد به فعل هذا العقل فلا بد انما يكون
 يعرفنا صرح من الاول **الثاني** عن م م انه نافذة المشرك واثارة الجياش وهو
 الذي يقوى في نفسى لانه ذكرنا فاضلة عرفات ولا فوجب كون هذه غير تلك لكثرة الفاضلة
 بينا هو الموضوع وايضا تكون ثم على حقيقتها من المملة والترتيب فيكون افضوا
 على اذ كروا والملة هي من اقل الوقت الى اخره والراء بالناس على هذا قبلهم الخمس
 كما حكينا وقولهم بالبرز لغيره وقيل هو ابراهيم وقيل ادم م تنبينا على ان الحج من
 السنن القديمة ولذلك ترى شاذنا من حيثنا فاضلنا من كبر الين اى الناس
 قوله فنفسي لم نجد له عزها **السادسة** على القول الاول ما مضى الترتيب هنا فاضلنا

تقديم

تقديم وتأخير فيه ضعف وقيل معناه عاودت ما بين الاناسين وان احدهما
 صواب والاخرى خطأ والحقيقى هنا ان التواخي كما يكون في الزمان كما يكون في الزمان
 كعوله كاد سوف يقولون ثم كاد سوف يقولون فان مراتب العلم متفاوتة بحسب خيال النفس
 في العبد عن العمل كذا يقولون هذا ان مطلقا فاضلة المامود بر ولا نقص
 رتبة عن الافاضة المعقودة المامودية ثانيا **الثالث** واستغفروا الله اى
 اطلبوا من العفوة تنبينا على ان الاثبات ما فعل الحج سبب بعد الاستحقاق العفوة
 فافاضة الرخصة فاذا قضيت مناسككم فاذكروا الله كذا كبر ما يكمل او اشد ذكرنا
 من الناس من يقول ربنا اننا خالدين في الدنيا وفي الاخرة من خلق ومنهم من يقول
 ربنا اننا في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة وقنا عذاب النار واكثرهم يذهب
 ما كتبوا والله سبحانه سريع الحساب هذه الآية يحسن ذكرها هنا ما نرى لست كتاب
 ونحن ذكرها بعد الطواف والسعي وعبرها القول ثم مناسككم وخرج مضاف فيضه
 العزم لكل الناس التي هي اعمال الحج وادنا ما الاول اولى منها فريد الما اثبت
 عنها الله ثم يعيده بفعل الاصلح لهم وكان اللطف في ذلك بفتح منه تارة ومن العبد
 اخرى فاما من فعله عكسه وما كان منهم اقرب الحكيم حصم عليهم عليه وارشادهم
 القيام به فذلك كقولنا ما يذكر هذه الامايت حسنات وجعل محل الذكر المذنب
 السيرة والامانة المنفعة من العبادات العظيمة لئلا يكون لهم انحاء كل ذلك على ما
 لشدة العبادات يعيده والافاضة العبد من اعظم ان عبود المبر من ذلك ففتح

عند ضربها **الثانية** الذكر براد به اللسان نادة والعليل اخرى لكن المقصود بالذات
هو التامة واما الاول فخرجهما ان الثاني معبى للغلب عليه كونه في الاصل ما سئل في
الشواغل البدنية والوانع الطبيعة وهذا هو السبب تكرر الاء كانه السبب في التجميد
وعبرها **الثالثة** لا يتوهم ان ذكره تم بقطع ما يقطع المائكة ليعطفه الامر بقضا
بل هو داء مستمر لا ينبغي للكلف ان يعقل عنه ولا لا مفهوم الخالفة بالاطلاق كما تعود
في الأصول واما سبب العلقين ما كانا شال العرب لغناه بعد قضاء مناسكها من الوفوف
بمنزلة كرمها لالاء ومعافاتهم فامرهم بالعدول عن ذلك الذي لا يقبل الا ما هو العهد
الرابعة فاجعل ذكر الاء مشبها به والغالب في التشبيه ان الشبهة باقوى والرحم
مع انه ذكره تم ينبغي ان يكون اقوى جريا على الواقع فان اكثر الناس لا يذكروا الله
الا احبا ناسية ولا يعقل عن ذكره انما كان ذكر الاء اكثر وجهاً الحسن جعله مشبها
به واما رده بعولاً واشدد كرا لتفاوت النفوس في مراتب العقول فان منهم من لا يظفر
عن الذكر عطفه عن ومنهم من لا يحظر ما له ذكر به الا ان يفتنه غيره ويبتدئها
مراتب كثيرة فلذلك ردد في خطابهم فتنع من ذكره كذا بانهم لا عوام ومن قوم اشدد
من ذلك كالحاصل **الخامسة** تم انتم قسم الذكرين الى اثنين احدهما من مظهره
اعراض وهو من المال والحياه والحشم وغيرها من الحظوظ وليس له في الامر من مظهره
اي من حظ ونصيب معتقلاً آتاه دون ما فاعخذ في كونه فضلا ولا خذل ولا رات
الناس فكان ذكر كل الراد ان يطلو ذلك البعض من غير تخصيص من غير تخصيص ذكرها المفظ

مجل

بمحل مستغنى عنه بذلك العقل فلم يبق الا الحذف وهو مثل قولنا فلانا بطل من
وثانيها من مطلوبه براد من اخرى لا لئلا تروى اولئك لهم نصيب بمحل عوده الى
الثاني لغيره بمحل عوده الى الضمير من فان قوله تراكبوا شامل للحسنه والتشبه معاً
ومعناه من مقصد بذكره شيئاً مال ذلك الشيء من حسنه وسيئته الى ذلك اشترى
الحديث من ق م ما يقف احد على تلك الجبال يتلو فاجرا الاستجابا لله فاما السبر
فيستجاب له في حرة وديناره واما الفاجر فيستجاب له في دنياه وقوله والله سبحانه
اي في بخاذا له الاعمال عبده لا يحتاج الى شكر يعلم به ما ذا يستحق التكلف من ثواب وعقاب
او لا يستحق واما ما يحتاج الى شكر كان سبب الحساب **السادسة** واذ جعلنا البيت مثابة
للناس فامنا واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل ان طهرا
بيدنا للظا نفين هاتفا كفن ما ركع التجود البيت من الاسماء الغالبة كالنبي والصق
ومثابه من ثوابه ربح هو مفضل ان جعلنا وهو مصدر وكذا امنا والمواد امن
مثل رجل عدل اي ذو عدل وقد تقدم ذكره فنبهنا الامن منبه وقولنا نفع وابن مامر
على صيغة الماضى مطلقا على جعلنا وناقى الغراء على صيغة الامر ومقام ابراهيم عرفنا
هو محل الصخرة التي فيها امرؤ مهود هو المواد هنا اذا احرم او عرفه والشرع معنى
وغير ذلك وهذا احكام الاستجاب كذا في المحل مثابة اي عرفنا ومفهوم الرجوع بتعقبي
العود الى المكان عليه فلذلك تعدد استجاب بنسبة العود وورد في الحديث من ربح من مكة
وهو بنو الحج من قابل ربح في عمره ومن ربح من مكة وهو بنو العود اليها بعد مرابطة

التفريق
سورة

الشرقية فان دخل من مخرجها فادخل من بابها يكون كمن دخل من بابها

٢ وجوب الصلوة في مقام ابراهيم الذي اخذ منه أصل الدال على الوجوب وهو كعبنا
 الطواف اذ لا صلوة واجبة عنده غيرها بل خلاف وهو من من وبر قال مالك
 واجبة وقال احمد بما استدل الشافعي قالان ٣ فالأشادة إلى الحجية الطوافية
 وقد تقدم دليل وجوبه في قوله ولو لم يبق بالبيت العتيق وانه من الحجرات المقدسة التي
 من النبي م والائتد به ثم الطواف عندنا وكن بطلان الشك بتركه عند الاستدلال بحج
 عليه العود للشيء فان تعدد استجابته بحج بعد السعي لولف التاء ولو
 تركه لم يطل حج بل بحج العود للبيان به ولو تركه هو اختيار ان يستحب
 مع الصدقة ٤ فله وعدهما إلى ابراهيم واسمعيلى أي امرنا بما بالتطهير وفرد لالة
 على وجوب تخيئة الخيالات من البيت والمجد قبل طهره من الاصنام وعبادة
 الأوثان ٥ ظاهر الإتيان وجوب التطهير لأجل الخائضين والمالكين فمكن واجبا
 لغيره لظاهر من ان ظاهر القوي انه يجب تخيئة الخيالات عن المساجد لظاهر قوله
 جئوا مساجدكم الخائضين ويمكن ان يجاب بجعل اللام للغايب نحو قوله والبيت واصل
 القرب ٦ اذا وجب افا الخيالات لاجل الطائف وجوبها بالبيتا عند اولى فله يجوز
 الطواف مع مفارقة شيء من الخيالات البنية ولا الحكمة وكذا الكلام في المعكف
 والصلوات فلو احتل المكلف بشئ من ذلك عمدا بطل طوافه واستكانه وطلوعه لا تعرف
 ان التخيئة في العبادة تسبغهم بالبلون ٧ ان الصفا والمرق من شعائر الله فمن
 حج البيت واعتمر فله جناح عليهما ان يطوف بهما ومن تطوع خيرا فان الله شاكر عليم

في التفسير

الصفا

الصفا في أصل اللغة الحجر الصلب لا مستور الواحدة صفاة مثل الحصاد والحصادة بطل
 الجوهري من لا سمى النامروا حجا وبعض يأمن قدح منها لانه الواحدة مودة ثم كان
 علي بن الجلبين في مكة مشهورا بالشعيرة قال الجوهري هي اعلام الحج وكل كان علما
 الطاعة لله وواحدة عند الأصغر شعيرة وعند بعضهم شعيرة والحج الاثم واصل من
 الحجوع وهو الميل عن الفساد واصل يطوف يطوف فادغم التاء في الطاء وتوفى منه
 يطوف من كان وانما قال فله جناح لان المسلمين كانوا في بدو الاسلام يرون ان فيه
 حينا ما يسبغ فليكن اناسا فانا نلذذ ريتا في الكعبة فسخا حجر من ورضا على الصفاة
 للاعتبار فلما طاف الرضا فوهم ان الطواف كان تعظيما للغيرين فلما جاء الاسلام
 وكسرت الاصنام فتحج المسلمون من السويدينا فرفع الله ذلك التحريم واسل القطع التبرع
 من طاع بطوع طوعا اذا تبرع وقدر حجرة والكشاف بطوع بالياء وتشديد الطاء وسكون
 العين والياقون بالياء وضع العين على انه فعل فاضطرب الاقل هو مضارع مجزوم بادوات
 شرط اذا عرفت هذا منها الحكم السوي عندنا واجبة من تركه هذا بطلان حج وذاك لانه
 مالك والشافعي لان النبي م قال سئلوا فان الله كتب عليكم السعي لخصي اهل البيت
 وقال واجبة واجب غير مكن وقال جماعة من المفسرين والفقهاء هو سنة لظاهر العبادة
 فان رجع الحجاج لا يسلم من الرجوع لانه اعم منه والعالم لا يستقيم الخاص فلهنا علم الاستقام
 من بيانهم وبيان اهل بيته م السعي شرا لانه الصفا والمرق سطر العكس
 سطر وقال قوم من الصفا إلى الصفا سطر كان الطواف بالبيت من حجر الحجر سطر هو

بالعلم النص عليه في انهم **م** يجب ان يذوقوا ما لصفاء وان كانوا لا يفتقدون رتبة
 لكن انما هو ابدوا بما بدء الله به فكل من هلكا فعلى انهم يكون واجبا **م** قبل
 ومن قطع خذلي زاد في السي بينهما بعد اختياره بالواجب وليس يثبت له من بردا سجا
 السي ابتداء بل انما هو شرطها استحبابا كمالا سبعا ^{لله} ومن يكون من قطع بالحق او
 العرق بعد الزمان بالواجب ويكون البراد بغير الصعود على الصفا والخاله الوتف عليه وقد
 ورد ان يثبت له قوت عليه قد رواء سورة البقرة في ترتيب وروى انه يورث الغنى
 وقال بعضهم انه على خلافه في ان يترك من القرابات فانما الله سم شاكرا في محال كل النكر
 ما يصفاه من التواب علم بعقد ما يجلبها من الجزاء **الناصرة** والدين حليا لها لكم من
 شاعرا الله لكم فيها خبر فاذكروا الله صوابا واذجب جنوبها مكلا منها واطعموا
 الفانع والمعر كذلك حشرها لكم لتكفرون لن بال الله لكونها ولو فاعها كن
 بال التقوى منكم كذلك حشرها لكم لتكفروا الله على ما هدبكم ولين الحسنين الدين
 مع بدنه وهي من الامل خاصة سببها العظم بدنها وضيقها من بابها اضيقا على طبع
 التفسير والاصل بذكر بعينين جميع بدن كثر وكثر ومن هذا الخبير اني معبر بها الله
 وسبق الحار والجرود بعقل عذف اي حليا لها لكم وجلبا لها من منها الله لكم فيها
 خيرا اي لكم فيها مال من ثمرها وطينها وان يجزى بلل على المال كالحج وانما ذكر ذلك
 لانه في الغنى ينبلل كونه من شاعرا الله بحشر ان يخرجها من كونها كثيرة النفع والخبير
 رسة هجرة الانسان للال من اكل الدال على قوة الدين وشدة عظيم امر الله في

فصل الحج

تقدم

تقدم معنى كرام الله وصواب اي قايما في صف واحد ما نشأنا على الخصال
 وقرى صواب اي خالص الله وقرى ايهم صواب وجب جنوبها اي خطتنا انظارها
 على الارض وسكن وبروت ومثل وجب الحايطة اي سقط وهذا فريد ان الارض بالكل
 منها بجزءها من كونها كفارة فان الكفارات بحجب الصدق بجزءها حتى يجلو بها
 بشعرها ورجح يكون هذا اما حياها اهدى فان اهدى تسع الاكل من لا يخبز
 ندب وكذا من هدى الثوران انفاقا ما خلف في هدى التسع بفعل الوجوب قبل الشب
 ويخرج من مال الوجوب بظاهر فكلوا منها فانها حقيقة في الوجوب على الراي الا ان
 ويقول من **م** اذا دبحتم اضحيت كل واطعمكم قال الله ثم مكلا منها واطعموا الفانع
 والمعر وهذا هو المختار **فابقي** كاستلام قبل شرعا يمتنون من اكل نسا لكم فرفع الله
 الحج فاكلها وهذه المسئلة **م** قال الجوهري الفانع الراعي فاحمد بما يعلى من غير ذلك
 من تسع بالكر فبفتح فاعه من فاعه وقيل من تسع بفتح مضع العين منها فتوما ذو
 فاعه اذا خضع وسال والمعر على الاقل التعرض للتل بل السائل وعلى الثاني للسرير
 من غير سول وفي الروايات ما يدل على العزلين ان قلت قد تقدم والمعر الباقين
 وهذا الفانع والمعر فاجبها ذلك لاساناه كجواز اجماع الوصفين في واحد ما كان
 ذا صفة من فقره وبسال كالبال **فابقي** ظاهر الروايات ان القضا على منتهى الهدى
 اما من قبل وجوبا وقبل ندبا وهو الاشرع في ثلثة ويهدى ثلثة وما يمل ثلثة
 ولو كان الماكول اقل من ثلث جناز **م** يجب كون الهدى الرعي ناقا غير مملول والمزال

الفتحة
في سورة

ان لا يكون على كلية نعم ويقتد على ذلك فلا لكم منها جزء النافعة اليه بل لا خير فيها
من ينال الله كونهما اي لمن ينال رضاء الله يحوم هذه البدن ولا اذا رضاء الله
ليضع بها الغفراء حفظ بل ينال رضاء التقوى منكم بامثال امره والاشياء منكم
واخراج تلك البدن من مال الحب لا شبهة فيه عن عطاء نفس فان الطبيعة شحيحة
وتخالفها من التقوى والوارد ينال الرضاء بحصوله على ان الجاهلية كانوا اذا اخذوا
للطبخ البليت بغيرها فادوا المسلمين ان يفعلوا كذلك فقام الله هذه الآية
كذلك حزننا هذا لكم لما وصفنا ما ينال بدن عظام لهم فيها منافع وانما فائدة اخبرنا
كما جعلنا تلك الارضات حزننا لكم وذلك غيرة عظيمة بخيرنا الشكر وكرد ذلك
التخبر لا ندركه ولا ان نخبرها مع الشكر والحمد لله رب العالمين في شدة الشكر منكم
الشكر والشكره بالشكر على ما هدبكم اليها هو سبب تقوى القلوب فقد تقدم ان تعلم
النعم الامرين لوانتم امثال **الذات** **ع** لقد صدق الله رسوله الرقيب بالحق لندخل
الجنة الحرام انشاء الله امنين مطمئنين رؤسكم ومقصورين لا تخافون علم ما لكم
تعلوا فجعل من دون ذلك فخا قريبا قريبا انما الله ربي بئس ما لم يسته
فبل ان يخرج الى الحد بئس ان المسلمين قد دخلوا المسجد الحرام فاجزى تلك اصحابه وخيرا
وحسبوا انهم داخل مكة في عامهم ذلك فلما صدقوا قال المنافقون ما خلفنا ولا قدرا
ولا دخلنا المسجد حتى نال امرنا شئنا منذ اهلنا لا يرضى فان ذلك كان دخلهم
في العام القابل وقوله الرقيب ان شئنا من الكافض اي في الرقيب بالحق ما حال من الرقاب
اي بخبر

اي من قبلته بالحق او يكون التقدير صدقا مستلبا بالحق وبواد بالحق الحكمة وهي غير
الحق من المطلق ولا من المندخلين جازبهم ودخل الاستثناء في كلامه ما تعلما العبادة
او ان دخل من فدان منهم من فدان قبله الى المندخلين كلهم ان شاء الله واخبرنا
ان شاء الله قوله فاعلم اي فاعلم في لنا من المصلح ما لم تعلموا انتم فجعل من دون
ذلك اي قبل الدخول فخا قريبا هو دفع خبر وقيل صلح الحد بئس فاعرف هذا فتقول
يجب على الحاج بدم العاشر الرقيب بخبر الدخول للتمتع ثم الحلق او التقصير فحل واحد
من كل ما اكرم من راء الطيب واللقاء والصدقة ثم ان بعض اصحابنا قال ان الحلق
مستعين على الضرورة والمليد لشعره واما غيره فهو غير من الحلق والتقصير والحلق
افضل مستدلين على ذلك بواقي اي بصبر ومعرفة من عاين من موم وقال الاكثر
بالخبر ومطافا لكن الحلق افضل من الضرورة والمليد اسند لا بالاية فانه ليس
الجمع بينهما انما قال بالامة الخبر او التقصير والاني بعد ولا نرم الا حال فتعبر
الاولى والقول صم قال رسول الله قالوا المفضل وفي الاستدلال بالاية نظوا لانه لو اراد
الخبر لاني باذنه يكون الواو الجمع فيكون الراد التقصير اي مجلبين على تقدير التلييد
والضرورة ومقصرين على تقدير غيرهما ومعنى الجمع حاصل بالنسبة الى الضيف وان لم
يحصل بالنسبة الى الضيف تخفف لرفع الاحمال ليس محذوف اذ لبيان ويمكن ان
يجاب عنه بان الواو فيه كافي بخبره في ذلك وبيان فيكون للخبر قوله الاحمال
ليس محذوف اذ لبيان قلنا ليس في الاية بيان ولا في احاديث متواترة بل اعداد

معارضه بمثلها مستقصه بالاصل **فرفع** القصير هنا غير متين من المراسد كان
ظاهر الاثر ذلك بل هو من شأنه ان كافي العمرة ان احل في حق الرجال وحرام
على النساء ومعتين عليهن القصير كما يعين من على الخشخاش فاحلها انما ولو يحرمها
٣ يجب في الحلق ان يحلق جميع الرأس لا يخر في بعضه اما القصير فيجوز مائة **٤** المص
والا فرفع الامور ان يترك ان لم يمس على رؤسها وجباة كذا على من لا شعر على رأسه ويجوز
بني فلور من قبله وجباة العود والحلق والقصير فان نقد حلق مكانه ويجوز
لدين بنا استحبابا **الفاشر** واذكروا الله في ايام معدودات من يحلق في يومه
فلو اتم عليه ومن تأخر فلا ثم عليه من اتقى واتقوا الله واعلموا انكم لله تحشرون
هذه الايام هي ايام التشريق وهي الحادي عشر وليس يوم القرب الثاني عشر وليس يوم
الصد والثالث عشر وليس يوم القرب وسبعا ايام التشريق ليس يوم الايام فيها
وقيل لشرقة القرب فيها الحول لليل قال ابن الاعراب لا ولا الحمد لا يخرج لشرقة الشمس وقيل
لقولهم اشرف بئر كذا بغير هذه احكام **١** الذكوة هذه الايام قد تقدم انه التكبير
حسب عشر صلوات لمن كان ميمى وعقب عشر لمن كان بغيرها وصورة الله اكبر الله اكبر
الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر ولله الحمد على ما هدينا واتخذ الله عليا اولادنا **الله**
اكبر على ما رزقناه من بركة الاسماء **٢** وجوبا لكون بني تلك الدابة في يومها وروى
لازم من الامر بالذكرها ومن قوله من يحلق في يومه فاذ اتم عليه فليعلم على ثبوت
الاثم للتحليل قبله **٣** ان وجوبا لكون في الثالث عشر يومها ومن اليومين الآخرين

في السنة

بشرقة الشمس

عامة

خاصة لكن اليوم الثاني عشر له حكم ان احدهما الاخير القرب الا بعد الزوال والثاني
انه متى قربت الشمس وهو من يحلق عليه السبت بها لليلة الثالث لان التحليل محله النهار
فاذا مضى النهار ولم يحلق ولم يحلق في الليلة الثالث لم يترك كون تحليته ليس في اليومين
فيكونا آتيا وهو المطلوب **٣** ان ذلك التحليل ليس مطلقا بالنية الى كل حاج بل هو من اتقى
واخاف فبر على كلين قبل معناه اتقى الصبر والنساء في احراره وقيل اتقى ما بار الحرام
والاحرام والاول هو المروى والقوى عليه **٥** ان غير المتقى تحبم عليه لكون في الليالي الثالث
ويكون فله يوم الثالث عشر ولا يجوز قبله **١** ان من مات في الليلة الثالث عشر لا يستحق
تطهيره من الجمار وكذا في القرب الاول لا تطهر ولا بعد من الجمار وهو بعد طلع الشمس
ايضا وبه قال الشافعي قال ابو حنيفة يستحق تطهيره قبل ان في الجاهل هل ينهم
من ما يشاء التحليل ومنهم من ياتى بالتحليل في العرا برفع الاثم عنها **فاية** قيل
ان قوله ثم واذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات فامتن قيل هي اعمال الحج من الموقنين والطوا
و السعي وغيرها فامتن اي ابقا عما وقيل هي التكليفات العظيمة والشرعية وقيل هي التكليف
المعظيمة الشرعية وقيل هي السنن العشر وقد تقدم في باب الطهارة ذكر احكامها **الربع**
الثالث في استياء من احكام الحج ورا بعد فدايات **الاولى** بالانها الذين يلبسونكم
الله فبين من الصلوات اليه ابدىكم ودماءكم ليعلم الله من نجاة الغيب من عندك
بعد ذلك فله عذاب اليم هنا فدايات **١** اتقى طهارة من كان كان التكليف
عامة لانهم الطاهرون لذلك المستحقين به بازيابهم اي يحرم لهم تمييز طهيم عن

في سنة

عاصيهم واللقم للذئب اذ التاكيد بشئ من جنس الصيد ومن هنا البيان كما ابتلى
 قوم موسى بحريم صيد السمك يوم السبت ثم تركوا ان يحبسهم في ذلك اليوم حتى يدخل سبوعهم
 فاذا خرج السبت لم يبق منه وكما ابتلى قوم طالوت بالنهر **٢** ان ذلك الصيد المستعمل
 به ليس بعيدا عنهم ولا يصعب عليهم ثاوله فان ذلك ما لا مائدة في الاخبار ولا لا الجا
 العنين بالجنازة لا يضمن بل يذبح الواجب بل بما هو قريب منهم ثاله ابدىهم وراعهم وكان
 فكثرة الصيد عندهم بالحد بينهم وبين حريم حيث يدخل في امتنعهم كما كانوا يتكلمون من قسبة
 ما يبدىهم وقيل المراد بما ثاله ايدىهم الصغار وراعهم الكبار عن سيم واربعة اسر وقيل
 تخفى بل الاقل صيدا محرما لانه يوم والثالث صيد الحبل المقصود عنهم **٣** ان ذلك الايتلاف ليس
 عينا لصيانته اما لالحكيم عن ذلك كما دل عليه الدليل بالانابة مقصودة وهي تارة من تحاشا
 ما يفيض في الغيرة من الاجابة وقيل الغيبة بالانابة والكشف عن الناس ان ذلك اذ تم عالمه
 الايتلاف فاقابده الايتلاف فلما قدموا الى الجاهل اذ لا يبا داما الجاهل اذ لا يتعلم عليه
 بما صمته الا بعد جوده الا ان الشغل ينسب بين الغلظ والسفلن به والنسبة ضارة عن
 المتعصبين او يكون المراد ليتبين فان العام يقتضي التميز فالخلق العلم واداءه من **٤** فمن
 بعد ذلك الايتلاف ومخالفة طبعه عذابا لهم اى سولم وفي تكبير العذابي بما مده تشديد كمال
الصيد الثاني **٥** انا ايها الذين امنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ومن فلكم منكم
 فخره مثل ما فعل من التعم بحكمه وذوا عدل منكم صديا بالغ الكبر او كفارة طعام
 مشاكين او عدل منكم ذلك حيا ما يذوق وبال امره عفا الله عما سلف ومن عاد فيهم

من

منه والله عليم بذات الصدور هذا هو الصدور وهو المودع والحرث
 جمع حرام وهو صدد ما يتم سمي به الحرم مجازا لان الحرام في الحفظه بوجوبه الفعل في
 اهل الكوفة فخره ائمتهم ورفعه مثل تقدمه فالواجب جزاءه فيكون جزاءه فخره فيكون
 صديا ومثل صفته على التقدم بين وقوة الياقون بضم جزاءه واحدا في مثل يحكم به ذوا عدل
 اما صفة جزاءه او خال من صفة وهذا صفة على الحال من الماء في به وبالفتح صفة هذا
 ولما كانت اضافة لفظه لغيره لا يترقب بالانابة ذوقه نافع واربعة امارا وكفارة طعام بالاضافة
 للتيبين كما تم فسه والناقون كفارة بالشرب وطعام عطف بيان او بدل وصيما ما صير
 على التميز من العدل والفاء في فسخ حرام الشرط تقدمه فهو ينفق الله منه اذ انقضى هذا
 فحسنا احكام الحلف في الصيد المعنى بالنبي فقبل هو اكل الحرام وهو قول الشافعي تحججا
 بانه الغالب عرفا قالوا ويؤيده قوله من حسن يقبلن بلجل والحرم المحذون والغريب والعرب
 ما الفادة والكلب العقور وفي هذا ما يجنبه بدلا العقير ومنه تنبيه على فعل كل مؤخر وقال
 ابو حنيفة كل حي حتى اكل ولا ما اما اصحابنا فقالوا ان المحلل حرام مطلقا داما الحرم
 فقالوا تجرم الاسد والذئب والاربع والضب والبربع والقفند لنظر المروايات
 عن اهل البيت **٦** اما قال لا تقتلوا ولا تقولوا لا تبيعوا للتعم واحلف في الذب
 المأكول منه هل هو لاحسن حكم الذبايح المعنى عنها كالا الذي يذبح الرشي فيكون كاللينة
 او يكون لاحضا تجرم التصرف كالغصن او اذ فخره انما يصلح عندنا الاقل نوعا منا
 حرام على المحل والحرم وحله حله صفة لا يظهر بالدفع وبالجملة حكمه حكم سائر الهبات

٢ ان الصيد يحرم في كل احوام يحج كان او بعمرة واجبا كان الحج والعمرة او قتل العمد ^{اللفظ}
 ٣ ان الصيد يجب جوارحه جميع انواع الاثلاف عدا كان او خطاءه او منتهانا ذكر الاحكام
 حال العدا ولا قال قوما في تعدي الضل وهو اكر لاحرامه فلا كفارة لعظم الذنب فلا يقدر
 شي من بلسه في الام بئس واذا قيد الضل بالبعد في الابر لان سبب تركها حين تعدي فقد روي
 انه من اثم فخره المحذوب به حارسه فيل عليه ابو البشر وتطعمه برحمته فقل انك انك
 الصيد ما تشبهه في ذلك ولان الاصل فعل العمد والحج في الخطا للخطا وبطل قوله
 ليدقق وقال امره عفا الله عما سلفه من عاد فينظم الله منه قال الرهري نزل الكتاب
 وروى شمس الخطا وقال ابن جرير لا ارى في الخطا شيئا اخر اجماعا العمد في الآية
 ومن الحسن دانيان قال لا يوجب الحرام والمائة العترة ففقد ما يقوم الصيد فان
 بلغت عترة من هدي تجزيه ان يهدي من الغنم ما قيمته العترة ويهزان يشترى بقيته
 طعاما فيطعم كل مسكين من التبر نصف صاع ومن جزه صاعا واقتا صام عن الطعام كل مسكين
 يوما وان لم يبلغ من هدي او لم يبلغ طعام مسكين صام يوما او يصدق به وقال صاحب
 الشافعي اكثر العترة من الفضة الشل في الخلف ذو الهينة فيظهر من النعم وابتا
 اصحابنا ففسخوا الصيد الى ما لمثل من النعم كالغامة مثلها البدنة والحمار والوحش مثله
 البقرة والطيخ مثله الشاة هذا يجب فيه ما مثله الى ما لا مثل له من النعم فانه من جزه
 حجة للناحية من مائة بعين حبيبة القيمة على قولنا وقول الشافعي في المائة شخصية
 فبقي الصغر يصغر والكبير يكبر والذكر يذكر والانثى بانثى او فخره في الصغر والكبير

والذكر

والذكر من الانثى اطلاقا والثالث اظهره العترة لكن الافضل الاقل البقين حصول
 البراءة نعم لا يجزئها المص من الصحيح ويجزئ من مثله بعينه فلا يجزئ الامرج عن الامرج
 واذا كان المقتول ما حله فانه يصالح ليعامل مع القدر ويقوم الجوارح حمله يجب
 ان يحكم في ذلك الجوارح بالمائة والعقوبة واعدل اى عاين صلحان ففهمان عاينان
 بالصيد ومثله وقية مثله ولو كان احدهما الفا فلان جاز ان كان القتل خطأ لا الكنا لو كان
 عدا لانه فاسق في قراءة وقصم دفعه في وقته لا امام وقال ابن الحنفى ارا من بعدل
 ومن يكون للاثنين كما يكون الواحد كقول الشاعر ^١ تمشى فان ما هدى من القومين ^٢ تكن
 مثل من ما ذنب بسطها ^٣ وتقول منكم اى من المسلمين هذا سأل بقره ان العدا لا يكثر
 الاسلام وذكرها من عن ذكره فام قال منكم الجوارح بانه زيادة في الايضاح والبلاد منهم
 حواز حكم العدل في دينه وان لم يكن مسل ^٤ هديا بالغ العترة قبل معناه يذبح في الحرم
 واحدا الصدف به فحق الحرم ايضا عند الشافعي وعند ابى حنيفة حيث شافنا اصحابنا
 فقالوا ان كان في احرام العمرة ذبح في الحرم بقضاء الكعبة فاجزؤه ويصدق به الحرم
 اقيم عند الشافعي وعند ابى هاشم وان كان في احرام الحج ذبح يعني يصدق به ^٥ فها قال
 اصحابنا اذا قتل فما كان عليه بدنة فان عجز قوم عليه بدنة وحق منها على البراءة
 ستين مسكنا لكل مسكين نصف صاع ولو لم يصب البسطين كفاه ولو لم يدره الوارد
 وكان لرفان عجز عن الطعام صام عن كل مسكين يوما ولو قتل حمارا وحشا او شبهه ففعل
 بقرة اهله وسع الجوز يقضى منها على ثلوتين والحكم ما تقدم وان قتل طيبا ففعل شاة

ومع الجزع ينشأ على عشرة والحكم انهم كما تقدم في العيرة بقيمة هذه التمس في معنى ان كان
 في حج وفي مكة ان كان في غيره قالوا ما غير هذه التمس ما قد فرجوا وفيه الجراء
 مع التعذر وقت الاخراج وما لم ينفذ فيه حراء فتمت الصب وفتا لا ذوا هذا الابدال
 في الاتساق التمس على التحصيل لظاهر الاية لكان اذا على الترتيب حتى لا يتقبل الاطعام
 الاصح العجز عن البدن وشبهها ولا يتقبل الى السبام الاصح العجز عن الاطعام ولا ت
 قال ابو حنيفة والشافعي بعض المعنيتين بالاقول وقال ابن عباس في احد الروايتين
 وجاءه بالثاني وكذا القولين رواه اصحابنا فقال المعنيتان ابن اوسين بالخير والشيخ
 وابن بابويه بالترتيب والعمل بل يحط بحصول بعين البراءة وعلى القول الاقل قيل التحيز
 للثاني وهو الاخرى وقيل للحاكمين **١١** قد حكينا عن اصحابنا ان السقوم انما هو لتسليم
 قال عطاء وخالد وقال قتادة وهو الصواب المفضل جذا لم يجعل فيه طعاما وكذا اخلف
 في العيام وقال الشافعي يهضم من كل مذبذب ما ربه قال عطاء وقال اصحابنا عن كل مدين
 يوما ربه قال ابو حنيفة وجماعة فلا يعدل الثاني على الاطعام وقرئ شاذ يعدل
 بكسر السين الكسرة الساكنة صفدا او الشح في المساك حكايا وان لم يكن من حنيفة قوله
 ليدوق متعلق بقوله جذا فليدوق سوء ما فيه يتكلم بجرم الاحرام والروايات
 ما يضر والفاقية ربه قوله فاخذناه اخفا وبهذه والطعام الوكيل ما يتقبل في العقد
 قوله عطاء الله تعالى هل يهلك قيل نعم الاية وقيل قيل مراجعة النجوم وسؤاله
 وقيل قبل الاسلام ويمكن ان يهضم من قوله ليدوق وبالي امره ان الكفارة يقع عقوبته

لا كفارة

لا كفارة وهذا ظاهر من التعليق **١٢** ومن عاود فتنظم الله منه اي ومن عاود فتنظم الله منه اي
 بعد هذا الذي هو من يتنظم الله منه هذه لك من وجوب الكفارة عليه ام لا
 قال ابن عباس نعم وقد قال اكثر اصحابنا وقال الحسن وابن جبر وماسد الغنما ولا يل تجب
 ربه قال بعض اصحابنا وهو الحق ويحقق الكلام في هذا الباب ان تقول اذا تكرر
 في غائبين في ايامهم لا كلام في لزوم الكفارة اما في العام الواحد في ايامهم فيجب ان يكون
 كالاول اعني لزوم الكفارة لتحقيق الاحتمال وهو الظاهر وان لا يكون فيقع فيه الخلاف ثم
 التكرار في الاحرام الواحد ضام اخطاء او سهو عقوبته **٣** خطأ او سهو عقوبته مثلهما
 ولا كلام ولا خلاف في لزوم الكفارة فيها **٤** عمد عقوبته خطأ او سهو **٥** عمد عقوبته عمد
 وفيها الخلاف فقال المرفوع باب الصلح وابن اوسين والشافعي في الخلاف والمبسوط يلزم
 الكفارة للعموم ومن فله حكمه معناه وهو عام بحسب الأشخاص قبله ومن عاود فتنظم الله منه
 اذا ضاعفا بينهما التي هي شرط في التحصيل لما تقررنا من قبل ان الكفارة عقوبة لا مانعة
 بيه وبين الاشقام ولعل من في صحيح ابن الجهم عليه السلام عاود بكفارة وهي عامر بحسب
 الزمان وقوله انهم في حصة معونة من عاود الكفارة في كل اصابة هو عامر بحسب
 الاحوال ان كانت ما مصدرة بحسب اشخاص المصدا ان كانت موصولة او موصولة وقال
 الشيخ الزبائدي وابن التبراج لا يلزم العايد بكفارة للصلح ومن عاود فتنظم الله منه
 والمفضل طالع الشكر لا انقام في الاول فله جزم في الثاني والحجاب قد بينا انه
 لا اشاقات بينهما وان الكفارة عقوبة لقوله لم يذوق وبالي امره ولان التكرار في الخطا

لا ندم قطعاً فيكون فالعهد على من باب التنبه بالامتناع على اقل قوله والله عز وجل ليس ما
 يقتضي ويقط بل هو الغالب على من سواه فاشتماع اي ليس من جعل الشاة وبيع آفة
 من يحتاج الى الثاوي بل يتقدم منه بقدر الاستحقاق الثالث احل لكم صيد البحر وطعامه
 مما ياكله طيباً وحرّم عليكم صيد البر ما دمنتم حرماً ما تقوا الله الذي البحر
 حيوان البحر لا يمكن ان يعيش الا في الماء فقتل كل حيوان في البحر هو الطير وما ذك الحيوان
 وهو صيد الشافي ومالك وقيل جعل السمك فقالوا مثله في البر يوكّل وقالوا ينجفه
 لا يجل الا السمك وغداً لا يجل الا السمك لم يفسد لغيره المراد بطعام قتل هو ما قد قد
 البحر منها وهو ياكل عندنا ومن ابن عباس انه مباح وهو الموافق لذهب اهل بيتهم واما
 سمى طائفة لا تدرى بطعم فيصير كالحق من الاخذ به فلهذا هذا الصيد ما كان طويلاً
 والطعام كان مباحاً فلهذا ما يسمى شاة كالسراج يعني السراج والسلم يعني السلم
 وهو مفعول امر اي احل لكم شاة اي احل لمتنكم واشغاكم والشاة السائرة من
 يتزودون من السمك طويلاً وقديداً وصيد البر ما يبيع ويقتل في البر وان كان يبيع
 يعيش بعض الاوقات فالأثم اعلم انه لا خلاف ان ما صاده البحر فهو حرام عليه
 غيره من بحر اخر وما صاده البحر فلهذا ما يبيع على البحر ويد قال عمر بن عبد
 الصلح ما يباع من بحر لا يحرم الا ان يذل عليه ويشير اليه ويد قال ابو حنيفة لو حلت
 وعند مالك والشافي ما حلت الا يباع له ما صيد لجل وكذا الخلاف فيما صاده البحر قبل
 احوام وما قلناه في المسلمين دليل ظاهر فان المراد بالصيد هنا الصيد لا الاصطاد

كما طعنا

والا لزم

والا لزم ان لا يحرم ما ساء وما المحرم تركت يحرم به خلاف وقد تقدم هذا اعلم ان
 مذهبنا انما يحرم على البحر مطلقاً مصيد البر اصلياً ولا كلاماً وديناً وشارة
 وذلك لانه ما صاده البحر ومثله ومثله ما ساء كما في البحر وان لم يكن ان تبدل
 على ذلك كله فلهذا حرّم عليكم صيد البر ما دمنتم حرماً وعلى هذا يظهر ان لا يحرم
 الصيد على البحر بل المذكور ثانياً قاعدة المحرم يحرم انهم ما حرمه الاحرام من الصيد
 الاكل ما صيد خارج المحرم فانه ضاح للجل في الحرم ويمكن ان تبدل على الحكم الاول بالآفة
 الاولى هي قوله ايها الذين امنوا ابلونكم الله بشيء من الصيد مثلاً اي بكم عموماً
 خالف الاحرام ودخل الحرم وغيره فخرج الثالث بالاجماع فيقول الا لان داخل تحت
 العموم ومنهم من اسندل بغيره وانهم حرم ويقتل ما دمنتم حرماً فان الحرم مع حرام
 رجل حرام وحرم واحرام اذا اهل بالحج والعرة واحرام اذا دخل الحرم وحرم دخل في
 الشجر الحرم وغيره صيد الصيد احكاماً وفقاً صيد مستفاد من البيان النبوي المذكور
 في كتابه الصفة فطلب هذا الرابع جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس
 والشه الحرام والهدى بالصلوة بذلك لعلوا انما قد يعلم ما في السموات وما في الارض
 وان الله بكل شيء عليم قد تقدم بين من تحت هذه الآية يقتضي الصلوة هنا فزاد
 قبل معناه قياماً للناس اي معاشهم ومعادهم بل هو بالخائف وما من ذر الصلوة
 ويرجع عند القيام ويذكر كتابهم الحاصل ذلك من الاجتماع عندها من سائر الاطراف
 الارض وقيل معناه لو تركوه عما ساء واحداً لا يجزئ لعلوا رواه علي بن ابراهيم عنهم

قال ما دلت الكتب على ان الهياكل لم يكلوا فاذا هدمت وتركوا الحج هكلا الشجر الحرام
 اللام فليس الجحش هو اربعة ثلثة عشرة والقعدة وذو الحجة والحرم واحد مزدوج
 وهي شجر الحرام الشار والهلكة فلو منها اربعة حرم وسبب ذلك لغرضهم القتال فيها
 وكانوا يحسبون انفسهم يتفرغون لقتالهم وصدع احوالهم فالهدي والغداة يذبح
 الهدي والغداة يذبح مشرومين لا شفاع الحاديج والسالكين والغداة يذبح البدن وشبهها
 على ما عليها النمل ليتبين من غيرها ويعلم انها صدقة **الرابع** ذلك لعلوا انهم جعلوا ذلك
 لعلوا يبينوا انهم اذا اطلقتم على الحكمة في جبل الكعبة فبما لنا وما في الحج الهياكل
 هكلا مناسك الحج فكيف بنا علمنا ان الله يعلم ما في السموات وما في الارض من الحيا والحيات
 والارض كلها بنا وجربنا ما الاشكال الصدور تلك الحكم عن جبل الهيأة وذلك الحكم وان
 لم يعلم فبصدقه في علمه فبما لا من كونا الاحكام انما شئت لعلنا الضار جعلنا ما في
 الطائفة في العظايات او في غيرها من الشرعيات قوله والله بكل شئ عليم تعميم بعد تخصيص
 مثله فبصدقه طلاق وهو من احسن الاشغالات في الكلام **الخامسة** يا ايها الذين
 امنوا اخلوا شعاب الله ولا الشهر الحرام ولا الهدي ولا الغلابة ولا اصعب البيوت
 الحرام ينبغي فخلوا من ربهم ورضوا تاوا اذ اخلتم ولا يخرج منكم شئان قوم ان
 صدقوا عن المسجد الحرام ان تفتقوا قبل ترك في جبل يقال له الحظلم ان هذا البكر
 حين اتى النبي م وحده وخلفه حيلة خارج الدنبة فقال الى ان تدعوا قال ادعوا
 الى شئنا والله الا الله والله وافي الصلوة واليا ما ركعوه فقال الحق فانظر لعلنا

اسم

شعر

اسلم ولي مناشا ورده وكان النبي م هذا قال الاحباب لم يخل عليكم يوم سبكم بل كان
 شيطان فلما خرج قال رسول الله م لعلنا دخل بوجهكم فربيعهم غادر فربيعهم من
 سرج المد يذوقنا فله وانطلق وهو يرتجز فله لعلنا الليل لسواق حطيم ليس برعي ابل ولا
 فتم في الجحش وعلى ظهر الوضوء باقوا يذوقنا فله وانطلق وهو يرتجز فله لعلنا الليل لسواق حطيم ليس برعي ابل ولا
 السابقين مسوح القدم ثم قبل من امام قابل حاجا فله هديا فادار رسول الله م ان
 يبعث اليه فترك ذلك امين وقيل انهم يبيع من هذه السورة اعني المائدة عن يمينه
 وعن الحسن ليس في المائدة عن يمينه وعن يمينه وقد تقدم ذكر الشهر الحرام والغداة يذبح وقيل
 الشاة يذبحها معها مع الحلال والحرام والمراد باحلالها عدم العمل بمقتضاها وبالطحا
 قبل المراد مناسك الحج وقيل الحرام وقيل معاملته لاحد لا الشهر الحرام هو باحة القتال فيه
 واحل الهدي والغداة يذبح عدم صرفه في غيرها او وضع اهلها من ذلك بالصدقة والعيب
 او السرقة وحطها لعلنا يذبح الهدي وهي من حيلة بنا شرفا مقام ولا امتين البيت اي
 فاصد من البيت وهو اعم من ان يكون مسلمين او كفارا فانا لكفار كانوا يحجون في الحيا هلية
 ثم فتح ذلك باخلوا الشركين حيث وجدتهم وبقولهم فله يبروا المسجد الحرام بعد عامهم
 هذا قوله ينبغي ان لا يخرج حيلة وقت صفلا من اي المطلبين فضلا هذا الرجح والرجح
 ورضوا تاوا اي رضوا منكم بكم وصفهم الله بما كانوا يظنون في انفسهم من انهم على حيلة
 في الدين وان جهلهم بغيرهم الى الله وقيل لعلنا يبيع من هذه المائدة شئ لا يذبحوا زبيدا
 والمسلمين بالقتال فاشهر الحرام الا اذا ما نزلوا قال ابن جريج وهو الذي من ثم وهو النظم

موا في ما ورد ان المائدة احرما نزل وقال لم احلوا احد لها وحرما حراما وايضا ان
 التخصيص خبر من النسخ واذا حللتم فاصطادوا امر اياهم بعد ان كان الصيد حراما في
 الاحرام قل لا يجرى عليكم اي لا يحل لكم على الحرم ومن قرء بغير الياء جازيعة ما لان جرم مثل
 كب يتعدى الى الفعل الواحد فاذا اراد بعد مقديرا دخل عليه الحذف يقال جرمته حلت
 على الجرم ورواه لا يحل لكم بغير قوم لانهم صدواكم عن المسجد الحرام على انكم بعدون ونجا
 حكم الله وناجى مقصد لا يظاهر السادسة ذلك ومن يعلم حرمة الله عز وجل
 واحل لكم الانعام الا ما ينسب عليكم واجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور
 الا حسن في ذلك ان يكون فصل خطاب كقول هذا وان الطائفة في شراب قولا ومن عظم
 حرمة الله ابتداء كلام وحرمة ما حرم الله من تولد اليجابات وفصل الحرمة ومثل قوله
 ذلك ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب وتعلم الحركات والشعائر والله هو
 اعظمها والحكمة فيها وانما وضع على الوجهين المطابق لذلك فمبينها الى القلوب والبر
 من ذلك لا يغفلوا شدة الحرمة من الموضع فيها وجعلها كالشيء المحمي عن الموضع الربلي
 والى هذا المعنى اشار النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث ان لكل ملك حرمي وان حرمة حقه
 وان حرم الله حرمه من رتب حوالا الحرام وشأنه ان يقع فيه وقيل حرمة الله حرمه
 الحرم والسجد الحرام والسجد للكرام والشهر الحرام والحرم هنا فوايد قوله واحل لكم
 اي حال احرامكم حللها لكم الصيد الا ما ينسب عليكم اي الا ما حرم في المائدة من الميتة
 والدم وسبي ذكراها مفصلة واجتنبوا الرجس من الاوثان لما كان الرجس انتم من

في سورة الحج

الاثنان

الاثنان اتى بن الميتة هو اشارة الى الشرك بالله وقبل ذلك الرشد والشرك بالله
 ايضا عطفه على لغاها بما لا يعتد به فان الشرك قابل بالبرهان لا يكذب على الله وقيل
 انهم من ذلك وهو الذي مطلقا واليهان وقيل هو قول الجاهلية ليس لك الاثر فيك لا الا
 شركك هو لك فكله وما ملكت قيل قوله فهو خبر ليس هو للتفصيل بل هو اسم كونه وتكبره
 للعظيم وقيل بل هو فعل التفضيل لانه حقيقة فيه وهو الاجرة التابعة ان الذين
 كفروا ويهودون عن سبيل الله والسجد الحرام الذي جعلناه لانا من سواة الغافك
 فيه والياء ومن يرد به الجاه بليهم يذفر من غبار اليم عطف الضلوع على الماضي
 لان المراد من شأنهم الصدوقيل كفروا في الماضي وهم الان يصيدون طشاة الى سبيل الله
 على عام المحذوفية والى السبل عن الغصود ومنه لانه قابل من حيث القبر وهذا
 اقبل السجد الحرام نفسه وبه قال السامعي وبعض احنابنا وقيل بل مكره كماله القول سجدا
 سجدا الذي سري بعبد له من السجد الحرام وكان الاسري من مكره لانهم كانت
 في بيتهم حذيقا وقيل في الشيا وفي بيت ام هانئ وبه قال ابراهيمه وبعض احنابنا
 ويخرج على هذا احوال سبع جوت مكره وجاز سكنى الحاج فيها وان لم يرض اهلها فاصلا
 لا يجوز لعدم شاول النفل لها وعلى الثاني يجوز لعظم سواة العالفة فيه والياء والى
 المقيم والبارى الطارى ويضعف الثاني ما يتر على تقدير صحة النفل بالتمية محاذرة
 فهذا الكلام المحقق ولذلك نقل عن بعض الصحابة انه اسرى فيها دارا وقال النبي
 ما نزل لنا عقيل من دار قوله ومن يرد به مفعول يرد بخلافه ويكاد ويبلغ افضا

الشهادة الزور
 وقيل اسم من
 ذلك وهي

لدايتها مقامها من يوم فيه امر بالحاد ونظم فقبل الحاد هو المثل من فانك الاوب
كالذوق وعمل الصانع وغيرهما والظلم ما يتجاوز فيه قواعد الشرح والحاصل من هذا القول
ان الاحكام وفعل الكروهاة والظلم فعل الحرمان وقيل هو قول لا والله بل والله وقيل
هو الاحتكام وهو هنا على ان المراد بالبيد مكره وقيل هو مخطئا بغير احرام **٣** يمكن ان يستفاد
من الآية ان من احدث في الحرم ما يوجب حدا او تعزيرا يتأقرب زيادة على ذلك لغيره
من عذاب الهم **الثانية** واذ قال ابراهيم رب اجعل هذا بلدا آمننا وارزق
اهله من الثمرات من امن منهم باقته واليوم الاخر قال من كفر فامتنعه فليدفعهم
الى عذاب النار والكل المصير بلدا آمننا تسمية الجبل باسم الحال فان الامن في الحقيقة هو اهل
البلد فهو كقولهم قد نزلناهم فاهم ونهاره ضام ويحتمل ان يكون تقديره هذا آمننا كقولهم
اوين فناموا ولين ودونهم وارزق اهله من الثمرات وعالمه بالرفاهية العيش لا يمكن
بما ذكره في رده عنده فله من امن بدل من اهله بدل النفس فما كان فيه نصريح ما يند
خصه عائدا بالمؤمنين فقال الله سبحانه في جوابه من كفر اي وارزق من كفر ايهم على
الاستدراج لان خلفهم والتمس فيهم فمكون من كفر في موضع النصيب بخلاف ان يكون
من الشرط فذلك دخل الفاء على حيز وعلى الاول الفاء لا يستفيد من قوله ثم اضفوه
انما اني بخلق القرآن اشعار بان في ان تبعة ليس قليلا لا يحرم قير الحجة بل هو طريق
والاضطرار يقع بعد قوله وقال اضطره لانتم اذا علم عدم اشاعته بالبابات وقال
والطاف والرتاج وركم في يد الطبيعة حتى يخرجهم الى سفلى الما ملين ولا ريب ان الشئ

يحيى

يجب وجوده عند سببها التام وهو معنى الاضطراب والسبب هو الدواعي الطبيعية
وعدم توافق الطوائف الالهية اذا تقرو هذا فتقول هنا فابدا قيل ان المراد بالامان
هنا انه لا يضاو صيده ولا يقطع بجرده ولا يتخلده خله والى هذا اشار من من
دخل الحرم مستجيها به فهو امن من سخط الله ومن دخله من الحسن والطهر كان امنا من
ان يلجأ الى ربه حتى يخرج من الحرم وقال رسول الله يوم الفصح ان الله حرم مكة
على السموات والارض وفي حرام حتى تقوم الساعة لم يتحل احد قبل ولا تحل لاحد من بعده
ولم يتحل الا ساعة من النهار وقيل السوا والامن من محظية المحظية لا اذ امكنكم مواد غيرتي
ورفع **٣** فالاية دلالة على جواز رسول الله قسم الرزق وتوسعت بل سوال الرفاهية شدة
المعيشة ويحتمل الحال وطيبته الماكل للزمن من الثمرات ولو كان المراد القوت وهو رزق
المخلقة لما اخرج الى ذكر الثمرات وعن من هم من ثمرات القلوب لا يجهم الى الناس ليسيب
اليهم وعن من ان المراد الثمرات تحمل اليهم من لافان وقد احتج الله حتى لا يوجد في بلد
الشرق والغرب ثمرة والا يوجد فيها ويرى واحد فواكر ربيته وخر يفتيه **٣** الوصف
المكثرة بالامن ملبسيتها بهم والدعا لاهلها بكثرة الرزق وبذلك من الغم امسرة
بافضليتها وافضليتها الحياودة فيها مع ريد السوال وهو انه لم كانت الحياودة بها
مكروهه فنجابا يانه ذكر للكرهاة سباب اخوف عدم احرامها وسقوط علمها من
الغلوب **٣** حذر ومقاربتا الذنب فيها فانه عظيم موجب لتضاعف العقاب **٣** ان المراد
على محبتها تورثا للولد ومقاربتا تبغ على المشوق اليها والسكول بها **٣** ان

كانت امنا قبل دعوة ابراهيم من لدن آدم ثم من الخسف والزلازل والطوفان
وعجزها من انواع المملكات وانما بالذلة بدعائه وقيل بل كانت قبل دعوته ثم
كنها بالبلدة واستدل على ذلك بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان ابراهيم مكرم مكة واني من مكة
القاسم واذ برفع ابراهيم الفداء عن البيت واسمى ربه قاتل من اكلت است
السميع العلم برفع مثل مضاع دمع حكاية حال وقيل انه خبر ابراهيم بالامر وليس بشئ
لان حجاز والاصل عدم الفداء جمع قاعدة وهو الساعات ولذلك جمعها فان كل ساعة
قاعدة بالاساعة الى اخره وبنائها بالاساعة الى اخره ومعنى برفع اي يثبت ويقع فان
كل ساعة ارفع منه مستحق بالثبوت ورفع البناء امر لازم لثبوتها فلو لم يرفعها واداد
ملزمه وهو ارفع من قولنا يرفع الله الفداء ولم يزل قواعد البيت لان البناء بعد الانعام
افصح من البيان ابتداء لان الانعام هو جبا الماد والبيان هو جبا لذة والذلة بعد الانعام
واسمى برفع بالابتداء وخبره بضعف تقديره واسمى ببناء بانه الوالد للحال وحذف
الخبر للعلم به فان بناء البيت يحتاج الى من ياوله اي يبنى به ربه اي يابن به بناء الله
قرع عبد الله بن مسعود ان السميع له ثمانية العلم بعبادته وبنائها وهذا قوله
اقال مجاهد ان اول من بناه ابراهيم ثم ذلك قال الحسن ان اول من حج البيت ابراهيم
والهرون صنفان والحق ان البيت كان قبل ابراهيم ثم قصدهم ان الله انزله
واوفيه من يرايت الخيرة له بان سرقا وعزبا فقال الله لا ادم ثم ثابته لئلا
ما تطلق به كل طائف عرش من جبراهيم من الهند بمشرك مكة فنافته الملائكة فقالوا

وكان

بحسب ما ادم لقد حجنا هذا البيت قبلك بالقرن عام وقيل حج ادم ثم اربعين على طهر
من الهند وفي رواية عن ابن ابي ادم ثم هذا البيت الف آتية على قدمه مناسبا
عجز وثقافة عزة وكان يابته من ناحية الشام وكان يحج على نور لما كان الطوفان
وضع البيت الى السماء الراية وهو البيت المعمور ثم امر الله ابراهيم ثم قنانه وعرفه خيرة
مكنا وقيل حبسا لله سبحانه فخلد ونودي ان ابن طه لا تزدي ولا تنقص وروى
اشياءه من حجة اهل طوره سبنا وطوره سبنا وطوره سبنا والجودي واسد من حوائم طوره
جبرئيل بالبحر الاسود من السماء وقيل تخلف اوقيس بن ناثق عنه وكان حجينا هذا طاهر
الطوفان وكان ما توتر مضاع ثم اسعد بمكة مستر الخفض في الجاهلية في قوله ربي
فصل صناد لا على انما ببناء العبادة لا للسكنى فان سؤل القبول لا مقبول الا ببناء وق
عبادة واستدل بغير حجية العامة بقوله لا يذبح الا بالاناء فذبحك عن قول فان
الحج المكي ما وقع على الوجه المأمور به شرعا بعد الحج عن العدة والمصنوع ما يترب
عليه الثواب فانما عليها السلام سؤل القبول مع انها لا يقبل الا ببناء صحتها بحجها
فان ذلك السؤل للحصول استحقاق الثواب وهذا نظر فاسد فان السؤل قد يكون
بالواقع كما في قوله ربنا حكم بالحج او يكون على وجه الانقطاع اليه القاسم ربي
واجبتنا مسلمين لك ومن ذرقتنا امته مسلمة لك وادنا منا سكاوت ربنا
اننا اننا الثواب الربهم هذا السؤل انما تقطع اليه سبنا ورماد احدين مقادير
لا املك ونواهيك ان تبت على الاسد من المستقبل والخيبر ان هذا الكلام يصح

وكان

اما في حال السلوك فغناه دوننا اذ ما نأخذ صا او بعد الوصول فغناه ثانيا ومن هنا
 جعل النبي صلى الله عليه وسلم على الشكر بربنا فاحصل المنفعة لانهم حق بالشكر والشفقة
 كما قالوا انفسكم واهلككم نارا وقلنا اذ اذاعة محمد موسى اذ اذنيها ثم خاصته
 وادنا صا سكتا اي عرفنا صا مع عباده تنافح فلما باب الله ما بها وبعث جبريل اذ
 الناسك من اولها الى يوم عرفه فلما بلغ عرفات قال يا ايهاهم عرفات قال ثم فسر في
 عرفه والموضع عرفات وبها من ذلك الاول ما فضل كثر السدود والاشغال
 بالمناجات لان عظمة ما الله من الافام على معصيته **فايدة** قبل قوله واذان من الله
 ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر يريد بالحج يوم عرفه لان موقف عرفه يسبح بالحج ومنه قوله
 الحج عرفه وسمى ذلك عن علي م قال عطاء الحج الاكبر ما جاز الوتر والحج الاسفل الذي
 ليس فيه وقوف هو العمرة وقيل يوم النحر عن علي م قال بن عباس في يومى صم وقيل صبح
 ايام الحج وعن الحسن هو يوم اصفى فيه ثلثة ايام عيد السلطن وعيد اليهود وعيد النصارى
 معا نزلهم تنقذ ذلك في فاصلى والاشقيف بعد الى يوم القيمة **كتاب الجهاد**
 وهو لغة فقال من الجهاد وهو المشقة والبالغة والجهاد بكسر الجيم مصدر وجاهديا
 جهادا وجاهدة وفتح الجيم الاصل الصلابة والجد يشق الجهد ومنها الطافه ومنه قوله
 والذين لا يجاهدون الا جهادهم ترى بها وشرها ان اخذ من الاول فويلع الشقة
 في النضر الما ان اخذ من الثاني فويلع الطافه من النضر الما لا املاء كل الاستد
 واما من سغار الامان فيدخل في الاول قال الكفار وفي الثاني في جبال الفات وهو اعظم

وقد اختلفوا
 في معنى
 والاول

الكان

ان كان الاسلام قال النبي صلى الله عليه وسلم فوق كل بر ترين يغفل الرجل في سبيل الله فليس مؤثرا
 وقال علي م الاوان الجهاد باب من ابواب الجنة وفيه الله لا وليا به هذا وهو من
 فروع الكفائات ليرشد على الاعيان الامن سعيدين السبب له شروط واحكام
 يذكر في كتب الفقه **المقتضى** ذكر ايات تتعلق به وهي انواع الاول في وجوبه وثانيها
الاول كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان
 تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وانتم لا تعلمون كتب بمنى وجب وقضى بالكره يعني
 الكراهة فمقتضاها صدقوا لكرهه كاللفظ في المعطوف لانه كالحزب في الخبر والاول لان
 الجهاد يعني الجاء اسم لا مصدر فاما الصد ويقع الجاء وانما كان القتال مكرها
 لانه على خلاف الطبع فهو كرهه ولهذا استحق على الثواب قال م حفت الجهاد بالكره
 وحفت الثواب بالثبات قبله وعسى ان تكرهوا شيئا الى اخره لاشئان نسبة الشارع
 الى المكلف كغيب الطبيب الى المريض وكما انما بابير الطبيب مكرهه له وما جناه عنه
 محبوب له كذلك الشارع بالنسبة الى الفضل المكلف ولذلك على سبحانه وقوله والله يعلم
 وانتم لا تعلمون اذا عرفت هذا فمقتضى الحكم انه واجب على الكفاية لا على الاجزاء
 العتابة وغيرهم ولا شفاء السبب عند شفاء السبب فيجب قوم الى انه واجب على الاعيان
 لغزله من مات دله يتر ولا يجهل بنفسه بغير ممان على شخصه من نفاق وليس
 بدال على مطلوبهم ان الواجب على الكفاية قد يجهل واجبا على الاعيان لقوله صلى الله عليه وسلم
 فاحسبوا الجهاد الاحوال المعنى لذلك وهو انما قصود الفاعلين على الكفاية اذ يعين

في سورة البقرة

صاحب الامر في ذلك **٢** ذهبتم الى ان الجواب بخفض الجاهل لغير الخطاب المهم وهو بل
 لعدم قوله ثم يا ايها الذين آمنوا الى قوله وجاهدوا كفركم على الواحدة حكم على الجاهل
 ولما جاء **٣** الجهاد ظاهره ما في المعامل بالتميز والعلية فلهذا الظفر والفرقة والاشارة
 في الاخرة فالجواب والعقد عبارة عن الشهادتين تركوا اصداء ذلك من الفقر والذل وكراهية
 الخذلان والعقاب وروايات الاشياء **الثاني** وجاهدوا في الله حتى جاهدوه **جاءكم**
 وما جعل عليكم في الدين من حرج هذا بقوله **والله اعلم** وجوب الجهاد لغير الخطاب المهم
 ثم اعلم ان الجهاد هنا مجمل لكنه صان الجهاد مع الكفار في غير الاسلحة ما يمل حكم الله
١٢ الجهاد ومع النفس الامارة واللاوامة في نفس العاقل المقتدر وهو الجهاد بالايدي مع الجهاد
 بمعنى تربية الاحسان كما قال سبحانه والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا ومعنى تربية
 الاحسان هو ان تصبر وتلك كما نراه فان لم يكن تراه فانه يراك فلهذا في جادة **جاءكم**
 حفاظا ليعرف من تدبر النفس من شواهد الرب والسعير مع الخشوع والخضوع وقوله
 في الله اى في عبادة الله هو اجابة كراى اختاركم على الروحانيات **جاءكم** في الارض
 وسلم اليكم مفتاح الجهاد الشرى فلهذا جعل عليكم في الدين من حرج اى صعوبة وضيق حرج
 سائل مقتدر قد يراه ان جواده مما يمكن منه بعض الناس لا كلهم بل الاجابة بقوله **جاءكم**
 كما قال **١٣** لا احصى ثقتكم فكيف يصير الكفر اناب ما به لم يجعل عليكم حرجا ومن زباد
 بل كل واحد عليه الاجتهاد وقد تركتم ولا يكلف الله نفسا الا وسعها **الثالث** وقالوا لا
 سبيل لعل الذين بها ثقتكم الحكامون عن الضلال ولا تستدلوا ان الله لا يهدي القوم

في سورة الانفال

وادخله من غير ان يصرح عن بعض رواياته فقال جفنا من الجهاد الاصل في الجهاد

في سورة

هذه ايضا صريح في الامر بالقتال قبل هي اول اية نزلت في القتال فلهذا قال الله
 بقتالكم ليجرح الكافرون عن القتال فان رسولا الله كان بعد الجهاد كيف **جاءكم**
 عنه وعلى هذا القول هي مشوشة بعضا فقلوا المشركين حيث وجدتمهم وقيل اراء
 بالذين بها ثقتكم الذين هم من اهل القتال ليجرح الشيع والصبغ والاشياء
 وهو اولى لان الفسخ على خلاف الاصل وقوله ان رسولا الله كان يفتن عن من
 كيف منه منع بل كان يفتنوا الغرض من حصول الشوطي ولا يقتلوا معناه على
 الاصل لا ابتداء والقتال من لم يقاتلهم وعلى الثاني لا يقتلوا من لا يجوز قتال الكفار
 والصبغ **الرابع** الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات ففاس فتا عندى عليكم **جاءكم**
 عليه بل ما اعندى عليكم وانتم الله واعلموا ان الله مع المتقين كان اهل مكة قد فعلوا
 الشبي من غل الدخول عام الحديدي سنة ست في ذي القعدة وهتكوا حرمة الشهر الحرام
 فاجاز الله سبحانه للشبي واصحابه ان يدخلوا سنة سبع في ذي القعدة لعمرة الفضاء
 ويكون ذلك مقابلا لغيرهم في العام الاول ثم قال والحرمات ففاس اى يحرموا العقاص
 فكل شئ حصة فذلك حرمة الشهور ثم علم الحكم فقال فتا عندى عليكم فاعندوا عليه فان
 دفع الشريفة وتسمية الجاهل مقتدا بغيره وتسمية الشين بغيره والله اعلم في اخذكم من
 اعندى عليكم بحيث لا يجاوز مثل فعلهم وفي الآية احكام اما جهز الضال في الشهر
 الحرام لان لا يرى حرمة اعم من يكون كان يرى الحرمة من ان يكون كان يرى الحرمة
 اول الامر اذا جاز قال من يرى حرمة فقال غيره اولى **٢** انه يجوز مقاتلة الجاهل المعند

يمشي ضله لغيره والحركات فخاص ١٣ اذا وهم المسلمون واسم من عدد نفوس من على
 بيضه الاسلام يجوز قتاله ويكون ذلك واجبا لان الجهاد من خاصية الله اذا كان ظاهرا
 كان واجبا سواء كان الامام شاهدا او لا ١٤ انه اذا كان الانسان باين قوم ودهم عدد
 فقتل من غير رضه جاز قتاله لانه العدو يكون قصده الدفاع عن نفسه ليقول
 اعدي عليكم فاعدوا عليه يمل ما اعدي عليكم ١٥ انه يجوز بها مقتضى الآية ان
 القاسم المالك اذا لم يرد المظلة ان يرد من ماله وما عصبه سواء كان يحكم الحاكم
 او لا ١٦ ان المجاري منصور اذا اقرت بما زانه العدي لان الله معه **الحامسة**
 وما لكم لانكم ترون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان
 الذين يقولون ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالمة لنا واجبل لنا من ذلك
 ولنا واجبل لنا من ذلك نهيلا كان من المسلمين بكه قد عجزوا عن الهجرة فاجابوا
 على انهم من دينهم وعتدهم بالكره ما استعيا فاعادوا اولئك المستضعفين
 وديهم ان يخلصهم منهم ويصرفهم عليهم فانزل الله هذه الآية حصا وحالهم على الجهاد وخلص
 اخرتهم من اذى الكفار والاستقام هنا مشوب بالخصم من المستضعفين مشوب
 عطفا على محله في سبيل الله وقبل المضاف تحذو في وفي بقية المستضعفين او
 اعترافا للمستضعفين والقرية هي مكة فلا يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لهم ولها فاستعمل
 عليهم غنابا بما استند فكان لهم نصرا وفي الآية دلالة على وجوب الهجرة عن دار الشرك و
 عدا الغاير من ذلك وهو حرب السوء على المؤمنين وتخلصهم من اذى الكفار فبما انهم

في قوله النساء

باجلهم

قوله من من
 حذر من المؤمنين
 كما يحذر من المنافقين
 في قوله النساء

في قوله النساء

او يشا

في قوله النساء

باجبا لانه احصوا من في قتال الضميمة والجرع فيها ايهم دلالة على وجوب الماخذ
 عن المؤمنين الغاير من دفع من ظلمه لانه من بابا الحسنة **السادسة** يا ايها الذين
 امنوا اعدوا حذروا كرهنا ثبات وانفروا جميعا المخطا المسلمين من المنافقين
 والمؤمنين المخلصين بدليل قوله تعالى بعد ان منكم لمن يبطلون وحدوا حذروا
 اي حذروا لطريق الاخطا فاسلكوه واجعلوا الحذر مكره في دفعه من لا اعداء
 عنكم والحذر والحذر بمعنى واحد كما لا ترد الاثر فانفروا اي سيروا الى العدو
 اي جاعة بعد جاعة وهي السرايا وانفروا جميعا واحدا وقبل الحذر السلاح عنكم
 قال الطبرسي وهو الصحيح لا تدفعونها سر كدم العريب يكون من اب حذو المضاف
 خرج عن القول المنقول لا تدفعوها ما بذل السلاح ولو قال انه من السلاح حذو الا
 يد يحصل الحذر وكان اصوب على هذا يكون قوله حذوا مستعلا في موضع مراد
 ما ولوا وفي الآية حث على الاستعداد والجهاد واجبا بالنفوس والايدي **والسابعة**
 فليقاتل في سبيل الله الذين يفترون الحجة بالافتراف ومن يقابل في سبيل الله فقتل
 او يقبل يموت فونب ما جوا عظمتها لما امر المسلمين كاذبا للجهاد في سبيله اخبرها
 بان الامر في الجهاد انما هو جوا الى السعداء المخلصين بهم الذين يديعون الحجة
 الدنيا بالخير والافرة الى سبيل الله تلك هبة وضاء وانما كما رضي النابغ
 باليمن عروضا من ملعة وشي لبخل بعض السبع وممنجه الاشتراء والاول اظهر
 الاستعمال وهو المواد هنا ثم انه حث على الجهاد وحنا عظمتها بان الجهاد لا بد من

العوز باجاء الخمين اما الاخرية فلا زعم حقا فاننا نابعث لفسده وبتسواء
 غلبا وغلبا واما الدينونة فاننا نصلح مع الظفر قطعاً ومع عدمه فخلص من
 المادسة والمذمة ونحصل على المادح والثناء ومثل هذه الابرة قوله ان الله
اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم بان لهم الجنة بها ثلثون في سبيل الله
 فيقتلون ويقتلون وهذا عليه حقا في التوراة والانجيل والقرآن ومن اورد يحيى
 من الله فاشترى ما يبيعكم والذي يبيعكم به وذلك هو القدر العظيم وسبب
 انما يابعدنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعون رجلا قال هذا الله بن ربه
 اشترط لربك ولتفسك ما شئت فقال اشترط لربك ان تعبدوه ولا تشركوا به شيئا
 واشترط لنفسك ان تعبدوا ما تعبدون منكم قالوا فانا فعلنا ذلك قالنا فانا
 قال ربح البيع لا تغلب ولا تغلبك وفيها ابيضحت على الجاهل وعظم فائدة ومعنا
 ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم ^{هذه الجنة} بجوازيه والسن والمواد بالاشراء ^{هذه الجنة} بديال ام
 الجوازيه بالجنة فاستعاضوا بالاشراء والاستعارة مبالغة في التشبيه يقول ربه
 كالاسد فاذا ماتت تلك زيد الاسد وليس شراء وحفظ لان الله هو المالك
 الثمن والسلعة والبائع الا ان البائع اخفضا صا بالسلعة كاحصاء من يستحق ما بين
 المعارة وكلا لا يبيع ان يبيع المستعمل العين ما لا يملكها فكذلك هنا فلما كانت السلعة
 غير خاضعة احتاج الى رهن ثمينة البائع وهو هنا تأكيد الوعد فذلك قال وهذا
 عليه وهو مصدر موكلا بمضمون الجملة وهي ان لهم الجنة يحفظون قوله ومن ادنى

الامارة بالجنة فالبائع هي
 انفسهم المعارة والشرط
 هو الله والسعة هي
 النفس الجوانية

يحيى

بعبدوا استخدام على غير الاعتراف او في المستقبل اي ليس احدا لغرقاء ولا احمية
 من الله وكيف لا يغفلوا لم يبيعوا والبيع محال عليه سبحانه فاشترى اي خذوا حكمكم
 من العينة والسرور وهذه النباية وكيف لا وقد اعطيتهم النبي المحبة الفارة واخذتم
 الخطر الباقي وذلك هو القدر العظيم وروى رجل قال لربنا العابدون هم انك قد اشرت
 الخ على الجهاد والله يقول ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم بان لهم الجنة
 فقال لم فارقنا بعد هذا الثابتون العابدون كما مدون اذا وابعدنا فلما جاء
 معهم افضل من الحج اسادة من قبل ان الجهاد المأمور به هو الجهاد مع الامام المعصوم
 لا اي جهاد كان نبينا للسائل على جهاد وليس من الملائكة من على مثل هذا الرجل العظيم
 القائم بترابط العبادات واسرار الطاعات **الثامنة** ما كان لاهل المدينة ومن
 حولهم من الاعراب ان يخلصوا عن رسول الله ولا يرغبوا بانفسهم عن نصرته ذلك بانهم
 لا يصيبهم ظلة ولا نصب ولا مخمصة في سبيل الله ولا يحطون مطعنا ينظف الكفاد
 ولا يبالون من عدو بني الا كتب لهم به عمل صالح ان الله لا يضيع اجر المحسنين
 ولا ينقصون نقصه صغيره ولا كبيره ولا يقطعون واديا الا كتب لهم ليجزيهم
 ما كانوا يعملون المراد باهل المدينة من سكنها من المهاجرين والانصار والاعراب
 جميع عرب كالعجماء جمع هم الذين يسكنون البادية يقال رجل عربي اذا كان من
 العرب وان سكن البلد وادعاه اذ اسكن في البادية والقلاء شدة العطش والنصب
 التعب والمخمصة الجمع والموط في قوله ولا يقطعون اما مصدر او مكان او كل

البقرة
 في سورة

والمراد الوطى بالقدم والحافر وقيل الارباع والامادة كقولهم وطأه الله
 وفيه نظر لان الجواز مما قلناه حقيقه ولا ضرورة للتقليل عند الاخرين والليل واحد
 ومعناه كمال يسيرهم وبقدرهم من قولا وقيل والنقطة الصغيرة هي الغلبة صحتها فيهم فان
 الصغير يقال بالنسبة الى الحجم والليل بالنسبة الى الشغل والوزن بينهما تلازم وكذلك قيل
 احدهما مكان الاخر وكذا الكلام في الكبر والكبر والواحد في الاصل كل متفرج بين حال
 والامام يكون مجمل لليل وهو اسم فاعل وقد يستعمل الراوي في مطلق المكان ويمكن ان يكون
 هو الراوي هنا اذ عرفت هذا فقل لا يعمى الخلف عن الجهاد وعدم الخروج مع رسول الله
 لعظمه وما كان اى ما كان له في حكم الله وشريعته كذلك ما كان لهم ان يعمى في حق الله
 من متابعيه ومعا لاقوة من العسرة عن نفس رسول الله ما علمت انفسهم باجورهم
 من نفسه ثم ذلك التحريم فابدا ان كل واحد جزيئا مما اكمل فلم يصرح بان لا يرد على
 الكفار واداء الامم وكسر شوكتهم يحصل بذلك اعزاء الدين واهل ديارهم ولو لم يقرروا اليهم
 بطول اديهم لجاز ان الشركيين يكافأوا من المسلمين ويحصل الفناء العظيم واما الجزيئة
 فان الجاهدين يكتب لهم ثواب الجهاد ويحرم البتة وان لم يحصل قتال لم يحصل ثواب ما يحصل لهم من
 العطش وقبض وجمع وغير ذلك فان ذلك كله احسان والله لا يضيع اجر المحسنين وهذا
 مما يوجب نفيل الايمان ان لا يخلف جماعة عن الشريعة في غزاة تولى بجرا من منه
 فتركهم على خلفهم ورجعهم بارات كثيرة كقولهم فرح المخالفون بغيرهم خلف رسول الله
 وغيره فاعتذر بعضهم بانهم لم يكن في تلك الغزاة قتال ولا حروب فاي فائدة كانت يحصل

فان قيل

ان يتحققا

بالجرح

بالجرح فترك ذلك ولذلك استدلى بوجوه عدة بان المدد الذي يلحق العسكر بعد الفراغ
 من القتال ليس لهم انهم من الغنيمة فغير قصد لهم وهو مذهب اصحابنا انهم خلفه قالوا نعم
 ثم استدلى بعضهم بالآية على ان الجهاد واجب على ايمان وفيه نظر نحو ان لا يكون في جده
 الاسلام حيث كان فان المسلمين فلا ذل كما كثر ففسخ عنهم ولذلك قال بعض بعد هذا وما
 كان المؤمنين ليضربوا كاذب **م** قال قتاده هذا الحكم يخص النبي **م** لا يجوز الخلف
 عنه في غزاة من الغزوات العديدة واما غيره من الامة فيجوز الخلف عنهم وقالوا لا بد
 وابن المباركة ان هذا الحكم عام لا يقتل الا من اذنه وارضاه وهو موافق لما ذهبنا من قيام الامام
 مقام الرسول في كل الاحكام نعم ان الجهاد من فروض الكفايات اذا قام به بعض من كفاية
 سقط عن الباقي **م** في الآية دلالة على ان كل متعب فظا ورجوع وانفاق يحصل في جرح او قتل
 احدا المعصومين او اطلب علم ادى طاعة كانت فان ذلك يكتب له اجر وان لم يحصل فائده
 وتعددت من غير محله **الناس** لا يستوى القاعدون من المؤمنين عزاء للشر والجهاد
 في سبيل الله ما جواهم وانفسهم فضل الله المجاهدين ما جواهم وانفسهم على القاعدين
 ويترد وكذا وعد الله الحسن فضل الله المجاهدين على القاعدين ارجوا عظمته في غير الجهاد
 الا ان اذ الرضخ حصة للقاعدين او بدل واما الضبط في الاستبقاء وقال الرضا جال
 من القاعدون ان لا يستوى القاعدون حال طوعهم من الغزاة واما المجري فوصفه للرفيق
 او بدل من جرحه بغيره على الصدور وعلى التبريد واعلم ان القاعد من الجهاد من المؤمنين
 فثمان احدهما من اضره بكثرته قد لا يكون في ذلك اذ اقيام من في كفاية وثانيها من

فان قيل ان يتحققا

في سورة النسا

وهم يظنون من جنابى الاخر فضلوا عبرين عبد الله الحضرى واستأذوا اثنين من
 اصحابه واستأذوا العير وقال قريش قد اسفل محمد الشجر الحرام شيئا من الخائف قد رذل
 الله العير ولا سارى وكتب قريش الى رسول الله لم يزلوا عن الفضل في الشجر بها
 وتبيننا وجعل الشاهل المسلمون اهل السيرة لما وقع منهم وقالوا لا يروح حتى يقول
 توبتنا وعن ابن عباس لما نزل اخذ رسول الله الغنيمه واخرج حنينا وهو اقل
 حنن وغنيمه في الاسلام وحسم الباقي بعد الحسن في السيرة وفيه لا على ان اخراج الحسن
 من اصل الغنيمه وقيل الطبرستان من عقل بن الحضرى اى دى ديه وفي الاية الحكم
 بغير الفضل في شجر الحرام لقوله قال تعالى فيه كبرياء عني كبر لكن عند احاطنا بهن ذلك
 على طاعة بل العزم بالقبيل الى من يرى حرمه الشجر اذ الله سبى امان لا يرى امر حرمه
 او يرى ويسبى ويحجز الفضل ولذلك قال تعالى بالينكسر والكثرة بالاثبات لا يبرم
 اكثر انه كان حراما مطلقا لم ينسخ وقال عطاء بل الحريم باول ما ينسخ **٢** لما امرت من الكون
 على رسول الله واتبعه من المسجد الحرام وصدهم له عمار الجدي بوان ذلك اعظم عندنا
 من قبل ذلك الشخص **٣** ان اهل السيرة لما اعظم عليهم ما فعلوه وما جاوزوا عن قوم
 خلصوا عن الاثم فابصرهم من الامر شيئا فانزل الله تعالى **٤** الذين اصنوا والذين هم
 وقال الله في سبيل الله اولئك هم البريون **٥** رحمة الله **٦** اخبرني عن ابي جابر عن اهل الكوفة
 على عداوة المسلمين وانهم لا يزالون على ذلك حتى يبرحهم عن دينهم وحيثما لا يخلو
 وقول ان استطاعوا استبعاد الاسلام عنهم كقولنا بعد ذلك ان لم يمتد في فدا شجرة

وانت

وانت وانت بعد ثم ظفروا لما ذكرنا لا بدوا واستطروا حكمه قال ومن يردوه واختلف
 بيناه هل نفس الردة محبط للعمل ومع الموت عليها قال ابو حنيفة نالها من الشافعي
 بالثاني وبه قال اصحابنا وهو الحق سواء كان ارتداده عن فطرة او لا فان المواقف
 عندنا بالاثبات شرطا في استحقاق الثواب **الثانية** واقلوهم حيث تقفتم **١** وروى
 من حيث اخرجوه والفتنة استند من الفضل ولا نقا لهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوه
 فيه وان قالوا كرمه وان قالوا كرمه فافلهم كذلك جزاء الكافرين يقال تقفتم
 الرقيل اذا وجدته وانت متمكن منه فاذا ذك ذلك واسله الجدي لشيء على امره
 وهذه الآية ناحتة لكل ابيها من الجواد عمار الكف من الفضل كقولهم ومع اقام وقوله
 لكم دينكم ولي من واساله لان حب المكان اى مكان اى مكانهم من حله او حرمه كان
 الفضل فالحم محرما ثم نسخ بهذه واساله فصددها ناسخ لغيرها قوله واخرجهم من حيث
 اخرجوك يري من صدق ما نهم اخرجوا رسول الله وجباة من المسلمين من الحرم وكذلك صدق
 عن الدخول عام الحديبية فلا جناح فاجازهم لانا البادى اعلم وقد فعل رسول الله عام الفتح
 كذلك والفتنة اى الحجة والسيرة باخراجهم من وطنهم شدة عليهم من قتلهم لندام التام بال
 وقيل الشراى شكرهم في الحرم استند من قتلهم ومن اخرجهم من الحرم قوله ولا نقا لهم
 عند المسجد الحرام قيل سبب نزولها ان المسلمين لما وقع صلح الحديبية جازوا انهم اذا جوا
 في العام المقبل ان لا يدخلوا مكة منهم فبعضهم من قتلهم في قتلهم في الحرم والشجر الحرام فابصرهم
 الله فبقا لهم ان لم يبقوا فان جزاء السيرة السيرة **فايدة** في حكم هذه الآية قوله ثم فاذا

في سورة البقرة

من المسلمين مع ان ذلك لا يسري ما دام غلط عليهم اعلم ان الكلام الغليظ لا يصح
ترق لهم وعناين صعوده لم يطلع بده فليشانه فان لم يطلع فليكن في وجهه
فان لم يطلع فليكن في بعض التبري منه وفي قراءه اهل بيت م جاهد الكفار الباطل
قالوا لانه لم يكن عليه جهاد متافقا بل بالفسد فان صح هذا الفصل فتم علم بما قالوه
والا فالقراءه المشهورة المسقوله تواتر ما الدليل على الجحود فان قالوا لنا فحين
لم يكن مقصودا لانه لم يكن وسبيل الحقين تكوهم فيقبل ما يروى عليها من الجحود المظلم
واقامه الادلة على دفع الشبهات عنهم وذلك هو الجحود المأمور به في الآية فوايد الانبياء
الكفار وهم ثمان من كتابه شبهة فلو كانوا حتى يسلوا او يترضوا ليشربوا
الدنبر وان لم يحصل منهم جدا لم يزلوا وسيات حكمهم ومن لم يزل كتابه شبهة
فولوا بها نالون حتى يسلوا كالاشاوسيا في انهم حكمهم ٢ الانبياء المتقين فاقا
الحجج في مثل جبره كل مستبد ومعتقد ملوك الحق قال النبي م اذ ظهرت البديع
فما حتى فليظلموا العا لعله ومن لم يفعل فليكن له الله ٣ الامور الغليظة شامل للشيء
فليكن الغليظة على الكفار وهاشتم وكذا على المتقين وبارك البديع ومعتقد في ذلك
الحق او ليقينه منع من ذلك فليكون ضربا التابع فانما الذين لا يؤمنون بالله
ولا باليوم الآخر ولا يحرمون حريم الله ولا يحرمون دين الحق من الذين
اووا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون هذه الآية اشارة الى ان اهل الكتاب
قد وصفهم بصفات أربع كل واحد منها يحجبها الله انهم لا يؤمنون بالله فليكنوا
معتقدون بالله

معتقدون بالله على سبيل التجمل ان يوصف بنا كغيرهم غير ان الله والسبح من الله طه
وصفهم بالاشراك انهم لا يؤمنون باليوم الآخر كما يجب اعلم ان من استأثر بالآ
ايا ما وعدة ٣ انهم لا يحرمون ما حرم الله كشراب الخمر وتلحاح الحرفات وما باحة
الحكم الخمر ٣ انهم لا يدينون دين الحق والدين اما الاسلام او الطاعة عما كان
يلعون دينا او يفعلون طاعة حتى يميزوا بقاء الحق للغير فيهم كتابهم ما شاكلهم اموا
مشروعة فاعرف هذا فها سائل اهل الكتاب هم اليهود والنصارى حقيقة
واما الجوس فلم شبهة كتابه فيلبيوا اهل كتاب لفظهم انما انزل الله سبحانه
طائفتين من قبلنا وانا للصراط المستقيم انهم شبهة كتابه قد وردوا اخبارا انه
كان لهم نبي يقتلوه وكتاب يخرجه وهذا قال م سناهم سنة اهل الكتاب ومن في الآية
اليان ٣ تقدم ان اهل الكتاب يقاتلون حتى يلبثوا ما جدم من اما الاسلام وحكم
او شوايط الدنبر وانا انفسه هنا في غاية الضلال على اداء الجزية ولم يذكر الاسلام ولا
ما في الشرايط لان الاسلام معلوم الامة ولانهم وصفوا بالامم وانا لا اعتبره في قطع الطبع
الاسلام منهم واما الافتقار على ذلك الجزية فلاننا الكون الاعظم في الشرايط وانا اخلوا لينا
ولم يبقوا ولا احكام الاسلام خروا الدنبر ٣ شرايط الذمير هي قول الجزية وان يجري عليهم
احكام الاسلام وان لا يؤمنوا المسلمين في انفسهم واموالهم وسانهم وان لا يجدوا كنية
ولا سيرة ولا يصيروا نافرسا وان لا يتظاهروا بشي من الخرافات وانا لا يتباغضوا دين
الاسلام بذكرنا الله سبحانه وتعالى بالجزية وفيما لفظ الاولين يخرجون من الدنبر الجزية

هذا وقد قيل ان الاسرى كان يسرى ان يكون الاسرى ثم يفتح هذه
 الآية وقال الحسن البصري ان الامام محمد بن المن والعداء والاسترقاق وليس
 القتل بعد الاسر كانه جليل في الاله يقتدى بما دنا خيرا تقديره ضرب الرقاب
 حتى يفتح الحرب وذا هم ثم قال حتى اذا اختتمت حشد والوفاء فاقا مشا
 بعد واقفا فداء وقبل حكم الاله منسوخ بآية السيف ^{والسيف} لا مالا عدم النسخ
 والتخصيص **خبر** **م** المنقول عن اهل بيتهم ان الاسرا قد اخذوا الحرب فائمة
 معين فتلوا ما يقرب عنقها وقطع بدمه ورجله وتركه حتى ينفذ بموت وان
 بعد تفتن الحرب بخيرا اوصام بنوا المن والعداء والاسترقاق ولا يجوز القتل ولو
 حصل منه الاسلام في المالكين منع القتل خاصة في هذا يكون قول الحسن موافقا
 لذهنيا ويقوى القول بالقتل بالعداء والناحية لارجح في ذلك **م** اختلف العلماء بان
 الاله لا يقدم فيها ولا ما خرج قوله حتى يفتح الحرب وذا رها قبل عاقبة الحرب الرقاب
 وقيل ما به لسد الرثاق وقيل للمن والعداء وقبل النسخ **م** يعني ان هذه الاحكام جارية
 منهم حتى لا يكون حرب مع المشركين بزوال شوكتهم وقيل حتى لا يفتي احد من المشركين
 وقبل خبره من غير الاسلام وقيل حتى يتوالى عيسى **هـ** خبر سخانة انه لو بناء على
 الكفار واهلهم فليسوا بغير حرم فكم فكم ولكن اسرهم بذلك ليلوا المؤمنين ^{بها}
 بان يجاهدوهم فليسوا بغير الحريم واللكا من المؤمنين بان يهاجمهم على ايدهم
 فينقلوا الى العذاب الويل **هـ** ثم اجاز الذين قالوا في سبيل الله وقول البصري

قلنا

قلنا قلن من عمل الله اي لمن يبعثها ويهديهم الى الثواب ويقيمهم ويصلح بهم اي
 رحماهم في الدنيا ويغفر لهم بعد ما قبلت عاقبتهم بعد الاجال عرفوا الله والذينا فاشا قوا
 الدنيا وعملوا بها وبيننا لهم ويعرف كل واحد منهم ويعتدى اليه كان ساكنة مستد
 خلق اوليها من العرف وهو ليلها **الحكمة** **هـ** فاما ان يستحي ان يكون له اسرى حتى
 يفتح في الارض وتزيدون عرفوا الدنيا والله يريد الامم والله عز وجل حكيم لو كان بين
 الله سبق استكم فيها اخذتم عذاب عظيم فكانوا ما غنم حلالا لبيتا ونقوا الله ان
 الله عفو رحيم **هـ** ايما النبي قلن في ايديكم من الاشياء ان يعلم الله في نالوكم
 خير بوزنكم خيرا عما اخذ منكم ويغفر لكم والله عفو رحيم وان يريدوا حبا تلك
 فقد حانوا الله من قبل فامكن منهم والله عليم حكيم حصل آيات ما كان ما هنا
 للحجيج كان ما قصروا عنها ان يكون على تقديره وصدوا الى الجحود كون الاسرى عند
 بني دغلاء ابو جعفر ساءى ما بالاقن اسرى ولا ضمان صور تكثير القتل وقيل القتل على
 البلدان والتدليل لاهلها وعرض الدنيا متاعها سمي بدمه وقدم بقاءه وهما نرايه
 اعدا ان النبي اخذ سبعين اسيرا يوم بدر وفيهم العباس عمه وعقيل ابن عمه ^{العباس}
 فاستشاروا باكر فيهم فقالوا فماتوا هلكا استوفيتهم فاعلى الله بنوب عليهم وخذ
 منهم بذرة يعقوبها اطفالكم ثم استشار عمر فقال عمر كذبك واخرجوك فعد بهم واضرب
 اعناقهم فانهم ايد الكفر ولا اخذ منهم الفداء اسكن عليا من عياله خمسة من العباس
 ومكث من فلان وفلان للنسب لركبكم فقال لهم ان الله يهين قلوب رجال حتى يكون اشد

في سورة الانفال

حتى يكون الذين من الذين
 وشدة وقلب رجال

من الخفاق ومثلك يا عمر كمثل نوح اذ قال من تعجب قاتل مني ومن عصفان فانك
 عصفوا رجب ومثلك يا عمر كمثل نوح اذ قال دبت الارض من الكافرين وثاروا
 ثم قال م لا يجاب ان شتم قلتم وان شتمتم فادعهم وليشهد منكم بعدتهم فقالوا اي
 نبي هذا الفدا فاشهدوا بعدتهم باحدكم قال م وفضل على ابي ابراهيم لما قيل انك نبي
 وعقيدتنا يمحط خانت الاضواء ان يضل الاسارى فقالوا يا رسول الله فكلنا
 وهم فومك واسرنا فاجتهدنا صلحهم فخذ يا رسول الله منهم الفداء وكان الفداء اربعة
 الاف درهم والله الف درهم وقيل كان ذلك اكل واحد عشرينا وقيل قال ابن جرير
 ما بين اوقية والاوقية اربعون درهم يدوي عن ص م ان الفداء كان اربعين
 اوقية والاوقية اربعون مثقالا العباس فان فداء كان ما بين اوقية وكان
 اخذ منه حين اسر عشرين اوقية فقال لرسول الله م ذاك غنيمته وفداء
 نفسك ما بين اهلك من فداء وعقيل فقال يا محمد ليس معي ثمن ركني انكلف الناس
 ما بقيت فقال ابن ابي الدنبر الذي دفعت له ام الفضل حين خرجك من مكة فقلت
 لهما ما ادري ما يبسني في هذا فان حدث في حديث فمرك ولعبدا الله
 ولعبدا الله والفضل فقال العباس ما يدريك به فقال اجبت به فمرك فقال العباس
 انا اشهد ان لا اله الا الله وانك نبي محمد ورسوله والله لم يطلع احد الا الله
 وقد دفعت اليها في سواد الليل قال فلما اخذوا الفداء نزلت الآية وروى الشيخ
 كان كره اخذ الفداء ولما دوى سعد بن معاذ كراهته في حجة قال يا رسول الله

املح

اول حرب لقينا فيه المسلمين اذ كان ثخن فيهم الفتل حتى لا يبلغ احد منهم
 في حذرك وفنا لك ضال كرهت ما كرهت ولكن دامت ما صنع الغوم واستدل
 جماعة من مخالفينا كما حد بن حنبل وغيره بهذه القضية على جواز الاجتهاد على السبي م
 فان اخذ الفداء لم يكن بالروعي ما لا انكره الله والتجواب باننا نرى ان كان يجهل بيت
 الفتل والفداء وكان الفتل اوله العتاب على تركه وانهم قد بلغنا ان كان للفداء
 فالعتاب كان لعنه م قال ابن عباس وفداء الكفار الفداء كان من عذر لقتل
 المسلمين ما كثره اذن لهم فيه فتركنا ما لنا بعد دامت فداء وسب ذلك
 ان الله ثم اذ ارباب الكفار والعاه الرعي في قلوبهم لا عزادته ونشر رسول
 ولا ياتي ذلك لا يكسر الفتل فلما كثر المسلمون حصل القسم لسبب كثيرهم فاذن لهم
 بالمفاذ م قوله لو لا كتاب من الله سبق قال مجاهد معناه لو لا انهم لا يعذب
 على من لا بعد له من عند الله بكم لكن لم يسبق متفق فلم بعد بكم وقال الجاهلي
 لو لا ما سبق في حكمه لا يعذب على الصغار بعد بكم وقال ابن جرير لو لا ما سبق ان
 محالكم الفداء فيما بعد بعد بكم فلت يجهل معنيين اخرين احدهما انما سبق
 في حكمه انما بعد بكم لا بعد بكم في الله بنا على ذنب كما كانت الامم الماضية بعد بكم
 وثانيها لو لا ما كتبنا لكم لا تؤخذون على خطا في الاجتهاد بعد بكم وثالث خطا هم
 انهم قالوا لا مصلح في قتلهم لربنا اسلهم وفي اخذ الفداء منهم مصلح للمسلمين
 لان اكثرهم كانوا كفرا ولا يربوا بهم كذا ولا مثل ان مصلح المسلمين جزئهم

والا تخاف في الارض مصلح كليله فاذا تقارفتا فالكلمة اولى كما اذا وقعت كل طرفي
 فان يجب قطع لئلا يتعدى الى البدن كله والخطاب لمن اخذ الفداء لاولهم بعينه
 عن الخطاء ولما اظننا من كراهة اخذ الفداء وقال الجاني انما النبي عصي في هذه
 الغنيمة اعياءا ولم يعبين والظاهر ان في ترك القتل والاختاف وقوله لما ثبت من
 عصيته مطلقا هذا وقد نقلنا كراهة اخذ الفداء حتى قال البلخي اجلا لصحابه براء
 من اخذ الفداء وانما رغب فيه غيرهم **م** مكلا ما غنم حلالا طبيا اشارة الى ابي
 الغنم وقال م فضل على الانبياء الخس بعثت الى الكافرا وحل على الغنم ونصرت اليك
 وحملت الى الارض مسجدا وطورا وخصصت بالشفاعة والغنيمة ما اخذ من الكفار
 وتراهل الفداء من الغنيمة قبل نعم والمراد بها هنا هي الفداء لان الكلام فيه وفي
 لان الفداء ما اخذ عوضا عن النفس وهو غير الغنيمة وقاعدة الحلال في وجوب الخس
 وعدمه واصل الحلال من حل العقد ولا فرق بينه وبين البياح في المعنى لان البياح ليس
 مسبوقا بالخسر فحلالا لما قلنا انه حل العقد ولما كانت الغنم محررة على الامم
 الشافعي قال حلال والبياح ما اخذ من ارض الدار وسعينا فكونه مباحا معناه مباح
 منه والطبع ما كان موافقا للطبع ومن في ما لا يتبعه ولو اهلها اذ لم يحرم الا شفاها
 البياح فيرخص في كل كونه اعظم الاشغابات **هـ** انما يقال بشر لا يسيء فيجب اخذ
 الفداء منهم بانها اذا صلحت بانهم دخلوا الاسلام في قلوبهم ان يوتيم جوار ما اخذ منهم
 من الفداء وروي عن العباس ان قال ان يذبح الله جوار ما اخذ مني ملك الان عشرين عبدا

وان

وان اذناهم لم يضرب بعشرين الفا واعطاني زمزم وما احتبان لي بنا جميع اموال
 ملكه وانما اشطروا القطر وانذروهم انهم ان يريدوا اجابة الرسول بالردة على الاسلام
 فقد خانوا الله من قبل بالشرك ومعاونة المشركين وامكن منهم القدرة عليهم
 كذلك اذا اردوا يمكن منهم ثانيا كما امكن منهم اولها كما وقع لدريد بن الصمت
 ومن ضارعه من سلم ثم اردوا وخرج على النبي مع المشركين **الفاشر** فاما تنقضهم
 في الحرب فشر بهم من خلفهم لعلمهم بذكورهم واما عخان من قوم جنانة فابند
 اليهم على سوا ان الله لا يحب الخائنين الضمير عابد الى الذين نقضوا عهدهم
 بنوا قريظة عاهدتهم رسول الله على ان لا ينصروا قريظا فاعانوا مشركي مكة يوم
 الحندق فلما عرفهم نقضهم قالوا لهننا ولفظنا فاسرها الله بكما فانهم وان شريطة
 ومانا بدة لا اكيد شرطوا المزن لنا كيد في الفعل ابق ومعاها ان صادفهم بالحملة
 في الحرب فشر بهم من خلفهم اي سئل بهم تكيدوا بشركهم من ناقض العهود خوفا ان
 يتكلم بهم قالوا اكثر المعشرين لعلمهم بذكورهم اى اذا فعلت ذلك كان عظيم لغنم فظنوا
 ان عاقبة العذر وخبرة واما تخافنا بغير جمل شريطة كما تقدم اى ان خفت من قوم
 جنانة اى نقض عهدهم فابند اليهم عهدهم اليهم عهدهم يعني اقتص على ذلك ولا
 تخافهم قوله على سوا اى علا عدل فانهم اذا نقضوا العهد فبذلت اليهم عهدهم **هـ**
 لكنهم لما بدوا اتحقق الذم فلهذا يكون الامة الاولى في مال من تكور منهم نقض العهد
 لقوله فلفظا الذين عاهدت منهم ثم ينقضون عهدهم في كل مرة وهم لا يتقون وهذا

في سورة آل عمران

لمن ظهر منه ما دانت النقص لان النقص تطلع للشرك لكن بردها سؤال وهو
 ان اصل ملكا حاربهم رسول الله مع عدم تكرار النقص منهم فجاب بان معنى الآية
 الثانية ظهور امارات النقص فكل ذلك واصل ملكا ففقدوا العبد بالفضل وصاروا
 رعية من خذاعة كان من اصحابي رسول الله م وقرن بين ظن النقص وبين تيقنه
 ان يكون المراد ان النقص بغير الفضل ولم يكره فينصرف عنه على نية العبد والفضل
 كاهل ملكا ومع التكرار كينى فربما يكون لا يجوز ان لا يفيض كما في الآية
 لا يحب الظالمين عدم المحبة اعم من النقص فجاز ان لا يجوز ان لا يفيض كما في الآية
 النقص اعم من نقصه بالفضل ومن عدمه الحادي عشر يا ايها الذين امنوا اذا ضربتم
 في سبيل الله فليقتلوا ولا تقولوا لمن القى اليكم السلام لست مؤمنا تفتنون عن
 الحق والذبنا ففتنوا مقام كثيرة كذلك كنتم من قبل فتر الله عليكم فليقتلوا ان الله
 كان بما تعملون خبير روى سيبويه ان رجلا يقال له مرداس من اهل ذلك
 اسلام ولم يسلم من قومه غير فخرتم سبوا لرسول الله واميرهم عائلا الصبي فزجرا
 ويقربا من اسس ملكا على سلاسله راى الجبل الجا وعندها قال من الجبل وسعد
 فلما حله حقوا وكروا كبر ونزل وقال لا اله الا الله محمد رسول الله بالسلام عليكم فقام
 اسامه بن زيد واستاق عنده فاجيرا رسول الله م بذلك فوجدوا جدا شديدا
 وقال فليقتلوه اداة ما معه فتركه فويل كان امير السوء المقتاد وقومهم وابن
 عامر السلام بغير الضد البيا ون السلام بالالف ومعاها واحد فوالست موصاى

مصدق

مصدقا بالاسلام عن مصداقنا فلما اخونا من القتل كذلك كنتم من قبل اى كنتم
 كفارا فلما اطاعوا الاسلام وويل كنتم مستحقين بالاسلام خوفا على انفسكم كذلك مردا
 فليقتلوا اعادة هذا للتاكيد وقراء الكفا وقيلوا بالثاء المنقطعة ثا ودا الجا حوت
 بالثاء فزها نقطتين وهذا خرابدا ان كلمة الاسلام تحقن الدم والقال على اى حال
 حصلت م ان اسامه بن زيد لم يخرج تلك الفعلة عن الايمان لخطا طيرة برادته لم يفتله
 الاطاعا في قتالهم لغير الله ولا انكارا لما لله روى ابن عباس انه لما نزلت هذه حلف
 اسامه ان لا يقتل رجلا لاله الا الله وبهذا اعتذر الى علي م لم يختلف عنه وهو
 عذر غير مقبول لانه فام الدليل على وجوب طاعة من جاز من طاعة من البقات حضونا
 وقد سمع النبي م يقول حارب ما يلي حربي وسلمت طلي فكن كرم على استخطية والعدو
 عند كرام الناس مقبول م فالله اشارة الى ان ثبت في الامور والنهي من المجلة هذا من
 سر غابها الثانية عشر واذا جاهدكم الله احدى الطائفتين فانكم وترون
 ان من خرافات الشوكا يكون لكم وبهذا الله ان يفتح الحق بكلمة ويقطع امر الكافرين
 هذه اشارة الى قصة بدر ومصر فاما ان جبريل م احبال السيوف ان عبد العزيز م
 من الشام وهي صنارة بغير موقورة من اصعد الشام وفيها اربعون اكلبا وان فيها
 اربعينان وعمر بن العاص وعمر بن هشام واخير المسلمين بذلك حاربهم بالخرج
 اليها وقال اهل الله ان يهلكوها فقتل بعضهم فقتل بعض ولم يظنوا ان رسول الله
 بلقي حاربهم فخرجوا الى يدون الامم لم يسمع ابو سفيان مخرج رسول الله م ما ساجر حارب

قبل منكم

في سورة الانفال

ما ليس موضع قد خرجنا من غيرنا انكثت تحتنا بعنا وعدونا والله ما افلح
 قوم بغوا فطردوا ودا في العبر من اموال بني عبد مناف ذهبت ولم يبق لها
 فقال له ابو الجحدي انك سيد من سادات قريش فسرهم فاناس وعمل العبر التي
 احابها محمد واحبا به بخله ودم ابن الحضير فانه حليفك قال له على ذلك وما على
 احدا منا خلا لا ابن الحنظلة يعني ما جعل فيك الهوا على ان تهلك العبر ودم الحضير
 وهو طيغ وعطلة قال ففحصت حيازه وابلغته ذلك فقال ان عتبة يتعصب لمحمد
 فان من عبد مناف ما يشتره فريد ان يخذل بين الناس لا واللات والعزى حتى
 نفهم عليهم ميثابا ما خدعهم اسري فخذلهم مكره وبتباع العرب بذلك وكان ابو عتبة
 من عتبة مع رسولهم وكان ابو سفيان لما جاز العبر حيث الى قريش قد غلب الله عليه
 ما رجوا ودعوا محمد والعرب وادعوه بالمرح ما يدفع وان لم يرجعوا قود والقيان
 ابن الحنفية قال وقرع اصحاب رطل قدما بلغهم كثره قريش واستأخوا وتعرضوا
 فانزل الله ثم استسقيون ربكم فاستجاب لكم في مكرهم بالف من الملائكة من بين
 قال ابن عباس لما اصطفى القوم قال ابو جهم الله ان انا بالثقة فامض وعقل ان
 النبي لما نظر الكثر من المشركين وقلة عدد المسلمين استعمل الغيلة وقال اللهم
 اخزهم ما وعدتني اللهم ان تلك هذه العصابة لا تعبد في الارض قال ايها النبي ربه
 ما قد يدبر حتى يقطر داه قال لما امسى رسول الله فمضى النبي الى الله على الصفا
 الناس وكانوا قد نزلوا في موضع كثير الرمل لا يحب فيه قدم فانزل الله المطر ودا

فقصهم الرسول بالحقيقة
 فادعيت ان يجمع
 فابو جهم وبنو مخزوم
 وردوا القيان

حق

حتى شئت وثبتت فداهم وكان المولى على قريش مثل الغلام والقي الله في قلوبهم كرب
 كما قال سبحانه سلف في قلوب الذين كفروا الرعب فبنا رسول الله ما احبوا فكان
 معهم بزيان لا يفر احد منها الا بزيان بن النعمان والما حري اللقداد وسجون حبلوا بها قيون
 عليها وكان رسول الله م وعط بن ابي طالب م وسر شدين ابي من ثدا العنزي
 سبعا قيون على جبل اشد وكان مع قريش اربعا بة قريش وقيل ما تان نلا نظروا
 الى قلة المسلمين قال ابو جهم ما هم الا اكلة راس ولو بعنا اليهم عبيدا لا اخذوهم
 اخذوا اليه فقال عتبة ا ترى لهم كينا او مد واقبوا عمرو بن مهب فقال بفرسه
 حول المسلمين فزع وقال ما لهم كين ولكن نواضع يارب قد علمنا الموت النافع انا
 برؤسهم خرسا لا يستلكن ويبلغون نلظ الا فاعى ما لهم ملجاء الاسيونهم وما اربهم
 يولون حتى يقتلوا ولا يقتلون حتى يقتلوا بعدوهم فارتوا را بكم فقال ابو جهم كذا
 وجئت فاما الله وان خيرا للسلم فاجع لها فبنا اليهم رسول الله ما يشتر قريش
 الى الكروان ابد بكم فلو في العرب وارجوا فقال عتبة ما د هذا قوم نط فاطلوا
 ثم ركب بعدا سم فظنوا اليه رسول الله وهو يحول بين العسكرين ويمن عن الضال حاله
 ان يكره عندا جبر فمض صاحب الجمل الامروان بطيخه وريشه واطل عتبة
 فقال المجهون اليوم وعصرت الدهر ان محمدا الرؤمة وهوا من عكم قلوبهم والعرب
 فان ملك صادقا فاتم اعاد اعثا ردا ملك كاذبا كعنكم دفنان العرب امره
 فقال ابو جهم حيث واتفق فمضت فقال ما مضى الشئ من شئ حتى سعلم

ان

قريش ايتا الامام ابي بن ابي العبد لقومه ولبن وعمره تقدم هو واخوه شيبه
 الوليد وقال بالجمعة اخرج اليها الكفان من قريش فبرزوا اليه ثلثة نفر من الانصار فوثقوا اليهم
 ارجعوا انما يزيد الكفان من قريش فظفر رسول الله الى عبيده بن الحارث فكان له يومئذ
 سبعون سنة فقال لرمي بالعبيدة فظفر الى حمرة وقال قم يايم ثم نظروا الى علي بن ابي طالب
 وهو اصغر القوم فقال قم يا علي فاطلبوا عيظكم الذي جعل الله لكم فلهذا جاءت
 قريش بجند لها فخرجوا يريدون ان يقتلوا نبي الله واوليائه الا ان نبي الله قال يا عبيدة
 عليك بعيتك وناحية عليك بشيبي ويا علي عليك بالبلد فواضح انتهى الى القوم
 فقالوا الكفان فقل عبيدة على عبيته فظفر على راسه من قريش فظفر بها وضرع عبيته
 عبيده على سائر فاكلها فشقها جميعا وعل شيبه على حمرة فقصارا باليعقوب حتى اكلها
 وعل امير المؤمنين عم علي بالبلد فظفر على رجل عاتقه فاجرح السيف من ابطه قال علي م
 لقد اخذ الوليد عيبيته بياد فظفر بها حتى قطعت ان النساء نفت علي الارض
 اعشق حمرة دسيرة فقال السلون ما يلح امرى الكلب قد نزعك فجل على شيبه قال يا
 طاهي اسك وكان حمرة المول من شيبه فادخل حمرة راسه فصدده فظفر على
 نصفه ثم جاء الى عبيته وبرز من فاجره عليه وعل عبيدة حمرة وعل علي ايتا بالبلد
 الله م فاستبحر قال يا رسول الله م الست شيبه قال انتا قل شيبه من اهل بيتي قال
 ابو جيل لا تقبلوا ولا تسطروا ولا تطروا سبعة عليكم باهل البيت فاجروهم فزاد
 عليكم بقريش فخذوهم اخذوا حتى قتلهم مكة فخرتهم فذلتهم وخطا اليهم حمرة

سلافة بن

سلافة بن مالك بن خشم فقال لهم يا ابا راكم ادعوا الى راكم فذهبوا الى راكم
 فدعوا اليه رايه العشرة وكانت ارا برع بن عبد الله فظفر اليه رسول الله فقال
 لا تطعوا عبيدوا ايضا راكم وعصوا على الواحد ورفع يده فقال يا رايان تملك هذا
 العصا لا تعبد ثم اصاب بالفتنة فخرى من رايه فظفر بالعرق عن وجهه فقال هذا جبريل
 فقال ما كثر في الف من الملائكة مرد فبين ودعى عن سهل بن حنيف لقد راينا يوم بدر ان
 احدا ناضرا يبعثه الى المسلمين اثنان وسبعون من سنا وديم قتل على منهم ستة
 وثلاثين والملائكة بالي المسلمين ستة وثلاثين ولما ظفروا بهم رسول الله وخرج من الحرب
 قال اليه ابن عباس يا رسول الله عليك باليعقوب فظفر به ونهاها فظفر فقال العباس هو
 ذا القين لا يصلحك فقال م ولم يرك قال لا فانه وعدك واحد والمائتين وذا اعطاك
 ما وعدك وهذه القصة وقعت في البين فها هو ايد ان المولاد اجدي الطائفتين
 العبد والقيس وغير ذات الشوك العبد الشوك القصة ٣ انه اجبرهم اجمالا فزاد عددهم
 احدى المائتين وارسا الى ان الواقع هو الظفر بذات الشوك لانه قال ويروى
 ان غير ذات الشوك يكون لكم وقال ويروى ان من الحق بكلامه وقطع ابر الكافين
 وقطع خا برهم بالظفر بذات الشوك وذا اذا ما قدما راو حبيد وتمر خصوصا اذا
 كان من فقال نفسه وكانت ارا دة العبد لا اكلها ومن هذا العبد قال رسول الله
 كانا نظرا الى مضارع القوم وقال العباس لا يصلح لك الظفر بالعب ٣ معنى قوله علي الحق
 اي يذهب ويظهر بكلامه ارا اية التزلزلا فقالا لكاره فذللوا كارتا للملكة وقد ذف

المشرك يقع واصبه من حبيبه
 قبل ان يصل اليه البيعة وقيل
 ذا الاليوم من

ذات الشوك على النضر

العيب في قلب الكفار ومنه الملة الكفرة وقطع ايديهم وقطع اذانهم وانما سيقا
 ودا بر الانسان عرقه ودا بره الطائر كما لا يصح يخرجه بها وهذا لا يرد على شي من
 فقد الجنا ولكن ذكرنا وذكرنا القصص من بعد من ولما بها من الخمر للبر
الثالثة عشر فان حجوا الاسلام فاجعل لها ديوك على الله انه هو السبع العليم خبير
 اذا مال والسم السالم الى المصالح قال ابن عباس هو مفسر في قوله فانما الذين
 لا يؤمنون باقده وقال الحسن وفداه معاجد منسوخة يقولوا المشركين حيث
 وجدتمهم طعننا بناع منسوخة لخلق الصلح برأي الامام وبحسب الصلح المجددة
 وبديل علمه منسوخا ان انكروا المشركين تزلت في سنة تسع وبعث بنا رسولا تقدم
 الى مكة ثم ناع اهل يربن على الف حلة الفت في صفر الف ورجب واعلم ان الفتح
 وبقيا له الهدى ثم ناع ان النبي صلى الله عليه وسلم عام الحديبية وكانت لا يراة
 الى ذلك ثم ناع ما يجوز مع رعاية الصلح للسلطان وقد يجس مع الجاهل بها اما الظاهر
 اولوها اسلام حائز مع الصبر وتحمل ما يحل لبر الاستطاعة فان لم يكن حاجته ولا
 ضرورة ولا مصلحة فلا يجوز مع حصر لا حدها فاقول فانها اوتجتا شهر وفي طر اكثر
 لا يجوز الزيادة على سنة وفيها مديها خلافا لقرينة اعتبار الاصح ولا بد من تعيين
 المدة فلو شرط مدة محظرة لم يصح ويجب الوفاء بالهدنة المحظرة لا يجوز النقص
 الاصح بفضاء المدة او ظهور خيانه من الكفار ولو استعمل الجاهل في حذر من بعد العهد
 اليهم وينذرهم ولا يجوز مع الهدنة فكذا يجب الوفاء بالسنة العتيقة ولو كانت فاسدة

في سبب القتال

لا يرد

في سورة الممتحنة

لا يجوز الغي بالابعد الا نزلوا **الرابعة عشر** يا ايها الذين امنوا اذا جاءكم المؤمنات
 مهاجرات فامتنعوهن الله اعلم بما ينهن فان علمن من مؤمنات فلا تزوجوهن
 الى الكفا ولاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن وانهم ما انفقوا ولا جاح عليكم
 ان سكنوهن اذ اتيتموهن اجورهن ولا تمسكوا بهن لكوننكم لكوننكم لكوننكم
 والمسا لواما انفقوا ذلكم حكم الله عليكم بينهم والله اعلم بحكمهم وان فانكم سبيل
 من اعدا حكم الله الكفا وعفا عنهم فانوا الذين ذهبوا بهم فقل ما انفقوا وانفقوا
 الله الذي انتم به مؤمنون قال ابن عباس لما وقع صلح الحديبية ائتمن ان من
 جاء منهم الى رسول الله م يرو عنهم ومن اناهم من اصحاب رسول لم يرو فقد مش
 سبب بعد ذلك الحارث الاسدي سنة بعد ذلك كتاب يقدم وفيها سنا وفي سبيل
 ابن الراهب كان كافرا فقال يا محمد اودع علي ابي فانك شرط لنا ان ترو علينا
 من اناك سنا وهذه طينة الكتاب لم تحفظ فقلت لا يرد وقد تضمنت الحكم ما اشد
 تقدم وجوب الوفاء بما تضمنت عهد الصلح من الشروط الصحيحة لا الفاسدة واصلح
 الحديبية وان تضمنت ومن اناك منهم بكنه مطلقا قابل للتعهد بعد الاشتغال
 على المصلحة فذلك كان رسول الله م يرو من الرجال من بعشرة مائة من الفتن
 عن دينه فلم يرد خوفه من الفتن وكذا لم يرد المرأة مطلقا وان كان لها
 عشرة لانهم لا يمتنعون من التزوج بالجاهل ولا يمتنعون فتنها من زوجها فان
 المرأة تاخذ من دين بلها **م** اذا خدمت المرأة مسلمة يحسن بمقتضى الآية

واما من ليس له عشرة فيمتنع

تعتبر قال ابن عباس هو ان شغلنا بنا ما خرجت من بعض روج ولا رغبة
فارض ولا الناس دناء ولا عسفا الرجل منا فاما خرجت جبا الله وليس له ^{الحاجة}
اذا تحققنا سلة ما امره قوله الله علم بايماننا ثم مكلفون ما يطولكم من ^{الحاجة}
وحقيقة ايماننا معلومة فقد نجاة ³ قوله فان علمتموهن مؤمنات ادا النكح
المناخم للعلم العلم حقيقة فانه غير ممكن وغير من الظن بالعلم اذ نالانه كهرق
الغنى فلا ترجع من الكفا ولا من حل لهم فيه يصح بوجع فتح النكاح من غير
طلاق بغير اسلامها لكن ذلك ان كان قبل الدخول وقع الفسخ في الحال وان كان بعد
توقف استقراؤه على انقضاء العدة نكحوا اسلام الزوج في العدة فوافق بنا هذا في
الكنايين اما ما كان كان الاسلام من الزوج فهو نكاحه وان كان من الزوجة ففكها الله
والنكاح لا يثبت الا بالقبول والقبول لا يثبت الا بالقبول ^ع اذا قدمت مسلمة ^{لها}
زوج فناء في طلبها ففسخه وجب على الامام او نائبه ان يدفع اليه ما سله البنا
من مهر خاصه دون ما انفقت عليها من مأكلا وغيره ولو كان المهر مأكلا لم يخرج
اوله من دفع البنا شيء لم يدفع اليه شيء ولا يجره المهر وان قبضه ولو جازا به
واخوه لم يدفع اليه شيء هذا تدفع الامام او نائبه ذلك المهر من بيت المال لانه من
المصالح ولو قدمت بلده الدين في الامام ولا نائبه لم يدفع اليه شيء وان صنعت
زوجته وهذا كله في ضمان المهر اما لو قدمت لامع العدة فلا يدفع اليه شيء لانه
حولي بغيره على ماله ولا جناح عليكم ان تنكحوا من لا جناح في نكاح المهرات المأجرات

وقع

لوقع الفسخ في نكاحهن واستند الى ابو حنيفة بذلك على ما اذا خرج البنا احداهن
مسلم او بمذون حتى الاخر حريبا ونعت الفريضة ولا يرى العدة على المأجرات ويصح
نكاحها الا ان تكون حاملا ولا يبرأ من نكاحها اشتراطه بالعدة كما في حق الحامل
عنه قوله اذا انكحوهن اجورهن اي مبرهن وفايدة ذكر ذلك اعلام ان ما
الارواح من اليهود لا يمكن عن دهر نكاح مسانف ⁴ ولا تمسكوا بعضكم الاكوا فرائ لا
تمسكوا نكاح الكافرات والعشرة فامسك به من عقد او ملك في النكاح ومن النكاح
عصية لا تالفه المسع والامارة بالنكاح تكون منقصة من غير قبضها وفترة لا على المهر
نكاح الكافرة مطلقا حريية وذهبا داما ومنقطعها وسياتي بخفضه قال مجاهد
هو من يلدق من بقي مع الكفار وقال الفسخ هي المرأة تلحق بدرا المهر فغيره ولا
ابن عباس من كانت المرأة بمكة فلا يفسخها من شأبه لان اختلاف الدارين ^{كافة}
فتلحق بمكة وكل ذلك يخضع للمهر لفظ من غير دليل وكذا قل من قال ان المهر مال الكوا
الوثبات السبيل ليقول بط الماعز ان العبرة لعموم اللفظ وان السبيل يخضع ^{لها}
ما انفقتم ولتسألوا ما انفقتا اي اذا انحطت امرأة منكم باهل العدة مرتدة ^{لها}
ما انفقت من المهر فاصفوها ومما ينفق عليها ذلك ذلك اي ما ذكر في الآية حكمكم
في شرع بديكم فانه علم بمقتضى الامر بحكم لا محالة ⁵ وان فانكم شيء من ارجاءكم الى الكفا ^{بحكم}
لما اريدوا المهر الى الزوج الكا في قبيل ذلك السلطان ما نكحها وما دام مهر الله ففسخه
مرتدة فلم يعتزلوا نزلت هذه وان فانكم اي سبقكم وانفقت منكم شيئا اي احد

مما كان

اذ احبكم اليه الكفار فمما فيهم مثل معناه فمرة تم فاحسبتم من الكفار عيسى عليه السلام فمما فيهم
 الرجح الذي فاستلوا من الكفار من راس الغنمة ما نفقه من مبرها و قبل معناه من
 العقبة وهي نوبت شيشه اداء كل مهر من الاخرين ما يرتبوا جنون على اى فان كانت
 عبيتكم من اداء المهر فاقوا من فاحسبتم من الكفار مثل مبرها من مبرها فمما فيهم
 نوبتوه ورجعوا الكفار قال الرجاء فمما فيهم فاحسبتم في القتال بعقوبة حتى غنمتم
 وكان جميع من تحق بالكفار رست لنا لا غير فاعطى رجل فقدم اذ فاحسبتم مبرها من
 الغنمة **الخامسة عشر** يا ايها النبي انا جاءك الوفقات بنا بعثك على اى لا يشرك
 بالله شيئا كل يسرى ولا يترين ولا يقبلن ولا دهن ولا باقين مبرها من بقرته
 بين ابدتهن وادجلهن ولا بعثك في مبرها من واستغفر لهن الله ان الله
 عفو رحيم نزلت يوم فتح مكة لما فرغ النبي من مبرها من الوطال جاورت النساء بها
 قيل كان مبرها من بين ابدتهن فيه وقبل كان مبرها من على يده ونب وبيته
 عليهن المشرط السند المذكورة في الابهة الفضل اشارة الى واد الهبات واللفظ والابته
 اعم واليهما ان قيل الحاق الولد بهما ولا يمكن منه وكان سنة المرأة باللفظ الولد فيقول
 هذا وحمل ان حمل به من الزنا لان بطنها الذي يحمل بين بطنها ورجلها الذي ينفذ فيه من
 وجعلها والمعرف كل طاهر ما يربها وقيل عن مبرها من النور وقرن الثابت من الشعر
 وشعر الحبيب من شعر الوحي والدعاء ما يولد واللفظ اعم من ذلك كله قوله واستغفر لهن الله
 فيما فعلن في حال الكفر وقرن لا على ان الكفار من الكفار على ترك النور وان الاسلام

في سورة

يما في فتح ماء ثم
يمن

وليس منك

الامر

الامر عند روى انهم ما يعين على الصفا وكان عمل من هذا وهذا فمما فيهم
 مشكورة مع النساء خزانة ان مبرها رسول الله م فقال ما يمكن على ان لا يشرك
 بالله شيئا فقال الله انك لناخذ علينا ارا ما ما بالناخذ من على الرمال وذلك ان
 ما يعين الرمال من مبرها على الاسلام والمها فقط وقال النبي م ولا تشركن فقال الله
 ان ابا سفيان رجل مسكت وان اصبحت من ماله هبات فادى روى ان ابا سفيان لا يطال البو
 ما اصبحت من ماله من ماله فمما فيهم فاحسبتم في القتال بعقوبة حتى غنمتم
 نعم فاعص ما سلف يا ايها الله فعلا فمما فيهم فقال الله فمما فيهم فاحسبتم في القتال بعقوبة حتى غنمتم
 الخطاب لما جرى بينه وبينها في الحيا هله فقال مبرها من لا تقبلن ولا دهن ولا باقين فقال الله
 وبيننا هم صفارا وفلتهن كبريا ما فاحسبتم وهم اعلم مكان ابنا حنظلة من ابي سفيان فمما فيهم
 على من اى طالبهم يوم بعد فمما فيهم فاحسبتم في القتال بعقوبة حتى غنمتم
 مبرها قالت الله ان الله ان اليه ان فمما فيهم فاحسبتم في القتال بعقوبة حتى غنمتم
 ولما قال ولا يصح في مبرها من فمما فيهم فاحسبتم في القتال بعقوبة حتى غنمتم
 في مبرها من فمما فيهم فاحسبتم في القتال بعقوبة حتى غنمتم
 استلوا فاحسبتم في مبرها من فمما فيهم فاحسبتم في القتال بعقوبة حتى غنمتم
 فان فاه فاحسبتم في مبرها من فمما فيهم فاحسبتم في القتال بعقوبة حتى غنمتم
 فاحسبتم في مبرها من فمما فيهم فاحسبتم في القتال بعقوبة حتى غنمتم
 وهو خطا فان الباطن هو من خرج على الامام العادل بنا ويل بطور جاريه عندنا كما فرأى

حلال ففقط رسول الله
وعرفها فقال لها

حربك يا علي حربك على تكليف يكون المنكوس ومنه ما حتى يكون واختلف الامة في ذلك
 من ذكر لفظ البقي في الامة ان يكون المراد بذلك البينات المعهودين عند اهل الفقه كمال
 الشافعي ما عرفنا احكام البينات لمن قبل على من يريد فعله في حرمة الجيرة والشام والخارج
 من ان لا يبيع مدبرا اهل الجيرة والخارج ولا يبيع على جريحهم ولا يبيع لهم في شدة وشيخ
 مدبر اهل الشام واخرج على جريحهم ولذلك لم يجعلها المراد في حجة على ثلث البينات
 بل صلبا وقسم من يكون من المسلمين او المؤمنين فيقع بينهم قتال فعدي بعض قتال البقي
 بعضه لتعدي فثقل على المتعدي حتى يرجع عن تعديده الى طاعة الله واستئصال امره قال الرازي
 ذكرنا الكبرى اننا نزلت في ما مضى من الامور وقع بينهما حرب فقال نعم استدل الرازي
 على ان اهل البقي يؤيدونهم انتموا خلفا ونفلا لا وجها عدوا لمرادكم وانتم كنتم
 سبيل الله اي انتموا استبايا وسبها وغنا وفقر ومشاورة كما قال في ظاهر
 الامة تصفق في البينات وهذا يعم على ان اهل ظاهر فيها يدل على ثلث البينات حتى
 حجة على المطر بل ظاهرها بعد تاليف الامور بالجماد والمبايع في ذلك كما ذكره الطبري
 وعنه فيكون المراد بذلك جماد الكفار واليهود نعم ان كان ولا بد لبطل على ثلث البينات
 بينهم بجوب طاعة اهل الامور في قوله يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول
 واولي الامر منكم او يطعوا يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم
 من ظاهر الامور والباقي كذلك لا خلاف في الاستدلال وجوبه عند تنبيهه على امامه
 فهو حقيق باسم الثقات ولذلك قال لا يجلبنا لا مؤمن ولا يفتننا لا منافق بدأ

في بعض

الشافعي

الشافعي في حجة ودينها وعن في ايماننا ومن جاز لا يجز قطعا يكون مناخا وهو
 المطر بل يلزم من عدم جازهم النافعين عدم ذلك بعده ولذلك قال علي بن عيسى الجبل
 والله ما فعل اهل هذه الامة الا اليوم يريد به قوله ثم وان تكلموا ما ينم من بعد محمد
 ولعلنا قد بينكم ففعلوا انما الكفر الاية **المناشير** وعدوا لهم ما استطعتم من
 قوة ومن يوالي الجبل فهو من به عدوا لله وعدوه ومن دونهم لا ينالهم الله
 بعلمهم وما خلقنا من شيء في حسبي الله يوقنا لكم وانتم لا تكونون الا عدوا والاستدلال
 بمعنى قوله من قوة اي ما هو سبيلنا وسبيلنا انصار على عدوك من العدد والعدد الاية
 صريح في الامور بالجماد وهو صفة الشرف من هجوم العدد وانها به ولذلك قال مؤيدون وكانه
 جواب سوال مقدر بقدره لم يعد لهم ما استطعنا والعدو فالب ما فاجاب بان
 اعداء القوة لاجل السبب وهو الايمان والضمير يرجع الى ما استطعتم وعدوا الله
 قيل هم اهل مكة لانها في حال حرب فغير ما قبله لا عرضا ان خصم السبب ان يقضي
 خصم الحكم بل هو عام في كل عدو الله واخرين من دونهم قيل هم بنو نضير وقال السعدي
 اهل فارس وقال الحسن هم المناشرون وهذا جود فعليه لا تلو نعم الله عليهم ولكن بعد
 ان يكوننا شارة الى البينات لان الضمير من دونهم عائد الى عدو الله وقال الطبري
 انهم الجني ككثرة منهم وقد ورد ان صهيل الجبل يؤذنه فيها فابدا قبل المراد بالقر
 الوعد وادع عقيدتين عامين عن النبي ص ومن يهكموه في الحصون وضرا من سبي الحسن
 بالجبل وقيل لرجل اوصى ثلث ماله في الحصون فقال ليس بي به رجل وربط في سبيل الله

في سورة الانفال

ربي عليا مقبل لما اوحى بالحصون فقال المفتح قول الشاعر ان الحصون الجبل
 لاعد والهمى **وغير ذلك** فان الله في الحصون على الجبل جاز ولا ينفذ اللفظ اليه الا في
 ظاهرة هنا **م** الجبل من اعظم عدد الفصال قال النبي **م** او يطول الجبل فان
 لكم عزوا جوا كما كنتم وعظما على قوة من باب عطف اعظم اجزاء النبي كفا هذه الجبل
 ورواه من قبل في قوله يا ايها الذين امنوا اصبروا وصابروا اي رابطوا من
 الرباط المذكور لا اله الا الله **م** الجبل ان يكون قوله المراد صبرا على الطاعات مما يربط
 الجبل انكم على مخالفة الجبل ورابطها على ذلك او صابروا الاعداء ورابطوا اعدائكم
 وحيثكم في الغزو **م** الجبل لما يربط على صابرا الطاعات قال النبي **م** من رباط انكاد
 الصالح بعد الصلوة وعند **م** من رباط يومه دليل في سبيل الله كان كعدل
 صيام شهر رمضان وقيل لا يظن ولا يتقبل عن صلوة الا حجة **م** الرباط حيازة
 مع ظهور الامام باطون وهل يجوز على الغيبة منع الشيع من اعتبار على رواية الاوجه
 جوازها لعدم الامر ولا بها ليست جواذ هي تكون مشيئة بالامام بها اوصافها
 وهو واجب على المسلمين على الكفاية والرواية لا شها على الكفاية تستحق عقوبة
 الدليل من لم يربط بنفسه بها عدل الرباط بما لا يفي ذلك اجبر جليل فلذلك السادة
 الامير الرباط يؤول وما استغنى عن شيء **م** سبيل الله بقرآنكم فانتم لا تظنون
 اي لا تتفهمون شيئا **الثالث** يا ايها الذين امنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف
 ما ياتي الله بعقوب مجتهد **م** ذلك على المؤمنين اعزة على الكافرين مجتهدون في

الثالث
 في سورة

سبيل الله

سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع
 عليم قال الراودي والمعاصرا تزلت في اهل البصرة وبغداد ذلك منكم ومن
 عباس وعمار وعمر امير المؤمنين **م** انما قال يوم الجبل والله ما فذل اهل هذه الامة
 حتى اليوم وتلى الامة ومن حذيقه مثل وعدي **م** نظر بله اعم من ذلك وانما هي
 خطاب لكافة المؤمنين في حق الرسول **م** واعلم منه ثم ان منهم من يرتد بعد وفائه
 بالقيام وعدم البقاء على وصيته **م** انكادهم النص عليهم وذلك هو ما يقول جميع
 اصحابنا اننا في النص كفرة والارضا وهو قطع الاسلام بما يوجب الكفر ويكون ذلك شأ
 لاهل البصرة وغيرهم وقول علي **م** والله ما فذل اهل هذه الامة يخرج حتى اليوم حتى
 يصدق فان منكرى عام من المنفذين ليرقع بينهم فقال بالاول قال **م** وقع عليه
 بعد وفات الرسول **م** هو حيا اهل الجبل فذلك قال ما قال وقد عرفت انهما امكن
 حمل الكلام على عمومه فوالى دليل على ان الله دنا وبنا والضر والقيام على امير
 المؤمنين **م** ذكرنا وصاف في متن الامة بغيرهم ويجوز في كقول النبي **م** يوم حبيب
 لا عطين الربا عذرا وحيلة بغير الله ورسوله صحيحه الله ورسوله كرا وغيره وقوله
 اذله على المؤمنين اي من سدة نواصيتهم ولين جانبهم كجوف كالذليل قوله اعزة على
 الكافرين اي من شدتهم في ذات الله ودينه يكونون على الكافرين كالقاهر والقاتل
 على من سبده وقوله مجتهدون في سبيل الله وقوله لا يخافون لومة لائم فلهذا السفا
 المحسن يضمن على ايم هو المراد لولا ذلك ادفعناهم بغيرنا وما وليكم الله دينه

والذين آمنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكاة وهم الذين لا ينكحون
 في ذلك كله الا ما كان من ذلك فذلك هو تلك الاوصاف فبها ومحمد من الله
 ثم يبين ما من الله من عباده من علم منه قول الا لطف الله تعالى بعد المنع انما
 لا يحل له لعب عليهم **الا تعبدوا الا الله** آمنوا انتم واتقوا الله واستقوا اليه الواسطة
 وحاجتها في سبيل الله اعلمكم بصلوات الله واجتنبوا ما حاسبوا واستقوا
 اليه الواسطة بفعل طاعة ولا ما كان هذان العنان انما هيان بقوله **فوقوا** ^{الضعيف}
 والشواهد والحدود مع النفس الامارة واللامعة اذ فيه بالامر بليها معقولة
 سبيل الله في ما احصله فطريقه وطلبه من الله لا غير ذلك من الاعراض اذ لا
 ذلك الجهاد لم يحصل القوى والوسيلة لهم يحصل الفوز برضوان الله واستحقاق
 دخول جنته قال تعالى **انما حسبت ان تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا**
منكم ويعلم الصابرين والاستقام على سبيل الاستقامة **الحامدة** اذ ذلك سبيل تلك
 بالجلالة والوعظ المحسن وعادتهم التي هي احسن ان رتبها علم من قبل عن
 سبيله وهو علم بالهتدين اعلم ان لا يجوز الحاد في المعاطة مع الكفار والنجاة
 الا بعد الدماء الى محاسن الاسلام واما من **الحج** عليهم قال تعالى **سبحان الله** ارسيت
 البناء رسولاً فخرج انما من قبل ان عدل ومضى وكان الاشارة الى محبوب
 الكفار والذين اكلوا قبل محاربتهم بفعل الواجب بالجلالة الكفار في المعطاة المحسنة
 ثمة لرد الجدل دليل على العقل والتحقيق ان التبع من يدعو الناس على تدريسهم كما
 امرنا

وحيثما

امرنا معاشر الانبياء ان نكلم الناس على قدر عقولهم وهم ثلثة اصنام لا ينفكوا الخاطب
 اما ان يكون له قدرة على ذلك بالبرهان او لا والثالث اما ان يكون له قوة الجدال
 والمغالبة او لا فثمة التبع من قام مقامه فهذا هو الخلق مع الفرق الاولى فامره
 البرهان وايضا القديق الجازم في ذهناهم وغايتهم مع الفرق الثانية لا لزم لهم البرهان
 بما امروا به وغايتهم مع الفرق الثالثة ايضاً المقدمات الافتتاحية فاذها هم لبقادوا
 الحق لعصودهم من رتب البرهان والجدال فكل ذلك اسارة الله لهم فان والموقف المحسنة
 اسارة الله الخطابية وغايتهم بالحق هي احسن اسارة العلم الجدال واما تقدم الخطاب على الجدال
 لان المتفهمين به اكثر منهم غلبا لاسيما لان الواو لا يبعد الترتيب ووضعه المعطاة
 بالحكمة اى بطلانهم حشوا والجدل بالحق هو احسن اى بالحق والحق المحسن والكلام الطيب
 فان ذلك اقرب الى المقبول والانفصال لا على وجه السفاضة والغلظة فلهذا رتبها علم
 اهل البيت عليهم السلام ان يوقع فيهم هذا لئلا ان تروهم من الصلابة وانما علم الله بالذوق والله
 اعلم **التاسعة** من كفر بالله من بعد ما شرعنا له الا من اكرهه وتبين طعن بالامان ولكن
 من شرح الكفر صدقاً عليهم غضب من الله ولامه عذابه عليهم من مبدء غضبه عليهم
 حيزه والا من اكرهه مستثنى من قوله عليهم غضب فلهذا رتبها علم من شرح الكفر صدقاً في
 التبيين ان الكفر ما كفرنا الله به هو الذي يوجب عقوبتهم لا بالاكراه بل انما
 من اسلم من اهل مكة فتشاوروا وندوا عن الاسلام طوعاً وبغاً وعضلهم كرهوا وهم عباد
 داوود وابوسمينة صهيبي بليل وجبالها سيرة فطيط بين بعيرين وخبير في

قبلها بحجة وقيل لها انت اسلت طلبا للربط فقلت ريثل باسرها واعطاهم
 عاريلبا نرا ارا دما منة وضاخا خبر حولا لقدم بذلك وقال حرم كفر عاريلبا النبي
 كلا ان عاريلبا انما كان من فريضة الله فداخله ايمان بلجود وده وظاه عاريلبا رسول
 الله وهو سكر وقال معاوية قال شرار رسول ما ترك حتى نلت منك وذكر النبي
 جبريل رولا لقدم مسيح بهنجه ويقول ان ما دوا لتفعل لهم بما نلت ثم اعلم ان هنا
 فداخله ارا كره على عاريلبا النقية في الجمل وكذا قوله نعم لا يتخذ المؤمنون
 الكافرين اولياء من دون المؤمنين ومن يعقل ذلك فليس من الله في شيء ولا ان
 تتقوا منهم تقاة وقرى نقية لانها واحدة للضد لا للفرق وفتح الضم ان لم يكن
 واجبا فلا اقل من جازة ولان رسولا لقدم بها اسهر يوم الحديبية واعطاهم اموالهم
 مما تباعا عليها والمباطن وهو حريم من النقية لان النجاسة نقل في الكراهة من الحسن البصري
 النقية الى يوم القيمة يعني اننا باخذنا او جازة الى يوم القيمة لان الادب عند الله انما
 يقتضون بان طلق الكره لا يقع وقالوا من اكره على شرب الخمر والزنا فلا شر عليه ولا احد
 نقل جبريل محمد الصادق ثم النقية بين ودين باقى واحتجاج الخلف باننا نقول لان
 كل واحد منهما ايمان اموالهما وخطا منة للضد والتناق حرام ولا لنا لجانة لجانة
 على الانبياء اعطاهم كذا الكفر نقية والدم دم كالمؤمن واليهود واجيب عن الاول بالفرق
 بينهما فان التناق ايمان الكفر واعتقاده والتناق حرام بالنقية ايمان الايمان
 واعتقاده وهو واجب فلا يكون احدهما كالاخر وعن الثاني ما به خارج بالاجماع ولا لجانة

لهم لعدم الدين بالنكبة لانه كان اول الاوقات بداء الدعوة لكثرة العدو
 والمنكر وذلك بط **ب** قسم احكامنا النقية ثلاثا **ا** حرام وهو في الماء
 فان لا نقية فيها فخل ما يلزم انا جرد من لا يجوز فخل لا يجوز النقية فيه لاننا
 وجبت حقنا الله فلا تكون سببا في اجتناب **ب** جناح وهو في الظاهر كذا الكفر بانه جناح
 الامران استدل الا نقية عاردا بوجه فان النبي صرح بالفعلين معا كما نقل **ج**
 واجبه هو ما عاردا من الفهمين فان الادلة المذكورة تعينه ذلك لان اجماع الخلف
 على ذلك هذا مع تحقق الضرر بها اعا لولم يتحقق ضرر فيكون فعلنا اجبا او مستحبا
الساوي اختلفت فيما افضل من اموال منى او فيفضل منى او فيفضل لان في ذلك
 النقية اعرار الدين وتبديلا لولا اولى منى لعلنا اخذنا من المسلمين فقال لا احد
 ما نقول في محمد قال رسول الله قال فاقول في قال انما نبهت فداخله وقال لا يؤمنون
 في محمد قال رسول الله قال فاقول في قال انما نبهت فداخله وقال لا يؤمنون
 الاول افضل فبلغ ذلك بطل الله وقال واقا الاول فقد اخذ برخصة الله وامانا اننا
 فقد صدق الحق فربنا لو قيل بفضلهما لفضل لان النقية قبل الله ومن ترك النقية
 فضل كما عاردا فضل نفسه ومن فضل نفسه فقد نزل اننا معصومة ودينه ولا
 تلحقوا بامرهم الى الملكة والرواية خبر واحد لا يتحقق حجة به فادركناه ك
 الشري من الاقرام حرام تناس النقية فبذلك لعلنا وصبرنا ان افضل ولذلك قال على
 كلام الله اما السبب فينبغي فانه في ذكره ولاكم تجاة واقا البلاء فلا تنسبوا منى فادركناه

على العطرة وفي رواية اخرى ما البراءة قدوا الاعناق وذلك دليل الاضطرار خصوصا
 ان كان من يقصد به بوقيل يعقوب بن السكيت وصار الله مع المتكلم حب ليرفضه ولقد
 على الحسين من هذا الباب فان تغيب القاسم عليها في قوة البراءة بل هو مكذب
 للرسول لم يقلهم هاسيدا شيا بل الجند الثاني هذا على الذين كفروا ان ينهتوا بغيرهم
 ما قد سلف وان يعودوا فقد مضت سنة الاولين ولست على حاكم انهم اذا سلوا
 بغيرهم ما قد سلف منهم من حقوق الله من العاصي من الواجبات وهو دليل على
 انهم مكلفون بذلك طال كفرهم به انهم اذا ارتدوا بعد اسلامهم اخذوا بالعقوبات الثالث
 كما هو باب الله في الامور وفيه دليل على جواز قتل المرتد لكن ذلك بعد استنائه فلا بد
 انهم ما انا خصنا الا بغير حق الله لقيام الدليل على عدم سقوط حق الادوية في حق
 بمقتضى كتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والمطلوب من فعله من غيره والنهي
 عليه كفا من غيره والمعرف بالعمل الحسن المشتمل على صفة واحدة والمنكر العمل القبيح
 واختلف في وجوبها سرعا وانما اختلفت في وجوبها عقلا قال الشيخ به وهو كونها
 لطيفة وكل لطيف واجب وضع السيد والارتم وقع كل معروف وارتقاء كل منكر وهذا
 بالواجب وهذا باطلان والامة زمت نظر بان الواجب العقل لا يختلف بالمتنوع والبر وفيه
 نظرون الواجب يختلف فان العباد وحيوان عليا بالقلب واللسان والاعيان على
 بالقلب لا ينفردوا اختلف بالهيئة الشاكلة واختلفت فان الواجب عليهم التخصيف
 والانداء ليدخل التخليف وكذا اختلف في الواجب على الكائنات الشئ على الاقل والسيد

الذي

ان في الواجب هنا ليس مطلقا بل مشروطا بالعلم بكون المعروف معروف والمنكر
 منكرا واصل الفاعل ويجوز ان يبر الامر والنهي والامن من الضرر الا ان يعرفه
 بسبب ذلك وراسب الامر بمقتضى ما تقدم به والناسخ وضابط ذلك تقديم الامر بالاحل
 من الفعل والقول فان انتهى الى ما يقتضيه جرح او قتل فذلك وتطيقه اما ما قيل
 هذا في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فاما بدعيه ونواب جويل قال لنا مروى
بالمعروف فنهون عن المنكر الا في اوليكم شراكم ويروا حاكم فلا يستجاب لهم وقال
 علي ع ما خلقنا من احدنا الله وكفى بذلك فضيلة لمن انصف بها واعرف هذا فاما
 اما باب الاصل كنتم حراما واخرج للناس امر من بالمعروف وانهون عن المنكر
 ما بقه كان تارة معين بحدتم وضار من مصوب على الحال القبيحة اخرج للناس من
 العدم الى الوجود لنفع الناس على نفع بعضكم بعضا وهو حال فضيلة تارة من
 بالمعروف وانهون عن المنكر وهو حال الامن كنتم ملين من انتم يكون وجوبهم
 بالخير والنجاة معتبرة بالامن بالمعروف والنهي عن المنكر والاولى ذلك ان من شانه
 الامر بالمعروف والامر بالمعروف والامر بالمعروف والامر بالمعروف والامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر من الامر والنهي عن المنكر فانه انما اقتصر على الامان ما بقه ولم يقتل
 ويحب ما في دين الرسول من الامان بالبعث ليس ما عان ما بقه لقوله ويقولون نؤمن
 ونكفر بغير الحق والاولى ذلك هم الكافرون حقا وهذا فاما هذا في الامر بالمعروف
 حيلة مساندة وان جازوا اذ لم يكونوا والاولى ذلك من ربيهم ولا رهن ظاهر الاية

في قوله تعالى

على التقديرين تدل على وجوب الأمر الذي على الإنسان لا يخلو وهو الأصح والليق وهو بعد
 تأثير الأمر الأول الذي يفقد شرطه وهو الأمر ويل وجوب مبادرة العمل إلى الاستعداد
 وإن علم بتمام غيره فقامه **٣** استدلال بعضنا أيضا بما لا بد على كون الإجماع حجة من حيث
 أن اللام في العرف والتكرار لا يستغنى عن أي تارة من كل معروف ويثبت عن كل مكرره
 أصح على خطأ المقتضى واحدة من كلين وهو المطلب واجب يمنع كون اللام في سلم الجس
 لا يستغنى عن دان سلم فخل على المعصومين لعدم تحقق ما ذكرتم في غيرهم وبذلك
 ورد العقل أنهم عن انشائهم فالأول كيف يكون خلو قدره فمثل فيها ابن بنت نينا
الثانية ولتكن منكم أمة يدعون إلى الجحيم ولا يردون بالمعروف ويهتدون إلى التكرار
 وأولئك هم المفلحون هذه صريحة الأمر واستدل بها من قال بوجوب الكفاية لكونها
 للتبصر في البيان وهو منصف لأن البيان لا يستند على التبيين وإنما كانت التبصر
 تكون صريحة فيها فلهذا وهو ملاحظ في جميع القرآن ومطالعانه وهذا فائدة الأمر الثاني
 من وظائف العلماء فإن الجاهل بما أمر بالتكرار من معروف وربما يكون حين منكره
 فمذهب الأمرين منكره مذهب المأمورين بأن تكون المسئلة فرعية فهو اختلاص الجهد بين
 وبين الجاهل وبما يغلط في موضع اللين والعكس إنما يبرهان إلى من يوثق أن عنده
 أما الجهد أو لا يخل في التكرار أصلا من غير تعذر ولا دخول شبهة عليه أو من دخل في التكرار
 وقد علم واختاروا فقال فائدة الإجماع لا يبرهنه ولا يثبت بل يجوز أن يتحقق منزهة عن ذلك
 فلا جواز فيهم ومن هذا ورد في الجحيم من من ملق سوطا وسهبا نادى بمر ولا يسمي **٣**

يجب

يجب لا يبداء فيها بالأمر الأصغر من العزل والفعل وبدل على الترتيب فلهذا فاحطوا
 به ثم قال فقالوا الذي ينبغي حتى نقف إلى أمر الله فقدم الإصلاح على العقائد **٤**
 المعروف باختصاصه وبعينه واجبه يثبت الواجب في الدب فيفسم لإسرح بابتسامه
 باعتباره المحرم والكراهة فيكون واجبا مندوبا **٥** المعروف بالتكرار قد يكونان معا
 بالضرورة فمعان كل واحد قد يكونان معا من باسندلال فيختصص حرجا بمن ظهر له
 ذلك بالدليل لا يجب على غيره النظر ليجب عليه لكون وجوبها مشروطا فلا يجب تحقيق شرطه
 ولا يشترط في المأمور والمنه أن يكون مكلفا فإن من المكلف فاعلم أنه لا يبرهنه
 منع من ذلك وكذا الصبي من المحرمات لم يبرهنه ما يؤمر بالطعام البرن عليها
 من من ترك حواطا وترك واجبا لا يسلط عنه وجوب الأمر الذي لا يسلط بترك
 أحد الواجبين الواجب الآخر من السلف **٦** وهو بالخير وإن لم يخلوه وأولها **٧**
 وعليها ما اكتسب **٨** ما يكثر تارة تدل على ذلك كقولنا الذين من ملناهم في الأرض
 وأقاموا الصلوة وآتوا الزكاة وأمرنا بالمعروف ونهوا عن المنكر وعبر ذلك ثم أنه
 تم جعل الوجوب سهوا بالشدّة والضعف كقولهم **٩** وأذرتك الأمرين
 وقوله **١٠** فوالله إنكم جاهلون بما كنتم تفتخرون به من الذكر والنجاة وغير ذلك فانه أكد
 الأمر الدال على الوجوب هنا الشدة ولو يثبت تحتها آيات أقامات **١١** **كتاب المكاسب**
 المكسب ضروري للإنسان من حيثل فطرته في بناء شخصه إلى الغذاء والملبس
 المسكن التي لا يجزأ لعمارة الخلق لها لا تبدأ بغير الشيء فيخصها على الفاعل عليه بطريق

فيكون تارة واجبا وتارة
 مندوبا ويختص في النهي
 القف

فمنه الخ

وهي كل كن وكل كن موهبة بالوشت فاما جاء الوشت قال لكن يمكن وانما مع
 مع ان افرادها كان بعد العموم لان مقتضى من منتهى هبة فلو ان فردا منهم تاهبا
 انه وان كان كل شيء عند خرايته وهو كرم ونحن نعلم ان الهة لكن افضاله على سب
 الصالح وعدم الفساد فلذلك اخلعت لنا من سبط الرزق وتقديره بكون الرزق
 وسبطه مصلحة الشخص وان اخرجنا ورد في الحديث القدوس ان من عبادي من لا يصح
 الا الفناء لولا فز لا فسد ذلك وان من عبادي من لا يصح الا الفناء لولا فز لا فسد
 لا فسد ذلك **الثاني** ولقد مكناكم في الارض وجعلنا لكم فيها مساكن فقلنا
 ما تكونون مكناكم اي مكناكم فقلنا صنف على القبر وهو القبر فقلنا ما تكونون
 جعلنا اسباب العيش كلها في الارض وهو ظاهر لمن تدبره **الثالث** يا ايها الناس كلوا
 مما في الارض حلالا طيبا ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه قد لكم عدو مبين معكم
 محذوف اي كلوا اشياء من في ما لا تتبع من حلالا طيبا صفنا للفقول المحذوف
 وقبل ما ان حذوا بدد بالطيب بالنبوة لا الطبع والالكان مترادف والاصل معه
 ولا تتبعوا خطوات الشيطان ان لا تقتدوا به في ما ولا المحذوف وفي الاية دلالة
 على اياها ما على ما حذوا قبل وقيد ذلك على ما حذوا به من الثمرات اذا
 لم يقصد له جعل حراما ولا يعلم كراهة المالك وفيه نظر لانا فيها انما يدل على
 ما علم اياها ما لم يعلم ما حذوا قبل ولا على ما حذوا ما حذوا كان مصداق على
 العلم فان قيل لم يعلم بالبيان من النبي الا عظم ما حذوا ذلك فقلنا يكون ذلك هو

في سورة النحل

في سورة النحل

الدليل

هذا الدليل لا الاية مع انا نقول الاول عدم جواز اكل ما ذكر من الثمرة لانه عدم
 حل ما لا المسلم الا من طيب نفس متروعا ومن جازا الاحاد الموهبة لا يلهي
 ذلك سبب نزل الاية ان فرما حرموا على انفسهم اشياء من الباطات الدينية
 وهذا قوله **الاية** كلوا من طيبات ما رزقناكم ولا تظنوا انه فعل عليكم عقبة من
 محجل عني فقد هوى من البيان والطيب الحلال وفيه دلالة على اياها التكب
 وطيب الخ ذن وان لا يقتل على الطيبان اما جازا المحذوف الشريعة في جازا التكب
 اما في حالات المكاتب بعد حصول المال لمن منع الفقراء حقوقهم التكبر عليهم
 مستشعرا والفقراء التجبر كما قال ثم ان الانسان ليطغى ان رآه استغنى فري محجل
 منهم الخاء اي يتكبر ويكبرها من الحلال الى الحلال العقلي وقيل من جازا من فهم
 حل الدين اي حيا داؤه وهو ما ي سقط فالمراد لان السقوط وهو الحلال
الخامسة وانزلنا من السماء ماء مباركا فانبثا به جنات وحب الجسد والنخل
 ثابغات لها طلع مفيد متقا للعباد واجيبا بربلية منها كذلك المخرج مباركا
 كبر المانع من الجسد من اياها من الوصف الوصف كقول الحق يا ايها الذين آمنوا
 والشعب فاعلموا انما هي من الصورات باقارات الى المزال وقيل حوا من قوله
 لبقت الشاة اذا حلت والفتيد بمن المتصورات بمشهورا بعض دود قاتل
 على القول له وهو علم لا يتنازع وعسر واليد الشاة اي الجذب وفي الاية
 دلالة على ان خلق هذه الاشياء لاجل اشباع العباد بها انما يروجه الاشباع

في سورة النحل

في سورة النحل

الحق

في حقه تارك

فيكون مباحة لهم الا ما ورد النبي من استعماله الثامن هو الذي جعل لكم
الارض والولا فامشوا في ممالكها وكلوا من رزقها والبر المشهور الذي اى لشبه لول
لكم المملوك فيها ومالكها جبالها وجانبها وهو مثل الغنم التي تذل فان ملك
البعير يذبحها من ان يطأه الراكب ولا يتبدل لرقاها جعل الارض في الدل بحيث
يمشي في ممالكها لم يبق شيء لم يتبدل ولا لينة ولا لظلمة ارباب الرزق خلا لاختلاف
للمصروفين من ذلك لاشتماله على مساعدة الظلمة باعطاء الفقير والباح
وهو جعل منهم فان ذلك الاعطاء غير مقصود بالذات بل لواحسن المنع لما اعطوا
شيئا وفي الحديث لا تزل ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث
لا يحتسب القطع رجال من الصحابة في يومهم واشعلوا بالعبادة وثقوا بما مضى الله
لهم فلم يستقيم ذلك فتاب عليهم بذلك وقال ابي لا يعضد الرجل فاعزاه الى
منعول الدم فذعن بذلك الطلب ثم للطلب العز في ينقسم ما ينقسم الاحكام الخمسة
ما يجب وهو ما اضطر الانسان اليه ولا جهة له غيره وتذب وهو ما قصد به زيادة
المال للتمتع على العيال واعطاء الحاجج والاضفال على العجز ومباح وهو ما قصد
بوجع المال كماله عن جهة من غير ما ذكره وهو ما شغل على ما ينبغي التفرقة عنه
وهو ما استعمل على جهة من غير طلب المصلحة للمعروف على العيال احرع عليهم قال
الكاتب على ان لا يباح في سبيل الله الاول في البحث عن شيئا يحرم المكاتب
اشهر اليها في القرآن وفي آيات الاولى قال لا تجعل على خزان الارض استيلا

حيث

في حقه

حيث عليهم اي خزان مصر والدم للعبد لا يملك سواها لما قال الملك انك
الدم لا يملكها من اهلها وصفه بضعفين صالحين للولاية وحده فريضة للسؤال مثال
الولاية حق للولاية وقال ابي حيث طام استخطه عالمه برجوه الصرافات
واستدلال الفقهاء بهذه الاية على جواز بقضى الولاية من قبل الظالم اذا عرفت
المصلحة من حال نفسه وحال السوابق فيمكن من العدل ولا يخالفه المتوجب كمال
مع ملك مصر الذي يظهر لمان يترقى اقل فدل على ان ايتسبب اليه طلب الولاية
من الظالم انما قصد اتيال الحق المستحقة لانه طمعه واعلم ان الولاية تنقسم
اثناسا ان يكون من قبل الامام العادل الزامات فوجب قبولها ان يامر ولا الرضا
فوجب قبولها ان لا يامر بها ويكون مستعدا لها وليس هناك مستعدا سواء لم
يعلم به الامام فيجب طلبها ع الغرض بخلافه ويكون هناك مستعدا اخر بواجب طلبها
ولا يجب الجواز ان لا يكون صالحا لها من جهة لا جعلنا ع ان لا يكون مستعدا لها
ولم يامر به الامام بها فكل طلبها لم يقدم المقصود لولاها والعيشان لم يولد الولاية
من قبل الحاكم ولم يتمكن من العدل ولم يامر بها فحرم طلبها ع الغرض بخلافه ويمكن من
العدل فيباح طلبها ولا يجب ع الغرض بخلافه والرضا الزامات بحيث من مخالفة الضرر
فيجب قبولها ع الغرض بخلافه ولم يخسر الضرر بخلافه فيجب قبولها ع الغرض بخلافه
ولم يتمكن من العدل والرضا الزامات بحيث من مخالفة الضرر بخلافه فيباح الا في قتل
غير سابق فحرم اذ لا يقصد في الدعاء ولو كان ضررا لغيره ولم يستبزم الحكم فذكره

فقولها التي سمعنا عن الكذبة كالقول للصحف يعني عن النبي ان السحت يقول الرشوة
 في الحكم وعن علي م هو الرشوة في الحكم وهو الرشوة كسر الحجام وسبب الفحل وثمن الكلب
 وثمن الخنزير وثمن الهنء وثلث الكاهن ولا يستعمل في المعصية وعن صم السحت
 انواع كثيرة فاما الرشاء في الحكم فهو الكفر بالله وهذا فوايد ١ حاصل نصهر
 السحت في كل العمل الكسب واشتقاقه من السحت هو الاستيصال يقال سحتت دابة
 اذا استواصلت ٢ سبب الحوام سحنا لانها تعقب عذابا يستيصل الروق قبل ان لا
 يترك فيه وقبل ان يمتد مرة الانسان ٣ لما كان الرشاء في الحكم يحجب عنه
 تبايح فانه باخه ويعتد بالمال الخ فيستلزم ذلك الكذب على الله وعلى رسوله
 والعمل بتهادة الرقود واخذ المال من مستحقه واعطاه غير مستحقه وسماح شهادة
 الفساق والخيانة لله ورسوله وعدم المودة والمخالفة حسن الظن من احكام الله عليه
 ذلك فذلك فسر النبي السحت بالرشوة عم دافع الرشوة ان توصل بها الى تابل
 فهو كاذب هذا في مثل الحوام وان توصل بها الى جن لا يمكن تحصيل الابليس فاعل الحرام
 فاما اخذها فهو على حرام سواء حكم بحق او باطل الدافع او عليه ٥ القاسي اذا
 لم يوجد غيره في البلد من يقوم بوظيفته يتعين عليه القضاء ويكون بالقضاء
 مؤدبا للواجب فلا يجوز له اخذ الامية على ذلك وهل يجوز له الرضا من بدل المال
 فتقول ان كان ذلكا به رشدا ولا جواز ٤ ان لا يتعين عليه القضاء فلا يجوز له
 عليه ايض فان كان ذلكا به كالا فضل لم يزل الرضا من غير المال وان لم يكن طارئة

لا

لانه من الصالح الله ولا تكرر فباينكم على البقاء ان اردن لخصنا التبعين
 غير من الحق الدنيا ومن يكره من فاق الله من بعد الكراهين عفو ورحم سبيل
 فبجده الانية على محسب اجرة الرأفة وكان ذلك سنة في الجاهلية ولذلك
 كان سبب نزولها ان عبدا لله من ابي راسا ثاقبين كان له جوار يكره من على الرضا
 ويغضب عليهم من ضرب فاشتك منهم شتان الى رسول الله فترك الانية
 وهذا فوايد ١ اجرة الرأفة حرام سواء كانت حرة اذاعة مكروهة
 او غير مكروهة للإجماع على ذلك ٢ التحريم شامل للرأفة وغيرها من يعلم ذلك
 والا فلا نعم بكم معاملة من هذه سببنا ٣ تحريم الاكراه مع اذاعة المحقق
 خرج مخرج القالب لعدم تحقق الاكراه بدون الارادة والا فلا اكراه مطلقا
 حرام سواء اردن المحض ام لم يردن سواء كان الطلب من الدنيا لا ٤
 قوله فان الله من بعد الكراهين عفو ورحم اي امن لا من مكرها ولا اكراه
 دافع فادع كما قال م رزع من اصاب الخطا والنيان وما استكرهوا عليه وكذا
 قرا ابن عباس فان الله لمن عفو راحا المكروهون ايهم معفونون
 عند العبدية مع التوبة وعندنا يجوز لامنا نقضه من الله لمن شاء الراجحة
 نايما الذين اصنوا انما الخمر والميسر والانصاف والاولام وجب من عمل الاستيطان
 فاجتنبوا ولعلكم تفلحون انما يريد الاستيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء
 في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلوة قل انتم منهونون فانما

اثبات اشتغالنا على حركات دني آخر آية نزلت في شأن الخمر فذكر كذا الخبر
 في الآية بقوله **معد** هذا ما نأكله **ب** من الخمر إلى الأصنام في وجوبها
ج فتبيننا زجرا جعلنا من عمل الشيطان واليه لا اله الا الله الشدة انه
 امر اجتنابها الشامل لجميع امساخنا وان جعل الاحتياط مبيحا للقلوب واذ كانت
 الاحتياط فلهذا كان الركون خبيثا **د** منكم ما يتبع مناه وهو العداوة والبغضاء
 لما بنا تصدق ذكر الله والصلوة ان يرد عيدا **هـ** بقوله تعالى **انتم مسنون** وهو من
 في العهد والهدى يد وهو بلغ من استوارها وسبيل في الخمر من يد كلام **و** الصبر
 فاجتنبهه خابد الله الرجس والى عمل الشيطان وعمل الشيطان **ز** من الرجس والرجس
 اعم من الخمر والميسر الذي عن العام فاستلزم الشيء من الخاص فاما فضل العداوة
 والبغضاء **ح** بالخمر والميسر ان الخمر يجب لوزال العقل والميسر وجب لزال المال **و** ذلك
 العقل وزال المال مرجبان للعداوة والبغضاء بخلاف الاصناف والارلام فانها
 مرجبان لا حظا لله لانها لا العداوة بين العباد بها فاعرفت هذا فاما احكام الخمر
 التكسب بالخمر سائر السكرات فان الله **ح** احرى حرم شئ حرم ثمرة كمال النبي **و** قال
 لعن الله اليهود وجرمت عليهم الخمر فاعرفوها واكلمها **د** انما بنا ذلك الا ان
 على عمل بخلنا من حمل او عصارا وسقى او غير ذلك **هـ** حايوان رسول الله لم يخن
 وسائرها فاعرفوها وساقينا وبابها واكل ثمنها فقام البراءة **و** قال يا رسول الله
 ان كنت رجلا هذه تجارتك فحصل لي مال من بيع الخمر هل ينفعني المال ان علمت به

طاعة

طاعة فقال النبي **لوا** نفقت في حج او حاد لم يعدل عند الله جناح بعوضة فانه
 لا يقبل الا الطيب **ق** قال لا يستوي الخبيث والطيب **ر** هو الله وها هو الله **س** قالوا
 والشرط قال كل المصيرين وهو المروى عن اهل البيت **ط** قالوا حتى ان لعبا الصبيان
 بالجوهر من قار حجره التكسب به والعمل به وسعيا والجلوس على مجلس يكون فيه قال
 الادب بالبرد شريك في غرس يده في اثم الخنزير **و** منه **ز** قال الصادق **ح** لا يقبل
 ما يشرط فيه شره السلام على الله في معصيته فلا خلاف في تحريم الخمر وكذا الشرط
 الا ما نقل عن بعض السلف من جواز الاحمال الهالكة من العلق **د** الاضاب قيل
 هي الاصنام التي كانوا يعبدونها وجرم التكسب جعلنا اديع الخمر وشبهه لعل صفا
 قال الشيخ وكذا يجوز سبعة طين من عبد من عليها وكذا بيع الغنم على من يمل الخمر
 والمسدود كوا هي **هـ** ذلكنا الامع الشرط **و** لا يجمع ذلك في بيع الزمان ومنها
 كجمل وصره **و** قد ارجح لا يشترط لادانها في افعالهم واعمالهم مكتوب
 على بعضها امره **ز** وعلى بعضها فانه في بيعه وبعدها غفل لم يكتب عليها شئ **ح** ما
 ارادوا امر اجابوا ذلكنا **د** فان خرج الذي عليه امره في معنى الرجل الخبيث
 وان خرج الذي فيه النبي لم يمتنع ان خرج الذي ليس به شئ **هـ** اعادها هذا
 على قول جماعة من العيرين ونقل عن علي بن ابيهم عن الصادق **و** انما عشرة
 سبعا الاضباء **و** ثلثه لا يقبلها قال السجدة هي الضد والنوام **و** الحسن
 الناصر **و** المسبل **و** الحكة **و** الفخذ **و** سبهم **و** النوام **و** السمان **و** الرقيب **و** الثلثة **و** الحسن

والرقيب

اربعة والمناظر له حصة السبل المستند والميل بسبعة والثلاثة الباقي من السبع
 والنج والوعد كانوا اما بعدون الى الجحيم وفي غير هذا خبر ^{يخرجون} يجمعون على خبر جرح
 السهام ويدفعون الى رجل من الجحيم وعلى من لم يخرج له شئ من الغنل وهو القاد
 وقيل الزمخشري انهم كانوا يجعلون الاخر عشرة وقيل ثمانية وعشرون ولا يخفى
 الخغل ومن خرج له سهم من هذا النصاب احتفا حتى لم ذلك الخدح وكانوا يدفعونه
 الى القتل ولا يكون منه شئنا ويقترون بذلك ويدعون من لم يدخل معهم فيه
 ويسمونهم البر وقد جمع بعض الفضلاء اسما والخلع في ابيات وهي هذه وذو قوام
 ووقيتهم جليس فاقهم سيل والخلع والورع يتبع ومع هذه الثلاثة خغل والخلع
 عدا ما مضى مثله ان بعد اول اول اذا عرفت هذا فاعلم ان الله قد حرم العمل
 بهذه الارزاق اما على الاول لان نزاع من النكاح من غير اذن من الله فهو باطل ^{عنه}
 كاشفة عن معلوم الله وكذا ما بناه ولا يصح من الاختار بالرفع والنجح ^{النجح}
 وما استعمل الفقهاء في الامور المشككة من الغرض بانقل من اصل البيت ثم كل امر
 مشكك فيه الغرض وكل امر متعلق من الشارع لا يطين فيه واما على الثاني فلا نه قار
 معنى عند كبحر استعمال هذه الامور اربعة كذا يحرم اقتناع الانا ويجوز فيها
 واخراجا من موردها وكذا يخرج من الجحيم فاعلم ان الله لا يفتقر الخغل
 ولو يعاقب فان ذلك ^{سأله} الحاشية ليس على الاعى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على الرميح
حرج ولا على انفسكم ان ما ياكلوا من بيوتكم او من بيوت اباكم او بيوت امهاتكم او اباكم
 او بيوت

الشريعة كما فعل الله به كان اذ اراد
 سفره يفرع من ثمانية
 استحقاقا لصحة فليست
 من هذا القسم لكن الرسول
 اضنا قال باذن من الله
 له

او بيوت اعمامكم او بيوت عمامكم او بيوت اخوانكم او بيوت حلالكم او ما ملكت
 يداكم فكلوا مما ترك لكم من بيوتكم ان تاكلوا جميعا او شئنا فاذا دخلتم بيوتكم
 فقلوا لعائلاتكم من بيوتكم عن ذلك فليبين الله لكم الان ان الله يعلم
 ما تعملون استدل الفقهاء بهذه الآية على جواز التفرق بالليل لغير من بيوت الاقارب
المذكورين باعتبار دفع النجاسات المستلزمة للباحة كغيره لعدم كراهية الملك وعدم
في التفرق وسواء كان الملك حائرا من اهل البيت او غائبا عنهم بشرط في الاجازة كون الملك
اسره او بالاجتناب في بيوتهم ونظائر الآية عدم التعبد بامرهم بالدخول وبمنهم وهو كذا
حجلا ما هو في قوله لا يحمل مال اسره مسلم الا من طيب بغض منه والغنل من اصل
البيت عم استثناء هذه من العموم بالشرط المذكور ويكون ويكون من باب تخصيص
الاستثناء بالكتابية هنا سوال تعديده اذا كان شرط الاجازة عدم كراهية الملك فاق في
بين بيوت المذكورين وبين بيوت غيرهم وجواب الفرق هو ان بيوت غير المذكورين بشرط
العلم بعدم كراهية اهل العلم بالبرزخ واما بيوت الاقارب المذكورين فكيف بذلك فاذن
الكلام في الاجازة بعد اذ ذكرنا الاعذار الثلاثة هنا عن ابن السبب جازة خروج النساء
فصلوا بيوتهم الى اهل بيوتهم وكانوا يخرجون من كل اهل من تلك البيوت فتركوا وهذا
ما قيل في سببها وبطلان ذلك في الفرائض فيجوز لهم الموت قبل ان ياتهم اذا لم يكن عند
صاحبهم وهم ثم يخرجون من ذلك فتركوا سبب انه لم يكره الاكل قبل ان ذلك معلوم
بالبيوت لان من مد له ليلته اكل في بيت الاعيد فحق بيت الاقارب اكل وقيل انهم

عدم العلم باكرهه وكيفية

وقيل كانوا يتوكلون مواكفهم
 خوف الظلم لهم او كراهية
 ذالك طبعاً تركت

يعني

وان ولده من كيب

او كيب

المواد من يوتكم لان يوتكم باهم لان مال الولد مال الوالد لقوله من است
 وقال لا يملك ذلهم الجيب ما دخل الموثيق من كيب ولذلك لم يثبت وكذا الربا بينهما
 لكن مالهما واحد وكذا الحب في الزوج والزوج في الرجل المواد بما ملككم فالحق يوت
 المالك وليس يثنى لان العبد لا يملك فمال السيد وبقي المالك لو كلف في حفظ البعثة او
 البستان يجوز له ان يأكل منه لانه لا يجر الحياض الذي ينفقه على مشايخه والمضاعف في
 هي الخنزير كقولهم وعند مضاعف الغيب لا يملك الا هو وبقي جميع مضاعف او
 صدقكم اي يوت صدقكم فخذ المضاعف من الصادق م هو والله البطل بدل
 يث صدقته فبالله ما يغيره من ربه على منعه او يخل احدكم يد اليكم مضاعفه
 او حبيبه خذها منه فقالوا لا فقال فليس بمأجدها والاصل ان اذا تأكلت الصدقة
 علم الرضا لا لاكل فيقوم العلم فام الادق ومن ابن عباس ان الصدقة احدى من
 النسب فان اهل النار لا ينفقون بالارباب والامعات بل بالاصدقاء فيقولون
 قالنا من مشايخهم ولا صدقهم حريم كانوا يخرجون ان يأكلوا وحدهم تأكلوا كاداب الرب
 وبعيا بعد الرجل ينتظر من يأكل معه من الصالح الى الرذاع فانما ليس كل الصدقة
 فقول ليس عليكم جناح ان تأكلوا منها او اشربوا منها من عكورة تلك فقوم من
 الاضغاث كانوا اذا انزل بهم غضب الابل على الاضغاث فقولوا ان يأكلوا البقر
 شاورنا فانا عظم يومنا فقلوا اجل القدر من اجل الساجد والعموم والى عن الصادق
 وهو يعلم الرجل على اهل البيت حين يدخل ثم يردون عليه فوسمكم على انفسكم ومن
 الحسن

الحسن ليسم بعضهم على بعض المواد انما لا دخل ان اسلم على احد منكم فزاد عليه فليكن
 حله من حبيبه للرد لان فاعل السب فاعل السب يولد بغيره من عند الله فانه لا امر فيها
 اذ انما دعا ما جازى الدماء من عند الله وهو صدق من يولد له التسليم ووصفها
 بالوكيل لانما تفر من المحبة في العلويين ترجع الى طوحس الخلق وتوزن بالامن من شر
 المادق ومن ليس من السجدة حتى لقيت من منى احدا منهم عليه يطل عنك فاذا دخلت
 بيتك منهم عليك كثيرا ثم من في هذه الايام مكارم الاخلاق تتبها لهم من ربه
 العقل معدم الانهاف فقال كذلك بين الله لكم الايات **كتاب السبع**
 وفيه ايات **الاول** يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان
 تكون تجارة عن تراض منكم ولا تصطوا بعتكم انما الله كان بكم رحيما الخطاب
 عام والمراد لا تأكلوا اموال بعتكم فخذ من المضاعف العلم به فحيزل عدم الحذف ويكون
 الاضغاث ولا للامالك بل للخلق الاضغاث من لعل خلق لكم ما في الارض الا بغير هذا اشغلت
 هذه الاية الكريم على ثلث احكام التي من اكل الاموال بالباطل اي بالسبب الباطل **بمع**
 كذا لم يجز الشاع من الغصب والربو والخيانة والعقد القاسدة سواء اشغلت
 على التبا والابل يكون شاة هذا السبب او كما هو مذكور في الكتب العتيقة ويدخل في الباطل
 انتم ما لم يكن بيعه كالقمار واجرا الزنا ونحو ذلك وبالحجزة هذا من المعاد الثقيل
 الحريان السبتي ما اهل البيت ومن اكل لا يراعي عظم النافع او من بابا لحد في القدر
 وادارة اللوم وهو المتصرف فيهم بالانصاف انما حذر ما كان سببا للتجارة والاستثناء

حين يملك

الرد

هناك منقطع والمراد بالتجارة التملك معاوضة باليد حصنة وحسن التجارة لانها لا تملك
 في طريق المكسب ويقولون الموقد عشرة اجن تسعة منها في التجارة وهذا مخرج السوط
 في التجارة كونها من تراخي ما دونه من تراخي المتعاضدين فخرج ما لم يكن كذلك عن
 الاجازة **ب** قال اختلفوا في بعض المواد تراخي المتعاضدين حال العقد فاحصل
 ثم البيع ولم يلد حيا وقيل العقرين عندهما وقال الشافعي المراد المقر في تراخي
 فلو التجار وقيل الفرق وهو مذهب اصحاب القول بالبيان بالتجارة والمال يغير فاما
 عقد الكره باطل نعم واجازتها بعد حصول الرضا براد به العبر شرا
 فلا اعتبار برضى العتيق والمجنون والسكران والسقيفة والفلس فلا بيع عندهم
 ولو اجازها بعد ذلك المانع والعرق بينهم وبين الكره اعتبار عقد ولو اكرهه
 فاكراهه مانع الحكم لمانع السبب بشرط قضا بالعقد ولا يمنع على عدم العرق نعم
 المجلس يختص البيع لا يكفي في التملك حصول الرضا من غير عقد سواء كان البيع
 جليلا او خفيا لا شرط في الاجازة حصول التجار حداثة عن المراضق والتجارة ليست المراد
 العقد لا يكون الرضا بغيره كافيا وقال ابو حنيفة يكفي في المحظرة الرضا وحده
 والاصح عند اصحاب الكفاية **مط** وحصول الرضا بعقد الفضيولى بعده كان عند
 جماعة مناه وهو المشهور عندهم وعليه العتق وقال جماعة لا يكفي بعده فليس التصرف
 في مال الغير عقدا ولقول الشافعي لا يبيع ما ليس عندك وقوله لا يبيع الا بها على ذلك
 الاول مقصوده الباقي والبقية لا يبيع ما لا يملكه ولا يبيع ما لا يملكه لا يبيع

ورضي

ونفق الخصم به براد يرفق خصمه من صفاتها اي لا يبيع لانم والا لما صح بيع الولى والوكيل
 ولو حل على الظاهر فيكون المراد لا يبيع الا ما هو ملك او ملك بسبب الرضا والاذن
 واشترط التقدم ممنوع محتاج بيبته الى دليل لا يغفلوا انفسكم فانه اذا قتل غيره
 فبقي برضا صا فصار له الطاعن لنفسه والمضام محذون لعدم الاشتباه وقيل
 الكلام على ذلك لان الله قسم كل من يبيع شيئا قبل ان يملكه انفسه يكون يوفى اثم
 عن ذنوبهم فرفع ذلك عرافة محذوم وحرامهم ولذلك وقال الله ان الله كان بهم
 محسبا ان يكون المراد لا يملكوا انفسكم ما يربح الاثم في كل مال بالباطل وهو محرم
 احسن ليكون الكلام بعضه آخذ بحجة بعضه **المشقة** الذين باعوا الزنا لا يبيعون
 الا كما يبيعون الذي يخطبه الشيطان من المزدك ما يبيع قالوا انما البيع مثل الزنا و
 اصل الله البيع وحرم الزنا من جهه معونة من ربه فاشي خلقه ما خلقه وانه
 الى الله من ماله فاما انما اصحاب النار هم فيها خالدون كان الرجل في الجليله اذ
 ارما الى غيره وطالبه به يقول له العزم وذل في الاجل حتى اربد لك ظلال ففعلت
 ذلك ويقولون سواء علينا الزيادة في اقل البيع بالرجع او عند الحل الا خير من الله عليهم
 بقوله لا يبيعون اي من جنسهم الا فيما اقيم المصنع يخطبه الشيطان فيصير المحظرة
 حركه من الخلق الطبعي على غير استقامه فخطب الشيطان من قبل الشيطان والحمار
 يبيعون اي لا يبيعون من قبل الله اي لا يبيعون المصنع عتقهم وقيل انهم
 المصنع لانهم ادبوا في بطونهم ما اكلوه فاعلمهم وهو سياتهم الذين يبيعون بآبارهم وعظمت

اي النفس بغيركم

وعلم العربي ان المصروع

البيش

ولعل الخبز من قلة دأمره الزينة أي مجانبته على حاله بحسب ما علم من صدق نية
 في الاشياء إذا عرفت هذا فما هذا الزينة لغة هو الزيادة على ما كان من أحد
 المتساويين جنباً ما يكال ويؤذن فيقتل بغير الزيادة لا بغيره بل مع الزيادة
 عليه وهو العجم خصوصاً مع عدم الغيرة لا يحصل الملك لما انتفاء العقد من وجه
 لما تقرر وان العقد الفاسد لا يوجب عليه شيء ب المراتب بالجنس هنا هو الحقيقة
 النوعية وتحقق ذلك ويكون الأفراد قبلها اسم خاص والزيادة قد يكون عينية
 وهوط وكيفية كبيع أحد النجاساتين مبيعاً وبه قد وانتهى المراد بالكيل والوزن ما كان
 في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم له حال في علمه وما لم يعلم يرجع فيها إلى العادة فلما اختلفت
 قبل لكل ملوكهم نفسهم و قبل بغيره الخبز هو حياضه هو ج الزينة ثبت في النية
 اجزاء القول انما الزينة في النية واقصر عليه بن عباس للحكمة المذكورة وقال الباقر بن محمد
 في النية جنباً وهو الحق والحصل للزينة ان العلم ان الامعاء حصل على وقوع الزينة في نية
 نقل النبي صلى الله عليه وسلم على الذهب والفضة والخميرة والشعر والتمر والمخ والحلقة العانة
 بعد ذلك في الحلة فيها عداها وقال ابو حنيفة الحنيفة والتقدم وقال الشافعي في
 اللحم والتمسك ل تلك الغنم والأدخار ومن أحد دعوات ان اجدها كما في حنيفة والآخر
 الكيل والمالكين ولا يكون الوزن عنهما ما استخافنا عقد عرفناهم و هذا المراد بوجله
 تلك ما بهم قالوا انما البيع مثل الزينة انهم تاسوا البيع على انهم لا يجل لأجل انهم قالوا
 يجوز ان يشترى الانسان شيئاً بشيء ودهماً لا بغيره بدينه فيجوز ان يبيع دهما بدينه
 قوله الله عز وجل

قوله الله عز وجل بالبيع على غلظ البيع ويجوز الزينة والبيع لا يفسد من غير الخلف
 للفسد بالجل اتفاقاً مثل من يملك هذا كان ينبغي ان يقال انما الزينة مثل البيع لا الزينة
 محل الخلاف واجب بالزينة من الغش في مبلغ في اعتقادهم في حل الزينة المقتضى
 حبله واصلد بفساد عليه و قبل بالثاني بما اذا ان يكون قوله واصلد بفساد و بفساد
 الزينة من ثمة كلامهم على وجه الرواية ان الله فرق بين المتساويين وذلك غير
 متساويين وسبب فظلم المحلل الحكم الزينة ووجه الجواب بالبيع من التساوية فان يجوز
 الزينة على بغيره غير حاصلة في البيع قد يفسد في قوله واصلد بفساد الله البيع ولا لا على
 اما حرامها فانه من العقد والنسبة والسلف وانواع من بيع الزينة
 والواصفه والتساوية ونوع السلفات من الثا والثاني والصرف وغير ذلك و القول
 متساويين الزينة السبوي قبل في قوله واصلد بفساد ولا لا على ان لا يجب عادة الزينة
 مع الجبل بغيره بل يكفي في رد العلم انما وهو التوبة لا غير وفيه نظر لحاجز ان يكون
 المراد به هو الاثم بالتوبة لا سقوطه عن التوبة لا بسقوط الاداءه والزينة من
 الكبار وللنبي محمد عليه السلام في الزينة ولعلنا قد سمعنا من ربنا اعظم عند الله
 من سبعين ذنبة بيات محرم في بيت الله الحرام وقال عليه السلام انما شد الله
 بتحريم الزينة ليدع الناس من اسطعاف العرف ورسالة رقت وقال عليه السلام
 لعن رسول الله من في الزينة حصة اكله ومركب وشاهدته وكاتبته ان قال لم يكف
 في الزينة عن الزينة والتفكير عن عبد الله حتى اجبره لا خير فيه ولا تركوا الله

ففيها غنا فاما عن عقد وحض الذي بالكل وان كان المراد سائر التفرقات لا يقتضيه
غالبا من الشاؤل وبقاى مفاصل الابهة **سادس** اجعل الامانة على ايات محرم
الربا مخفوفة ليت علموها لما ثبت عنهم من التمسك من ابايها الربا بين الله
ووالله والزوج والزوجة والسيد وعبد والسلم والحديد **الحاشية** وبالله التوفيق
اذا اكثروا على الناس في شرفهم وانا كالوهم او ورتوهم **تجوز** من التلخيص **الحاشية** الكل
والوزن لان ما يتيسر بين طيفضاي وعلى هذا ما معنى من اكلوا من الناس من اكلوا
بشيئون قد لا يختصا من يشرفون على الناس فاسد وانا انفسهم فيستوفون لها
او يكون انفسهم اكلوا ما على الناس كل ذلك محفل وانا كالوهم اى كالوهم على وانا
لهم قد اكلوا ولفظ جليل اكلوا وعسا فله ولقد نصبتك عن ايات الادري
جيب لنا على حذف المضار اى كالوهم اى كالوهم اى كالوهم اى كالوهم اى كالوهم
فوالكل لان الاكثال امكن لهم بالسيرة بالبلوغ الاثران وهذا مما يدا روى ان
رسولا تقدم قدم الدينه وكانوا من اجل الناس ^{كثير} منزلة فاحسنوا ومن ابن ابيهم ^{عيسى} قد
وكانوا من اجل الناس منزلة فاحسنوا ومن ابن عيسى انهم تقدم الدينه وبنوا وبنوا
لدا وحيثه وصفا عا ان لكل ما جدها وكنال ما جدها **الاب** في قوله **الرب** ولت
الابن على وجوب انباء الكيل والوزن ويجوز ان يقتضيه من ان دبل يستعمل للزم قيل
وبل وادى في جهم **ح** خيشان انباء الكيل والوزن واجب ندبا لعلها بالراجح على
من الغرض المحرم ومن ذلك قال ما يقدان وثا وارجح وثق معنى الاب انما كثيرة كقول

اوفا

اوفا الكيل ولا تكون من المحرمين وقوله **ولا تقتضوا الكيل والميزان** ويجوز ان الجمع
مشارك في تحريم الكيل والوزن وجوب انباء **السابعة** يا ايها الذين امنوا
انفقوا من طيبات ما كسبتم وما اخرجنا لكم من الارض ولا يمتوا الخبيث منه
تتفقون **قوله** ولان احدهما على رجب الانفاق من كسب الخلال والذين عن
الانفاق من كسب الحرام وثا منها على وجوب التقفة قبل الاختيار ليعلم الخلال
والحرام ويؤيد به قوله من اخبر بغير حقه فقد ارتطم في الربا وقد تقدم في هذه
الاية قايديا **قوله** ثم خذ العفو واما يعرف واعرض عن الجاهلين يدل
على امرين احدهما كراهة الرجوع على المزمين الا مع الضرورة وان ترك الرجوع من المعاصي
فيكون من العفو وثا انها كراهة معاملة الدين والسفلة الذين لا يبالون ما قبل الام
وما قبل فهم لان الامر بالاعراض عنهم حيث لم ترك معاملتهم لساير انواع المعاملة فيها
تطوّر ان العام لا لا على الخاص فسد بل جليل من خارج فيكون ذلك كافيا مع ان
الاعراض عن الجاهلين براء به الجاهل والعفو عن سائرهم لا عدم معاملتهم ولذلك قيل
لما نزلت سال رسول الله جبريل من معناه فقال لا ادري حتى سال ربك ثم رجع
فقال ما يجدان ربنا انك تصل من طفلين وتعتل من حريمك وتعتوا عن ذلك
وقال الصادق ع امر الله دينه فيها بمكارم الاخلاق **السابعة** يا ايها الذين امنوا
وتسعون نجيحوا وحده فقال اكلها فيل انما نذل على كراهة الدخول في سول المؤمنين
لان الاكثر على ما ذم خطبة خطبة او دبا فتوب على ذلك والكلام فيها ان تقدم

فالأولى تكفي للدلالة هنا فربما وان كان الاعتناء على نفس الشيء والامتناع
 أولى قال الرازي في قوله يا ايها الذين آمنوا اهلنا الضربين سبعا عشر
 سجدة تدل على الشئ من الاحتكاك وفيه نظر لان قولهم مننا الضاع من الخارج
 الى القوت والى عند التام فادلاله وكذا قال في قوله يا ايها الذين آمنوا
 اصنوا الايمانوا اما ما كنتم ما كنتم تعلمون انها تدل على غير كتمان العيب وجوب
 عدم الشئ منكم وفيه ايضا ما تقدم ولقد ذكرنا حكمين في الاحكام وكذا
 لقول الصادق عليه السلام من ترك طعاما وبذر الناس لا يبيح لهم وفيه حرام وهو الاتع
 لقوله الجالب رجم والحكماء يلعون وانما يكون حراما لئلا يبيح احداهما القوت
 الذي هو الحظيرة والشجر والمراد الرتبة والسم واللع طلبا للزينة والفتنة فانهما
 ان لا يوجد ما يدل حواه فخرج على البيع وهو السبع عليه السلام ولا لا تنفذ ما به
 الجبر فيقول لا وهو الاصح لفظه عليه السلام الناس مسلطون على اموالهم وقولهم الامسا
 الى الله الام لا ان يطلب مخططا فبشر عليه السلام ان ينجى على المشي
 اوله الثاني يجوز البيع مع عدم ذكره الشئ بعينه ذلك وكذا ذكره البيع فيمنع
 بتره والاول يجب ذكره الا ان يبيع بالبركات من العيبا مما لا او نقصه
 وفي الاصل لولا ان يبيع بوجه البيع ويكون الشئ المختار بين الزه والذخ فيه
 تمام بحيث مذكور في كتاب العقدة **الفاصلة** ولين جعل الله للكافرين على المؤمنين حجة
 العضاة يستدلون بهذه الآية على ما قبل ان الكافر اذا اسلم عبده قهر على بيعه

امش

امش باع الحاكم وسلم الشئ البسر **باب** ان لا يبيع ببيع العبد المسلم على كافر
 لا يبيع ببيع العبد المسلم من كافر هل يبيع ببيع العبد المسلم من كافر اما للحد
 فله يجوز ولا لها فاما العمل مطلق فيصح ان كافر لا يبيع ببيع العبد المسلم من كافر
 احدهما الشئ لا يبيع ولا يجوز لحد عدم استغفار السبيل وهو قوتى وهو العبد
 المسلم عنده اما مع قبضه بغيره وامر مع عدم قبضه بغيره **باب** كون الكافر
 وكذا على مسلم سواء كان المولى او كافر لا يجوز وكذا لا يبيع كونه قبضه على صفة مسلم
 لا يبيع ببيع العبد المسلم للكافر اذا اسلمت ام ولده يجوز بيعها على كافر
 لا يبيع ببيع العبد المسلم للكافر وكذا لا يبيع وقبضه عليه ولا يبيعه ولا يبيعه
 كل ما يبيعه او يبيعه في ملكه او السلطنة عليه فويطه **كتاب الدخول**
باب فيه ايات **الاولى** يا ايها الذين آمنوا اذا نجايتكم من
 الى اجل صبي فالتجده ولكم ببيعكم كاتب بالعدل ولا يات كاتبان بكتب كالمس
 فليكتب بالجل الذي عليه الحق فيها او صفيقا او لا يبيع ان عليه فليقبل ولله
 واشتبهوا بشتبه بن من رفاكم فان لم يكونا رجلين فليكن رجل واحد وان من بين
 من الشهاد ان فضل احد بها فان كان الاخرى ولا يات الشهاد اذا ما دعوا ولا
 سامون ان يكتبوه صغيرا او كبيرا الى اجله ولكم فسطع عند الله وافرغ للشهادة
 ادق الاقرانوا الا ان يكون بخاره خاضرة تدبرونها ببيعكم فليس عليكم جناح الا
 تكتبوها واشتبهوا اذا تبايعتم ولا يضار كاتب ولا شهيد وان تعفوا فانه منق

يكموا تقوا الله وعلّمكم الله والله بكل شيء عليم فذا ينتم أي تقاعلم بدين
أما بالنظم والعسبة فلا حاجة وفي المحل كل معاملة أحد العوضين فيها من قبل وقال
الزحمرى معناه إذا كان بعضكم بعضا يقال وأنت الرجل إذا عامله بدين وفيه
للمعنى بين التفاعل والمعاملة فان الأول لا بد والثاني مستعد تقول تصارب وتبد
وعبر وصارب ربه وعبر ما قد يجوز وتفسر عدوها فلا يزال فهل قوله بدين لم يكن محتاج
إليه لأن الدين معلوم من لفظه فذا ينتم ولو لم يذكر كان الضمير ما بد إلى مصدره فذا
أجاب الزحمرى بأنه لو لم يذكره لوجب أن يقول فآتوا الدين ولا يجيب ما ذكر
من النظم وفيه نظر لأننا نتبع وجوب ذكر الدين لما قلنا من عموم الضمير إلى المصدر
ومجهول الجواب أنه لو لم يذكر الدين وأما الضمير إلى المصدر وكان ينبغي أن يكتب
العامل بالدين مع أنه لا حاجة إلى كتابتها بل يكفي كتابتها الدين فلو باع كتب
المشتري بالدين إلى ما حل معلوم ولم يخرج إلى ذكر النسيئة وفيه أيضا نظر لأن
كتبه العاملة بالدين أحرزوا ضبط لرفع الدعوى بالكتاب وسبب الدين وقيل ذكره
تأكيد القول على طريقه يحتاج به ويحل لرفع احتمال التداين من الجواز فلم
كان دين تداين فيه فلا اشتراك وهو حسن إذا عرفت هذا ففي الآية أحد
حكما بل ربما يكون فيها قرينة تريد فيها على ذلك أما إذا استدلنا بكونها
ما قد يخطر لساننا في مقامه يكون سابقة ولأن السبق ما استدان وكذا
على من وجاه من لا ينضم لغضه هو من غير ضرورة محرومة له ولم يذكر الدين

فانه

فانه قد لا يلبسها ومعه بالليل وقد يحرم إذا لم يكن له ما يقيضه برفائه
خذ بعينه قال التقي ويقوى عندي ذلك إذا لم يكن الدابن مطلقا على أحواله
والأنا لكراهية شديدة وقول الصدوق لها على من الاستدانة ولو كان له
بقيضة خفت الكراهية وحكم ابن ادريس ببقاء الكراهية مع الولى لعدم وجوبه
عليه منوع لأن عدم الوجوب لا يرفع الجواز **رب** أما إذا التاجيل بقوله إلى أجل
لأن الدين حق ثبت في الذمة فلو أعم من الرجل وغيره قال ابن عباس إن تأخرت
في السلم خاصة يبيع مضمون إلى أجل معلوم والأكثر على أنها أعم من ذلك **ج** وجوب
كون الأجل مضبوطة بالقول صريح اليوم والشهر والسنة لا ما يجنب الزيادة والمقتضى
كأدراك الثمرة وقدم الحاج **د** أما ربكنا بالدين لسكونه بعبء السلم بوار من
الدينان والموت والجور والامر هنا عند مالك للوجوب والإصاحاب أما اللذبة والإشارة
إلى الصلحة وجوب الكتابتها بالقول العدل وهو صفة كتاب أي هو موصوف بالعدل
لأنه يريد ولا ينقص أو يفعل خلافه فإشافي بها المتعاملون ويعلم منه اشتراطه
كونه فيها عالما ببقاين تلك العاملة ليكمل المقصود منها **و** ولا ياب كتابتان
يكتب قبل التي للخرير فتكون الكتابان واجبة لكن على الكفاية في السبعين وجباة
وميل فمن مع عدم غيره فمن لم يعلم بنا أو مع ضرر صاحب الدين بترك الكتابات
وميل كانت طاعة عنها ففسخ بقوله ولا يبار كتاب والإجود هنا مستحبة على المؤمنين
المعارفين بها لأنها من باب وتعاون على البر والتقوى واجبة على الكفاية ليعتم نظام الشريعة

فرضان اذا وجد بين المال اعطى الكاتب رفقاً من المصالح والافاض
 لراخذ الاجرة من الامر بالكاتب لا مخالفة عدم وجوب هذا النقص **باب** اخذ المصلحة
 من بيت المال وكذا الورق المكتوب فيه لانه من المصالح ايضا وان لم يجد دفع اخذ
 الكاتب لاجرة يجب عليه المصلحة ولا يجب عليه الفطاس بل هو على صاحب الدين لا المصلحة
 ولا يجب على المدين قطعاً ان كما علم الله فليكتب قبل هو متعلق بابا لا باب
 كاتبان يكتب كل علم الله فيكون فليكتب ايها بعد الحق تأكيده القول لعبك لا تقصد
 هنا ثم يجعل الله يكون متعلقاً بالامر فليكتب كما علم الله وح يجعل معنيين احدهما
 كما علم الله نقصاً من غلبة شيد باخذ الله ولا يفضل بكاتبه الدين كما فضل الله
 عليه كونه واحس كما احسن الله عليك فثابتها امره بان يكتب كما علم الله من الفقه
 في تلك المعاملة بحيث يكتب شيئاً يخالف مقتضاها ما فيه من جنس من المشايخين
 فعلى الامر للند بية وعلى الثاني للوجوب وعلى الثالث لا يدل بكون النهي السابق
 مقبلاً وعلى الثالث يكون **مطرح** ولعل الله الذي علم الحق لا غلظت بمعنى واحد وقد ورد
 بها القرآن كقولهم فليعلم الله واما وجوبه من الملل على الذي يجب عليه الحق لا الشك
 عليه ثم ان هذا العمل يجب عليه يعقوب الله بها بطلان ولا يخفى من الحق الذي علمه
 شيئاً والمجلس ليقصص ما علمه امره وبها ويجوز ان يكون صاحب الحق مياً مقفلاً
 لاجرة له بالامر فلو لم يعمل المدين في الموضع في مدينه لزم اضراره الدين المتفق وهو
 حرام **ط** فان كان الذي علم الحق شيئاً او ضعيفاً ولا يستطيع ان يعمل هو الآخر

السيف

السيف المبدى وهو الذي يرضى امواله في غير الاغراض العجوة ويخضع والمعالمة
 اي والعقل بان كان حبيباً او كبيراً لا عقل له والدين لا يستطيع الاملاء فهو اما اليكم
 او غير فليعلم الله هو كذا وقيل الصبر في طهر رجوع الحق الى الحق اي حاشا
 لانه علم يدينه الاول الى احوال الصبر الى اقرب ولا يتركه بالقيام وهذا فروع تتقن
 احكاماً مستخرجة من الاية شرعية الكلاية على السفهاء والا صاغرة وتصل الى الجاهل
 بطريقه الاولى **ب** عدم صحة استقلالهم بعقود المعاملة الا يصح ما لهم
 فلا يصح استقلالهم بالعقد **باب** ح حوانا سنداً من الحق لمن له عليه ولا يبر
 مع الجاهل الذي **د** صلاحه من الصبي والمجنون والسفهاء لعل الدين بها
 لكن لا يستطيع بل مع البشارة التي سبب الدين فلا يبردارش الجاهل اذا لم يكن له
 حال **هـ** انه يجب على الذي مراعاة المصلحة التي عليه وعدم تخلفه بالعدل
 اي في الاملاء ففي المعاملة بطريق الاولى **و** التي المصبي والمجنون اما الادب الجاهل
 وضع عدمها الوقي عن احدها ومع عدمه الحاكم واما السفهاء فان سقمهم مستمرا
 عقيب الصبي فليبر الاب والحكماء تقدم وان كان طارفاً فليبر الحاكم من يجوز الترجمة
 عن الاخرس والابكم والاعرج لا شراكم في عدم امكان استقلالهم بافعال الحق **ح**
 وجوب كون الترجمة على الاشرار املاء بالعدل المستلزم ذلك بالعدل **ط** صحة
 الشهادة عن الاخرس والاعرج مع الترجمة عنها ويكون الشاهد صلاً فزعم النقيب
 الامثال بالاستشهاد **ي** الرخصة الا يبردار بل القدر المشترك بين كل من قام مقام

في حق طرد ذلك الغير في مثل الكل ايضا فحوا الشهادة على دليل يثبت ان له
 يجوز للشاهد ان يشهد على الموكل مع ثبوت الركا له حال الشهادة وقد
 يمكن استخراج قواع اخرى من هذه وبذلك يظهر سر قوله ^تم او جوامع الكلام ^تم
 استشهدوا شهد من الدين للطلب اي اطلبوا شهد من والفرق بين الشاهد
 المحدث والثالث بين الشهود فانه اذا جعل الشهادة فهو شاهد باعتبار حدوث
 محله واذا ثبت بطلانها زمانا او اكثر فهو شاهد على بطلان الشاهد على محله
 محاذيا لتسمية الشيء بما كان عليه كالطلب الشاهد قبل محله لها عاذا كما في الآية فان ^{الطلب}
 انما يكون قبل حصول المطلوب وهذا حكم بالشرط الانشائية في الشهادة بالدين قبل
 على عدم قول الواحد مع ان مقام الدين من المدمي افضل عندنا وعند الشافعي ايضا
 السجود على ما يثبت من ذلك انكم اي من المؤمنين ^{مستبين} من ذلك مكانة الشاهد بالدين والشاهد
 لفظه هو من رضاءكم عيبا اشتراط الامان فلا يقبل شهادة السبقي وممن لم يقبل
 يطريق الاول لعدم ثقله ولا الكافر الا على تفصيل باقي في الوصية وجوابه
 شهادة الكفار معيهم على بعض على اختلاف الملل فان لم يكونا رجلا
 رجلا وامرأان فلهذا لا يثبت حوا في شهادة النساء منعهما الى الرجال لكن
 في الذوات والعاملات كل ما يقصد منه المال وفي قوله ما بعد ان فضل احد
 فتذكر احد بينهما الاخرى اشارة الى رسول مقدّم رجل امرا فان مقام رجل
 واجاب حيل ذلك فانه ان فضل احد ^تم اي نسى فان من لضعف عقله

والشاهد الاول
 يمكن

قد بين

ان

احيل الى النيان بخلاف الرجال فانهم ابعد من النيان لزيادة عقولهم
 قرا حزمه ان فضل احد ^تم عاها حوا في الشرط وجوابه فتذكر والبا قوت
 فتفتح الحجة بانها منسوبة الى الحل عاها معقول به والعامل محذوف قال الرخسي
 ومن يدع الغاير فتذكر اي فيفضل احد ^تم الاخرى ذكر ايضا انها اذا اتممت
 كاشا من هذا الذكر والغاير برسفان من يميز قبل والغير في احد ^تم
 يرجع الى الشهادة ^تم فتبين احد ^تم من قوله ثم ضلوا عنا اي متاعوا ^{اي ان}
 احد ^{اي ان} الموازين الاخرى فيكون الغيرة في الثانية للمراتب ثلث بل من التكرار من مني
 فائدة وفيه نصف من توضح من الشهادة اي من الرجال المرضين والنساء
 المرضيات في الدين وفيه اشارة الى الاشتراط العدل فان الفاسق غير ^{اي ان}
 على بطلان قوله لا يفتي في قبول شهادة الكفار وبل من من شرطه رضى بهم ان يكون
 الشاهد من محسن الظن به وصدق في الشهادة وقبل شهادة التهم فانه يدفع
 من اوجب بضعاً ولا يقبل من المرضين من الشهادة اشارة الى ^{اي ان} الكفار بالعدا
 وعدم اشتراطها في نفس الامر لا العقد والاشهاد فانه ان ثلث احكام فلهذا
 الشهادة ^{اي ان} حصة الخلع والعقل والامان والعادل او ارتفاع التهمة ^{اي ان}
 في شهادة العبد فتذكر الفقهاء الاربعون وقوه عن على ثم وقبلها بن سيرين
 شرح عثمان السبقي ومن اهل البيت روايات اشهرها وقواها العيون
 الا على سده خاصة فيقبل السيدة لغيره وعلى غير بدو لا ياب الشهادة انا ما عدا

اي ان

م

قبل ذلك في الخلل وقيل في الأقامة وقيل فيها معا والاول نسب لان الكلام في العقل
 لا في الأقامة ولوجمل عليها لزم استعمال المثلث فعليه معا وهو مخرج الحق
 من الامور السبل في الامر بالخل لكنه فرض على الكفاية فان لم يوجد جبره في الشا
 صادر من غير عين ^{هذه} ولا شاعوا الى ان لا تعلق ان يكتب الضمير للدين شيئا اي سواء كان
 الدين قهلا او كثيرا وقيل ان الكاتب فانا البيع ليس يشر في الكاتب وقيل الكاتب
 اي مختص ^{هذه} ان يكون مطر او كل ذلك نصف والاول على معنى ذلك ^{هذه} لا على استحباب
 كتابة الدين والاشهاد ببره ^{هذه} ذكر سبحانه لوجاهة ثلثة اسباب اننا نخط
 عندنا نفعه اي عدل اننا نقرم الشهادة اي اعون له لان المكتوب بعد ذلك لا من
 المحفوظ ^{هذه} اننا في الايمان اي اقرض في انتفاء الرباي الشك لان
 عدم الكافي سبب لربا حد العزيم في ان تصادق او كاذب ^{هذه} ان يكون
 بخارة حاضرة هذا استثناء من الامر بالكفاية اي ان كانت المعاملة بينكم حاضرة
 بها جرد من غير عينة لاحد العوضين فليس عليكم جناح ان تكتبوا تلك المعاملة
 فانه لا يتوقع فيها شك استقبالا له ^{هذه} وان شهدوا اذا تابعتم اي اذا لم تكن البائنة
 بالدين والائتم التكرار وانما امر بالاشهاد عند البائنة ارشاد الى عاين معلميها
 لان اوله الجاز ان يتعلم هذا المتابعين على البيع او يقع نزاع في كنهه جرد العون
 او شره جاز او غير ذلك فالامر هنا لا ارشاد وقال واحد ان الوجود ليس بشي
 لما قلنا من توثيق الصلح الديني ^{هذه} ولا يضار كاتب ولا شهيد فيه قرائن

المانع

اصحها

احدها ايضا ^{هذه} بالاشهاد والكسر والبناء للقاء على مراء ^{هذه} امر موجبه فلهذا يكون
 المحض لا يوجد وقوع المضادة من الكاتب بان يمتنع من الاجابة او يخوف بالزيادة و
 التقضان وكذا الشهيد لا يمنع اذا دعي للخل او الاقامة ولا لكم شيئا مما شهد به
 او برئها وينقص مما جبره على الشهود عليه وثانها قراءة الباقيين لا يضار بالادعاء
 والقض والبناء للمعول على هذا يكون المعنى لا يعمل بالكاتب ولا الشهيد ضرر بان
 يكلف قطع مائة فيها مشقة من غير تكلف من ثمة او لا يعمل الكاتب جبره وان
 او غير ذلك من سباب المضادة ^{هذه} وان تفعلوا اي تلك المضادة على احد المقربين
 فانه مشوق بكم اي يخرج عن اوامر الله سبحانه ^{هذه} واقفوا الله اي اعتمدوا التقوى
 في كل ما امركم الله به في امره وسبكم ودينكم ^{هذه} وبعلكم الله اي هذه
 الاحكام المذكورة كلها من تعليم الله لكم ما فيه مصالحكم فلا تهابوا في شيء من
 ذلك ^{هذه} لا يكل شي ملزم وفي ذلك دلالة على ان الاحكام كلها يعلم الله سبحانه لا بالقبول
 والاستحسان ^{هذه} ذكر على بن ابراهيم في تفسيره ان القبر حتمنا به حكم وفي هذه
 الآية خاصة خمسة عشر حكما وان فقد ظرك اكثر من ذلك ^{هذه} الثانية وان كان
 دوسرة نقطة في مصبرة وان تصدقوا خير لكم ان كنتم تعلمون كان هنانا من
 لا يقتصر الى خير كقول الربيع ابن صبيح العزاري اذا كان الشاهد فادقوت فان
 الشيخ هيدم الشاة ايمان وحيد دوسرة والفاء جواب الشرط والنظره مبني
 الانكار وهو الخارج والمراد بالصرح ناسن يعجز من او انا عليه من الدين ^{هذه} ويجب عليه في يومه ويدست فيه

ودان سكهه هذا من المعتاد
 فان ذلك لا يجب

ضرورة الدين ما تحقق العجز عن ما عدا ذلك وجب الانتظار وحرم المطالبة
 وجعل العجز قال م لا واحد غفل عقوبته وعرضه الا المثل والعقوبة المحسوسة والعرض
 المطالبة قوله وان تصدقوا اجمعوا فكل من العسر الدين فوجركم وفيه فوائد ان
 الامراء صدقة المقرين ان الامراء لا يجمع فيها الصدقة من عدم استلزام القول فيه
 فيقع وان لم يقبل المديون فلو لم ينزل حصونه ولا مشاقته عم فم بعضهم من ان
 المتدبر افضل من الواجب لان الانتظار واجب والامراء واجب للنظر والصدقة
 فانه يخرج باعتبارها مع قوله ان كنتم تقولون انما ان علمت حقيق الصدقة علمت بها
 فان العالم الصدقة في صيق العالم الصدوق وموقوف على ان المدا ان كنتم تعلمون
 ان خير لكم كما قاله الرخشي طهري لم يزل الله فرضا حسن وفي معناه ثلث ايات
 اخرى ان فرض الله فرضا حسنا بضاعه لكم ١ واقرض الله فرضا حسنا
٢ ان التصديق والمصدقات واقرضوا الله فرضا حسنا هذه اربع ايات استدل
 العامر بها على عجزه الرض للزمن وان فيه اجرا عظيما وان الله هو الكافر
 في علمه والحقيقة منوعة لا تحال الحاجز عليه ولم يجعل على اقرض عسيده وعندي
 فذلك نظر فان الخلافة الرض الذي هو اعطاء شيء لم يستعبد عزمه وقفا
 استعارة للعمال الصالحين بغيره العبد ويحصل له الرض في الدار الاخرى وح
 لا لا على مشروعية الرض وقوله ان الحنفية ليست مراده مسلم لكن حمله على اقرض
 المؤمنين من غير دليل ولا من جهة البر مع امكان التجاز الذي ذكرنا وان قال حيث صدق

فيستلزم

تدب رضى جليل
 افضل وهو غلط فان
 الامراء

من ذلك

القرض

القرض ومعناه دين الله وبين عباده دل ذلك على مشروعية فلما فتح كان ينبغي ان
 يعرض لذلك في دليله ولم يفعل هذا مع انه لا يعبر بالدين من خصم مع العرق بين القرضين
 فان قرض العبد الذي ليس بغير اقرار والقرض بين العبيد محرم في الزيادة على النسل
 ولو استدلل عليه بغير هذا ولا من العرفات القرانية كقولنا ونوا على البر والتقوى
 واحسنوا ان الله يحب المحسنين وقوله الامن امر بصدقة ومعرفة عن الصادق م
 ان العرف القرض كان اولى توابع الدين الاعلى الرهن وهو لغة الثابت والدوام
 وهو غير داهية واللغة الغالبة الكثرة ومن دام رهن قلعة فلهذا وشراها
 وشقة الدين تبطل منه دينه وفيه اية واحدة وهو ان كنتم على صغر دين
 محبوا وكاتبوا منهن مضمونة فان امن بعضكم بعضا فليؤدوا الذي امن امانته
 ولينزل الله دينه ولا يكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه اثم عليه والله بما تعملون
 عليم فالاية فاذا الارتمان جائز مطلقا وتقيده في الاية بالسفر وعدم رجوعه
 الكاتب يخرج من محله الا ان الغالب فان السفر فطنة احوال الكاتب لان التقييد بالسفر
 لا يدل على مشروعية الا بدليل خارجي وقد وجد وهو نقل النجاشي فانه رهن دعه وهو
 حاضر عند يهودي والاطلاع فانه لا خلاف في جوازه مطلقا وقال مجاهد والصفحات
 بعد جوازه الا في السفر وقد اقبل قولنا الاجماع ب الجهاد على ان يشترط القبض
 في الرهن اما لانه فانه اكتفى بالإيجاب والقبول كالاقل قال اكثر اصحابنا مسند ابن
 بابويه ويقول الباقر م فصاروا محبتين فيسري من الامه مضمونة قال المحققون منهم بانها

انما

لاصاله عدم الاشتراك لعدم ادواته بالعقود والابته انما يدل بدليل الخطاب وهو المال
ولانها لو كانت على شرط القرض لزم النكاح ولا فائدة فيه وبان المدونة انه
سماها رهنا قبل ذكر القرض فلو كان شرطا لما حست التسمية بدونه كالاقبال وهو
مقبول والمجاز وان امكن لكنت خلاف الاصل والربا بضعف لان في طريقها
مجهدين ليس مشترك هويين الضعيف وعنده وفي الكل نظر فبينا في الشرح اكثر
من بشرط القرض لا يشترط دوامه بل يكفي مساواة عادته جاز وحصل الرهن
وقال ابو حنيفة مستند بشرط دمج اخذ الرهن على كل شيء ثابت في الذمة سلمنا
كان او غيره وهو اجماع ولان اقرار الدين عامته الرهن امانة لا تضمن الاصل فلو
تفرط وقال ابو حنيفة انه مضمون ما قبل الامر من قيمة وقد الدين لنا اصاله
البراءة من الثمان ولو ايتى سجد بن السبب من ايجاره عن النبي لا يعلق الرهن
والرهن من صاحب الذي رهنته عليه غيره يعني قبوله من صاحب الذي رهنته
ومع لا يعلق الا كالمكذوب الرهن وان شرط له ذلك عن الحول ونه في الزيادة اخذ
الرهن على الدين على حفظ المال وعدم التورين بلما في ذلك من مخير الدخول
في جزا التذير واما المصلحة المتأخر ذلك لانما للعقد ونريد قوله ان الله
يكراه القيل والقال وكثرة السؤال واصابع المال وقد عرفت ان هذا على اقل
تقديره ما الذي يستوفونه رهنا ويتبع اخذ رهنا ووصفها بالقرض اذ كراه لم
يحصل كالوثق بمجاز انكار التوثق الرهن والسيان او الزيادة او النقصان
وهو

وقد ايضا اشارة الى كون الرهن عينا يمكن قبضها فلو صرح من الدين لعدم مكان
قبضه خالفه وصحح بها ولا يمكن الاستيقاق لو تعدد الاداء قوله فان
امن اي فان امن بعض الدينين مع بعض المدنين وحسن ظنه به ولم يأخذ منه رهنا
فليس ذلك للمؤمن امانة وسعى الدين امانا باعتبار عدم اخذ الرهن عليه وان كان
المدنيون عليه كذا قبل ولو قبل بان المراد فان امن بعض الرهنيين بعض الرهنيين ولم
ياخذ منه الرهن بيده بل جعله في قبضه فله ذلك امانة لكان حشا وبالحيلة
في الكلام دلالة على وجوب اداء الأمانة والقرض التقوى في اديها بعد الحيازة وعدم
التعدي والتفريط بحرم ثمان الشهادة ويجوز ادائها بهذا العموم مختص بما لم
يشتمل على صفة مستحق يحصل للشاهد اما مع حصوله فلا يجب الاداء حثارة
تم لم يقصر على الذي عن ثمان الاستلزام لانه لم يلق الكذلك مبالغة بالبص على الرخص
بالاثم بقوله فانما ثم قلبه فائدة ذكر قلبه ثمان الشهادة من افعال النفس العامة
التي هي الفضل المحبوسة والقلب لها فاسماء الاثم الى القلب من باب اسناد فعل الى
محلها كقولهم حرم الميزاب ماء الميزاب فقال الزحشري انه لا يثبت من باب اسناد الفعل
الى المحابض التي على بياض قولهم هذا ما اصرته عين فقلته يدي وفيه نظر لانه لو كان
كذلك لقال ان ثمانه لان اقامة الشهادة اليها اللسان وكذا الاكتفاء وفي النظر
لان ح لا يكون في الكلام مبالغة والاحسن ان يقال انما ذكر القلب لانه يظن
ان ثمان الشهادة من الاثم المتعلق باللسان فقط والقلب اصل متعلق ومعدن

ان يريد اصلاحا بوقته ينبغي ان قامت فاسلحا بينها بالعدل وانما امرت
خانت من عليها استورا او اعراضا فلا جناح عليها ان يعلى بينهما صلحا والصلح بينهما
اذا عرفت هذا ففي هذه الايات فرايد استرجع الصلح ويكده فقدم الصلح خارج
بين المسلمين الاما حرم مالا او حلالا حراما والايات كالانذار شرع لقطع الشاغور
المقصود منه بالذات واقادار الله على ذلك فحسب ما ينبغي من العاقل ان يرجع
القرار والاشارة بطل المعلوم والمجهول وعلى الدين والعين والمنفعة وعلى الظاهر
وحقق الله ما واصلح ذات البين واصلح حال الفجين فموضوعهم من موضوع
باقى العقود فلذلك استمر بين الانام انه سيد الاحكام بحيث لا يرفع من موضوع
فاعلم ان عقد قائم بنفسه ليس فرع على غيره وان افاد فابعد من شرطه
مراعاة الامور الشرعية العبرة في العقود وسيلة فالحكمة تقتضي شي من محلات
كلها تهاجر في الصلح ففتح عظيم اذ مع قطع النزاع يحصل تمام نظام النوع وتوابعها العاقل
وصرف الله سبحانه ما يجرى من غير عظيم والسحق فيه الاصلاح ذات البين فليخرج من
وقال ص اصلاح ذات البين افضل من غلبة الصلح والعتام وقال الباقون ان
الشيطان يغري بين المؤمنين ما يريد من احدثها عن ربه واذا فساد ذلك استلحق على
فعله ومعهده وقال عز وجل قد اقر الله بيننا وبينكم ما بيننا وبينكم
والفراد تعا طفاوا الكا لاذ هي لغز مشقة من كل اله الامرى وضد اليه وشرا
استا برفى الصلح واستدل الراوندى والعاصم على صحة عينا ايات الآلان

يعرفه

يعرفون او يعرفون الذي بيده عقدة الكناح قال هو شامل للولى والوصى ومنع
والركيل عا فاجتوا احكم بوقكم هذه الحجة ليدبر فليست ايتها اذكى ملعا عا
فلما تم بريق من اى عطوه وراهم واميته مقام انفسكم فلا ينال عا فلما خاوية
قال لقضاء اشاعدا نا والعرب والسحق والركيل والكادى في المراءى في الابرة هو يوشع
وليس خادم فقهين كونه وكلا فدل على مشروعية الركا لة وعندي في الاستدلال بهذه
نظرا ما الاولى نا في المراءى الذي بيده عقدة الكناح المولى الاجارى او الزوج
وسياخه تحققة واما الثانية فانه كاي حال غير مشروع ولا معصوم فاذ
مجهودا ما الثالثة فلان المراءى بالحق العبد والخادم ولذلك قاله ليقول احكم
فناى فينا في كاي قبل عدى ولا اى بالجملة ليس في الايات المذكورة خصوصية
على مشروعية الركا لة في هذه الشريعة فلا يكون حجة الاية الاية الثانية فانه كاي
فصلهم صالحين عسايف مدحهم فلو لم يكن سابقا لما حسن ذكره ففى ترتيب الكاين
ايضا اشاعة الركا لة ولذا فدل ان البحث تركيل واعلم ان مطلق الركا لة
هو كل ما يتعلق الركا لة هو كل ما يتعلق غير الشاغور باقاع من مباشر بعينه وهو
شاير العقود والفسخ والايقاعات لاظهار والاياد والعان والندى والعهد
واليمين ولا يصح فيها تعلق حكم الشاغور بوقعه من مباشر بعينه كالتقسيم بالوجبا
ومباشرة المعاصى اما العبادات فقد تقدمت منها تفصيل باو فى صحة الركيل
بابا تالمه على المباحات خلافا لفرق الجواز والركا لة احكاما فاعلم بانها معلومة فكتب

الفقه كتاب فير حلة من العقود وفيه مقدمة واجبات اما المقدس
 فيها اية واحدة تشمل على احكام كلية وهي يا ايها الذين امنوا او يا بالعقد
 وقيل كل اية صدقت يا ايها الذين امنوا في مدني ويا ايها الناس في مكة
 والاصح ان هذا على اغلب يقال وفي معناه وفي معنى واحد والمراد بالعقد ما
 يعقده الناس في معاملاتهم وقيل المراد بالعمود التي عقدها الله على عباده والاولى
 العمل على الجمع لعموم اللفظ وعدم ثبوت المحض منها فبدأ الوفاء بالعقد والقيام
 بمقتضاه فان كان لزما وجبا لوفاء بلزعه وان كان جائزا وجبا لوفاء بجواز
 وجب يكون في العقد احوال يعلم حاله من اتيان النبوي والامامي **س** العقد شرعا
 اسم لايجاب والقبول وقد يكون لانه من طريق الاحابة والبراءة والمسافة
 والصلح والوقف والتخارج والمصلحة في بعض صورها والكتابة **س** ويجوز على الاقوي
 وعقد السبق على قري والتمان وقد يكون جائزا من طريق كالمودعة والعارية **س**
 والشركة والوكالة والوصية والقرض والجحالة والمصلحة في بعض صورها وقد يكون
 لازما من طريق وجايزا من احوال كالهبة وكفالة البدن وعقد الذمة والامان وقيل
 فالحبة من ذم الرضا ومع القربة اوصح تعيينها **س** التفرقة الاولى للزوج من طهرين
 او لا يجب على المهر العتول بفتح الميم ولا يملك بعدد وقد يكون جائزا في مبدئية
 ثم يؤول الى المردم كالحبة بعد القبض وقيل احد الثلاثة السابقة والوصية قبل الموت
 والعتول وتلزم بعدها وقد يكون لازما في مبدئية ثم يصير جائزا كالمبيع اذا طرأ عليه شيء

فيما اذا كان

فيما اذا كانت شرطه معها ووصف كذلك وانقضاء كللف مبيع قبل قبضه او
 كذلك **س** كل عقد لا يملك بمجرده اموال **س** ان يكون ايجابا وقبولا لفظيين **س** ان
 يوصيا بالبرية اختار **س** ان يوصيا بعقد الماضي **س** فورية القبول **س** لا يبعد
 كذلك عرفا وكذا يجب الرهن **س** على الاول **س** ويجزئه فلا يبيع مطلقا ولا يجب
 الجايز شي من ذلك بل انظر الدال على القصور منها مع القرينة يجب في كل عقد
 صدوره عن مالك او حكمة كالأب والجدة او الوكيل او الوصي او الحاكم او الامين
 او القاضي او ناظر الوقف والمصلحة اذا كانت ههنا للقطعة ونحوها **س** وكذا
 الوديعة الوديعة وبعض الموضفين في مال الطفل عند تدوير الولي **س** يجب في كل
 عقدا اشتراطه على مقتضاه فلا شرط فيه من مقتضاه كالأب لا يكون وكذا منه
 وما لم يكن كذا فهو مثل على من راعهم وكذلك في الفحار **س** احكام العقد الصحيح ترتب
 اثره وتوابعه والشرط اللزوم الوفاء هو ما يقع بين الايجاب والقبول فلو
 تقدم العقد او اخر فلا اثر له **س** فحشا اخذنا العقد بالغير الا ان يفسخ الاية
 للاستدلال بها على وجوب بقاء البند والعقد واليمين ما عقده مع ربه
 او مع غيره ما لم يخالفها الشرع كالمواعدة والمسافة والسكنى والإجارة ومنها
 ذلك انواع **الاولى** الإجارة وفيها آيات قوله يا ايها مستاجرو وقوله على
 ان تاجروني ثانيا في الحج ولنا على شرطه الإجارة فان كانت في شرع منها
 كالحالة عدم النسخ مع اشتراط عقدها على كونه من مبادي نظام النسخ لانه

وحيث لم يصح عدم توثيقه

من الاحكام والايضا عات فلذلك
 ما ورد من الايات في مشرو
 عينه شي منها لئلا اوتها هرا
 هذا الملك

ما يضطر اليها لتفريق العلوم المحبقة ان الامان لا يمكن ان يعين
 وحده ونفقر الى القاصد وذلك غير واجب على الغير القيام به فجوز اخذ
 العرض عليه فتشيع العاوض على التفتت وذلك هو المطلوب وفي الآية الثانية
 اشارت الى وجوب ضبط العمل بالبداهة وان قدر بها والافخرها من الضوابط
الثاني الشركة وذكر المعاصر عن ثلث ايات **الاولى** فكلوا مما غنمكم بلاد
 لحياتكم على اشتراك القانين فالقيمة لجمعهم في الخطاب قوله في الموارد
 فم شكا وفي الثلث وكذا بانها لانفسها الشركة الزمات انما السد تان فقط
 والمساكين الآية على قول من يقول بوجوب التبسط على الاصناف والاصح هنا
 بيان المصروف تاد تدل على الشركة وهذه الايات تدل على حصول معنى الشركة
 فجوز تعاطفها بايجاد استباها وهي تحقق ما ورد اخرج الفناء من بحيث
 لا تبرز لاحد من الاخر **ثاني** تلك الشخصين سلعة واحدة بالبيع او بما
 يشبهه من العقود **ج** جازتها معا سلعة واحدة دفعة وفي معناها
 تبضها سلعة واحدة من ديتها ولا حكم للشركة بغير ذلك من الوجه والعاوض
 والابدان **الثالث** المضاربة وهي ان يدفع الشخص الى غيره مالا من احد
 القدين لتسويكه من يعرف في ذلك بالبيع والشرا على ان لا حصه معينة من
 ربحه وفي تلك ايات **الاولى** فان تشروا في الارض واستنوا من فضل الله
والثاني واناصرهم في الارض **والثالث** ما حردون بغيرك في الارض

الثانية

من

من فضل الله قال المعاصر يمكن ان يسند لها على جاز المضاربة لانها تدل على
 رجحان التكليف فيعبرق بين كونه مال المكتسب ومال غيره وعندي في
 الاستدلال لهذه فخصص موضوعنا **الرابع** الاصناع وهو ان يدفع الانسان
 الى غيره مالا ببيع او بربها او لا يحصل في وجهه في مشروعيها ايات ثلث
اولى وقال لغنا نلصقوا بضاعتهم في معاملهم **ب** رجينا بفضاعة من بضاعه **ج** وكذا
 صحتوا متاعهم وحدها بضاعتهم والبضاعة في هذه الايات هي من طعام اشتره
 من برحهم وفي العرف لا يطلن الا على ما وقع في التجارة وفي اصطلاح الفقهاء
 يقال على ما ذكرناه ثم علم ان ماعل البضاعة من حيث لا يحصل في الربح فان يتبع
 بالعمل فلذا جرة لما ايضا والا كان لما جرة عمل في تلك البضاعة **الخاص** الاصناع
 وفي ايات **الاولى** ان الله ما يركلن ثوبه والامانات الى اهلها **الثاني** فان
 امن ببعثكم بعضا فليؤد الذي وثن امانته **الثالث** وان من اهل الكفا
 من ان ثامنه بقطار يؤده اليك ومنهم من ان ثامنه بدينار لا يؤده اليك
 الامانة عليه قائما وهذا فايد الامانة مشتقة من الامن الحاصل من حسن
 الظن بالمستامن فيجب عليه ان يكون كذلك فخير من عليه ان لا يتخلف ذلك
 مما يشك في الامانة فيقفن حقهنا عرفا الامانة تشبهه الى غير هذا المالك
 يقتضيه عدم الضمان وهي قد تكون المالك كالوديعه والعارية والرهن والامانة
 وغيرها وقد تكون من الشرع وهي السماة بالامانة الشرعية المبادرة الامانة

بما فطر لهم مما تقدم في باب القرض ولان
 الضرب لا يرضى هو التحريم فيها ثم
 انهم من المتنازع والادام لا لا لانه
 في الخاص والخاص المضاربة تكون
 حقه وسفرا فلا استدلال

والقدي والتمريض باهال
 اسباب حفظها من الموريات

الشعبه فالآية الاولى متناهية للفقيرين
 والآخران مختصات بالفقير الاول
 ثم يحجب في الامانة

المالك مع المكنة فان تمكن واهل من مالا فالظاهر عدم الضمان لها اصولا
 المادة الرجح الترتيب المدايه فوجب الاعلام واخذ هذه الى ما لكتبه لو انشع
 السيد من الحر من محل اخذه المخرج ان تخرج المصوب من التامس بطريق
 الحسنة واخذ لو بدع من حيا ويجوز خوف اتلافها تحصيل السيد من ماله
 لهذا ويلزم من سبكه في الحر ثم ولو تلعب الصبيان بالجوذا والبيض وصار
 في يد احد هاجرا او احرابا لم يضر علم به الولي فان يجب دونه على الاخر ولو اذنت
 احد هاجرا يبين الرد على المالك امكان الكا في الامانة ولو كان احدا المثل عيب
 بالناس من ما اخذه من الصبي وهل يضمن الصبي المأخوذ من البالغ فظهر انه غير عدم
 الضمان لتسليمه على اذنه ولو ظهر القاصر غير جنس حقه في هوانه شرعية حتى
 يباي الاقرب الضمان عند بعض الاصحاب به **مخرج** لكن في مدحه اما الواجب من دونه
 حقه اذا لم يكن الموصل لوجهه الاية فالجود عدم الضمان كن كان له ما يدر
 فلم يجد الا ما يدر تساوى ما بين **ح** لو مات الموضع ولم يعلم الحادث بالامانة كذا
 لو ادع الوكيل مالا لم يصل الى المالك فوصل الوكيل الى ماله ولم يعلم المالك بما
 وكذا الذي لو بلغ الطفل ورشد ولم يعلم بماله ما حال ذلك كسرة اما **الكسرة**
 فيعنى ينادى ذلك ويجعل لعدم لانها ملكت له بل لا يراى بها الا بقصته الغريبة
 شرعا ويضعف بان العرف يقتضي هذا الشرع وان لم يقتضه فلم يقتضه عند
 ومن هنا هل يجب رد الزمان الى مدته لم يصل بجعل ذلك المالك لها فبطلت الى

ولو تلفت بعد الصبي قبل علم
 الذي في ضمة ماله ولا عيب
 على غيره ولو كانت او اخذت
 ليس فيما عليه

في

ويجعل لعدم للعامة هذا مع بقاء مهنها بالاعلان فخطا في غير الامانات
 في عدم الضمان بغير التعدي والمقابلة وفي وجوب الرد مصبقا للمالك لانه وكبله
 او عليه مع الطلب ويقتر فان بوجوب الاعلام فورا في الشرع وعدم قبول قوله في
 يتلافى غير الشرعية في التحسين قوله ثم في الثانية فلو هو الذي اذنت اما انه والى
 هذا بشرط الطلب من المالك او من يتكبر في الايتين حب على وجوب رد الامانة
 واخذ بدعي مع رد خطه عدم ذلك كقوله في اخر الاية الا ان الله نعمنا بكم برب الو
 يحفظه من يتقرب من مقابله الله والتمس بجهنم قوله في الثانية وليست الله و به
المندوح بابا بالامانة في الاية الثانية هم المتضاد والمندوم هم اليهود لان الضمان
 لا يتحقق اموال من غير الفهم في الامانة فبطلت اليهود فانهم يتحققون اموال من غير
 بدليل قوله حكايته عنهم ليس علينا في الامنين سبيل والوارد بالامينين من ليس على
 منهم فكذبهم الله في هذا منهم هذه بمنزلة وتقولون على الله الكذب هم يعلمون
 ما يكذب وقوله الامانة مست عليه قايما بالامانة او فاسدك على راسه صبا لقا
 بالمتاحي بالمطالبة **السابعة** العارية وهي اذن في الاستعارة بالعين ثم بما عارية
 كل عين ينفع بها مع بقاء عينها ما شققا اما من العري لعرضها من العرض
 او من عارا فاذ هب ورجع منه قول الشاعر **مخرج** غير احبكم ثم اذ كونهما احيى الخيل
 بالركن لعار وذكر العار بشرطها آيتين **الاول** ذنبا على ليرة التقوى
الثاني ذنبا على الامانة وعدول الاصل التبادون على البرم وهو مخرج في ايراد

لأنه من المأذون فيها فيكون تقدم تبرعاً بعدد ما ثبتنا من عطية على امرئ من هو
 السوء عن القوة والبرهان فيكون المنع من المأذون وهو ما يقاوم برهانه من مؤن
 ايضاً قضية للعطف فيكون عدم المنع في موضع المدح وذلك هو المطلوب هنا فليد
 العادة اما ان ذلك ليس بمضمون خلاف الثاني من مخرجاً بقوله لما استعار من غيره
 ان من ائتمروا فقال اعطينا يا رسول الله فقال لا بل عادية مضمونة بطريق
 بل هو اشتراطها بما نحن يقول به ولا تكون تأكيداً والثاني من خبره العادة
 تضمنت بامور **ب** اشتراط الضمان **ج** التقدي والفرط والاستعانة من صاحب
 استعانة بالحق والصيد وكلنا العين ذهبت او فخرت الاستعانة للمرضى من
 العين في كل ما جرت العادة به عرفاً ولوعين المالك نوعاً فخره ولو خالف الشراء
 ذلك ضمن ولو تلفت بالاستعمال لامع الخالف لم يضمن **الطابع** المسبق والرتابة
 وفي شرطه مصلحة ^{طبيعية} وهي لا يرتاض مما رسته الضال مع الكفار لا عزاء كذا الاسلام
 والافق في الاصل وهما دون الحديث ان الملاك لا تشتر من الرهان ولعن
 صاحب الا في الضل والريش والحف والحاف ويدخل في الفصل الرابع والستين
 وفي الاصل والفصل الخامس والعشرون **الاولى** ما اوردت **الاولى** ما اوردت
 لهنما استطعن من قوة ومن دابة الخيل ورد ان المأذون بالقوة الروح **الثانية**
 انا ذهبتا لتسحق وتكونا يوسف عندنا عا والاصل بقاء الشريعة وعدم **البلد**
 فاما وجعهم عليه من اجل ان كانا لم يرتع عليه من الوجع وهو سر من السب **الثالثة**

المنفعة

الشفقة واشفاقاً اما من الشفع وهو الروح كان الشفع كان مرداً اعتباراً
 او من الشفاعة وليس في الايات الكريمة ما يدل عليها صريحاً بحضرة بل ما كان
 شرطاً عليها الا ان الشفيع والصد والمصانعة الحاصلة ذلك من الشركة جازان
 ليستدل عليها **ج** ايات تدل على منع ذلك كقولهم وما جعل عليكم في الدين من حرج
وقوله ولو شاؤا لله لاعتقكم وقوله يدي الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ومثلاً
 عند كل عقار مشترك بين اثنين فيبيع احدهما حصته فلا يخلو من الشراء
 مع بذل الثمن له ولما شرط بذكر منها كلنا هذا وهي ثمانية اكون الشركة في عقارات
 لا ما ينقل من البعثة **ب** اشكال الحصة بالبيع لا بغيره من العقود **ج** عدم زيادة
 الشركة على اثنين ببقاء الشركة بالجزء الشاع فلو ضم واثمن فلا شفعة الا مع
 بقاها في الطريق والضرر **د** دة الشفع على الثمن وان لا يكون كافراً والشرع يسلم
 كون العقار قابلاً للشفعة فلا شفعة في العصابة **الضيق** **ج** الطالبة على العود
 لقولهم الشفعة لمن واثمها ولا يثبت عندنا الجواز ولا في خبرنا ذكرنا من البعثة
 ولا مع زيادة الشركة على اثنين ولا غير ذلك ما قيل ان هذا لا يتعارض على خلاف
 الاصل فيقتصر فيه على محل الوفاق **الثاسع** **اللفظة** هي اما الانسان او حيوان او
 او غير ذلك وليريد في الكتاب في شرعنا مقصوداً عليها بل عموم وتعاوناً على
 قوله فاستبقوا الخيل ولا ريب ان اخذ اللعيط في موضع الحاجر بواجبات
 البر ولا مشروعية **لا** في التلطف المانع الحكمة الصانع الجواد الكريم الوفي الرحيم

جميع أم عرج وابتأنا ندان بيا تدا في نعم وتري الحلال كما اذاه وعيلوه النما وكا علوة
 والحق عند الفضل وهو ان الكلام ان صدق من اهل اللغو لم يكن اقواله ان صدق
 العرف كان اقوالا وهذا **فأما** فالاية الاولى اشارة الى كون المقر ما عرفت
 مما اقر به فدل على ذلك اشتراط بلوغه وعقله وشدته **ب** فالاية الثانية والرابعة
 اشارة الى وجوب الحكم على القريب اقرب مطلقا كما يجب الحكم بالبعيد ولذا سما
 شهادته فيكون الاقربا واحدا ولما حكم **ج** في الاقرب الا بعد اشارة الى وجوب الاقار
 بالحق لا بغيره كقولنا كونه من البسطاى بالعدل والامر بالوجوب في الاية الثالثة
 واخذتم على ذلك ما روى ابي عبيد بن اسحق عن ابي بصير في شدة الاصل ما عرفت
 بعد الشئ ويشده لان الوفاء به شدة **الثاني** الوصية هي مشتقة من **لص**
 اي وصل يقال وصي وصي ايضا ووصى بوصية والاسم الوصية والوصاة وشرفها
 تليها من ادفعته بعد الوفاة وسمى ذلك وصية لان الوصي يصل نصرة بعد الموت
 بها تليها فيلزم ان تلك كتب عليكم فاذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين
والاقرنين بالعرف حظا على المستوفين فمن بدل بعد فاسعه فانما اشد على الدين
ان الله سمع عليهم فن خاف مريض خفا او اثما فاصلى بينهم فلما اثم عليها قال الله
عقوبهم هنا فزاد اكتب اي فزج في فعله الوصية وانما ذكر كون تائس الوصية
 غير حقيقى والوجوب الفضل لان مضاهيا ان يرمى ومناه الصدق وحصول الموت
 ظهورا سببا واما ما ذكرنا من المال بديل قوله وانما لغيره شدة قبل الاية مشددا

بابه

بابه الارث فنقول ان الله اعطى كل ذي حق حقه الا وصية الارث فلما ارجل
 عدم النسخ لان شرطه المناقاة كالمناقات بين الوصية والارث اذ هو زيادة في لقله
 ولو سلم النسخ فهو رافع للوجوب لا الجواز وذلك لان رفع الكبر لا يزيله ورفع جرحه يزيه
 كما بين في الاصل واما الحديث فنخرج حقه ولو سلم فاحاد لا ينسخ به الكتاب عند
 الاكثر ولو سلم جواز النسخ به كان لنا هنا ان نخلص على التخصيص بما اذا دلى الثلث
 والتخصيص خير من النسخ بما في قوله الاصول ونخلص على الاصل الذي هو جواز ايضا
 الا وصية واجبة لادب بالجملة الاجماع مستغنى عما في قوله تكون منسوخة الوصية
 فيكون الحديث على قدمه وصحة نصها وليس تخصيض الارث له بعد الوصية مطلقا الى
 من تخصيصه بما اذا دلى الثلث وقد روى احتجنا عن الباقر ان من سئل هل تجوز الوصية
 للارث فقال نعم ولا هذه الاية ولما روى السكوني عن الصادق م انه قال من لم
 يوص عند موته لغيره فواتبه من لا ميراث فقد ختم عمله بمعصيته وتضعيفه ككثير السكوني
 عاينا ومع تسليمنا فدل على الوصية للارث الامن حيث مفهوم المخالفة والميراث بحجة
ج دلالة الاية على جواز الوصية للارث ظاهرة لان الوالدين وارثان قطعا وكذا قوله
 والاقربين يتم كل قريب وانما كان مع الوالدين كالاولاد اجماعا والاخوة عند الخصم
 او غير وارث لان اجمع لعرض اللوم للعموم كما تقر في الاصول **فأما** والآثار بالدين
 يرتون لكن معهم من يجهم مثل الاخت مع الامبا مع الولد ولحق الوصية لهم وبه
 قال جمع الفقهاء انما الاصحاب قال قوم تعيب الوصية لعملا وهو ضعيف

قال المذنبون الذي نفاق الامر بحجته فقال الزهري كلما يقع عليه اسم المال فليقل
 كان او كثر او قال النخعي من الف الف حسنة وروى وقال عنباس ثمانية وروى
 عن علي بن ابي طالب في مائة حسنة وروى سبعة وروى سبعة وروى سبعة وروى سبعة
 وقال لا تأتوا قال الله ثم ان نزلت جزاء لمسك كثر قال قال الرازي وروى فقال الرازي
 و قوله بالمعروف قبل المراءى لعلوم فليقل هذا لا يصح الوصية بالمعروف وهو باطل عندنا
 فانما لروى بشيئا ونحوه ونصيب جميع لعموم الآية الثانية وجميع في غير الموصوف
 الى الارث وقيل المراءى بالعدل وهو على نخل وحقا اي ما يريد على الثلث **ب**
 ان يوصى للفقير والاشد حاجه ولا يفضل الغني على الفقير **ج** ان لا يقتر بدينه كماله
 كانوا يشترء ولو وصى بما دون الثلث وان يقلل في الوصية ولو كان الارث غنيا
 فالربع افضل من الربع والسدس من الخمس لا وروى سعد بن ابى وقاص عن مال مريضه
 فجاء رسول الله فقلت ما رسول الله وصى مال كذا قال لا الثلث النصف قال
 لا الثلث قال الثلث كثر انك ان تدع وروى غيا خرا ان يدعهم على الكيفية
 الناس ما يدعهم قول حقا مصدا اي حتى ذلك حقا فمن يوله بعدما سمعه الى من
 الوصية وان كانت جائزة لكن يجب العمل بها بعد الموصى من غير تغيير ولا تبدل
 والذات قال من يولد اي بدل ذلك لا يغيرا من وصي وشاهدين وانك وحاكم وغيرهم
 بعد ما سمعوا بغيره فانما **ش** لئلا تبدل على المبدل بالضمير في بدل لرجع الى
 مصدا يوصى وهو ايضا انما الله سبحانه وتعالى وعبد الله والغير اي ليس ويعلم بالتبدل **الغني**
 ولا

من الثلث والخمس
 افضل

ولا يغيره شيئا ومن خاف ان يوقع او علم من قوله ان يرضى ان يرسل المتأمن من موصي
 قراء حرة والكثير ما يوكروا على موصى بالسند يد والباقر موصى بالخيف من اوصي
 يوصى والضمير في خاف يرجع الى من بالخيف المبال في قوله او يقربا او ثانيا ب موصي
 بلما بل اي بما لا يحجز الوصية به كالحجة **هـ** هذا الخيف هو الوصية بزيادة على الثلث او بما
 اخرا بالارث فاصح بينهم اي بين الواوثة والوصي لم يولد ثم عليه في الكلام تنبيه
 على ان القطر السند بل التعريف غير مسمى عندنا السند بل المبال عن الخي اما ان المبال
 الخي فباين من قبل كان الاوصياء فيعين الوصية بعد نفي قوله من يولد بعد ما
 فانما اعتمد على الذين يولدونه ولو كانت الوصية كما كانت ولو بالكل فصح بقوله
 من خاف من موصي الاخره وقيل الرازي خاف من موصي في حال مرضه الذي يريد
 الوصية فيه حقا او انما فلا جناح عليه ان يوده عن ذلك ويشير عليه بالنهي الصحيح
 ويصلح بين الوصي والواوثة والموصي بحيث لا يقع بينهم خلاف يورثي الما ثم يكون
 الخيف على ظاهره ولا يكون مشرقيا ولا مشرقيا وهو وجب من قبله مطابقا لاول
 عليه الاكثر وبه قال الباقر والشاذلي ثم وكفى بقولنا مرجعا لوقوله انما قد غفروا عنهم
 وعدل من يولد المبال بالحق مقابل الوعد من بدل الخي بالمبال **ث** من بعد وصية
 يوصي بها او دين وكذا قوله من بعد وصية يوصي بها او دين وليت هذا الايات **ث**
 على تأخير المراث عن الوصية والذين يبق هذا سؤال آخر انه لو قدم الوصية على الدين مع
 الغنى ما يحجب عن على تقديم مؤنة التجهيز من اصل الزكاة ثم الذين من اصل ايضا ثم الوصية

ان الله اذ ابراهيم وقال لا تشرع لي على رجل منكم جزاء كما شئت الجبال يومئذ عشرة فاحبها
 هو العشر ومثل رواية ابن بن ثعلب عن الباقر ع وقال المعبود وسلا والبرج
 استدلوا بآية وقاية بغير قال ثلثا بالبحر من عن رجل اوصى بغير من
 وقال واحد من سبقنا في الله يقول لها سبعة ابواب لكل باب منهم جزاء
 ومثل رواية اسمعيل بن همام عن الرضا ع والاموي العمل على العمل لان الاصل بقاء
 الملك على البيت خلف في العشرة اقل ما قيل ولولا الجمل على اقل ما يملك
 كالراعي يصب في شبيه وكذا قال الشيخ لو اوصى بغيرهم كان ثلثا لانه اقل السما
 المدفونين كان سدا حلة على اية الحسن فانه يضم ستة اقسام هو
 ضعيف وعلى الشافعي هنا كما قال في المحرر الابواب ايتها الذين امنوا شهادة
 بدينكم اذا حضر احدكم الموت من الوصية اثنان فاعمل منكم واخران غيركم
 ان اتيتم منكم فاعملوا فاعملوا بدينكم وصية الموت محسوسها من بعد الصلوة
 فبقسمان ما بقه ان اتيتم لا تشرى بدينكم ولا تشرى بدينكم ولا تشرى بدينكم
 انا انا من المؤمنين فان عشر على انها استخفاء انا فخران بغيره فان مقامها
 من الذين استحق عليهم الملائكة بقسمان ما بقه لهما دسلا حتى من شهدا بها
 وما اعتد بها انا انا من المؤمنين فاعملوا بدينكم ولا تشرى بدينكم ولا تشرى بدينكم
 او يخافوا ان تروا ما ان بعد ما اتم هذا فابدا روى ان تيمما الداعي وعدي
 ابن ابي عمير بن زيد خرجوا الى الشام للخدمة وكانا حاضرين من بين ومما يند بل مولى عمر بن
 الصالح

العاصم وكان مسلما فلما قدموا الشام من من بدل فدفن ما معه في موضع وطرفها في
 معاصم ولم يخبرها برؤاها اذ انهم فناء ما عدا الاصل فمات فقفاه واخذ
 انا من فمعه ثلثا بغير فقال مقبولا بالذهب فقباه فاضا باله العشرة
 فلما لبسها بالانا ففجدا فخر فموا الى رسول الله فثلثا لانه فموا رسول الله
 بعد صلوة العصر عند البز على سبيلها ثم وجدا لانا في يدنا فاما يوم نوسم في ذلك
 فقالا قد شربنا من مشركين لم يكن لنا عليه بيعة فذكرنا ان تقريره فموا الى
 الله فموا فان عشر على انها استخفاء انا فموا عمر بن المطلب بن اي وابع
 السهميان فموا فاحد لانا بدين في قضيتين وحل تركبها فله شهادة بدينكم
 فابدا فموا من ميثاقه فقال اثنان اي يشهد اثنان لان شهادتهم متباعدة
 خبره محذوف اي عليكم شهادة بدينكم واثنان فاعمل منكم محذوف اي يشهد
 اثنان وقابدة الابهام والتفسير بغيره انكم في النفس مرتين ولما قال شهادة بدينكم
 كان فابدا فموا من يشهد فقال اثنان اي يشهد اثنان لان شهادتهم متباعدة
 خبره اثنان لان شهادتهما بالافرادان فموا ذات واحدة وانا فموا طرف
 لتعلق الحار والجور عليكم شهادة بدينكم فاحضر احدكم اسما بالعرف وجين
 الوصية بدل منه وقول منكم اي من المسلمين وغيركم اي غير المسلمين وقيل منكم اي
 من اقراركم وغيركم اي من الاجانب وقد وقع الحاربان والجوران هنا فموا لان
 يحسبونها اي تقصوها وهو صفة الاعزان والشرط مع جواب المحذوف المذكور

وخبر محمد بن عبد الله بن
 شهادة بدينكم واثنان فاعمل
 فعل محذوف اي يشهد اثنان
 وقابدة الابهام والتفسير بغيره

يقول اذا اقران من غير كراهة من وقا به الدلالة على ان ينبغي ان يشهد اثنان
منكم فان تعدد كافى للضرورة اقران من غير كراهة الاولى ان يحضرنا لاثنتي
مبا قبلنا لفظا لا على لفظا من الاعراب والاملاء بالضرورة صلوة العصر لا وقت
اجتماع الناس وانما وقت تصادم حركات الليل وصد نكحة النسا وقيام ^{العبد} فيها
وقيل اي صلوة كان فاللام للجنس وهو اولى وقوله لا يشترى به هو القسم عليه
وان اتيتم اي اتيتم ارباب الوارث وهو غرض فاما هذا احصا من القسم على الربية
والجنس لا يستبدل بالقسم واما الله عزنا من الدنيا اي لا تخلف بالله كذا بالجل
لمع ولو كان القسم لا فاقرب وجوبا يحدو ولا يستبدل فلا تنكح شهادة الله
اي الله الذي قد امرنا باقامتها فانها اذا اى اذا كنناها من الاثنين وكان
الشجب يقف على شهادة ويبتدىء بالله على حذف حرف القسم وتعرض
حرف الاستفهام عنه فان عثوا على طلع على انما قلنا ما يرجب انما وشاهدنا
اقران من الدين يستحق عليهم وهم الودعة وقد اقصى الحق بناء على البناء للفاعل
وهو الاوليان اي الاحقان بالشهادة لقوله بينهما وهو خبر مبتدأ محذوف اي
الاوليان احبوا اقران او يدل منهما او من الضمير يعقربان وقرا حمزة ^{الوجه}
عن تمام الاولين على انه صفة للذين او يدل منه قوله كسنادنا من من
شهادة بما اي عينا اصدق من عينا كجاستها وكدها في عينا والحد في
الشهادة على العين مجاز لوقوعها موقعا كما في اللعان قوله ذلك اي الحكم الذي تقدم

او تخليف الشاهد قوله على وجهها اي على نحوها ما حملوها من غير تعريف ولا
حيثا ترفها وقوله او نفاها ان سداى البين هو على المدعين بعد ايمانهم
فيستحقون بظهور الحيا من ذوا البين لكاذبا وانما جمع الضمير لان حكم يوم الشهود
كلام **ج** في هذا الاية الحكم ان الذين يحضرون اسباب الموت ينبغي ان يشهد ^{لبن}
على وصيته ومن دوى شئبه او من اهل بيته وهو الاسلام فان تعدد ذلك عليهم
بان كان ذلك في غير اقران من الاقارب او من اهل الذم **ب** اذا حل ^{الضمان}
في حكم على المسلمين وفي غير كراهة على غيرهم هل الحكم باق غير منسوخ او لا قال اصحابنا
بالاقل وجودا وشهادة اهل الذم مع تعدد المسلمين في الوصية وقال حنابلة
من الفقهاء بالثلاثة وان الاية مفسومة والاصح الاول لانه لا عدم النسخ وتكون
الاية مختصة لاهل شلطة الايمان والعدالة والشاهد بما عدا الوصية ثم يشترط
عدالتهم في قيتهم ويرجعون على ضائق المسلمين **ج** اذا حل الضمير في حكم على الاقارب
والعقبة يقول شهادة القريب على غيره وفيه روى عن من منع ذلك من الخالفين وسنائه
تمام ذلك في كتاب القضاء والشهادات **د** انه على قول اصحابنا في قبول شهادة
الذي في الوصية مع عدم عدل المسلمين هل يتركها الصفا في الاية ام لا اصح
العدم وبلا شلطة رواية مطروحة يريد على قول اصحابنا لا يقبل شهادة اهل الذم
في الوصية على الاية وعدم نسخها سوال وهو ان الاية لا تسادها اذ وقع ارباب
مخلف الشاهدان والاصح منع تعدد على عدم تخليف الشاهد فان يكون الحكم سببا

باجبا يكون منسوخا والخواب على تقدير كون الابطحج على المدعي وبما حكمها جناد
 ان يكون التخليف مخيرا لهذه الصيغة كما ان جناد قبول ثباته الذي مما يخلط فيه
 وهذا الحق الملاءمة بموجب التخليف هذا الصراح يقول لا سلم ان تخليفها مكان
 ثباتها حتى لا يتم تخليف الشاهد الذي هو خلاف الإجماع بالانما حلفا على تقدير عوا
 جباتها ولم يكن لها بنية لصدق قولها فتوجب اليقين عليها وهذا اشد الخواب و
 رد اليقين على الودعة قبل سبب ظهور جناد الوصيين فان تصديق الوصيين
 على تقدير ما منه وعدم ظهور ثباته والوصية انما برد اليقين لان الوصيين
 ادعيا الشراء من الميت فاكمل الودعة الشراء فتوجب عليها اليقين على نفي العلم بال
 وجوب ثباته اهل الذم في الوصية عند ما جانا محض بالبال فلا تسع في الولاية
 اجماعا في جعل حين الوصية بدلا من انا حضر نفسه على الحضر والبحث على الوصية
 وجوب الاشهاد بان لان الميت هو المقصود بالنيابة في الولاية فلا يلزم حوارا
 في اليقين بالبرهان كقول بعد الصلوة وفي القصة ان رسول الله حلفها عند النبي
 وفيه لا يلزم على التخليف بان كان في مدعهم من القصة انه يتخذ الدعوى انما هو الظن
 اليقين منه كالكتا به وكذا يجوز التخليف استنباطا للظن مع عدم البينة لان الودعة
 ادعوا على الوصيين بجهن الكتا به الذي وجده في مناع الميت وفيه نظر محاورا
 دعواهم الى علم غير الكتا به او الى اجبا ومحذور في القرآن العبدية للعلم بان
 الولاية يقتضيه جواز الدعوى بعد الامتثال وهو خلاف الصوى وبيان القول من حلف

وهنا خراجها

فليصدق

فليصدق ومن حلف له فليس من ومن لم يرض فليس من الله في حق
 ويمكن ان يجاب عنه بان الدعوى انما تتجدد بعد اعتراف المدعي عليها بالاناء
 وان كان الميت ومع اعترافه كالحلف فتوجب المطالبة مكان
 اعترافها بملكية الميت التي حلفا على نفسها ادلا وبراهن فاعبها الشراء فانكر
 الودعة تخلفا على نفي العلم وروى ان ثانيا الدار كما سلم كان يقول صدق الله
 وسوله انا اخذنا الامانة فانوب اليه ثم واستغفره **يب** نعم بعضهم من طحا
 الولاية حوازا لاستدلال ببال على رد اليقين من المنكر على المدعي فلهذا لا يرد حقيقته
 فانه لا يحجده ويستفاد لان الودعة عجزا والتحقيق فاما ذلكا من دعوى الشراء
 وانكار الودعة فتوجب عليهم اليقين مكانا فكارهم وحلفهم على عدم العلم واعلم
 ان الوصية كما تكون بمال كذا تكون بالكتابة اما باخراج حق الميت كدين او اداء
 اما انما او بالنظر في حال الاداء الامانة وحفظ اموالهم والسعي في تفتيتها وهو
 العجب من الهوى ولستع هذا الفصل بذلك والمراد باليتم هو الصغير الذي لا
 ابيه من اليتيم وهو لا يفراد ومنه الدرة اليتيم والاستعانة بغيره بصدقه
 على الصغير والكبير لكن العرض خصصه بالصغير هذا العجب في ايات **والاجا**
 اليتيم حتى اذا بلغوا النكاح فان انتم منهم وشاء فادفعوا اليهم اموالهم
 ولا تاكلوها انزافا ويداوان بكبرياء ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان
 فقيرا فلياكل بالعرفق فاذا دفعتم اليهم اموالهم فاشهدوا عليهم وكفى بالله

والله حبيبنا الايتاء الاختار وانتم اى ابصرتم ما اردتم حتى عرفنا ابتداء لان سببه
 جملة شريطة وهما اذا بلغوا والمجترى جملة اخرى شريطة وهي فان اشتهم قالوا بالاد
 جواب الشرط الاول والثانية للثاني واسرا فاد بدار نصيرين على الحال الى صيرين
 وسنادين والاولى منها مصداق لانها نوعان لاد كل مفعول لها كما قال الرخشي
 لان الشين لا يعمل بغيره وان يكبر ما فعل بلسان والى لا يادركه والى لا يادركه
 بحيثان بالكلها خوفا ان يكبرها فباخذ فلما منكم وليست فف محبة مثل البتة
 بغيره وقال الرخشي انما بلغ من بعض لاد بلسان زيادة العدة وفيه
 نظر لان السين يطلب بها الفاعل اصل المفعول لانها لم تخرجوا استجابة لقوله وهذا
 هذا الحكم اذ لا امر بابتداء هم على وجهي الحجر عليهم في الصفات والالانفت
 فامارة الابتداء الذي ترتب عليه وجوب دفع الاموال اليهم **سبب** الازنة ظاهرة في هذه
 الابتداء على البلوغ وقابلية عدم الاجتناب الى اختيار اخر بل بسلام اليه بالان علم شدة
 وقال بعض الجمهور ان بعد البلوغ وهو باطل والارتم الحجر على البالغ الرشيد وهو بال
 اجتناب **اجتناب** اختلف في معنى ابتداء نهم قال ابو حنيفة هو ان يدع اليه ما فيه من به
 وقال اصحابنا والثاني وما لك هو تبيع احواله في ضبط امواله وحسن اقداره بان
 سبب البره مقدمات التبع لكن العقيدة لوضع من كان بالبلوغ نهم على قول ابو حنيفة
 ان يكون العقد صحيحا وان اشار الى غايتها الحجر بغيره حتى اذا بلغوا التنازع وهو
 المبلغ وان يصح له ان يتكلم بان يحتمل او يبلغ خمسة عشر سنة عندنا وعندنا **فصل**
 في تزويج

لوزم

اقول ان اذا استكمل الولد خمسة عشر سنة كتب ماله وما عليه واقبعت عليه
 المحدود وعند ابو حنيفة ثمانية عشر سنة هذا في الذكر والخنثى واما النثى
 فعندنا تسعة سنين وقال الثاني كالذكر وقال ابو حنيفة سبعة عشر سنة
 وقال صاحبنا كالذكر وقال مالك كما حكى عند البلوغ ان يملك العتق او يفتن
 العتق وهو راس الالف قال واما السن فلا تتعلق بالبلوغ وقال داود **لكن**
 بالبلوغ ورواية بن عمر بن الخطاب رده عن الجهاد عام يبدوله ثلثة عشر سنة
 ثم رده في احد ولا اربع عشر سنة وعرض عليه في الخندق مائة خمسة عشر سنة
 يدل على قولنا وهل يحتمل البلوغ بالابيات قال اصحابنا نعم مطلقا وقال الثاني
 هو الذي في النكاح واما المسلمين ففيه قولان وقصير سعد بن معاذ وانه **بان**
 مكشع عن موثرهم فمن ابنت فهو من الفاضل ومن لم يثبت فهو من الذراري
 فيبلغ ذلك النكاح فقال لقد جئتكم بحكم الله من فوق سبع رقة يصدق
 ما قلنا وهو عام انه لا يقع مع البلوغ من ابنا من الرشيد وهو عندنا عطفه **سبب**
 بان لا ينجذع في العامة والصفقات البك بعد به وهل يشترط صلاح الدين **بعض**
 قال الثاني نعم فخير عنده على العاقبة وقال ابو حنيفة لا يجوز عليه وروى قال **كأن**
 اصحابنا الا ان يكون مفسقه بانه قال في الحجر بان يقال الشيخ بقالة
 الشافعي ومفسد القولين طوا الكلام المفسرين من مبداء العدالة قال ابو **سبب**
 الرشيدان يكون ذا قار وعقل وعلم ولم يذكر العدالة وقال قاراة العقل والدين

وقال ابو حنيفة لا مطلقا

وهو غير مال من المال ايضا ان يكون في صلاح الدين حسن الاعتقاد اخرج الشيخ
 بوجه **ج** ان الرشيد والفي صفات مبتدئين ان والفاسق موصوف بالحق فلا يكون
 موصوفا بالرشيد **ب** ان الفاسق حقه فلا يجوز ان يعطى مال الرشيد **ج** ان العجز متحقق
 فلا يردل الا بدليل فلا دليل يمكن ان يجاب بالمنع من وصفه بالحق يمنع من وصفه
 بالرشيد لانها وان تصادافه فهو ما لم يتصفوا ما متعلقا لهما بل لظان في موصوفا العا
 فجا وان يكون الفاسق قادرا في موصوفاه رشيدا في موصوفاه نعم يلزم الشافعية
 لو كانتا متساويتين فكيف ليس كذلك ومن **ب** ان الفاسق سفيه في حارة لا في موصوفاه
 ومن **ج** ان الدليل على هذا العجز هو لا يرفع ما ذكرناه من جواب الشبهة رعلق
 دفع المال على الرشيد فاذا لم يحصل الرشيد بقي على العجز عندنا وعند الشافعي لا يجب
 المحضية ولو طعن في السن عمدا بابطال الشرط لا بغيره الشرط ولا في موصوفاه
 شيئا للذين وقالوا بحقيقة زيادة على زمان موصوفاه سبع سنين ثم يعطى مال الرشيد
 ولا يخفى بقولهم بوجه بالعدم والضرر وهم انباء سبع فان هذه المدة هي مدة
 تغير حالهم فيها وهذا عليه لا لا ينعقد ان يكون المدعى في اربع عشر سنة وفي
 احد وعشرين يجب دفع المال عند تحقق البلوغ والرشيد فلا ينافى بالبقاء الدالة
 على التعقيب **هـ** قوله لا نأكلها اسرافا منه ايما الى جواز الاكل لوجبه وهو
 قوله ومن كان فقيرا فلا ياكل المعروف قيل هو ان ياكل قدر كفايته وما لا يرد
 وقيل على قدر غلة وقيل ان لا امر به وهو جرح لغيره ولا يفرق مال اليتيم بالحق
 من

عن الاول
 وهو المعاد والمراد
 بالوصف في الاية
 امور الماعين

على القول ولا يجوز التامير
 لحصول سبب الدفع وهو
 البلوغ والرشيد

هو حسن ولا ريب ان هذا الحسن وفي الحديث ان رجلا قال للشيخ **ح** ان في حجرتي ثمانية
 كل من ماله قال م بالبر وقد ختمه لئلا يلاوا في ماله قال فاحتره قال بنا
 كنت متاريا منه ولد له ومن ابن ميسرة ان ولما اليتيم قال له انا شرب من لبن ماله قال
 كنت تبعي ما لنا وتلوطه من ثمارنا وانا استقبنا يوم ودها فاشرب ثم فطر
 يسئل في انك الطلب وروي محمد بن مسلم عن ابيه قال سالت ابيده ما شرب لا ين
 اخ لم يتيهم في حجره اعطوا امرها ما برها شيئا قال ان كان تلوط جاشها ويقوم على
 مهتها ويورثها فاشرب من الباينا غير هذه الخلوب على مضرب بالولد الفتي
 في الملة ط لا يرد يقتضي بعدم جواز اخذه شيئا من مال اليتيم على غير قوله
 نلتحقفناى يعف كما قلنا فلا امر للموجب وهل يجب على العفة اذا صارنا
 غنيا وما اخذه حال فقره ام لا قال بعض المضرب نعم والاول عدم الوجوب
 ويجوز ما ورد من ذلك على النذب او على اخذه نابذا من مستحقه يجب دفعه
 واما ما اخذه من غير فقد ملكه والاصل البراءة من وجوب الردى فاذا دفع الرولى
 الى اليتيم المالى فليشرب عليه يعقبه وهو على النذب والارشاد الى الصلوة فان له فاق
 احد بها دفع النذر عن الرولى بالكل حال اليتيم وثانها سقوط الضمان لو انكر القبض
 او سقوط اليقين لو ادعى الرولى التلف بغير تقريطه ولم لا يرد يقتضي عدم تصديق
 الرولى قوله الا بالبيعة وروى الشافعي ومالك والحنابلة القليل كما قلنا وهو
 من قول في التلف بغير تقريط وفي النفقة على الطفل بما يجرى العادة بارة التليم

عن رجب

المال فلا يقبل قوله إلا بالبيضة وهذا الإقرار بالشهاد من حسن نظر الله
للأولياء، وكان المصلحة في حكم قوله كفي بأنه حبيباً أي كاتباً فالشهادة عليهم بالذبح
كذلك قبل طلائعنا معناه كفي بالله محاسباً فان الشهاد والظاهر بما مراده
الذبح في الباطن فالله متولي يوم القيمة لما شئنا واتوا النبا أي أحوالهم كلابية
الجنيت بالطيب فلا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم إن كان حواكباً كبيراً لا موحداً بغير
أموالهم ما بالغبون لما تقدم في الأهل الأولى وسأهم هنا تسمى التسمية باسم
ما كان عليه القرب عندهم بالصغر جشاعاً على أن يدفع إليهم أموالهم أول دفان لموتهم
ولذلك أمر بابتلاء بهم صفاراً وغلب الباطن فيكون الحكم مقبلاً ببلوغهم وأما
الرشد منهم قوله فلا ينبغي لوالى لا ينبغي لوالى لا ينبغي لوالى لا ينبغي لوالى
الجنيت المال الحرام والطيب المال الحلال وقيل المراد بالطيب هنا ما أعد في
لبن عصف حال الأنيام وقيل المراد بالجنيت الردي وبالطيب المحبذ قال السدي
كانوا يجعلون الشاة الهزلة مكان السهنة فيقبل هذا تدين الاستبدال لهم
إلا أن يكون مكارم مع الأصناف فما أخذ من الصدق نجحاً وبعطية من مال
اليتيم حبيبه قوله فلا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم أي ضاعوا إلى أموالكم وقيل
مجيئ مع والى عندها هو اللبس والوجه الأخر قوله بالعرف كما تقدم وغير الأولى
لأنه اعظم دجوه الإشفاق والتفرقة يصير بدل ما تجل قوله أنه كان حواكباً
أي ذنباً كبيراً ودي أن الآية نزلت في رجل كان عنده مال كثير لا يمن أخ لم يمت

من

بلغ اليتيم طلب المال فغف منة فاعا إلى النبي ثم تزلت فلما مع العلم
قال طلائعنا الله واطئنا الرسول وغفوا بالله من الحوب الكبير دفع اليه ما له
فقال ومن يوق شح نفسه ويطلع ربه هكذا فانه يعل دارة أي الجنة ولما
أخذ الغني في الدنفقة في سبيل الله النبي ثم ثبت الأجر وبقى الرزق وقيل كيف
يا رسول الله فقال ثبت الأجر لا غلام وبقى الرزق على والده قال بعض الفضلاء هذا
الجزء على أن والده لم يكن يجره في تحصيل المال من الشيات أو لم يخرج الحقوق
المالية وعنده في هذا العمل نظر منصفه أن في المال حقوق يجب إيصالها إلى الدنيا
فكان يجب على النبي أن يرسلها إلى مصنفها ولا يدع الغلام يتصرف فيها إذا
يكون لهم أن يصيرهم على الباطل فالأول أن يقال الرزق قد مراد به القليل كما ورد
التفسير من مثل ذلك بالعصب كاخاء في حديث آخر الحسن العنبر والعصب على ظهوره
يكفي في الشغل يد المات ما عفا عن ذوات ثواب يصير في وجه القرب وعدم انقطاعه
بغيره فخره وإنه إذا شاهد ما حصل لوارثه ما كدر في تحصيله تألم بذلك وأما السوال
المستور عنها وهوان أكل مال اليتيم حراماً قطعه فخره أو منعه فلم خسر النواكل
منه فاما باب عملة الرخصى بأنهم كانوا اغنياء فأكمل مال اليتيم منهم أجمع وأما
كانوا يفعلون كذلك فنوا عنه معاً عليهم بئس الله واستعيا وقيل لا وجه للسوال
لأنه لا ينبغي لوالى الجنيت بالطيب أي من كل مال في حقه لما تقدم في تفسير الأولى
أي لا ينبغي لوالى أموالهم مكان أموالكم ولا تأكلوا من أموالكم وهذا استوخ

الذين القسين معا الثالث والجشع الذين لو تركوا من خلقهم فغير متعافا
 فاحذروا عليهم فاليتقوا الله وليقولوا قولاً سديداً ان الذين ياكلون اموال
 النباي ظلماً انما ياكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً قال المراء بالاول اي
 الذين ياكلون سداً لرويض ويقولون ان اولادك لا يرضون عندك من الله شيئاً
 فقدم مالك في سبيل الله ففعل المريض بقولهم فيقول اولاده ضاعين كل واحد
 الناس فامرهم بذلك بان يجاؤوا الله بهذه القول ويعيدون اولادهم للجهنم
 ويصلون بهم ما شاؤا وباب يعقوب هذا القول قوله وليستقوا الله وليقبلوا اولاد
 سديداً اي مواضياً بان لا يشيروا بزيادة على الثالث بل بما بقي وقصة سعد بن
 ابي وقاص المتقدم ذكره على هذه الغصة فتكون الامر هنا للندب وقيل صلى الله
 بان يجشوا الله في القيام بامر النباي وليقدروا انهم لو كانوا هم الموقر ذريتهم
 الضعفاء تحت ولايتهم وصياهم كيف كانوا يحاؤون عليهم من الضياع ويريدون
 من الامتلاء بان يفعلوا بآياتهم فيكونهم في ذلك النباي كذلك ثم ان الله تعالى
 أكد الذي عن شاكل اموال النباي زيادة عن تناول اموال غيرهم لكان ضعفهم
 وعجزهم وعظمتهم فقال انما ياكلون في بطونهم ناراً اي جنباً للثاوي والثوبين
 فيه للضعف اي نوقاً من النار والنجاة كانت وفق ذلك غايه الهند يد قوله و
 سيصلون سعيراً اعاد عليهم ان اكل مال اليتيم سبب تام لدخول النار
 لا انه سبب ناقص صغر بل هو كبر من الكبار وسئل الرضي كرام في ما يدخل

الماء

النار اكل مال اليتيم فقال قلبه وكثيره واحداً كان من يتدافى لا يردو اليتيم
 وعنده ايضا ان قال في مال اليتيم فقوي بين يمين اما احدهما فقوية الدنيا قوله
 والجشع الذين لا يردوا اما ما بينهما فقوية الاخوة وهما لا الذين ياكلون اموالهم
 النباي ظلماً الابن ومن سمع قال في كتاب علي م ان اكل مال اليتيم سبب دكه
 وبال ذلك في عقبه وبلحقه مال ذلك فلا تترق وذكر اليتيم ولينتم هذا الجشع
 بآيتين احدهما لا تزدوا السعفاء اموالكم التي جعل الله لكم قياماً وادفعوهم
 فيها فاكسوهم وقولوا لهم ولا مسروفاً مال الضعفاء بالسعفاء النساء فان من
 من اسفد السعفاء اذا السعة خفة العظم وهن نوافض العقل كحاجب في الخدا
 وسواء بمن اربوا او جاسبا لوط طوطوا وبغيرك وعينه نظروا لانه عدل عن الظاهر
 وخرج عن الحقيقة وتخصيص للمؤوم وقيل هو غير الخلد نعم ان ان يسلم مال اليتيم
 الذين لا يقومون بحفظ المال حسن واما بل يعيدونه بنصر فائهم الفاسدة
 لقولهم اموالكم التي جعل الله لكم قياماً اي يقومون بها قياماً لانكم لو ضيعوها
 ما عبطا السعفاء لضعفتم واخفتم وقرئ فيها بضم قايما وفي الشواذ قايما وقا
 الشئ ما يقام به كما يقال يهرم لك الامر ما يملك به يقال الفقهاء ومحققوا الصبر
 ان الخطا بالكتابة امر بان يسلكوا اموال النباي الى وقت بلوغهم ورسدهم وقد
 سيقوا عليهم ويؤيده وادفعوهم واكسوهم واما اصابه الاموال اليهم لانهم ليس
 ما يقيم به الناس مغايرتهم كما قالتم ولا تقتلوا انفسكم وهذا اقرب ما ولي لانه

ادواجا او بناها او اخرات
 او جوازي

ملائم للاديات المتقدمة والمناخرة وابتعنا هو على اللفظ على حقيقة العرفية
 فان السيف في عرف الضمائم هو الذي يهرف احواله في غير الغراض المتجسدة وذلك
 مناسب الحجة عليها وانما احاطت الاموال الى الادباء لانها في تصرفهم ممتدة لا يتم
 فلاضافه لظن الاختصاص وقوله وقوله الام لا معناه فاهو الوعد بالتسليم اليهم
 عند ردهم وحضهم على سلوك طريق الصوابية تصرفاتهم وهذا هو هذا انما
 ذكرنا الحجة على السبق منصرفا باهر مع ان ذلك معلوم من قوله فان استقم منهم
 رشدا للادلاء على ان سبقه بواحدة في الحجة سواء كان للصبي والبالغ ولا
 كان تابعا للصبي او طاريا بعد البلوغ والرشد حله فالأرجح منه فانه لا يحضر
 على البالغ العاقل السبق والتبذير والفساد صاحبا وتصرفه عند جاز وان لم
 يرافقه مصلحة **ب** يتلق الحكم على الوصف مشعر بالبلوغ عند الأكثر مثل تجرؤ
 السبق يقع الحجة بلا بد من حكم الحاكم قبل الاول بحصول العلة وقبل بالثبوت لانما
 مسئلة اجتهاد بغير غفلة الى نظر وصبط فيتوقف على الحاكم وكذا الخلف وانما
 هل يروى الحجة بلا بد من الحكم والحق والاول في السائلين مع التحقيق **ج**
 الحجة على السبق مختص بالتيقن المأل به بالعلم فيقع تصرفه في المال كاستيقان
 القصاص والطلاق وغيرها بخلاف الحق والبالغ غير الرشيد فانه ممنوع من التصرف
 ملكه وتصرف السبق في المال مع نظر الولي وادنى فيه مع موافقة المصلحة جاز
 ما من بخلاف الصبي والجنون فان تصرفها بغير ادن وادنى ^{الولي} المصلحة في قوله
 وارزوم

وارزوم فيها والكسوم دون منها فائدة وهي ان تزوم من ربحها الامم عليها
 لئلا يظلم الاطلاق وان الرزق من الله فيها على قاته جعل مدركهم وزومهم
 فيها مثل الاول يمكن ان يخرج بالادب على وجوب المنكح على المولى عليه السلام ^{المولى}
 تأكلها النخلة ويحتمل عدم الوجوب للاصل ولانه ككتاب ولا يجب بالحق ان يجب
 استنساخه وقدرا المنفعة فاما الزيادة على ذلك فندب وانهما ضربا منه مثله عند
 مملوك لا يقدر على شئ اى عبد الله ومملوكا للناس لا يقدر على شئ من الثمرات
 والجلة صفه للمملوك صفه مختصين بالخروج الكاتب والمادون في القروض فانها
 يقدر ان على القرض في المال ويخرج في ملكه حاكمين ^{الحجة} على المملوك في تصرفه فانه يحض
 عدم صحة شئ منها الا باذن سيده لكن هذا العموم مختص من يحضر تصرفه في ملكه
 وفجسته ويتخذ اقراره بالمال ويقع به بعد صفه وكذا يقبل قول المادون
 فيما هو من غير صفات التجارة اما لو اقر المملوك بقصاص واحد فمستدنا لا ينفذ
 في الحال بخلاف لا يبرحينا اللهم الا ان يوافقه السيد فينفذ ^{شأنه} ان لا يملك مولا
 ملكه مولا اولاد به قال الشافعي في الجديد واحد واكثر هل العلم وقال في القديم
 يملك اذا ملكه مولا وقال مالك يملك فان لم يملكه مولا ودعيه ما قلنا ان ليس
 المواد من الابرة في القدرة على الفعل لانه معلوم المبلدون حرفة فيكون المراد
 ان لا يملك وهو المطلوب وايضا نفى عنه القدرة عند الان التركة في النفي بغير خروج
 من ذلك ما اخرجه الدليل فيقول الباقي على النفي ان قلنا ان النفي وان كان عامنا لكنه متعلق

بعد شكره ولا يدل على العدم فلا يلزم عدم تلك العبد كالم فليست تلك
على الشئ يدل على كون الشئ مشغلة فالحكم كقولنا اكرم العلماء ما نزل
على ان علة اكرامهم عليهم قيعام بها وجب الشئ منه وصورة التمتع كذلك فيعلم انما
وجب الملك وايضا يند ما قلناه قوله تم ضرب لكم مثلا من انفسكم هل لكم من
انما لكم من شركاء بها رزقا كما فاتهم فيه حواء شبه حال مع عبادة في نفي المشاركة
في الملك بحال الساعات مع ما اليكم ومعلوم ان عبادة لا يشارك الله في الملك
فكذلك انما اليك واجتمع من قال بملكه بقوله تم وانكوا الايامي منكم والصالحين
من واما انكم ان يكونوا فخره بغيرهم بل من فضل وجه الدلالة انه لو لم يشرع بملككم
له بغير اغناهم لكن صح وضع وبها يعني ان سلان كان عبدا فانه الشئ في
هو صدق فخره فاناه ثانيا وقال هذا هدية بغيره فليكن لا يملك لنا فخره
احبايا الشيخ عن يونس ان بهذا الله ان بغيرهم بالعتق ومن بالبيع عن كون سلان
مملوكا حقيقته بل كان محكوما عليه من غير التملك الشرعي وان سلم جازا ان يكون
الهدية راين سيدة وعلم النبي من ذلك قبلنا وفي الجواب الاول نظر لانه ان
توجهنا ان يتوجه على تقدير توديع العبد والاعاء بالاجور لانه رعايا يودي الى
عتقهم بسبب الاجل وهم اما اذا وجوا او امثالهم فلا وايضا لو كان العتق عني كان
الرق فخره وح كان فخر العبد متحققا فيكون حجة لنا وكل من ان وان كان محبنا
المحتمل لكن طان امتا لفا في التحقيق مثله قوله ان يك صادقا بغيركم بغير الله بكم

الاول

الاول عشر

الثاني عشر في العطايا الخيرة كالوقت والسكنى والصدقة والهدية وغير ذلك
الكتاب ايات مختصة بدلت لما ايات قبل يهونها وطرا هونها على المحض على فعل الخيرات
ويدخل في ذلك ما ذكرناه وقد ذكرنا اراؤنا في العاصم في ايات **الاولى** قوله لن رشا
البر حتى تقفوا **الثاني** وما تقدموا له انفسكم من خير يحسنه هذا بقوله
هو خير مما عظم اجرا لغير السوا ان تولوا او يحسنكم قبل المشرق والمغرب الا قوله والى المال
على حبة وحقا القبر والى باقى والسالكين واين السبل والسالكين وفي التراتيب وقد
مضى في ذلك فلا يبراهما ونشره تمام العبد في الامور لا يبره مستوفاه كماله **الرابع**
عشرة الذود والعهد واليمين وينها حاجات **الاول** الذود في ايات **الاولى**
وما انقضت من نفقة او نذرتم من نذر فان الله يعلم وما للضالين ما مردوا مبتداء
وتضمنها عطف الشرط دخل الفاء في خبره ومعناه وما انقضت من نفقة في الطاعات او في
المسا فان الله يعلم ذلك فجاء على علم من العتاب والعقاب بقدر علمه فانه لا يفرقه
شي من خفيات الامور وكذلك حكم ما نذرتم من في طاعة او عصيته والصبر في عمله
فايد الى لفظ ما ولذلك ذكره وما للضالين من من انشأوا الى ليس للذين يسيحون
الصدقات وينفقون في العاصم ولا يوفون بالذود ايشاء يوم القيمة هذا فخره
او في ذكر العلم بعد الانفاق والذود وادرايا الظلم بسبب القدر دلالته على وجوب
الوفاء بالذود وذلك هو المطلوب **الثاني** الذود لا يكون مطلقا لقوله الله على انما
عقل كذا من الطاعات وقد يكون مشروطا بمحبول او واجب او مندوب ولا خلاف في

او مباح او انما هو عن محرم او مكروه
فيقول ان كان كذا كان كذا
العاصم او المندوب

انعقاد الثاني وفي الاول خلاف والاربع انعقاد لعدم انه نذرت لك مائة
 رطلين محررا وعموم قلم من نذران بطبع الله فليطعم وقال المريض بعد ما انعقاد
 صدقها الاجتماع ولان غلام تغلب ثقل ان النذر لغز بعد بشره فيكون كذلك شرها ان
 بناء بلقيس والاصل عدم النقل واجاب الظاهر بان انعقاده يمنع الاجتماع لعدم تخصصه
 النقل فانه نقل امر بعد بغيره ولم يقد مجد في سائرهم كقول جليل فليس هذا لانه
 قد نذر داري وهو يقتل يا بشن هو الحق في **ج** النذر عبارة لفظية وكذا العهد
 واليمين ولا تلحق اليمين لفظية وان كانت شرطا من غير لفظ وقال بعض الفقهاء
 بتركها وليس بشئ **السادس** في قول بالندور مخافون يوما كان شره مستطيرا
 زالت هذه الامة الكريمة على فاطمهم وقصصها مشهورة والاستدلال لها من وجهين
 انا خرجت من حج المدح لهم وذلك لبل سحان الوفاء بالندوب راد ان الرضا
 بعوف شريم القيمة وقصة الاله على وجوب الوفاء اذا المنعوب له من ان كان له
 المستطير **التفسير الحجة الثالثة** العهد وقيل مايت **الاول** او فوا بالعهد **العهد**
 كان مستولا دل على وجوب الوفاء بالعهد من وجهين احدهما انه في قوله واد
 والامر الوجوب **ب** كون العهد مستولا ولا لبال عن غير الواجب فيكون الوفاء بغيره
السادس وبعدها نقلا وفوا لكم حببتكم باملكم تذكرون وهذه ابيهم منيا
 امرهم مع الوفاء فيكون واجبا وكذلك الواجب بقرينه وصاكم بوفاء حفص عظيم
 على الوفاء وعلمه بقرينه باملكم يتذكرون اي استعطوا بربنا الى مرتبة التقوى **الثاني**
 داروا

داروا

وادوا بعهدا لله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها وقد جعل الله
 عليكم هذا الايمان ان الله يعلم ما يفعلون ولا تكونوا كالمتي نقضت عهدها من بعد قوته
 ان كان تنقضون ايمانكم دخلا بينكم ان تكون امته هارون من امته عهدا لله
 هنا اهم من ان يكون سندا لعهدا وبين ذلك قال لا تنقضوا الايمان بعد توكيدها
 وفي الاثر حكان اوجوب الوفاء بالعهد **ب** وجوب الوفاء بمقتضى اليقين والكد
 ذلك بعدة توكيد اجعل الله عليكم هذا دينا فان الكفيل برأعي حال الكفيل
 فهو حفظ عليه **ب** ان الله يعلم ما يفعلون من الوفاء وعد صروفه بعد عظيم
 على المنكس وحض على الوفاء **ج** شبههم في نقضهم وعدم وفاهم بحال التي
 نقضت فخرها من بعد قوته استكانا جمع نكس بكسر النون في خرفها وفقد عظمها
 وهي امراء يقال لها ديطر بنت سعد بن تيم وكانت خرفا انقضت فخرها وقد
 ذراع وصناعة مثل اصبع فللك عظمه على قدتها كانت تغزل هي وجوارها
 من الغدات الى الظهر ثم تامرهن فتقصون ما عزلن ومنهم في نقضهم بقرينه
 تنقضون ايمانكم دخلا بينكم قال الجوهري هو الكفر والخدعة ومقول
 من قولهم فلان دخل في بني فلان اذا انتسب اليهم ولم يكن منهم وانضاف به على
 انه مضطرب فان ينقضون حال من لا تنقضوا اي لا ينقضوا ايمانكم متخذين
 لها دخلا بينكم ان تكونا امته هارون من امته لاصل ان يكون امته هارون من امته
 هكذا كثر من امته ايضا او ما اوغرا اوجابها اي انكم اذا خلفتم على امر بقلكم و

صنعكم ثم كثرا لله عددكم او ما لكم لا تنقضوا الايمان واغثوا عليها ما
منصوب بالحمل لكونه جنبا وهي غير فصل وقال الزخايج انه موقع الحمل على انه جنبا
المبتدأ وهي مبتدأ ولا يجوز الفصل بين تكرارين **ح** انما يتكلم الله بربحيكم
الله بالامر بالوفاء بالعهدين بجزائركم في القيمة على الوفاء والنكاح وهذا احكام
اقبالا يشارة الى ان حكم البين والعهدة واحد وهذا يعتبر عن العهدة بالبين
بقوله ولا تنقضوا الايمان عقيب قوله واوفوا **ب** انباء النذر والعهد بالبين
تشرية كونها تكون مطلقة وشروطية كون الشرط طاعة او صباها او
رجزا عن محرم او مكروه وبما لفظ الاجران الاذلة في كون الجزاء في الاول لا يكون
الاطاعة وجزاء الاجيرين ثم فانه قد يكون مباحا مع نشاوى طرئته وبناد سينا
فيما في حقيقة عهدها وبهذه ما لو ترجح احد طرفيه فيها فان كان ذلك هو المظن
وجب الوفاء به وان كان غيره خازنت الحالفه لفظه من حلف على بين ذوى غفلة
خبر منها خطبات الذي هو جرح كفاذه عندنا خلافا للقدم **ج** يتبع في متعلق
الثلاثة مدلول العطف شرعا فان لم يكن قد لولعها فان لم يكن قد لولعها لفظ
هو مخالفة ما وقع العهدة بالبين عليه فان الفعل والترك يجب وليا بالبين **د**
وذلك الواجب هو **هـ** قوله تعيد بربك هذا اي توبتها بذكر الله وفيه لا يذنب
الثان في مخالفتها فان لم يذكر الله لم يجر الخطوف عليه المعاهد واجبا وهو مخالفة
على كراهية ما لو حلف اعداها على فعل محرم فيجب مخالفة **الحج المالك** البين في

ما كان

آيات الاولى ولا تجعلوا الله عرضة لامانكم ان تبهوا وتبتغوا وتصلوا بآيات
الناس والله سميع عليم العهدة فعل من العرض والعرض القيل والخطوة اي مقداره
ما عرض من اى شئ كان العاد من جازا بين الشئ كما يقال فلان عرضة دوننا
اوله يكن بل يكون معرفتا للشئ كما يقال فلان عرضة لنا اى نسب للوقع في فعله
هذا يحتمل ان تكون الاية من الحصة الاولى اى لا تجعلوا الله طائرا لامانكم اى طائرا
لما حلفتم عليه وسمى الحلف عليه عينا للتبعية بالبين كقول النبي لم لعبد الرحمن
بن سهرم اذا حلف على بين فزيت غريفا غير امننا فان الذي هو جرحا ويكون
ان تبهوا ايضا على انه عطف على ان لا تبهوا اى لا تبهوا ولا تخلفوا عليها التي هو البود
التقوى والاصلاح كذا قيل وفيه نظر لان حمل الايمان على الحلف عليها صح كان
مجانا ولا يعارض الله الاسع التعذر بالحقيقة وليس متعذرة لمجازا ان يكون
الاية من الحصة الثانية اى لا تجعلوا الله عرضة لامانكم اى تكثروا الحلف بربحي
في المحظرات وفي غير المهمات لاقبالا الهان الضرورة فذلك دم الحادف بقوله ولا
تطلع كل حلف مهابين ويكون ان تبهوا على المسمى اى ما لكم عن ذلك اداة بركم
وتقواكم واحد حكمه ان الناس يفلن الحادف محبة على الله المحجري لا يكون باذلا ولا
منفعا ولا موقفا بهنما صلاح ذات البين وليس فساد من التاويل الاول انه معنى
تضمن تركه بربا وتقوى ادا صلاح فانما باطلا لا يجنب العمل بمقتضاها ويحجوف
مخالفتها من التاويل الثاني عن كثرة الايمان وان كانت صادقة وقد ورد

في ذلك احاديث كثيرة هذا الذي ضربنا به الآية هو تحقيق ما قاله المفسرون لهم
هنا اقول في الابه انما اعرضنا عنها لعدم تحضيها **الاب** لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم
ولكن يواخذكم بما كسبت قلوبكم والله عتقوه حلهم يمكن ان يكون هذا الجواب
عن سوال عقد وتعديره اذا لم يجرى من اجل الله عز وجل لايمان هؤلاء الناس لكثرة
حلفهم بالله فاجاب بقوله لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم واللغو لغو الكلام
ام لا فائدة فيه واختلصنا الى مراد الابه فقال طاهر من مبرين القضيان
وقال الحسن هي مبرين الطمان وهوان تخلف على شئ لظنه ان يعل ما حلف عليه
ولم يكن ويرى قال ابو جعفر وقال ابن عباس هو قول الرجل لا والله ويلع الله
ما لا يكذب به كذا من مبرضدا الى القسم حتى لو قيل لا انا لك حلفت قال ابو جعفر
الشافعي واحسانا وهو المبرى عن الباقر والصادق ثم وقال مالك هي الحلف على
الماضي وهو المنس والمرد بعدم الماخذه هو عدم الحلف بعدم الكفاية وما
وقال الرخشي يكفي عدم احدها وفيه نظر لانه لو ثبت احدهما ثبت الماخذه
لكنه ليس بليس قوله ولكن يواخذكم بما كسبت قلوبكم الفرق بين كسب اللسان
وكسب القلب ان القلب لا يحالف النفس المكلف بخلافه لسانه فانه يفتعل
فدعنا عنها ويصدق من قاله ان يبر النفس فلا يلبس بالحكم الماخذه بما لا يلبس
النفس فعله وهذا الكلام اشارة الى اشتراط القصد في اليقين والنية فلا
يقع بين القضيان غشيا يرتفع منه القصد وكذا الشافعي الغافل قوله الله

عتقوه

عتقوه حلهم يخبركم ما لم تكسبه قلوبكم ويحكم عنكم بعدم الماخذه **الثالث**
لا يواخذكم الله بما كنتم تملكون ولكن يواخذكم بما عقدتم الايمان فلما اشد اطعام عشرة
مسالكين من اوسط ما تطعمون اهليكم وكسوتهم وغيره من هذه من لم يجد
مضايام تاديبا لم ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتم واحفظوا ايمانكم كذلك
بيننا الله لكم اياته لعلكم تشكرون **هنا قول اب** قد تقدم معنى بين الغفر
ويريد هنا تقول الحق وانما يسبق الى اللسان من غير قصد وسئل الحسن عنه
فقال العتق ذوق وكان حاضرا وعنى احييه بالاسعبد فقال ولست بما جازي يا جوح
تقول ما ذا لم تعبد عاقدات العزائم **ب** وهو الذي اردنا بذلك ان حكم الايمان حكم
الايمان وكما ان الايمان باللسان ليس بايمان في الحقيقة ما لم يعقده بقلبه كذلك الايمان
باللسان ليس بايمان بوجب كفارة وانما **ج** قراء حنيفة والكل في عقدتم بالتحقيق
وقرأ ابن عامر عاقدتم وهو من فاعل يعقذ مثل كفا فاه الله والباقون بالتشديد
ومعنى الجميع وثقت ايمانكم بالقصد والنية وضع طبري من قراءة التشديد لانه
لا يكون الا مع تكدي اليقين فلما لان الواجزة يحصل باليدين الواحدة واجب
بوجه ان التعقيدان يعقدهما بطلبه ولما نزل وعقدهما اي غيرهما يمكن
ب قال ابو جعفر العارضي ان كثيرا من الغفل لما كان مخاطبا لكثرة بقوله لا يواخذكم الله
كثيرة اليقين والتعقيد كقولهم وغلفت الابواب قال ابن كثير عقد مثل ضعف فانه
لا يبرأ به الكثرة انما عطف لا يبرأ به فعل من اثنين **ج** قال الحسن ابن علي العريبي

في الكثير فائدة وهو انه اذ كروا اليهن على الخلو في الاحد ثم حث لم يلزم الا
كفارة واحدة على خلاف بين الفقهاء فلهذا نكحكم بما عقدتم الايمان فيه حث
تقديره بكنك ما عقدتم الايمان او يكون التقدير وختم تكفارة اى كفارة حسنة
اذا حث الخائف هذا احيا وجبت عليه الكفارة المذكورة في الآية وهي جامع بين
التخيير في الثلاثة الاول والثاني بعد التخيير بوجوب الصيام وهذا الحكم **الاطعام** ^{بصدقه}
اما بالتسليم اليهم او باجسادهم بحال الطعام بينا بدوهم بالاطعام **س** اختلف في قدر
ما يعطى المسكين فقال ابو حنيفة نصف صاع من بر او صاع من غيره او يعطيه ويعيش
وقال الشافعي لكل مسكين مد وهو قول اصحابنا **ج** المراد الاصل اما في النوع او القدر
والظاهر **الاول** ولا يخرج في طعام المسكين عشرة ايام لعدم صدق العشرة على الواحد
والاخصاص لكثرة يزيد فائدة وكذا في الطعام وحل في الاربعة حنيفة فيها المسكين
هو الذي يجوز دفع الزكاة الواجبة اليه وقد تقدم تحقيق معناه ولا يجوز الطعام
اصلا لانه خلاف الا في حنيفة وكسوة الفقير قيل بثمان والحق انه يكفي النعل
ولا القلنسوة وبر قال الشافعي وقال مالك ان اعطى وجلا كفى الواحد وان اعطى اربعة
لا يخرجوا اما بحد في الصلوة وهو ثوبان قصير ومقنعة وقال ابو يوسف لا يخرج
الستر ايل وقوا سعيد بن المسيب كل ما يسترهم من ثيابهم مثل ما تلبسون اهلككم سواها
كان او فقيرا **ل** يشترط في الرقة الايمان او حكم حمله للطلق على العبد فكفارة القتل
وبر قال الشافعي فباستاءة على القتل وقال ابو حنيفة يجوز عتق الكافر وهو تامل لا يشترط

الواحد ولو عتق لا راق

لا يقرب

لا يقرب بمثل كما تقدم **ح** يشترط في الصيام التتابع وبر قال ابو حنيفة وبذلك
قروا ابن مسعود ثلث ايام متتابعات ولا شرايط وبحصيل المبراه معريقينا
وقال مالك هو مجزئ ثلث ايام متتابع وان شاء فزق وثلثا في العزلان واحيا واحيا
ما جاعهم على الاول **ط** قوله ذلك كفارة انما كنتم اذا حلفتم بها واحتمت وهذا الحكم
ان الكفارة بخمس ما بحث في السبق ولا يجزئ الغوس صار فاك ان او كذا
تأما اذا كانا وناسبا فقولان وهو منضم الشافعي ولبنا اخبار اهل البيت **و** ح
يكون ظلا لانه مخصوصا بما قلناه **ب** لا يجوز تقديم الكفارة على الخشاة لا بتقديم
السبب على السبب وبر قال ابو حنيفة وقال الشافعي يجوز التقديم بالمال لا بالصيام
لا يذبحه عنه **ح** انما يجزئ الخشاة لئلا نأخذنا وللشافعي قولان لما عدم دفع عن معنى
الخطاء واللبان ولم يثبت الخصم وقوله حفظوا بانكم اى من تحت ذلك انما
الخلوف عليهم فعل واجب او سدور او ترك محرم او مكروه او صلاح ومتادى
الطرفين ويجزئ ان يكون المراد يحفظ اليهن عدم استألفها في كل زمان كشرها
مكروهه ولذلك تقدم ولا يحلوا الله عز وجل لا بانكم ودد في بعض الاغراض من
الصداق ثم لم يخلوا بالله لا صار دين ولا كان دينه فلهذا كان سبب الله لكم ابانه
اى ما يجزئون اليه اعلمكم تشكرون منه على ذلك **فايدة** لو حلف لا تكل خبثا فوشى
اشهر اقول لم توفى كل ما كان حين وعمل اجماع الامامية والزمان عندهم حسنة وقال
ابو حنيفة الحنيفة والزمان شئ شمر فقال الشافعي لاحد لها والحف قال اصحابنا لانه

وبر قال مالك وابو حنيفة ومجاهد
واحمد وقال قوم ان كان كاذبا
عالمنا لم يمت الكفارة حق لا
واحد وان كان ناسيا
عمدا احتيازا اجماعا
ولا يجزئ بالحق

وبه قال المشافعي وقال مالك والشافعي وقال ابو حنيفة ثمانون لما روي من ابن
عباس ان قال في قوله ثم لا يبين فيها احقابا ان قال المحقق ثمانون عاها وروي
ان الاحقاب باله هور وقيل غيره ذلك ولونذ وعق كل عجل لم يقدم عنق من لم في ملكه
ستة اشهر وهي رواية صحيحة عن الرضا ع منسدة لا يقول ثم حتى كالعربي القديم ههنا
فرع وهو انه هل يجوز تفسير القديم في غيره لك من الاحتكام كالاقوام لا يبيح رغبة
الاحقابين ولونذ والصد فربما كان ثمانين وهي واخره المتوكل لما نذرت
ذلك فجمع المتوكل العقلاء فقل قال ولا ثم ان المتوكل له بعض جلبائه وكان الرجل
امامها عند الاسود في هذا علم بعض الهادي ع وكان ادمه به فقال المتوكل ذلك
من نفي قال ابن الرضا ع فقال وهل نحن من هذا شيء فقال ما ايل البرميين ان
اخرجك من هذا قل عليك كذا وكذا والافاضل في مائة صفره فقال رضى ثم قال يا
بن محمد امض اليه فقال وقال في الجواب اكثر ثمانون فقال ما يولى اذا قال لي من ابن
له ذلك فاقول فقال قل له لقلتم ثم لقد نكر الله في موطن كثيرة وجرم حين خذنا
تلك الموطن فكانت ثمانين وفي هذا موضع قال الصدوق سيصدق بثمانين ولم يبين
ورقها وقال الشيخان ثمانون وهو افضل ابن ابيس ما يذكر ان كان في فهم العامة
بالدراهم ثمانون وهو ما كان بالدينار ثمانون وبنها والنفيل حسن لكن
قول الشيخين اقوى لما تقر في الأصول ان جعل الحكم على العبد وفي رواية الحنفية عن
الصادق ع فيه بالدراهم سب قال اكثر من القنم والبقر كان ثمانين ايضا وكذا

صوم كثير وغيره لك من العبد بالكثرة ج هل يجزئ الكثير الى الاقرار حتى لو
لم يلى مال كثير كان له ثمانين كما قلنا ههنا اولا يحصل ذلك للعبد والاستمال والا
الحق بغيره ويحصل لعدم لعدم الخدم بغيره وعرفا ووده في السند ولا يسلزم
كوحقيقة في المعنى لان الاستمال اهم من الحقيقة والجزاء خصوصية وروى في
صوم كثيرة من غير تقدير بثمانين كقولنا واذا كروا الله وكروا كثيرا وكروا من فقه عليه
غلبت فيه كثيرة وبلاول قال الشيخان والبالغة ابن اوديس والفاخذ ان
الحاشية العتق ونواحيه وفيه آيات الافلى واذا يقول للذي انعم الله
وانعمت عليه انعام الله هو توفيقه للاسلام وانعام النبي ع وبه العتق له
وتخليص من ذل الرق والسا والبزلك وهو يدين حارثه وكان من فضله
انما سره بعض العتقات في جملة اشارى فجاء قوله يستكون اسراهم من
عليهم ابراهيم فطلب من النبي ع من كانه بثمانين وكان قد وقع فيهم رسول الله
فقال له النبي ع اذهب اليه فان ارادك فقولك بغير ثمانين فلما انا هو ثمانين
وكبره فوافقه رسول الله ع فاعلم ذلك على ابيه فغيره رسول الله ع
وهبه وعقته وجعله ماله فكان يدعى بندي بن محمد وسما في تمام الآية
ويجئها والعرض ههنا بان مشرعية العتق وسماه الله ع انما اما العتق
سبب لا يباد العتق لنفسه فقهه شيئا بخلاف عدم ذلك فقه لا يوازي
واعلم ان العتق يحصل باجودا عياشرة سب فغير عوض وهو العتق بغير العتق

مدر عباد وان الحق لم يخلو كقول انت حجة لا عناق على خلاف كقوله
انت عني او حق لوجده الله ولا بد فيه من اللفظ والسنة وقصدا القربة
لكونه عبادة عظيمة قال الشيخ من معنى فمعه من معنى الله الميراث الجاد
بكل عضو منه عضو من النار **ب** مباشرة معانده على الموت بغير عوض
السمي بذلك اصطلاح الفقهاء وليس في الكتاب ما فيه دلالة عليه بل هو مستفاد
من السند الشريف **ج** مباشرة بعوض مخم وهو المسمى كتابه وسئل عن مجيها
ملك الرجل احد العودين او احد الحشرات عليه نسبيا بغير خلاف ورضا
على خلاف الحق فيه العنق فملك المرأة احد العودين خاصة واستدل بعضهم
على هذا الحكم من الكتاب بقوله ثم ان دعوا للرجل ولد وما ينبغي للرجل ان
يخجل ولذا ان كل من في السموات الا في الرحمن عبدا ووجه الاستدلال ان جعل
بين النبوة والعبودية صفات فلا نفى للنبوة واشتت العبودية فلا يجهل
والان كان المتيقن من النفي وفيه نظر لان المناقاة بينهما من خواصه وذلك
لان الايمان من افع الرب فلو كان له ولد كان من نوعه لا شذيا ان الحفظ ^ج الا
تختلف صفته الاحتياج التي هي لا من العبودية فالثاني بين النبوة وبين العبودية
لثاني لانهما ذلك غير متحقق الاية الواجب سيجانته لا يكون الاستدلال
ثامنا في الطلوع بما في الحشرات واستدل بقوله ثم والذين هم لغيرهم
حافظون الاعلى اذ احبهم او ما ملكنا بايمانهم فانهم غير ملوكين ووجه الاستدلال

انها

انها تقتضي باجزة على ملكا البين فلو لم يكن لا يسبح وطهرهن واللازم كالموت
في المجلدان وبان الملوثة من اربان عا من ادوات العوم وفيها نظر لاننا منع
ان كل ملكه يبيع وطرها ما نزل على احد الاخرين حرمت الملائكة ملكة **ك**
ايح ما كذا انا بنا او انها حرم وطوها مع كونها مملوكة وكذا لو كانت موطوءة
ابيه او ابنه ولو استد على ذلك بالسنة الشريفة كان الحق **هـ** مباشرة
عشق نصيب من الشريك بوجوبه عن الباقي عليه وطفرة القيمة مع لبارها فاما ذلك
عن قوت يورده دست ثوبه لقوله من من اعشق مشركا له من عبد ولمال قوم عليه
وكذا لا اعشق بعض عبده وسري عليه بغير الاولة لان رجلا اعنى بعض
نقال على م هو حرام ليس لله شريك ولو فعل بعبده من عليه **ز** اذا عني العبد او
اخرجه من عليه **ح** اذا اسلم العبد وخرج الى دار الاسلام عني على سنده **ط**
اذا اسخولدا ان كان ذلك موجبا لعقبا بعد موته على وايها من نصيبه
وقال العامة انه لا يجوز سعيها في التعريف وفيها بوجوبه عني عليه **ظ**
بوفاته والحق مذهبنا بالاصالة بقاء الملك على حاله ولا نه يجوز عقبا فلو
لم يكن ملكا لم يسبح نعم على مذهبه لا يجوز بطلان ما دام وليها حيا الا في موضع
امتن رقيتها مع الاعشار **ب** ان بفلسه ولاها قبل علوها **ج** ان يكون
مهره ونحو الاستدلال وان تجي جانية تبسفرق بينهما ان تسلم في بد
سيدها الكافران يموت فبينها ولا وارث سواها لان غير الملوك الا عن

نفقها موت سيدها مع استرقاق الدين تركه **ط** معها على من يتفق عليه
 في سبها بشرط العتق على القرب **الثاني** والذين يتفقون الكتاب ما علك
 ايمانكم فكانت يوم ان علمت منهم خبرا وادبرهم من مال الله الذي اناكره ان يسلط
 من عبد العزى كان له عبد يسمى صبيحا سألته ان يكاتبه فاعلمت ذلك فوافقت
 او يلبون والكتاب بمجته الكتابه وهو مستف من الكتب وهو المجمع كانه
 قد جمع عليه نحو ما وفي الاثر احكام الامر بها وفيه ما ينسب عنها وهي حقبة
 مع الرافقة والكسبة ان سألها العبد فاكبه لا استحباب له لو يكن العبد احبا
 ولا كسبا فهو مناحر وقال احد تكدن مكوهه **ح** وليس شيء **ب** الاثر الاية
 للشديد لانه لا عدم الوجوب سواء سأل الكتابه بغيره وما يزيد او ينقص به
 قال مالك دا بغيره والشاخي وقال بعض اهل الظاهر ان سألها بغيره او الكفر
 وجاها به وليس شيء اعم قوله من الناس سألون على احوالهم **ح** الكتابه ما علك
 ليت بها للعبد من نفسه لا شفا ولو اذم البيع المسفد من الشاخي ولا عتقا
 اذ الحق غير قابل للتعلق خلاصه الجوده وعامة الكتابه ان يقول السيد كاذب
 على ان تودي الى الكفاية وقت كذا فاذا ادب حر فقبل العبد فان اقصى العتق
 على ذلك في نفسه وان قال فان عجزت فانت ربي في مشروطة وحكم الاول
 انه يخرج منه بغيره ما تروى وحكم الثاني انه ربي ما بقي عليه شيء وهي بغيرها
 لان من بغيره مالك دا بغيره لكن مال لا يجبر الماخر عن الكسبة وبغيره

مجن

بغيره وقيل المشروط بغيره من الطرفين وقيل بالباية من طرف العبد خاصة
 وبه قال الشاخي والاصح الاول اعم او فاما العتق **د** تدبنا في الباء وقاد بقرله
 فاذا ادب فانت حر قال بغيره ذلك ليس بشرط بغيره ولا لفظا وقال اصحابنا
 لا بد من ذلك شيء وبه قال الشاخي واما اللفظ فقال بعض اصحابنا والشاخي
 باشرطها انها فلو عدا ما واحد لم ينعتق ولا شئان ذلك **ح** والذين
 يبيعون الكتاب باثامه الا بشرط بلوغ العبد وعقله اذ العتق والحجوز لا يقد
 لها معتبر وكذا بشرط حوزة مقرر هل بشرط في المال الناجل قبل لا يجوز مالا فيه
 نظر المحال وقت الحصول ولمع ذلك العبد حاله العتق اذ ما بيده لم يقد
 حصول الزكوة والمجته تعليل للعاجب بالكتابه وقيل نعم وبالأول قال بغيره ومالك
 وبعض اصحابنا والثاني قال الشاخي اكثر اصحابنا وهو ان يتم شرط الشاخي
 بعد الاجل وليس شيء بل يكتفي بحصول العتق به **د** الخيرة ويمنع **ح** ما يربط الى
 الاموال الدنية كالعقود وما يبيعها من غير بيع الله او ضالة ما يرجع الى الاموال الدنية
 كقولنا وانما تجب الخيرة لشيء وقوله انما نزل خبرا واختلف في المراد هنا وقال الشيخ
 هما معا بناء على حمل الشرط على مجته وبه قال الشاخي ومالك وهو قال انما
 هو الاول فقط اعني الامانة وقال الحسن البصري والرؤي هو الثاني اعني الكسبة
 فقط ويخرج مجته كما في العبد الكافر فعلى الاول لا يبيع وعلى سبعة الاول
 اولى اذ الكافر لا يخرج منه ولا تدينه تسليم الكافر على المسلمين ولا تدينه على الكافرين

من الزكوة والكافر لا يبيع

في الرطب عاين في العصف وهو على اذ الجان جزء من الاشراك عند الاكثر وشرا عاينه
 افضل ملك للوطى بناء وهو من الجاز سمية للسبب اسبب وفيه فضل كشيء
 ملكوا شرا فانه ابايكم الام يوم القيمة وعلام شرا ومونا كذا العذاب في
 من الاحاديث حجة وهل هو افضل من الخط للعبادة ام العكس لا تأمل السأوا
 الحق لاول العقل الصادق م قال رسول الله م لا تنفوا ما استغوا واسماء فائدة بعد الاستغ
 افضل من رذيلة مسلمة فبشره اذا نظر اليها وتطبعها فاما امرها وتخطها فافان
 عنيها فبشرها فبالرغم فذلك كذا اصل للعبادة وسبب لها مع كونها عبادة لا شرا
 على بها النوع مع العبادة بخلاف باقي السذبات واما الاجابات فيتنوع اقسامها
 في شجرة واحدة وهي اولها الاولى وانكروا الاباى منكم والصالحين
 من عبادكم وامامكم ان يكونوا فخرهم فبشرهم من فضل الله سبحانه عليهم الاباى
 مثل النبأى تكونها من الظلمات جمع آثم وقيم واحلها الاباى وبنائهم ولا يثم التي
 لا تخرج لها كرات او ثباتا وبنيتا ذلك الرجل قال الشاعر فان شكك في انكج وان تانج
 ارجي وان كنتا حتى منكم انانيم وقال جميل حيث الاباى ذنبته احب
 لانا ان غيبنا الغواني بالخطاب للظباء والسمات بلن نرودوا من لا تخرج
 لردنا الحراية والامام والاحرار والعبيد والى جميع المذكورة الصلحان نقليا فان
 المراد التلذذ والاناث وقيد الصلح فيلانه محسن وبنهم وجعل لانهم حقيق
 عليهم ساد انهم وقيل المراد بالصلح الغنام يحرقون السخا وفي الكل نظرون لا يرون
 لا يربان

لا يربان الخصيص الثالث خلوة الظاهر والاولى انه ترغيب في الصلح لانهم
 اذا علموا ذلك رغبوا في الصلح ومن بابية الشئ باسم ما يزل المبرقان الفاسق
 اذا روج استغنى بالبول من الحرام ان يكونوا فخرهم فبشرهم من فضل الله سبحانه
 اي قد يكون اذا كانوا فخرهم فبشرهم الله لا كما كانوا فخرهم فبشرهم الله فلا يرون
 يقال فلان كان غيبا فخره السخا ويوتده قوله ولا يستغفنا الذنب
 لا يحبون سخا فانقره هذا فاما احكام اقول ان الامر هنا للوجوب
 ولذلك قال ما ود بوجوب السخا الفاد على طول حرة ومن لم يقدر فليترك امته
 فذلك المخرجه يجب عليها ان تخرج عنك وقيل على الكفاية وما سفيان احكام
 الباءة والامام الكفاية فبشرهم على ذلك ولا يرون فبشرهم على ذلك ولا يرون فبشرهم
 في قوله ثم واصل اوما ملكنا ما نكم واللازم بالملك المكون وبان الملك
 باية لا يغير من الواجب والباح ولا شك في واجبه ملكا اليهم وان لم يربوا
 دود ولا يقيم في الزنا كما ينبغي سب السخا مستحب لمن تاقه فبشره اجابا ومن
 لم يرب قال اكمل الصفاء بتجبا بها ايضا العموم الابن وقوله ملكوا نكسروا
 السخا فبشرهم فبشرهم سبنا وحصول امده على ذلك فبشرهم
 وفيه نظر لاحتمال اختصاصه بشع فبشرهم وقال بعض فقهاءنا كمالا استحق الهدية
 على السخا والشهوة لا مستحب للرجل والملاذ وكلما فقد اسكره وانا فبشرنا بان
 كان قادرا غير تانق اذنا فبشرهم فبشرهم ولا يربوا ولا يربوا ولا يربوا

مقام السخا هو واجب عند
 نعم السخا قد يجيب اذا
 تحت الواقع

لا يرد الحديث لما صح عنه من احب فطرته فلبس يستره ومن سقى التلحح ^{سجدة}
 التلحح والتلحح شامل للرجل والمراة الفقى والفقر النابى وغيره وقيل بالمراد
 ان كانوا فقرا الى التلحح والظاهر بدخوله في الازدلال على ان القعدة على اليد
 والنفقة للبر في شرط في التلحح وهو ظاهر لذلك لا يجوز لها الفسخ مع حرمة
 نعم القعدة المذكورة شرط في وجوب الاجابة للكفوف قبل اشارة الى ان العبد
 والامير لا يستدان بالتلحح والامير الاول ما يكافهما فان للولاء ولاية الاجابة
 فيه ما شعروا بان الفقر ليس بانها من الرغبة في التلحح خوف العيلة فان
 خاف من فضلته لم لا تنقص ولا يقض بذلك عبثا وعزله والله واسع عليم ^{عبد}
 لا يغنيها بسعة قدره على عمله بما يصلح عباده الثاني وللبضعف الدية
 لا يجبهه تكاثر حتى يغنيهم الله من فضله اى ان كان الفقص عاقبة زيادة
 الفقر بالتلحح فليجبهه دفع الشهوة وطلاعة الشهوة بالربا فيه لتسكين شهوة
 كما قال ما يشعشع الشبان من استطاع منكم اباه فليترجج ومن لم يستطع
 فليجبهه بالقرم فان له وجباؤه لا يجدون تكاثر اى سببا به والمراة بالتلحح ما
 يتكبح به او المراد بالوجدان التمكن منه فليجبهه ^{الاول} تكاثره مضروب على العفول برى على
 الثاني يتنوع انما فظا اى من يتكبح حتى يغنيهم الله من فضله فان الامور ^{فقد}
 باوفاها ولا يرد لرقم الشافى بين الكلامين فانها سرها الاولى بالترجج مع الفقر
 وفي الثانية سر البصر مع الفقر لا نفق لان الاولى وودت للتمنى عن ذلك المزمع
 لاجل

لاجل فقره والثانية وودت لمر البصر بالعبير على ترك التلحح خذلا من
 تعبته به حالة الزواج فلا شافى ح ثالثا نقول انها مهملتان فلا ينفقان
الثالث وان خفتم الا يقتطعا فالتام فانكم لو ما طاب لكم من النساء مشى
 ذلك وبيع فان خفتم الا تعدلوا فواحدة او ما ملكنا ما انكم ذلكا في ان لا
 تقولوا قسط بغير قسطا اذا جازوا قسطا فاعدل فهو قسط ومنه ان الله
 يحب المقسطين فكان العشرة قسطا لا لا يجوز ان يكون شكاية
 والمراد بما طاب لكم قبل ما دون طابكم من الحلال منهن وقبل المراد ما لا شك
 ان الطيب حقيقة فيما دون الطيبة وبما في الحلال قسطا اول يلزم الاصل
 وهو ان لا يجازي قسطا سواه وقبل الاضمار اولى بحقيقة الاصل وانما قال بالعلم
 بقول من لان لفظه ما موضع للمعنى ^{هو} اعم من مصدق على العقل وعبر ضم
 والاعداد المذكورة معدولة عن اثنين في ذلك ثلث واربعة اربع فان خفتم ان لا
 تعدلوا بين الاعداد المذكورة فانكم لو واحدة او ما ملكنا ما انكم ولم يفل من لما تعدلوا
 وذلك اى التخصيص بين الواحدة وما ملكنا اعربا اى لا تمنوا ولا تنفقوا يقال
 على الرجل عبالا اى ما لهم وانفق عليهم والعنفان انفسا وكم على الواحدة او ما
 ملكنا اليهن منقطة لفظا نقادكم بسبب غلظت عباكم وقيل ان لا يجوزوا من قولهم
 على الحاكم في حكما اذا جازوا وهو ما خذ من قولهم على الميزان اذا مال فان الجائز ما
 عن الحق اذا نقر هذا فضا فوا بدتبعها احكام قيل في سبب نفيها اقول ا

انهم كانوا يخرجون من ولاية النباهي ولا يخرجون من الزنا فقبل لهم ان يخرج
من ذنب فينبغي ان يخرجوا من مثله لا يخرجوا في وجه الضج **ب** ان ذلك
ان في كل احوال النباهي حوبا يخرجوا من ولايتهم ولم يخرجوا من كثير النساء وانما
حقوقهن فقبل لهم ذلك قبلوا للنساء المسلم لمسه العدل يعني **ج** ان
الرجل كان يجده فيتم ذات جبال ومال فيتم جبالا بنا فيجتمع عنده من
عدة ولا يفد على العشاء **ب** يخرجون من ذلك انما خففوا لاعداد النباهي من خرجوا
غيرهم والكل يحمل **م** الامر هنا كالاخر فالأمر المتقدم والبعث منه كما تقدم **م**
اذا امرنا الطبيب عا دافن الطبيب عندهم لا يخصص بالهجران كما يحرم **م** قال
وتخشي انما انه مبيحة العدل دون الاصل لان الخطار للجمع فخرج النكاح بسبب
الاذن لكل نكاح يريد الجمع لما شاء من العدد الذي اطلق له كالتفصيل للجماعة اضمحلت
هذا المال ويهين وثلاثة وثلاثة واربع واربع ولو فودت كما تقول اثنين وثلاثة
واربع فمهم عندنا جميع بين اثنين وثلاثة واربع لان الواو للجمع والواو في التوزيع
اي وجود كل عدد بغير صاحبه والاولى ان تقول لو قال كذلك لعقمت من اذا
احفل العدد المقدد وعليه المأمون فيلحق بالوفا والبلدان لم يخرجوا لتكبل اليك
العدد لان استوفى العدد للمناج لم يخلد في الالفاظ المات بها فاما نكاح تعبد جوان
تكيل ذلك العدد وانما لا نكاح عليه اكثر العقبات والمصيرين على ان الواو هنا
ليس على الفا والاولى ان الجمع بين تسعة تسعة لكن الواو للجمع وهو الناس من جعل الواو
جاء

جاء وجوز الجمع بين التسع وكل ذلك جنط وجعلنا الجمع في الحكم لا يستلزم
الجمع في الزمان لانك تقول دأب وهذا اليوم دعيوا اصروا لو قال بلفظوا ولهم
انهم لا يجوزون بقدر على عدد منها ان ينفلخ لعدد اخر وليس كذلك لان من
تمكثت فله ان يزيد ما لم يجاوز الاربع ومن نقص تمكثت فله ان ينقص ما وجب لكون
الواو للجمع بخلاف ما افادهم ذلك فيجوز للرجل ان ينكح الاعداد المذكورة في ارضه
متتابعه المحصره الاربع وعدم جواز النكاح الا بال **م** والنكاح الدائم اجماعي لقول
صريح لا يخلو لما الرجل ان يجري في اكثر من واحد من الحرام بولما اسلم غدا
وعند عشرين سنة قال له النبي **م** امسكك بعباد وفارق سائرهن اي بالاشين
ونقل عن القاسم بن الربيع جواز التسع لكان الواو كما قلنا بل يلزمهم جواز
ثمانية عشر لان قوله منى صفاه ثنتين وكذا الباقى كذا نقل عنهم ولكنهم يكرهون
في هذا العدد صباح للرجل في الحرام ما العبد فله يجوز له نكاح اكثر من حريمين
عنيفة واربع ما عندنا قال قوم انه كالحريم قال مالك وداود وابو ثور
وقال الشافعي وابو حنيفة وصاحب واحد صباح لثنتان لا يفرح حريمين كانتا او اثنتين
لنا قوله ثم ضرب لكم مثلا من انفسكم هل لكم ما ملكتم انما انكم من شركاء فيما تركنا
فانتم خير سوا نقي السادة من السيد وعبده وذلك على حريمه الا ما حضر به ليل
اجمع احصاينا على جواز النكاح التسعة وانما لا حصر لها في عدد الحريم والعبد يتا
الحج في جوارها **ب** اجمع السليمان على ان ملك البهي لا يجزى عدد غيره

لفظ الية الكبرى بويده فان ما من الفاظ العموم فكذا الحديث المتقدم من
 من مقتضاه بالجوهر لا يرد عليه منع جواز الريد في المنع له فلفظ في الانواع
 والامكانات متباين في الانواع لا يجوز فيها تعدى النصاب فلا يجوز في المنع لانا
 نقول انه يحمل على الدائم لا على **ج** الاقتصار على الواحدة غير مشتركة بحرف
 عدم العدل بل بجوهر مطلقا وانما سوى بين الحرمة الواحدة وبين الاما وال
 كثر لان احق مؤنذ ولا عدل بينهما في القسم مع جواز الغزل عنهن وذلك
 اطلاق باحتمل ولم يثبت لها بعدد فيه دلالة على وجوب العشرة بالملك **العين**
الواجب والدينهم لغزيرهم حافظون الاعلى انما هم اوصا ملكا ما بانهم فانهم
غير ما بين فرائضه ودا ذلك فاولئك هم العادون اي يسيطرون من
 المباشرة واللام لام تعري بما العامل الضعيف عن العمل ولذلك لا ياتي بها
 نفل ما خرج من فعله لا يقال ضرب لويدي ويقال لويدي ويقال لويدي اضررت وكذا
 عروا لويدي ما ربا تقدم القول على الفعل ولكن اسم الفاعل في العمل فربما على **الفعل**
 فقد ضعف بالرجوع مما قوله الاعلى انما هم الحج اي لا يسيطرون على انهم
 واما فيهم وعاء يعلو كما يقال حفظت على زيد ما له استعدا للحفظ على الحفظ **عليه**
 لانه متفضل عليه ويؤثر في الخشعة انما في موضع الحال اني لولا اني على اعدا هم
 او انهم حافظون في كافة احوالهم الا في حال ترويضهم وتربيتهم او انهم يادعون
 الاعلى انما هم فرائضه ودا ذلك اي من طلب نكاح غير المستحقين هو شجاع و

حدودها

حدودها لله فان يدنا افضل بهم المحصر لا عادي كما ملأ في العدوان سواهم
 ولا يلزم من نفي كمال العدوان عنهم نفي العدوان من خبرهم فانقر هذا فافيد
 العبادات صرح في الرجال لتذكر العصور ويكن حكم النساء مستقارا من دليل خارج
 كما ان حكم اهل عصرنا مستفاد من بيان الرسول في اجماع لقيح خطايا المعدوم
 وتكليفه لا يلزم جواز نكاح العبد المالك وقيل المراد الصفان معا على الذكر يلزم
 جواز نكاح العبد المالك بحكم الاستثناء فحتاج الى منعه بدليل فكان الاول اولى
 لانه استعمال الحقيقة **ب** ان الية صرح في النكاح سبب الاجازة في العبد المالك
 وها النكاح وملك البين على سبيل الافضل الحقيقي اما نكاح او ملك بهين
 بحيث لا يجتمعان ولا يرتفعان فاكذلك بقوله من ابني ودا ذلك فاولئك
 هم العادون **ج** لما حكم سبحانه باباحة المتعة وتخليل الامة للغير وجب دخولها في
 النكاح المذكرة والامكانات بالملكين فالنكاح داخل في الانواع واما التخليل
 فقال بعضهم انه داخل في الانواع ويجعل التخليل كالعقد المنقطع فنفذ فرج الى
 مهر بعد مودة والحق خلافه بل هو داخل في ملك البين لان الملك يشمل العين
 والنفعة والتخليل يملك منفعة ولذلك قال او ما ملكا ايمانهم لانا ليس بمتعة
 مدلولها العقل كوا ما ملك العين لقال من ملكنا ايمانهم ويؤيده دوايات
 الامتياز المتفاوتة وح نقول ملكا المنفعة اعم من ان يكون تابعا لملك الاصل
 او منفردا ان ذلك يلزم على قولنا باجتناب الاجارة وغير ذلك من العقود المملكة

لأنه خرج ذلك بالإجماع وظهر ما ذكرنا أن البيع لا يتبعص فلو ملك بعض
 الأمر لم يحل له العقد على ما بينهما فالأمر التبعص فيستجيب بعضها بالملك وبعضها
 بالعقد وهو بالحل واختلاف الأصحاب في تحليل الشريك له حصته هل يبيح الوطى
 أم لا قال جماعة لا يبيع والأمر التبعص ويحل بيع وهو قول ابن أديس وطائفة
 السيد وهو أقوى عندى لما قلنا أن الإباحة داخل في الملك فلو كان مستحقا لها
 بالملك ولا يضرنا كون بعضه متعلقا ببعضه فلو كان الملك له أسباب كالشروط
 الانتفاء والرد ومن جعلنا التحليل إلا أنه سبب ملك منفعة البيع وتبعص
 الملك ليس بضرورة فالأمر محرم بعضها إذا كان بعضها بالبشر وبعضها بالعرف
 كذلك انقضاء **هـ** ول قوله من أتى براء ذلك ما دللنا على أن العادة على محرم كحل
 الإباحة في غير دفع أو ملك حتى يولد منه فانه انقضاء ما وراء ذلك وحاشا أن يزوج
 حكم شرعي فادرك فلا بد لمن دلهل يدل على حصوله وهو العقد اللفظي المتعلق
 من النص وهو انجاب من المرأة أو من قام مقامها وقبول الزوج أو من قام مقامه
 الانجاب ثلثا انكحك لقولهم حتى تلحق زوجا عنهم **ب** وذلك لقولهم زوجا
ج منك لقولهم فمن استمتع بهم من قبل كل لفظ **د** عليه الخامسة
ما هل لكم طوار ذلكم ان يتفقوا بأموالكم محضين غير صالحين فلا يستمتع
 به منون فانه من اجزاهن من فضة ولا جناح عليكم فيها تراخيتهم به من بعد ان
 انا الله كان عليها حليا ^{لأن} احل الله وقرى احل عطفه ليرحم ما وراء ذلكم ^{لأن}

ذلك

تلك المحرمات المذكورة قبل هذه وسيجي بما هو موطنه بينه وبينه من جهة الحل
 على القراءة المشهورة وعلى الثانية من جهة وان يتفقوا بديل من وراء ذلك بديل
 الاشتغال أي احل لكم ابتغاء ما شئتم من الحلال بل المحرمات المذكورة وقال
 المرحشي مفعول له وهو فاسد لأن الفعل له شرط ان يكون فعلا لفاعل الفعل
 الحلال وليس الابتغاء فعلا لفاعل احل والعقد بر غير محتاج اليه مع انه خلقت
 الأصل محضين حال من ان يتفقوا وقال من سلفين ولم يستعن بمزيد محضين
 لأن المحضين بين مثل يمكن ان يتلخ بينهما والسافر من التسخير وهو
 التي ومعناها المتألف في حقه هذا في اللغة ثم خص شرعا ما لا يفي لأن الرائي لا
 يحصل له فعل الا صحت التي نعم الزايد وقال المرحشي استمتع بمعنى تمتع والاسم
 الشعة وما هو موطنه فقبل النص الذي انقضت به من النساء من الجاهل او التصديق
 او الظن فانه اجزاهن وهو فاسد كما يجي بالمراد سطح الشعة وله ولا جناح عليكم
الح أشارته المتألفين بعد انقضاء المدة المتناهية ازيد في الاجرة الاجل او نقلا
 لأن المراد لا جناح عليكم فيها تراخيتهم به من الإبراء عن المهر والافتداء بناء على ان
 المراد بالعقد الدائم لما يحق بقره ان الله كان عليكم في الإيصال مجالكم من
 جملة ذلك كساح الشعة حكمها واضعا للاشياء مواضعها فوضع عقد الشعة لكم لئلا
 تقوموا في الزنا والباطل كما قال علي بن ابي طالب لا ان عمر عن الشعة ما روي الا
 شيئا يروى الا شئ اذا انقرض هذا فاعلم ان الآية بديل صريح على ما جاز عقد

النعمة من وجوه ان اللفظ الشرعي يحمل اذا اورد على الحقيقة الشرعية كما تقدم
 في الأصول ولا خلاف ان الشكاح المنزلي بالاجل والمهر يسمى منعة وفاعله مجتمع ويؤيد
 ما نقلنا عن الجوه وقد تقدم ان قلت لم لا يجوز ان يراد به الدائم هنا لانه يحمل
 به الاستماع فسمى منعة بذلك الاعتبار ويؤيد هذا صدق اللفظ فانه يتضمن انبعاث
 الاحسان ومعلوم ان النعمة لا يحسن عندكم ذلك الجواب عن الاول قد بينا ان
 ذلك حقيقة في المنعة فلو قل على القصد المشترك ولم يفهم احدهما بعينه
 الثاني بالبيع من اداة الاحسان الذي يثبت معه الرجوع بل معنى التعقيب ويؤيد
 قوله غير متلفهين سلمنا لكن بعضنا حصن برب **رب** لانه يمكن المراد المنفعة المكتسبة
 له بل يزعم ثبوت من المهر من الاستمتاع من المزاولة الدائمة لثبوت الرجوع بالملك واللازمة
 اما بكون المهر من الاستمتاع على انه لو لم يكن فيلزم ان يراها وجب تعقيب بعضها او ابطال
 المهر من فانه على وجهه بل انما الاجر بالاستمتاع فلا يجب بغيره ان قلت لم لا يجوز
 ان يراد المهر المستقر ومعلوم انه لا يستقر لامع الدخول فبعض بالاستمتاع عن
 الدخول قلت لم يتعين في الاستقرار بل لوجوب الانبعاث فانه قول الاستمتاع
 اعم من الدخول وعدمه والعام لا كماله لانه على الخاص ويكون حقه نقد بل لا بد من الدخول
 استمتعتم به منهن فانوهن بمهرهن لان الاجرة الكل حقيقة وفي بعضه
 محاذ فكان يجب الاستعداد ولو بقبيلته او بنظره بشهوة وهو باطل **فان**
 عباس بن جعفر بن كعب بن ميسرة وصاحبه كثر في ما استمتعتم به منهن **الاجل**

ذلك على غير ذلك
 المجاز والاشراك
 وهو خلاف الأصل
 ولو دل على صح

م

منهن فانوهن بمهرهن فربما من ذلك صريح في اداة المنعة المذكورة وقد روي
 الثعلبي عن جابر بن اليثرب قال اعطاني ابن عباس مصحفا فقال هذا على قراءة
 التي قرأته في هذا استمتعتم به منهن **الاجل** صواب فان ذلك وان ثبت
 هكذا فقد انكره منزههم على انه لو ثبت كان قرأنا والقرآن لا يثبت بالاجل ذلك
 الجواب عن ان الثبوت لا يقدم على الثاني وقد يفتي على ان ما ينظر لغيره ولا
 فيه شيئا من السلم الظاهر لانه من الكذب **فان** **رب** انما لم يثبت
 قرأنا لما لا مانع ان يثبت به حكم ونحن نقنع بجزء واحدة في هذه الصورة وصح
 مع تأكيده باجماع اهل البيت ودوامهم وانضمم جميع باضعف من رواية هؤلاء
 المعطين بل منهم من يفتي بحكم الاحكام السابقة هذا نقد بل لا يرد بل ايضا على
 هذا العقد وجها من **الاول** اجماع اهل البيت ودوامهم برشوة مذكورة
 في كتب اخاديعهم ولولا خوف الامانة لذكرت سبعة منها واجماعهم حجة كما تقدم في الأصول
 وقال من ان تركت حكم الثقلين كتاب الله وعترتي اهل بيتي طان مسكنكم به الرضا
الثاني نقل الخامسة والعامة عن ابن عباس انهما انفقتهما وبعلا وصنعا فلهن من ابن
 الربيع في ذلك مشهورة وقول ابن عباس في ذلك كما قالهم كسيف على علماء ودعوى
 الحنفية رجوعه عن ذلك منبع **الثالث** اشترى الزواجر عن عمر بن الخطاب **عليه السلام**
 ان قال عثمان كانا نأكل على عهد رسول الله انا وعمرهما وصافيت عليهما منتهى الحج **والشرا**
 وروى الطبري في كتاب الاستبصار عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب

يلين منه الحج ومثله النساء وعلى خبر العمل في الاذان هذه شهادة من انما كان
على عهد رسول الله م معلوم ان عمر ليس له عقل ولا عزم **الرابع** انه لا نزاع ولا خلاف
انما كانت مشقة والحكم يقول انما لم تحت فلنا الشريعة هاتية والنسخ رواية
ولا يطرح ^{الرواية} **الخامس** انما منفعه خالصة من جنات النعم ولا يعلم فيها
مراة على ما جلا ولا اجلا ولا ما هذا شأنه من مباح فالنسخ مباح اما الكبري ما جلا
واما صغري فلا تا حكم على نفعه به ولا نكره ان فيها شئ من الفساد كان عقليا
وهو منقلا شافيا واما شرعية والدين الا لكان احدهم سكات الحضم ولكن ليس
فليس احتجوا بوجوه بقوله ثم قولنا شئ من ذلك فاولئك هم العادون لا يمنع
بنا البيت روجر ولا ملكا **السادس** فاقا في ما قلنا انما كانت روجر
ليست لها النفقة ولا لارث والتقسيم ولو وقع بنا خلق وغير ذلك من احكام النسخ
واللازم تا بل ما يفاق الاما يسهل كذلك المرفوع **ب** الروايات منها ما رواه عبد
والحسن ابنا محمد بن علي عن ابينا عن علي م عن رسول الله انه سئل عن منعة
النساء يوم خيبر عن الحجر الا ليشه ومنها ما رواه الربيع بن ثبيرة عن ابي هريرة قال
شكونا الغزيرة في حجة الوداع فقال استمتعوا من هذا النساء فبين ان يجمل
بيشقا وبين ان اجلا فتزوجت امرأة فكنث عندها تلك الليلة ثم عدت على
رسول الله وهو قائم بين الركن والمباب للقيام ومثله ان كنت فاذنك لم
الاستمتاع الا اذا كان الله مذكر منها الى يوم القيمة فمن كان عنده منهن شئ فليقبل ^{المبا}

ولا

ولا ماخذوا مما اتفقوا من شئ منها ما روى عن عمر بن الخطاب انه قال اذن
لنا رسول الله م في النسخ فلنا شرع ما والله لا اعلم ان رجلا سمع روي عن ابي
رجبه بالخاق الا ان ما في باب روي شهدون ان رسول الله م احلها بعد ان حرمها
الاجماع فان موى العطاء بن السائبين وقفتها الامصار على اختلاف الاصا
على منعهما والمجرب بن ابا المنع من كونها البيت روجر ما عندنا وباجماع واقا
عند الجمهور وبها الرواية المذكورة عن ^{سيرة} فانه قال فرجها مرة فوهم لو كانت
تجوز لبيت لها النفقة الى اخره فلنا تمنع الملازمة لصدق روجر مع عدم لزوم
هذه الاحكام فان النفقة تستقطع مع النشوة والميراث تستقطع مع الرق والفضل
والكفر والاحسان لا يثبت قبل الدخول بالزوج والقسمة لا يجب واعيا وليسقط في
النشوة واللعان لا يقع بين الحر والامة عند كثير منهم فقد انتفت هذه الامور مع الصدق
الزوجي فكما حقت تلك العموم ^{المعمومات} بوجوب الملازمة فكذلك هنا وعن **ب** اما الرواية عن
علي م فاما الملازمة فاعلم بالضرورة من مذهبنا ومذهبنا لا دخل فيها فقال ان يروي
عن النبي م ما يخالف على ان خبره يروي على ان الاذن ^{المطلوب} في حجة الوداع
وخبر علي م في يوم خيبر وخبر الوداع متاخره عن خبره فلو كان النبي الذي سئل
عليه م على الخبر لم يروى نسخا من ان لا فابل بذلك واسنا خبره يروي النبي الذي
نسخه خبره على منعه الاجماع بوجوب خبره ^{سيرة} بالبطون في سنده ولا راجلا
الفاطر الدال على خطا بدينية ثانيا وبنا رضى باخبار اهل البيت م عن

بالإشارة إلى ما ذكره من واحد منهما يعبر بالبري رابعا واما قول من تلحقه فيه فانه
رجوع إلى قول صاحب الجوده وهو ما ينفع قول ابن عابدين بن مسعود وغيرهما ومن ج بالسبع
من يفتق الإجماع مع مخالفة الشيعة باجماعنا ومنهم من قلده أهل البيت وسائطهم
الثاني من لم ينقطع منكم طولا ان ينكح المحضات المحضات من ما ملكنا ما كنتم
من فباتكم الوصيات طلقه علم بما كنتم بعضكم من بعض فأنكحوا ما كنتم أهلون
وأنه من أجريتكم بالعروف محضات غير صلحيات ولا محضات أخوان فان جعن
فان أنتم بقلعة فقلهن نصف ما طلق المحضات من العذاب ذلك من ضمن الغيبة
منكم وان نصيروا خير لكم فأنه عقود منكم من شرطه وينقطع بحزم ما لم يقطعا بحزم
ولم يعكس لغيره والعرض على باللفظ من البعد ومن في منكم للتعويض تركيب طولا
كيف أغفل الزيادة لكن مع استعماله في المقام بمصدره الطول بضم الطاء والصفة
طويل وفي غير المقام بمصدره الطول بفتح الطاء والصفة طاليل والمراد من تركيزه زيادة
ما لا يتطابق الحار في تركيبه إلا ما تعقد عليه من أنهن أخف منهن من الخواص والقبائل المتكاثرة
لقول العرب بالدمقرقات والمعدن والمراد بالمحضات هنا العقبات أي أحسن
انفسهم بعقلهم الثاني وكذا المراد بقول محضات غير صلحيات والأخلاق لا يجدنا
أي اتخذنا أصدا كما يتكلمون سوا المرثية منهن ومن صلحيات فرق بين الخا
والعام فان السالحيات يكن جهرا وسرا ومحضات الأخوان تكن سرا وقوله
فانما حصن أي تزوجن نصرت محضات بالأزواج وتشر الخسرة المحضات في هذا الآ
بالمزاور

بالحاريزنا اثبت عند تعدد نكاحين نكاح الإمام فلا بد ان يكون المراد من نكاح
وسمين محضات لأحصائهن عن أحوال الإمام من الإبدال والإستمان وفيه نظر
لأنه عدول من ظاهر اللفظ وجعل الموصوف محذوف أي الحاريز المحضات أولى إذا
تقرر هذا أحكام 1 ظاهر لإبنا أن الحاجة نكاح الإمام بالعقد مشروط بعد
الطول وخسرة العنت واحتج بالشافعي على تحريم نكاحين بدون الشراطين وحقا
أرجح فيه وجعل ذلك على الأفضل لأنه لا يكون محرما بدونها وجوز نكاحين للمعنى
وبالقول قال بعض أصحابنا نكاحا بشرط المذكورة ويقولون لم وقد مبطل على القول
بترجيح المذكور قال إذا اضطررنا فلا بأس بالخنثى الثانية لعدم قوله وانكحوا
الإمامي منكم والصلح بين من عبادة كروا ما كنتم وفلا لامة مؤمنة غير من مسركة
والجواب عن الآية بالسبع من دلالتها على التحريم بل هي دلالة على جواز نكاحين
عند عدم الاستطاعة وليس لها تعرض لعدم الجواز الخطاب ليس محبة عندنا على
تعددها بحجة ليس دلالتها على التحريم بوجه من دلالتها على الكراهة وبوجه الكراهة
قولوا ان نصبروا خير لكم وكذا الجواب عن الرواية وهذا مرفوع على القول بالتحريم بخلاف
النكاح الواحدة قطعاً وخبره الثاني لا شفاء أحد الشراطين وعلى القول بالكراهة
وبالحج الثانية بـ يقول قول الزوج في عدم الطول دخول العنت ولو كان في غيره
مال وأدعى لنفسه له أو عليه دين بقدره ولا تملكه غيره قبل ج لم يتجدد عدم الشراطين
بعد النكاح لا دفع الأجر ولو كان السابق العقد حاسدا قال بعض المحققين إن النكاح

لا بد من

راجع الى الوطى العقد بقبضه وقال بعضهم بل يرجع الى العقد انهم بالذات لكن
لا يرجع لورفع اثنين ونفذ على القول بالرجوع قبل قبض واحد والحق الجليل ان
لان العقد نسبة اليها على السواء فلا يصح في احد هاتين الاخر والاولى الرجوع
بل يرجع واختلاف في قبض الطول قبل الزيادة في المال وقيل ليس له ^{معي} واحد بل
الا انما عرف بنفسه وما يكفيه ولعلنا ان عرف الخبر عن ذلك جاز له كساح الاثر
وقال محقق اصحابنا هو من الحرة ونقضها وجورها واسكان وطها فلا ينفع
هذا يكون ان ينكح ما معقول فعل محذوف هو مقدر لا اى يبلغ بران ينكح
لو يكون محذوف الام جرمه عدة قتل ان لا نأخذت كثيرا قبلنا مقدمه ومن التسليم
منكم ولو ان ينكح وقال لا يثبت الطل بالعقد والفضل وحصل قوله ان ينكح انما
وصيله بكذا عن الحل لان السكاح قوة وفضل ويكون ^{سكاح} لا يبر على قوله من له
ملك وطوا الحرة او فراشا فليكن كساح امدا فانا كان الشخص غيبا ولا يكون فراشه
حرة جاز لا ان ينكح ^{سكاح} قيل الاية ظاهرة في تحريم سكاح غيبا المومنات من الكتابيات
وغيبا من الجوا بر الاماء لتكاد الوصف فيها وبقاى اهل الحجاز وقال اهل العراق
الافضل السكاح المومنات وفك سكاح الكتابيات والحق عندنا وسياة حقيقة ^{الاولى}
وقد والله اعلم بايمانكم فيها مشاركة الى الكفاءة بظاهر الاعيان وانه لا يجب ان
يكون على الحقيقة فيجوز السكاح للمنافس فيه ولا اعلان الكفاءة تكفى فيها النساء
والاعيان ولا يبرأ بدين على ذلك فانه لا تفاوت مع حصول الامان من العنف والعقب

ونحو

واخرها سبق لذلك عصبه بقوله بعضكم من بعض الى جميع منكم ومن اقايبكم من
نسل آدم ثم لا يبرأ لاحدكم على وقته ^{سكاح} قوله فانكحوا من باذن اهلها فيه كماله
على عدم التقيد بالام بالبعد على نفسها بل لا بد من اذن السيد لا انما مملوكه
عنها ومنها فعلى السيد ومن قبلها منفعه البيع فلا يصح التصرف فيها الا باذنه
او بوضاه بعد العقد على خلاف في صحة عقد العتق ولا يبرأ من ذلك الا على قول
الجمهور يجوز ما شره من العقد حتى يجمع له مبر واعلم انه فرق بين الام والعبد
في ذلك وكذا فرق بين كون السيد رجلا او امرأة ولا بد من كون السكاح واجبا او منقطعا
^{سكاح} وهو من اجور من اقصوه ومن وسى الهراج بالان الاجر يقال في موضع النفعه
والنفع منفعه وقوله بالبروفى يسهوله ويجبر نفس من غير مطلق ولا شغل في هذا
^{سكاح} قال وهو ان المهر ملك السيد فعند قال فانوا مواليهن اجور من ^{سكاح} قبل
ان الاداء اليهن داء الى السادة لا يقرن معاني يدهن ملك النساء اما ان المصا
محذوف فانوا مواليهن ومنها نظرا لما الاول فلو كان ملكا لهم مسلم لكن كان التسليم
اليهن تسليم للمال ^{سكاح} فانما ^{سكاح} فلان المصا محذوف للاسبغ الاستبانه والاستبانه
موجود هنا والاولى في الجواب ان كان من عوايدهم تقديم مهور الانكاح فيكون الاذن
في السكاح مستلزما لاذن في قبض المهر في ذكر الحصان مجتبه العتق ونفى السكاح
ولا لا على المنع من سكاح الزانية اما تجر على قول من يجره اذ كراهية على الاوى
وسياة تحقيقة وقوله محصنات غير مستفادات حال منها اى فتكهن حال احصائهن ^{سكاح}

ممنوع

انه مشترك والعمل بهذا احمل وان كان ^{الاول} اقوى لما تقر في الأصول من وجوب
 حمل اللفظ على حقيقة الشرعية ^{في} الاجود دخول الموطوءة بالنسبة لما تقر عند
 الاكثرون حكم النسبة كالصحيح في أغلب الاحكام فكذا كذلك قيل لا يدخل المرتني
 بها في الايه اما لان النكاح حقيقة والعقد هذه ليست معقودا عليها اولان
 الزنا لا حرمة له ولهذا شكك وفي حال بعد مضي اربعة اشهر وعشر وتقضى عدتها
 بالاشهر الاطوار من غير اعتبار بوضع حملها فانه تكون محرمة بالنسبة الى ولد
 الزاني والحق التحريم لامع سبق عقد الابن فانه لا يحرمه ولا يحرمه من كونه الجدة ان
 علو لقوله اما ذكره في الحجاب هنا وكذا يحرم موطوءة الجدة الدم ومن عقد عليها
 كل من قال يحرم المعقود عليها على ابن العاقد قال تجزئ لولده بالملك فغير احاديث
 من شارب الصغناء وكلها عندنا من عقد متعدها او طهرها بالختل ^{التي} حرمت عليكم
 امهاتكم وبناتكم واخواتكم ومما لكم ومما لاكم وبنات الاخ وبنات الاخت ^و
 اللاتي ارضعنكم واخواتكم من الرضاعة ومما لاكم ومما لاكم اللاتي في جوار
 من لسانكم اللاتي دخلن من فمكم لم تكونوا دخلن من فمكم ولا جناح عليكم وحده بل
 انما لكم الدين من اصدقائكم وان جمعوا بين الاثنين الا فسد لهما ان كان الله عقودا
 وبنات الصافات هنا مقدس في نكاح امهاتكم فحدثت لغرضه استحالة تحريم الزوات
 لكن ما عجزه من هذه فلا بد من نفسه وقد روي انه من هو النكاح كانه قد روي
 عليكم الميتة والدم ^{في} حكم التحريم اي كونه لان المراد من الدم كل وكذا نظيره ^{هو}

فم هو

فم وهو بعض الامعاء الى الاية مجله وليس بين سبقت العلم المراد كذا غناء والحجل
 لا يسبق فم الانسان الخ من معانيه وقد ذكر سبحانه في هذه الآية محرمات ينقسم
 احصاها ما يحرم بالنسبة وهو ستة ^{الام} او فاسد ^{اب} البنت وان نزلت اى
 بنته وبنت بنته ^{بنت} سواء كان الحواشي من نكاح صحيح او شبهة او زنا ولا
 خلافة في الاولين ووافق ابو حنيفة ما جاء في تحريم بنت الزنا لصدق الولد لعده
 في بقية التحريم وقال الشافعي لا تحرم بنته المخطوفة من الزنا لعدم كونه نسبها شرعا
ج الاخت لا يشترط الا لامها ^{التمه} وهي اخت الاب وكذا اذا علنت اى اخت الجدة
 لا يشترط ان اقام ولعل المراد معلومها كونه امه المنة فلا يحرم فان اختها بالاممية
 لا يند وعندها لا تحرم على ابن بنته ^{الحال} وهي اخت الام وكذا اذا علنت اى اخت الجدة
 لا يشترط ان اقام وكذا ليس المراد بعلها كونه خالا لانه لا يند لا يحرم وبنت
 الاخ وان نزلت اى بنت اخيه وبنت بنته وهكذا ^{بنت} بنت الاخ وان نزلت
 اى بنت بنتها وبنت ابها وان نزلت ولذا الولد غير له حنيفة وهو في غيره لصدق
 النفي او يقال ليس لى ولكه ولد ولدى فاذا كان كذلك فلا يند له الصغار واللفظ
 مجمل على حقيقة دون مجاز فلو ان الاجماع دل على اعتبار الحجاز هنا على ما نقلوا المراد
 مطلق الولد اعم من ان يكون بالذوات او بالاسطة وكذا البحث في بيان العلوي لان
 واما ذلك فيصنف الجمع بشعر باعتبار الرتيب ^{الثاني} فالحريم بالرضاعة وهما ثلثان
ب الام ^ب الاخت المنص عليها واما غير البنت فبالنسبة بالابن على ان الاخت

وان عنت اى امه وام ابية
 وام جد وام امه وام ابية
 سواء كان النسب صحيحا

اذا حرمت فالنبتا على ما اما العمة والخاله فبالنسبة كلحي الحدة فاهم فلهذا في هذه
 النص وهذا فايد اقال النبي م يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فلهذا اقال ما بعد
 ذكره من المحرمات نسباً يحرم مثل من الرضاع فهو نسب ثان **س** كما يحرم ما قبله كما يحرم
 لاحقاً فلو تزوج رضعاً بامرأته ثم ادخلت من الرضاع حرمت عليه زوجته وانفسخ النكاح
 وكذا في نكاح الفروج **ج** قالوا المحرم من الرضاع كحرم النسب الا في مثل هذه
 احدها انه لا يجوز للرجل ان يتزوج اخاً من الرضاع وطيلة اعمارها وهذا
 المحرم من الرضاع في الرضاع وانما هما لا يجوزان ^{للرجل} ان يتزوجا ام احبهما من النسب ويجوز
 في الرضاع لان المانع في النسب طالبا اباً ابناً وهذا المعنى غير موجود في الرضاع وكذا
 استثنى الرضاع مثل ان اخوان احدهما ام الحقة وانما احدهما ولد فاما عتق
 من النسب ^{الرضاع} ان اقام الحدة فلهذا نكحنا ونكحنا بك ولو ارضعنا احدهما ولد
 وذلك لم يحرم كملكنا عتقنا شاهدنا هذه الصور نظر لان الرضاع ما دل على ان جهة المحرم في
 النسب جهة المحرم في الرضاع والنجاسات التي وهذه الصور ليست جهات المحرم في النسب
 فان جهة المحرم في النسب لان مثل ما يثبت من جهات المحرم بل المعنى انما يكونا ربيعية
 ما قالوا بنتا واي جهة من هاتين المحرمين لو وجدت في الرضاع كانت محرمين وتوجه
 ان اخا الابن انما كانت فيما يكون لها جوارح جهة الاختية فلا بد من جهة البنية وكذا
 مثل في بناتها فالنفس على المحرم من جهة البنية لان جهة الاختية لا بد وكذا
 اذا كانت ربيعية كان لها الجوارح الاختية لا بد من جهة البنية وكما ربيعية جهة المحرم منها النسب

الرضاع

واما جدة المولى فانها امك
 اوام زوجتك ولو ارضعت
 اجنية ولدك كانت معها
 جدة ولدك ولم تحرم

الأكثر

الاكثر ربيعية على ان جهة المحرم بحسب المصادرة لا بحسب النسب فلهذا يصح الاستثناء
 من جهة النسب الرضاع لشيء لا يغيرها فيقيد بالطلاق الا انه وهو ما يحرم المعصاة
 عند اكثر من احدى عشرة رضة افعلا البنت اللحم وشدة العظم ورضاع يوم وليلة
 الا بالخل وما ذكرناه يجمع على تحريمه النكاح ولتفاوت روايات اهل البيت كتحريم
 الشافعي واحد يثبت لاقول ومن العقاب من قال بثلث وكفى مالك وابو حنيفة
 بالربعة الواحدة واسحب الرضاع فلو ان يكون في التحريم لغيره لرضاع فقال
 ولروى بعضه من اهل البيت وبعضه خارجاً عنها لم ينشر غيره وقال الشافعي وهو
 احد قولي مالك والربعة عشرة وعشرون شهراً وقال ابو حنيفة ثلثين شهراً وقال
 غيره ثلثة احوال واما بحسب كفاية الرضة فلو ان يلزم من ثلثة المدة الحدة المنكحة
 ولرببعة لثباتها ^{لها} حتى يروى ويكفي ما جئنا به فلو جاز وسقط ما روي لم ينشر
 وقال بعضنا ينشر في الرضاع مسائل كثيرة نذكر في كتاب الغنفه **الثالث** ما يحرم
 البصاهرة وقد ذكرنا نكاح البصاهرة وان نكاح الرجل امرأته او يعقد عليها
 فيحرم عليه نكاح امه اخرى او غيرها نكاحاً على غيره فاما مسائل ام الزوج
 وان علق يحرم على الزوج تحريماً موزناً ويدل على تحريم الامم العلية صفة الجمع في
 اسمها وهذه تحريم بغير العقد على بنتها **س** بنتا الزوج وان تزول اى
 بنتها وبنت بنتها وبنت ابنتها وهكذا واليمين اشار الى الرابيع جمع ربيعية لان
 في الاعيان الرجل يربط ابنة زوجته في غيره **ج** حلال الا انما جمع حلالاً من الحلال

يقول من اسدكم لما قلنا انهم لا يخرج وللمستحق هل حكم الميراث في الميراث
 بالبرهان في الجماع في الخبر قال ابو حنيفة نعم وهو قول اكثر اصحابنا حكيما
 قال بعض علمانا انهم لما راعوا عهد ابن اسمعيل عن ابن الحسن ثم وقد سأل عن الرجل يكو
 لاجل ربه فقبلها هل يخل لولده فقال بشبهة ذلك نعم قال ذلك شيئا اذا قبلها بشبهة
 ثم قال انما اذا نظر الى فرجها وحيدها بشبهة حرمت على سبب وابنه
 فلما اذا نظر الى فرجها فانظر الى فرجها وحيدها حرمت عليه وبه قال القائلون
 في مختلف الجمع بين الاثنين المقتضى عليها حرام اجتماعا وهل يجرم الجمع بين المتولين
 بالملك الحق ذلك ظاهر لا بد ومن علم وعثمان اصلها اية وهو قولنا وما ملكت ايمانكم
 وحرمتها اية وهي هذا ورجع على من يخرج من عثمان التخليل وقول على من اخذ من يتبع لاث
 الحق بدور كذا كيف عاين وقولنا ان اية التخليل مخصوصة بالخطف فلا يكون
 قاطعة ولا استكمال هذا وقد قال صلى الله عليه وآله ما جمع الخلال لكم انما التخليل
 جامعكم لا خلاف ان النسب الحاصل من وطئ الشبهة صحيح موجب لحرمة النكاح وكذا
 لا خلاف ان الزنا لا يحصل من النكاح بقوله صلى الله عليه وآله والولد للفراس
 وللعاهر المحرم وهل يجرم النكاح بغيره كذا بنية ولا احب من الزنا ام لا تقدم
 الخلاف فيه ^{الزنا} اكثر احكامنا والشا فيه على ان الوطئ بالشبهة يجرى كحرمة
 بالمضاهرة كسب الشبهة لانه احوط اما الزنا فخل بغير المحرم بالمضاهرة
 السبب لا بد له لولا ان الشبهة هل يجرى حرمة المضاهرة فلا يجرى نكاح بغير الزنا
 هنا

لما اذا احصا ويتم علم ابنته وامه فيه خلاف قال بعض اصحابنا لا يجرى لغيره
 واصل لكم ما رواه ذلكم وقوله فانكحها ما طاب لكم ولربها اية هشام ابن المنذر عن م
 قال كسب عندنا وقال له رجل بغير ما رواه اخبرنا قال نعم اطلقوا انما يحرم
 بعد الخلال وقال الاكثر والخبر ان كان سابقا لروايات كثيرة عن العيون بالنسب
 من مولى السلام وكذا من منسوبين حازم عنه عليه السلام ومحمد بن مسلم عن احمد
 ولانه احوط ولا يصدق على الزنا من اسم لسانه اذا افترق بكفى فيها اذ في ملائمة
 ككسب الخفاء وهذا احوط في الاحتياط في الفروج والحجاب عن الاثنين اما الاولى فلا بد
 مخصوصة فلا يكون جزءا طاعة واما الثانية فلا بد من المراءى ما طاب حاله عن الرواية
 ان الجمهور من الزنا والفرق عنده مع ان في قوله ان المحرم لا يفسد الخلال اشارة الى
 قلنا هذا هو الحق بالملك حكم العقد سواء في نشر المحرم بالمضاهرة وكذا الرطب بال
 المنقطع عندنا في لزومنا بغيره وبما حرمت عليه بغيره عندنا بغير ما يوجب ولو فوج
 اشارة حرمة ملكها شيئا مع عدم رضاها اجماعا ومع اذنها قال اصحابنا بغير
 احديهما خلاف الباقي في العقد ولو جمع بين الام وبغيرها في عقد من العقد وبما نكاح
 البنت فيما بعد ولو جمع بين الاثنين في عقد من عقد وبما نكاح في عقد من العقد وبما نكاح
 فائدة حسنة جليلة غفل عن التباعد عليها كثيرا وهي ان الاجتماع مع الله ثم ولذلك يثبت
 الناس الى الاجتماع في العبادات لا يحصل لهم مع براءة الله تعالى المكن لهم وهو خروج ما بالبرقة
 الى الفعل فكان بغا الانحياز في ذلك لا يحصل الا بالتمسك والشا كالحصول بالاجابة بين

ملقهما لذلك الاجتماع
 بحيث كان بقائه النكاح
 ببقاء اشتقاصه كان
 نوع الاث ان لا يحصل
 بقاءه الا بقاء اشتقاصه

الوقيين ذلك جعل سبحانه الودة بينهما من الايات حيث قال وحمل بينهم مودة
 وودته والحب لا يحصل الا بالانس والانس بالاجتماع فكان الانس والاجتماع مطلقين لعلنا
 النسب موجباً للمودة والحب لا يمكن الاجتماع فيه مطلقاً بل يحصله فلذلك لم يشرع التخلع
 الا بغير حصول المودة والاجتماع بينهم بدون التخلع واما الاجابة في حق فاقسم
 اجتماع النسب بغير الاجتماع السبب التخلع لهم ولو بدى بالاشارة لذلك كان متافياً
 لا فائدة فيه يحصله مع حرمان الاجابة عن ذلك ففوت الاجتماع المطلوب لله من ذلك
 ولذلك اذا اضعف الاجتماع السبب الذي كنهات العلم والمال وبناء العزة والمال جبر
 العصف بالاذن في سكا من ملاكانا الرضا موحياً للفقار المراج من بين الرضا والملك
 قاله الرضا بغير الطبع كان فيه اجتماع عشما مشاهير الاجتماع النسب كان حكه
 حكم في حرم التخلع ولما كانت الطبع تنفر من الشارة فالحيلولة وحجب الاختصاص بها
 كانت مشاركة ملوثة للتباغض المتأثرة للجنة فلذلك حرم الجمع بين الاثنين لئلا
 يقع التباغض بينهم وينقص العيش على الرقب **الفائدة** والمحضات من النساء الاما
 ملكتنا بمانكم كتاب الله ملككم المحضات من عطفها على خلق الله ما انكم اى محضات
 اى الرزقات ما من في تخلع اذا حرم فمن على غيره حرام وكذلك ما حكم التخلع
 كالاعداء وخرجه في العدا كطائفة وكسرها على انفسهم فاعلم انهم اخص من غيرهم
 بالترتيب قول الامام ملكنا بمانكم استثنائاً من الاما المودعات ثم حدث ابن اشراف
 اما اشرافا فاشارة الى انفسهم واما غير ذلك فان الما لا يجد بل في تخلع التخلع والى

بعد

بعد الاعتداد ويدخل من ايها الاما المودعة بملك السبد فاقوله منسج كلهما فيقول
 له وطرفها بعد العدة وقال ابو حنيفة ان السبب لا يمنع ولا يميل بذلك للسبب ما
 الية حجة عليه وكذا جازي بغيره لا يدرى يدل على ذلك وهو ان السبب اصابا في امرأة
 او طاس سنيايا ولون اذاج في انا والحرب فنادى منادى رحلا لله من الا لا توطأ الخالي
 حتى يصعب ولا غير الخالي حتى يستبد بغيره وهذا الاشارة الغرض في شر الية
 بغيره ذات حليل انكها رما خا حلال من ليس على الم يطلق وهو كتاب الله صمد
 مؤكداى كتاب الله عليكم تحريم المذكورات كتابا فائدة الاحسان يقال على صان
 محبة العفة كفوا احضت الفرجا **2** معية الزناج كالمذكور في الآية **3** بمعنى التحريم
 كقول ومن لم يستطع منكم ملولا ان يسكن المحضات على قبل تقدم **4** بمخلة السلام
 كقولنا فانا الحصن فان ائمن بها حية عليهم نصف ما على المحضات على حد
 القصرين **5** ولا تسكنوا الشراكات حتى يؤمن ولا تروضة خبر من مشرك ولا يجتمعكم
 ولا تسكنوا المشركين حتى يؤمنوا وللعبد مؤمن خبر من مشرك ولا يجتمعكم اولئك يدعون
 الى التار من اسم الشرك محض من ليس بكتاب عن الكفار وهو شامل لكل كافر مشرك لشجرة
 محمد صلى الله عليه وآله وسلم قبل الاذلل للعطف على اهل الكفار في قوله لم يكن
 الذين كفروا من اهل الكتاب المشركين مستقلين والعطف يقتضى المنابرة وفيه نظر
 لانا تمنع كون العطف يقتضى المنابرة مطلقا بل قاله تدعى الى العطف فائدة انما صا
 فلا كونه جبريل وميكائيل وعجل والرقمان مع انا عطف العطف هنال العام على الخا

وهو مما في القاعدة وهو وجوب صابرة العطف والعطف عليه والحال هذا كله
 فان الشرايعم من الكتاب وقيل بالتالي كقولنا هو الذي ارسل رسولنا بالهدى ودين
 الحق ليظهر على الدين كله وذكروا المشركين ولا شك في كراهية اهل الكتاب لبيوتهم
 ولعقوبتهم فقال اليهودي عزير بن وقاص المتصاري المسيح ابن الله الحق سبحانه
 عما ذكرين ولعلنا نصارى بالتبليغ في الاول الاية عامة باقية الحكم غير منقولة
 اتفاقا بخبر تلخيص الكتابات ايضا وبنيده فلو لا تنكروا بعضكم الكواثر يكون
 ناسخا للابدية والمائدة وهي قوله طعام الدين ادوا الكتاب على كل من طاعتكم من لهم
 والمحضات من الزينات والمحضات من الدين ادوا الكتاب على كل من طاعتكم من لهم
 الابدية وقيل بعدم نسخ اية المائدة لان المائدة اخر ما نزل كما قيل لان الاصل عدم النسخ
 فلهذا يكون منه محضه باية المائدة لا تنزله الاصول ان الشخص خبر من النسخ
 فلذلك حكم بعض اصحابنا بخبر الكتابات مطلقا على الاول من الثاني وبعضهم حكم على
 الكتابات مطلقا على الثاني منه وهو قولنا في سبيل ابن الجندب والتاخر من
 الاختصاص حكموا على الكتابات منقولة لان المائدة لا يد على النسخ باية الدوام
 بل يحتاج النسخ لغيره تعالى اذا انتموهن اجودهن ولم يقل هو من وعن النسخ
 يستلزم اقولنا استعملتم منهن فانهم اجودهن وفي هذا القول نظرنا
 اوله لان اية المائدة منسوخة بقوله ولا تنكروا بعضكم الكواثر فادارة عن النسخ
 ومنع كون المائدة اخر القرآن ولا لعدم الدلالة القاطعة على تقديره جاز ان يكون
 اخرها

كفاح المشرك وانكاح المشرك
 دعي الثاني قيل من انكاح
 ولا ينحل

الشرها هو الخبر نزل عن جمل السور ويكون هذه الابدية من قبلها بعد نسخها ويكون
 من الذي نسخ حكمه من تلاوته كايه عدة الوفاة بالحوال وامانا بنا فلما نسخ
 ولاننا على النسخ فان المهر مطلقا يستخرج لقوله على ان ثابت في ثمان حج ويمكن ان
 يجازي من الاول فلهذا خبر من المائدة قطعا فاقرا المائدة مشهور وقولنا احكامها
 نقل عليه مع اصل عدم النسخ ومن الثاني ان اشتراط ابناء المهر في الحل قبل عدا ما
 المتعد لعدم اشتراط ذلك في حصة الدائم نعم الاجود بخبر الكتابات جازا مطلقا
 لوجه **الاول** ان من شركات ولا شيء من الشركات يحل بكاهن والمقدسات تقدم
 بقريها **الثاني** ان الكتابية لا تقرأ وكل زوجة نداء فلا شيء من الكتابية
 بنسخها الصغرى مفعولة لا تجوز وقها يؤمنون ما بقده والبرم الاخر بوا دون عن
 حاما بقده وسطر وهي جملة واما الكبرى فلهذا جعل بيده مفعولة ووجه **الثالث**
 انما كاتبة ولا شيء من الكاتبات عصمت اما الصغرى فظاهر والكبرى مفعولة
 ولا تنكروا بعضكم الكواثر وانتاج عصمة ومظهرها فاما حال الاضطراب وهو جعل النسخة
 بالبركة ونحوه الوقوع في الغش فخير من النسخة بين وعليه يحمل اية النسخة تكون محضصة
 لما تقدم فكذلك تحمل الروايات الواردة بالاجرة واعلم ان ملكا يمين هناك النسخة
 في الجواز عند الصغرى واما حال الاختيار فحكم كالعقل في النسخ والطبق فيها العامة على
 اجرة الكتابات فاعلم ان ملكا يمين هناك النسخة في الجواز عند الصغرى واما حال
 الاختيار فحكم كالعقد في النسخ والطبق فيها العامة على اجرة الكتابات مطلقا واما

فما هذا قال الرازي في الامور لا على ان لا يتكلم الا على مطلقا من غير شرط عدم العلم
وحشية الضم وغيره نظرا الى ان المالك على العبد مع المعارضة كما تقر في الأصول ٢
في الامور شارة الى اشتراط الاما في التكاح لوجوب احدهما فلا بد من موافقة ولعبد
مؤمن وما فيها من قبله بان ادلك يدعون الى ان لا شلطان الخالف يدعون
الى ان لا بد من موافقة وتكاحه وتكاحه نعم لما كانت المرأة سريرة الاضام الى الضميمة
العقل طار تكاح المؤمنين الخالفه دون العكس لهذا قبل المرأة نأخذ من دين
معادنا ٣ في من قبله بان ادلك يدعون الى ان شارة الاكراه كبيرة وايضا فان
التكاح يستلزم اقامة دوام صغيرة مع امورهم قبل المصاهرة لا يملك في اقامة
الخير يمكن منع اقامة المصاهرة في القصر وان النكاح في غيرها العبادات لا يفيد واجب
قد نفى في الاصول ان النكاح في المصاهرة ان كان في الشئ لاذن الجبره ولا زعم اقامة
العشاء وكسب الحفاه والملا فصح والربا وحيد يقول ان كان التكاح حقيقة في العقد
ادنى الوطى او مشترك فالنكاح في الشئ لانه ولله راحة فكون مقيما للفساد
المطلوب ٥ ان لا يخلو ان الذي انا اسلم فهو باق على نكاحه فيكون محصيا للمهر
ولا يملكوا الشراكات ولا يملكون العتق بالاجماع والضمي الحديث ولما قيل ان
يقول ان يملكه قبله من غير من غير من مملوكا فعل التفضيل المستلزم للشكوك
في عقد زواجه خبره هذا التكاح الموصوفه والتكاح الزمان يكون في ملكه من جهة
ما نزل كان فاسدا لما كان كذلك فيجاب بان الخبر به هنا ليس باعتبار صحة التكاح في
هذا

بالمكان الجمال والحسن والمال بواش على التكاح تلك خلت من غير شرط
للخبرات الدينية الحاصل في تكاح المؤمنين في مطلق الخبر به لكونه الدينية اعظم لكونها
امورا حقة دايمة لا وهينة فاذلة ذلك شاع ابرار صفة الفصل في الواو
في ولو الحال ولو يخبر ان وهو كثير والاهيات في الحسن والمال والحياة وفي شارة
الى كراهية قصد المال والجمال في التكاح بل السنة والدين كما قال مملك يدات
الدين تربت بذلك والملا بدعائهم الى النار واعلم اسبابها فان اسباب الخلل
قد يكتسبها صاحب من ما جديسه ولذلك قال م الملك على دين قبله فله طرحة
من غير انك وهبها محرمات اخر يذكر في كتبها النقص مستفادة عن السنة ونقص
على ما في الكتاب **الكتاب الرابع** في بيان التكاح عن المهر النقص وغير ذلك وفي ايات الاولي
واتوا المتصادق ما بين مملكة فان طين لكم عن شئ من نفسا مكرهه هنا الصد
اسم المهر من الخلق من الخلق كذا اذا دان به اعماءه من ديانته فيكون مفعول له وقيل
مخلد من الله ونقصه من عليهن فيكون نصبا على الحال من الصدقات وقيل الخلة
بكسر المعن العلية التي يكون من يلبس نفس من غير الخلق وقيل من غير عرض والعقل
منه نخل على نخل مملكة فيكون نصبا على الصد من غير الخلق ونفسا نصبا
على التميز من الجلاء والضمي صفتان محدودتا كما كرهه هنا مرييا يقال ههنا
العلماء ومروا اذا كان شاعلا لا نقص فيه وقيل الحق ما بلده الا على والمرعيها
معه عابتها اخرت ههنا **قوله** ان الخطاب هنا لا يخرج وهو الاصل ذكره

عقبا لاجرا بالتكاح وقيل الاولياء لانهم كانوا يأخذون مهر بناتهم فكان اذا
 طلق احد ههم بنت ميتة ويقولون ههنا لك النافعة بعين براء اخذ مهرها
 نفع بقالا اي بغيره **قوله فان طبن** دلالة على عدم جواز نفعها او اخذ نفعها او
 اكرهاها على عطيته وكان قوم يخرجون من قول شئ مما ساذ الى زوجة فقلت
 والعير في من راجع الى المهر ليس ذكر من **قوله** روى العياشي ان رجلا اتى الى
 المؤمنين عليه السلام فبكى انه رجع بغيره فقال لك زوجة قال نعم **قوله** فرب
 منها شيئا لم يبق فيها من مالها ثم اشترى بغيره ثم اسكب عليه من السماء ثم شئ
 به فانه سمع الله ثم يقول واتركنا من السماء ماء مباركا قال لا يخرج من بها
 شرب يثقل الوارد فيه شفاء للناس **قوله** فان طبن لكم من غير مني فمنا مكلوا
 ههنا مرثا فاذا اجتمعت البرك والشفاء والفرح المرحى فغلبنا نساء الله
 ففعل ذلك فشي **الثانية في النساء** وان اذتم استبدال زوج مكانه
 احدهن قنلا رافلا تاخذوا منه شيئا اما خذوا منه شيئا وانما عينا وكيف
 تاخذوا فمنا فمنا بعض واخذن حكم ميثاقا غلبنا القنلا والمال الكثرة
 والبهاء هو ان ينسب الانسان غيره الى فعل او قول ليوه اذا سمع وهو يري
 وانصا بواقتضاها على المفعول الى ان ينسبنا نسبنا على والارث سب
 غايي عينا سببا خذنا لال منها نطو نغيبه ونزل اخذنا الى الالام فاللاد
 المقد في الالام العاقبة لان اخذنا لال ليس لال الالام الالام علان بمعنى

ياهي

لحاشية

ياهيين وآمين كما قال الرخشي لان الاخذ ليس فخال البهتان بل مسبوته
 به الاستقام على سبيل الانكار ومبينا اي على انفسكم ثم اما الانكار بقوله كيف
 والكال ما فخر بجهنكم الى بعض الاقضاء والوصول وهو هنا كما به عن الجماع
 والميا والغلظ العهد الوثيق وقيل هو عقد التكاح وقيل هو عقد النكاح وقيل
 هو حق النكاح والمأزجة وقيل قبل حجة عشرين يوما قرابة فكيف حجة الزيجين
 وقيل الميثاق هو ما وثق الله عليه ففعله فامساك بمعروف وقول النبي **قوله**
 اخذتموهن بامانه الله سبحانه فاسخلام فوجهن بكلمة الله من ق ام اذا
 نقر هذا نصا **قوله** **الاية** دلالة على عدم تقديرو المهر بقدر بل بحسب
 ما يترتب عليه ولذلك لما منع عمر من المقالات في الصداق على النبر قالت
 له امرأة اتسنا ما جعل لنا **قوله** **الاية** ^{الله} فقال كل افته من عمر حيا النساء **قوله**
 عن ياه **قوله** **الاية** دلالة على اسقوا المهر بدخول التعليل الانكار بالاقتضاء **قوله**
 ان الرجل منهم كان اذا اذ اذ جديدة هبت الذي مخنه بالفاخرة حتى يجرها
 الى الاخذاء منيها اعطاهما الجمله مع المجدبه فهو عن ذلك تفهيد للمهر حال
 الاستدلال لاجل السبق فقد نقر في الاصول ان خصوص السبب **قوله**
الاية منسوخة بقوله فان ختم الايقا حدود الله فلا جناح عليهما فيما
 افتمت به وقيل بل هي محكم غير منسوخة وهو قول الأكثر وهو الاصح لان النبي
 فيها عقيد البهتان وهو نوع من الاكراه ولا كلام ان مع اكراه الزوج على

لكن ان هو الرجع لزم كماله بقدره ما يملك ان كان الزوج لزم ما لم يتجاوز من السنة
 وحسب ما يراه وهم وحسب دنيا را ولا يخفى حكمها بان لو من قبله فاذن طلق مقنن
 الضم لوقت الشدة كالظن ان لو طلق مفوضا لم يزم نصف ما يحكم به من الحكم ولو لم
 يكن حكم الزم الحكم فليز من يصفه بكونه ما ان الرجع قبل الدخول ففي مفوضه الضم لا يخفى
 وفي مفوضه المهر قبلها النقص لا يرد عن ق عليه السلام بطاها محمد بن مسلم وقيل
 لا يخفى لعدم الموجب **والأثر في الدخول على تلك المهر المقدر بالعقد** لم يصفه بالقبضه
 أي المفوضه فلم يجب حكمه لم يكن مفوضا مطلقا **قوله بالعرف** أي ما يعرفه أهل
 العقل والروية من حال الزوج كالتأخر ووصف المتع بالحق ولا خلاف وجوبه
 وسمى الانفاج بالحبس أي الا انفسهم بالشا من الامتناع والى غير حصة اللد
 الشارعة ترغيبا وتوقيفا **الأثر في تطلقه من من قبله ان يتوهن** وقد توهن
 لمن فوضه فصفه افوضتم الا ان يعفون او يعفو الذين بيده عقد الكفاح
 وان تعفوا فزب للتقوى ولا تنفوا العقل بكنكم ان الله ما يتلون بصحي
 قوله فصف اي فالواجب يصفه باللام في الكفاح لعدم الرهن ويعفون جميعا
 يسوى فيه المذكور والوثق وهو هنا للوثق وهو متق عليه معربا واعرف
 هذا فنقول بطل هذه الأثر على احكام **بخصيف المهر المطلق** **ان البناء**
 اذا عفون لم يكن لمن على الزوج شيء والمكر ما يعفونها اما الحبس ان كان المهر
 عنها اكل ابراء ان كان دنيا وهل يعفون لفظ العقو الحقيقي هنا ان يعفوا

ان كان

ان كان دنيا في دعة الزوج صح بلفظ العفو ولفظ الحبس ولفظ الابراء ولفظ
 الاسقاط وهل يشترط القبول فيه خلاص الاصح عدمه كان عنها فصح بلفظ الحبس
 اجماعا ولا يصح لفظ الابراء اجماعا وهل يصح لفظ العفو قبل نعم لعدم اللفظ فلا يرد
 وقيل لا لانه لا مجال للمهر الايمان كلفظ الابراء فانه لا يقع على العين وهذا لا يصح ولا يرد
 من القبول هنا قطعا وبالجمله حكمه في العين حكم الحبس وقام البحث في كتب الفقه **قوله**
ان كذا يجوز المهر العفو من حبسها كذا يجوز ولو لم يكن هو المهر المشار اليه بقوله الذي
 عقده الكفاح واختلف في الاول فقال اصحابنا هو الاول الاجباري اعني الاب **والجواب**
 له بالنسبة الى الصغيرة وهو الشافعي في القديم والحق يرجع الى اصحابنا الوكيل الذي
 تولها سراها وفيه نظر لان الوكيل ليس بيده عقدة الكفاح اصله بل بيدها **والأثر**
 في غير ذلك الا ان لا نعم لو اذنت للوكيل في العفو جاز قطعا وقال الشافعي في الجديد
 واحد واصحابنا الراي ان الذي بيده عقدة الكفاح هو الزوج لانه مالك لعقده
 وحله فعلى هذا القول يكون المطلق قبل المس عجز الزوج بين دفعه كل واحد من شرطه
 فلا يكون المطلق مستطرا فوضه كالمصالح الاقل لانه لما ذكر عقدا للبناء من نصيبين
 اقتضى ان يكون الذي بيده عقدة الكفاح وليا لمن يكون العفو في الحبس بين واحد
 ولا يرد بناء على ما لا رواج على الواجب بقوله وان طلقه من ثم قال يعفون او يعفون
 الذي بيده وما خلاصه لغير حاضر فينا بران ويتفرع على قولنا **قوله** ان الزوج
 لها العفو من كل حقها واما ولها فليقبل العفو الا عن بعضه لا غير **قوله** حيث جاز

فيل لا تفرز وجهها
بمن مهر الفل

للملح العوض عن بعض حقها قبل ان يكتسبها ابتداء بدون مهر الفل **حكم النكاح** و
 للسبي ويكفي تبرئة من لم يسم لها لان صانعها الولي عليه شريطة تعقلها فعليا
 مساواة العوض اذا قصد السبي بثلثها مهر الفل بغض للعقد وقيل لانه لا يثب
 جاز لان يعفو عن بعض ما وجب لها جاز لا ابتداء قبل الوجوب ولا من منصوب
 لنظر المصلحة في ان يرى في ذلك مصلحة لان النكاح يرفع بینه عجمائيه ودهم
 ومعلوم ان مهر بینه لا يكون هذا العقد وفي هذا نظر لان نظر السبي مقيق ولا
 اولى بالزوجين لبعضهم ولا نكاحا ان يكون ما بينهما وايضا فانه اذا قصد السبي
 مهر الفل وهو يتجاوز مهر السند وهذا مهر السند والاصح ان يتلاقى بذلك مصلحة
 عايدة اليها جاز ولا خلاف **قوله** لا يثب في الولاية في النكاح على المرأة اصله
 لقوله سيده اي في ملكه لان السيد يدل على الملك عرفا وهذا من الجاهات التي بينها
 السيد بغير عندا حيانا فاطلين عن انبيهم عليهم ان الولاية ارجح اثناء القرارة وهي
 محصورة في الارباب والجد للجد بخاصة دون باقي الاقارب من العقباء وغيرهم لكن على ان
 ومن عرض للمجنون حالا صغيره واستمر الى البلوغ دون من تحبذ وجوزت سواء كانت
 المرأة بكر او ثيبا واختلف في ان يكون المانع الرشيدة كالاقوى والاكثر سقوط
 الولاية عنها بسقوط الولاية في المال فيسقط في النكاح والعلم من حيث شاع رجعا عنها
 وللرديات المتطافرة عن ق ومن المصادق عليها السلام ثم ان ولاية الارباب للجد
 كل منها مستبدة ولا يتجاوزها لغير الولي عليه الجار **قوله** الحاكم وهي تخص
 من

من بلغ فاسد العقل ليس له ولاية وعند عظماءه بعد البلوغ ورشده
 ويراعى كل ذلك في كل ذلك مصلحة الولي عليه في النكاح **قوله** ولا يبر للوصي من الارباب
 والجد له لكنها محصورة عن بلغ فاسد العقل دون غيره ويراعى المصلحة ايضا
 ولاية الملك وهي ثابتة على الرقيقين ذكر وانثى لان الملك اوانثى وكذا الملك بالغا
 كان وغيره وهو اقوى الولايات فانها مقدمة على ولاية القرابة والحكم وقالت
 العامة بما قلنا وراودا ولاية العصبية وهي باطله عندنا لان الجاني على اهل البيت
 عليهم السلام على ذلك وكفى به حجة **قوله** وان تعفو خطاب للزوج انما كان عند من
 الذي سيده عقدة النكاح بالزوج قالوا انما ادخلناهم تاكيدا وعندنا لما ذكره
 المرأة ووليها ذكره فوالرجل وجبه مطالبه بمحل النكاح ولا نكاحا بل زوج ونظر
 الطبرسي في خطاب للزوج والمرأة معا عن ابن عباس قال وهو اقوى امره وفيه نظرا
 او لا فانه اجتماع العقبين غير ممكن لو اراده لانه نصف العقب لكونه اقربا للمقبوعين
 فيكون رغبته لها واماشائيا فلان تعفو هذا خطاب للذكر حينه فحدثت نوبته
 معربا بالبا حسب ما ذهبنا الى التوث ان ذلك التغليب جائز فذلك هو خلاف الأصل
 اذا عرفت هذا فعفو الزوج **قوله** ان كان يكون قد سم المهر المملو عليه وهو موجود
 سيدها فبها الزيد من النصف او كلها وليشرط قبولها **قوله** او يمكن في ذمته
 دينا فعفو احصاه وتعيينه وتعيينها الزاد بغير شرط انما قبولها وفي النكاح
 تصح ما يفظ شاء من الاربعه المفسد من في الوالي لا يقع الا بالفاظ المحبة واما

العفو فقد تقدم الخلاف فيه لم يظن العفو لو حصل لم ينفذ ملكا بل الاجر وروى عن
جبرين معطى من ترجيح امرة فظلمنا قبل الدخول فاكل لها العتاق وقال انا احق
بالعفو قوله اقرب للقوى عما نقاء الظلم فان الثاقل لعينه حقه وقد استبرأ له
واحاطا اكلنا الكلام في عرضه بان يقال انه يطلقها واخذ عليها ذل اخذ لان
ويجوز ان يرسل عن مسجد من المسبلات هذه الاية نأخذ بحكم المنع في الاية السابقة
وليس يثنى لان النسخ عما يقصور مع المناطات بين الحكمين ولا منافات هنا لان كل
الطلاق قبل الدخول مع عدم الفرض وهنا يثبت النصف مع الفرض ولا منافات
نعم قولنا لو قلنا يثبت النصف مطلقا على الاحتمال الثاني في او كما تقدم تكررت
هذه الاية محصورة لثلاث العدم والتخصيص خبر من النسخ مع معارضتها قوله ولا تنسوا
العقل بدينكم لا تتركوا الاخذ بالعقل بدينكم والاحسان ويمكن ان يشاهد عن
هذا استحباب الاخذ بالقضاء الاعطى راجعا في سائر القواعد الخامسة الرضا والامتنان
على النساء بما فضل الله بعضهن على بعض وما انفقوا من اموالهم فالعقل فانهما
حافظات للثمن بما حفظ الله واللازمة لهما من شؤهن فخطوهن الاجرة
في المضاجع واخرى من فان اطعنكم فلا تنبروا عليهن سبيلوا ان الله كان عليا كبيرا
القنوت لروم الطاعة والمواظبة عليها والسنو والارضاع عن ملازمة الزناج فبما
بهم وسبب فضل هذه ان اسمعيا من الرجوع وكان من الانصار ونشرت عليه امر الله
جبريدت ريد ظلمها فانطلق بها ابو بكر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

فقال

فقال فرشد كبري فظلمها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفتن من زوجها فانصفت له حق
منه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ارجعوا هذا جبريل صلى الله عليه وآله وسلم وانزل هذه الاية فقال صلى الله عليه وآله وسلم ارجعوا
واذا قلنا ثم اودا الله خبرا وودع القصص ثم ان الاية فيها احكام انا يقال
قوامون على النساء اي لهم عليهم قيام الحولا والسياسة وعلى ذلك ما يرون
احدها سوية من الله وهو ان الله فضل الرجال بما هو كثيرة من كمال العقل وحسن
القدرة ومن مبد القوة في الاعمال والمهمات ولذلك خصوا بالنبوة والامامة والولاية
وفاضة الشاير والجناد وقيل شيئا من كل الامور ومن يد النصف في الارث وغيره
فانما كسبي وهو انهم ينفقون عليهم ويعطونهم الهدايا فابده النكاح وشكره
بينها والباقي في قوله بما في فضل الله وفي قوله وما انفقوا للسيرتين وما صدقوا اي
سبب فضل الله وسبب انفقهم وانما لم يقل بما فضلهم عليهم قال بعض الفضلاء
لانهم يفضل كل واحد من الرجال على واحد من النساء لانه من امة افضل
من كثير من الرجال وانما جاء بتعجيل التذكير تظليها فيدخل الرجل العقل والهمة المفضلة
قال ولا يلزم من تفضيل النصف على النصف تفضيل الشخص على الشخص فلو كان
في الاية دليل على تفضيل الضعيف الذي هو من النصف لانه اذا كان بعض شخص من
الرجال افضل من بعض شخص من النساء والعكس فاني دليل على تفضيل الضعيف الاخر
الذي هو المراد بالسؤال باق على حاله انرا فضل الرجال را وجبر قلوب النساء فقال
فالعالمات ايات اي مميزات كايات بما عليهن لانهما من خاتنات لهن وجبر

للغيبي ما ظنات لما يكون بينهما وبين انما من في الخلو من الاسرار وبني
 حافظات لغزهن ولا موال انما من وادلاهم كما جاء في الحديث وفيه نظر
 والاقال ما ظنات في الغيب لا الغيب على تقدير حذف القول بقرينة ما حفظ الله
 حفظهن الله حين اوصى بين الانجاب وادب عليهم المهر والنقصة الباطح القابله
 في الجزاء والمراد بسبب حفظ الله لمن وتقيض لهن والحفظ لهن بتقيض اللواتي
 معلن **٣** بان حكم النشوز واحد الانقاع كما قلنا ثم نقل شرعا الى العيصان ثم
 والى ما بقا في الخبر لقصص السداء وفيه الشرط والجزاء لكونه موصولا فالعطف التخييف
 ما بقه بالعقاب والجزء المضاج قيل هو الايجاب معا وقبل هو ان يوليها ظهر في
 الفرائض وقيل ان لا يثبت منها في الفرائض بل في فرائض اخرى فبرهن ان فيها عاين
 لما لا سخطا وهل يترتب التلذذ لكونها في الذكر الوجه نعم لكن لا من حب العطف
 فان الواو لا يفيد الترتيب بل من حيث المعنى لانه يترتب الاخفاء القيل والاشغال
 في الفرائض من الذكر قبل ذلك فانهم يعلون وليس يبين وقيل ان ظهرت اماره النشوز
 ففقطهن فان اظهرن النشوز فاجبرهن فان استرسنوهن فاضربهن قوله ما
 اطلعكم ان رجمن عن النشوزهن الى الطاعة فلا تعرضن لهن بين من لا يري
 ليقال سمير فان الشائب من الذنب كن لا يزيله قوله ان الله كان عليا كبيرا اي انه
 مع علمه شانه وانه وصفاه وتصوره ونفوسه عنكم اذا تعجبتم كذلك بحسبكم ان
 تقبلوه منهن اذا تبين امهاده انتم قال ان يعلم احدا او يطلع حقه **الشارع**

وان خفت شقاق بينهما فابعثوا حكما من اهله وحكما من اهله ان يريد احدا
 يوفق الله بينهما ان الله كان عليما خبيرا يريد خفيتم استمر الشقاق لان
 الشقاق الماضي الخفاف منه والمستقبل لا يعلم وكذا يقول في قوله والاذن خافون
 نشوزهن فان الاستنوار هو الخوف واقا اذا لم يستمر فلم يطق به حكم الزنا وقيل
 الشقاق الاختلاف وعدم الاجتماع على راي واحد كما انها باخذها كل واحد في شئ
 اي جانب قوله فبعثوا هنا سائلا قيل الخطا في قوله فابعثوا الزوجهين وقيل
 اهل الزوجين وقيل الحكم الساعي عندهم وهو المفعول عن ق وص عليها التذكير
 وهو الاصح لان اول الكلام في خفيتم يدل عليه **٢** هل يشترط رضى الزوجين
 فيها بحيث يكون الزا قاعا لها بما يمكن ان يرام لا قبل نعم ومنهم من لا يشترط ذلك وهو
 مدعى ذلك **٢** هل بعثوا عنكم او توكيل قال بعثوا صاحبنا بالثاني لان البضع حق
 الزوج والمال حق الزوجة فليس لاحد القوت منها الا بالرضا وفيه نظر لانه استناد
 في بيعت ولا يشترط الرشد عندا مشاعره مراد الحق عليه كما يقتضيه **٢** هل
 يغير اختياره وقال اكثر اصحابنا بالاقول بحيثين ما يرد ودان لها الاصلح من غير
 استيذان وليس لها التفرع الا باذنها ولو كان توكيد لكان ذلك تابعا للكان
 ويدل عليه قوله فابعثوا فانه خاطب الحكم ومماها حكمين ولو كان توكيد لمخاطبة الزوجين
 وقال فابعثوا بالاختلاف من غير طاعة في الزوجين ام فمن شرط رضاها
 قال هو توكيل ومن لا يشترط قال هو تكليف **٢** هل يجوز بيع الحكمين من غير اهل الزوجين

قبل لان اهل اعرف بحال الزوجين وكيفيته صلاحها ومجتهها وكراهيتها ولا
 اهل ليكن البه ويظن ان حكمه خلاف الاجتناب ولا به وقيل يجوز لان العرف هو
 الصلاح ونقيضه الاية للعلية وهذا هو المشهور بين اصحاب **هـ** هل الحكمين الجمع
 والتقريظ بغير ركن الزوجين ام لا قيل نعم بناء على الاشتراط وصاحبها لا يكون
 وقيل لا الجمع وليس لها التقريظ الا بعد استئذان المرأة في البذل والرجل ^{الطلاق}
 ان خلفا وهذا هو المشهور بين اصحاب وعليه الفتوى وقال بعض اصحابنا ان جعل الحكم
 الاصلاح والطلاق في اليمين اقتضا ما رايه صلاحا وان المطلق القوم يجزئ التقريظ
 الا بعد مراجهتها وهو كذا حسن بناء على ان حبس الحاكم الحكمين باذنها واختارها
 فان الادن او الاكلا اذن اخبر **هـ** لو اختلف الحكمان بان اختار احدهما الاصلاح
 والاخر لم يرضى حكمها قطعا ولا اقرم الزوجين بغير مرجع او الجمع بين البغضين **هـ** ^{الشرع}
 الحكمين البغض والعقل والعدالة والحريّة والذكورة ويلزم كل ما شرطاه من امر شايع
 والافقار ويلزم الحكم بالصلاح وان كان احد الزوجين غائبا وقيل لا يلزم وصنف
 فان الحكم على الغائب بما يرضى عندنا **هـ** اختلف في **هـ** يراود في بينهما قبل ما صا
 الحكمين ان يان قصد الاصلاح يوفق الله بينهما التمتع كلنا يحصل المقصود وقيل
 للزوجين ضمنا اي اذا راد الاصلاح فقال الشيطان بينهما ادفع الله بينهما الى لغة
 والوفاء بينهما فيه تنبيه على ان من اصاب نية فيها خيرا ما صلح الله سبحانه وقيل لا
 الحكمين والثالث للزوجين ومعا ما ان انقض الحكمان على الاصلاح يرفع الوفاق بين ^{الله} الزوجين
 لان الامور

التقريظ

لان الامور اجبا بنا ما اذا راد الفساد واختلفنا فلا يوفق الله بينهما لعدم سبب
 الوفاق ولا يستبعد ان يكون اراهما للاصلاح سببا للثاق لان الاعمال البتة
 قوله عليا اي بالكلية جنيهاى بالجزائيات **هـ** ^{الاستبراء} وان نستطيع ان نعد
 بين النساء ولو حصرتم فلا يتلو اكل البيل قد ندها كالعلقة وان نصلحوا ونفقوا
 فان الله غفور رحيم اي لمن نستطيع ان يراهم عدلا حقيقيا بحيث لا يسيرون
 في الحجة والتعهد والنظر ايسر العلية ولو حصرتم اي يذنبهم جهنم في حصول ذلك
 كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحسم بين شائبة ويقول اللهم هذه مني
 فيها املك فلا تراخذي فيها تلك ولا املك فلا تملوا اي حيث لا يمكن العدل ^{الحقيقة}
 فلا يملك حيلة بحيث يتلو اكل البيل فان ما لا يدرك كله فندوها كالعلقة اي ^{المست}
 ذات بعلى ولا مطلقه ذلك هذه الاية على وجوب القسم بين النساء والعسيرة
 بينهما فيها لكن على سبيل الاحمال والسنة الشريفة ثبت ذلك فاذا ثبت ذلك
 فتقول صاحب المصالح الدائم اما ان يكون له زوجة واحدة فلها البلية من اربع والثلاث
 له زوجا حيث يشاء وان كان له زوجة فلها البلية وان كان له ثلثة
 فلها واحدة وان كان له اربع فلا يفضل له شيء ويجوز القسم اكثر من البلية اما
 اقل فلا ما فيه من القبح قوله وان نصلحوا بين الزوجين ونفقوا ^{المود}
 في ذلك فان الله كان غفورا لکم ما معنى يحكمكم من من ان النبي ص
 كما يقسم بين شائبة في رهنها فطاف بعلمين موعيان عليهما ثم كان لهما امران

ان تعد لها

فانما كان يوم واحدة فلا يتصور في بيت اخرى **والثامنة** وان امرأة خافت ^{عليها}
 شوقا او اعراسا فلا جناح عليها ان يصلحها بينها صلحا والصلح خير مما حضرت
 الانفس الشح وان محتسوا وتفقوا فان الله كان بما تعملون خبير كما ثبت في عهد ابن
 مسلم عند دافع بن جريح وقد دخلت في السن وكان عنده امرأة شابة سواها ^{ظلمها}
~~تطلبه~~ تطلبه حتى اذا مضى من اجلها قيل لها ان شئت راجعك وصبر على
 الاثرة وان شئت تركك فقالت بل راجعني فاصبر على الاثرة فراجعها بذلك الصلح
 وذلك ذلك عن قم وقيل ان سودة بنت زمعة زوجة النبي صحت ان
 تطلقها الرحول ثم قال لا تطلقني واجلسي مع نساك ولا تقسمي لي واجل بوي
 لعائشة فتركها الا بعد عن ابن عباس وقد تقدم معنى حرف الشدة والاعراض وفي
 الآية دلالة على جواز الصلح عن ترك الفسدة وجعل موصل الصلح مفقده ثم والقاع
 خير مما يحتمل ان يكون هذا فعل التفضيل اي خير من الفسدة ويحتمل ان يكون جملة
 معترضة اعلم اعظم وخير من الخيارات كما ان المحسوت شر من الشرود والشرود
 واحضرت الانفس الشح جملة معترضة ايهم ولذلك لم يجانس قبلها والخير الاول
 من قبضة الصلح والثانية لتمييز العذر في الماسكة ومعنى احضار الانفس الشح
 كونهما ملبسة عليه فلا يكاد تسع المرأة بالاعراض عنها والتفصيل فيها كما
 بلا من الحاد ولا الاتفاق عليها مع كراهيتها لها **وتام** الاية **فان**
 اسكنوهن من حيث سكنتم من ولا تضاروهن لتغيظوا عليهن وان كلفنكم

بضعون
 عليا تفقوا عليهن حتى حملن فان ارضعن لكم فانهن اجودهن واسموا بكنكم
 معروف بان ما سرتن فستره من اى اسكنوهن مكانا من سكنكم قوله وجعل
 اى وسكنكم ما تطيقون ولا تضاروهن في السكنى لتغيظوا عليهن فالجرحى الى
 الخروج والتعاسر المتضادين **وهذا احكام** وجود السكنى للمطلقا اجلا من بين
 بيان كونها رجعية او بائنا لكن السنة الشريفة بنيت ذلك فتقول المطلقة
 اما رجعية وسبيلها بانه انشاء الله ثم فهذا التحق الاتفاق والاسكان كما
 كانت مدة العدة ودليل عليها اطلاق الاية وما يابنه فقال ابو حنيفة لها
 ايض التفتة والسكنى وهو مروي عن عمرو بن مسعود وقال الشافعي ان لها
 السكنى لا غير قال الحسن وابو ثور لا سكنى لها ولا نفقة وهو مذهبنا
 لقوله عن الامير عليها السلام وايض يغفل ذلك من طريق التجهود وعن شيخنا والفرق
 في قضية فاطمة بنت قيس فيكون اطلاق الاية مخصوصا بالطفلة الرجعية ام انه
 محتمل ان يكون عاما بلحق بها كاجتبا الفسقة المارة المتع عنها القول ولا تضاروهن
المطلقة الحامل فخذ لتحق النفقة والسكنى اجماعا بائنا كانت او رجعية
 لاطلاق الاية من غير تعقيب ثم اختلف الفقهاء في نفقة الحامل اليان هل النفقة
 لها او للحمل فقبل النفقة للحمل اذ لو لم يكن لها كان لها شيء فقد بدوا لوجوب الحمل
 وجودا معدما وهو الاخرى وقيل للحامل قبل الحمل وقطر القابضة في مسائل كثيرة
 منها عدم وجوب قضايتها على الاول ومنها وجوبها على الحقد وغير ذلك **عم** ان الحكم

وكذا الشاهد لثقل الشهادة وأصلها والنظر إلى الخطيئة مع إمكان تكاثرها شعرا
وعرفا ويقصر على النظر الوجه وكذا النظرة الأولى من كذا أو دينة لقوله
لكم أول نظرتي تدعوها بالثانية وأما حفظ الفرج فواضح من النص لا حقا
البحر عن مد الرجز وملك اليمين فلذلك لم يقبل من مزجهم ولما كان المستثنى
من الفرج كالشاة والثاد واللفظ لم يفتد بخلاف النص وقيل إن المراد هنا
بمحافظة الفرج ستره بحيث لا ينظر إليه أحد وهي مروي عن الصادق عليه السلام
ذلك أنكم لهم إلى النص والحفظ لغير الجسم من الخجاسات النفاية لأن النظرة
إلى الجماع وتوابعها من الاحتجابات محرم قوله أنا قد جهرت بغيره من المذهب
الثانية وقيل للمؤمنات بعضهن من ابصارهن ويحفظون فروجهن ولا يبدن
زينةهن إلا ما ظهر منها للبصرين محرمهن على جوهين كلا يبدن زينةهن إلا
لبعولتهن وإياجنهن وإبنا بعولتهن وإخوانهن وبنى أخواتهن لسانهن وما
ملكنا يمانهن وإبنا بعولتهن غير محرم من الرجال أو الطفل الذين لهم
على عوان النساء ولا يجر من بارجلون ليعلم ما يخفين من زينةهن وتروا
إلى الله جميعا إيتا المؤمنون لعلكم تفلحون **هنا** فوايد أن حكم النساء
حكم الرجال في وجوب غش الطرف وحفظ الفرج وقد تقدم تفسير ذلك وعليه
المراتب من في الأقل دون الثانية روى عن أم سلمة أنها قالت كنت أنا وثلاثة
عند رسول الله فدخل ابن أم مكتوم بعدا بذكر الحجاب فقال لنا احتجبنا فقلنا لا والله

انراعي

انراعي فقال انفعيا وان انتما المتساوية متصلا واما قد غش الطرف فحفظ الفرج
لكونه مضمنا عليه داعيا إلى الإجماع ٢ محرم ابتداء الزينة فقبل المراد موافقا على حذف
المضاف لأنفس الزينة لأن ذلك جعل النظر إلى الحلي واللباس والإصباغ وقيل المراد
نفسا وبطلان المراد نفس الزينة واما حرمة النظر إليها ولو لم يكن لها وجه
إلى النظر إلى مواضعها وأما ما ظهر منها فليس محرم للزينة المحرم النفي في الدين ٣
قيل المراد بالظاهر الثياب فقط وهو لا يقع عند اللباقي فعنها على أن بدن المرأة كله
عدة إلى الفرج والحارم فعله المراد باللباس الثياب والسواد والقرط وجميع
ما هو منبش البدن ويستره نظره ونحو البدن واما ما بقى الأقوال في ذلك فهي الوجه
والكفان والكحل والختان والحائض وأما تسوع فيها الحاجب إلى كشفها فضعف
لأنها أن حصل مودة ولم حرج فذلك هو المباح لا الأبد ولا فلا وجه لذلك ثم المحرم
حرج الحار وهو مضمون المراد بغيرها أسد لها على الصدور والغش سترها وتغير
العادة الحجابية في الخافق مع كشف الصدور وما فوضه لما من عن الظاهر والزينة
مطلقا عند الظاهر ثا إلى تخصيص ذلك بغيرها إلى البعول والوارد فوجها خصا
احتياجهما إلى مداخلهم وعدم خوف الغش من جنتهم لما في الطباع من البقرة عن محرم
واحتياج المرأة إلى مصاحبتهم في الأفعال كركوبها والنزل ويدخل أحياء البعولة و
أحقاقهم لأنهم أيضا باقون في أفعالهم كركوبها والأحوال قبل الميلاد بعد عنها
الغشم والحال للدينين فكأن الوصف كالنظر وقيل لأنهم في معنى الإخوان عزاء المباح

الذين كودين أما البعولة فلا
ذالك يدعوا إلى المشادة
المقصودة وأما المحارم

انما ارادوا ان ينفذوا لسانهم في النار والسمات دون الكافرات لانهم لا يخرجون من صفة
 للرب تعالى **لا اخلفوا** المراد في تلك البهين هنا فقبل بعبرم الذكر والانثى وهو راي
 ويرى قال الشافعي قال سعيد بن المسيب انه لما جاءه فاحقه ولا يباح نظر الذكر سواء
 كان مخلا او خفيته ويري قال ابو حنيفة حتى انه قال لا يحل انك ان الخبيثان ولا يتخذ
 وسعهم وشراءهم ينبغي ان يحل ذلك على سعيهم لا على ادخالهم على النساء لان ما كان لا
 التحريم في محرمة كبيع العتق لعل خيرا والعقود على الثاين ان قلت على تفسيركم هذا
 يكون نكرا لان الاما قد دخل في ثاين فقلت يثبت المراد السلام دون الكافرات
 فقلت هذا يكون نظرا لاما صاها وان كون كافرات فانهن قد خولن تحت العتق لا يحل
 ما يرين **انه يباح** النظر للثاين وهم الذين يتبعون لاجل العاقبة والاشفاق **والجسد**
 فقبل المراد الشيوخ الذين سقطت شوهم وليس لهم حاجة الى النساء وهو مروي عن
 الكاظم عليه السلام والارادة الحاجز وقيل هم البهائم الذين يعرفون شيئا من امور النساء
 وهو مروي عن حماد بن عمار ومن ساقى هو الخبيث المحبوب ولم يبق هذا القول
 وقال ابو حنيفة هم العبيد الصغار وروى غير النسيب على الحال دبا الجرس في ذلك ما بين
 قولها والطفل ذلك بعيد على الواحد والجمع لفظه ثم يحرركم طفلا قوله فليظروا
 اى لم يطلعوا على العورة فيبرحون بينهما وبين غيرهم **كانت الجاهلية** تفرق بين ما يطعن
 على الارض ليسع صوت فلما لم يفرحوا من السلام على ذلك لانه في حكم النظر ففقد
 مريد مبلد في الرجال فواضع من النهي لظواهر الرنيد قوله وتوبوا اي من ابدوا الرنيد

وعنه

وعنه الذكر في العبادة **الثانية** يا ايها الذين امنوا البشائر انكم الذين ملكتم
 ايمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات قبل صلوة الفجر وحين يصنعون
 ثيابكم من الطهيرة ومن بعد صلوة العشاء ثلاث عودات لكم ليس عليكم ولا عليهم
 جناح بعدهن طوافون عليكم بعضكم على بعض كذلك يبين الله لكم والله اعلم
هنا قوله انه تعالى مخاطبا المؤمنين ان ما يروى عن عبيدهم والاطفال لهم المبرزين
 بين العورة وغيرها حيث امرهم الله بان يستأذنوه في دخولهم عليهم في هذه الاوقات
 الثلاثة من البشائر الى الذين يتكلمون بالنسبة الى اطفالهم ومن كان قد تقدم
 الامر بالاستئذان القام وهذا استئذان خاص وهل الاما ايضا ما وردت في
 نعم وعليها المذكورين في بعض هذه الذين وقيل لا وهو مروي من من عليها السلام
انما اخذت هذه الاوقات الثلاثة لانها مظنة كشف العورة اما قبل وقت الفجر
 فانه وقت القيام من الصبح وتبدل الليل بالليل وليس لها داما وقت الظهيرة فانه
 وقت القيلولة ومظنة الظهور العورة واما وقت العشاء فانه وقت تبدل الليل بالنهار
 بالليل **قوله** لا عليكم ولا عليهم جناح **قوله** جوارج محدث قدومه ما حكمه الاوقات
 الاخرى وهذا الاوقات اجابا بليس عليكم ولا عليهم جناح في قولنا لا يبرئ الاستئذان
 لرواى سبيل الاستئذان وهو مظنة كشف العورة والصبر في بعدهن ثلاث
 المثلثة ثم قوله طوافون عليكم هو التعليل في المعنى لعدم الاستئذان فيما عدل الاوقات
 الثلاثة لاستخدام الايدان في ذلك المخرج لانه لا بد من الخاطئين هؤلاء القوم ولا
 وهو لا

انقام دليل اخر اليه وهو قوله فخطبنا قال ايها الناس هذا جليل خبرنا ان
 النبأ كالتبريد ان التبريد اذا اذرك ولم يقطف فسد كذلك النبأ اذا لم ينزل ولم
 يتقدح فسد فقالوا لمن تزوج يا رسول الله فقال لا كفاه قالوا وما الاكفاء
 قال اذا جاءكم من تراضون وينتقد فخذوه فقل على رجبية الاتي على غيره ولا تتخذ
 ما نزل اذا تراضوا خالجان متراضين في الدين احتجابا لئلا يفتي منها القولا
 انكم عند الله انتم التابع فيقولون يتألم فظهر لمن قال العامر قبل العبد النبأ
 الرضا ان قوله من لباسكم واهم لباس من يفتي ان يتخير لنفسه من النساء
 العفيفات لا يملكه الاصل ويؤيده قوله بالبدل الجلبت يخرج بناء باذن ربه والله تعالى
 الا انك انك قلت وعنده من ينظر لعدم كمالها على ذلك فان الشيا ب حقيقة قالوا للسعيد
 استعمال اللباس في النساء مجاز في موضع الاستعمال في غير ذلك المجاز لا يسلط
 تصرفه لا يقولوا ايضا الطهارة حقيقة استعمال الماء واستعمالها في غير ذلك مجاز
 عند من يدل على المطلوب قوله تخيروا النطقكم كذا في قوله وكذا في قوله ان لا
 تكلوا الا ما ينزل او مشكرا ولا يفتي في النكاح الزانية وفي ذلك كذا على استعمال
 اختيار العفيفه وكذا هذا اختيارا غير فاذ كذا في النبأ الجلبات من اللطيفين وهو غير من
 الامر الثاني انما نبأكم حرث لكم فاقولوا انكم انتم فقد موافق الله
 ما علموا انكم ملوكوه وبشر المؤمنين قالوا انما كذا على حيازا لوطي في المدر ومحمد
 هنا ان تقولوا كذا الخبر منقول فاجابه قال تعالى ما ادركنا هذا قدي

في

في ديني شيئا ان وطى المرأة في غيرها حلول ثم قرأ الآية المذكورة واما اصحابنا فانهم
 ذلك رواه ان احدها التحريم وهو قول الصادق ع قال النبي ص عاشر النساء على امرام
 وثانيهما الحل وهو رواية عبد الله بن ابي يعقوب في الصحيح عن سم قال سألته عن رجل
 ما يمازى في غيرها فقال لا بأس فاقولوا انما واجبا لئلا يبد ذلك بايات هذه
 الآية فاشاء كما حرث لكم فاقولوا انكم انتم فقد موافق الله
 اي ان موضع شئت ان قلت محل على القبل كذا موضع الحرث فلما انما يقع ذلك امر
 لو كان الحرث اسما للقبول واما اذا كان للنساء فلكيف ولو حل على القبل فقط لزم
 محرم الفخذ الاخبر برب قوله هو الثاني من اطرافكم وجب الاستدلال انتم
 علم ربيتم قالوا لا يكون الا من مصره الى تلك الرغبة ج قوله ان انون الذكرا
 من العالمين وتدعون ما خلقكم ربكم من اذن واجلهم وفي هذين نظرا لمجاز ان يكون
 امرهم بالاستعانة بالنساء لان قضاء الوطى يحصل بين وان لم يكن مما لم ياجل
 بالجدل عن الخوام وايضا فانه في غير شرعنا فله يكون مجز في شرعنا ج قوله والذين
 هم لغيرهم حافظوا الا زواجرهم وما ملكا عيانهم فانهم غير ملومين وجب الاستدلال
 انهم امر حفظ البصر مطلقا ثم استثنى الافراج وسقط الحفظ والطمع مطلقا
 فلو لم يفسد يتوق الفس النوا عاربه عن مانع عقل او شرعي فيكون مباحة
 اما الاقل فلو لم يفسد الفس واما الثانية فظاهرة اذ لا مانع عقل واما الشرعي فلما
 ما في وجوب المانع اجزا بقوله فاذا نظرتم فانوهن مرجشا مرجشا الله والامر

اشهره ان ولد لسبعة ثلثة وعشرين شهرا وان ولد لسبعة فاحد وعشرون شهرا
اصحابنا انما نقص من احدى عشرين فخرجوا على الصبي وقال الشوري وجما من هو
لكل مولود انما اختلف والده وحمل الى ذلك ونقص ابن عباس من حسن لما فيه من الحج
بين الامرات في قوله وحمل فضا الرثلون شهرا وقوله فضا الى ما بين وبين الرثون فانه
مدة الحمل يكون ستة ويكون سبعة ويكون ثمانية وهذا الغالب في الرثون والولد
يعيش في هذه المدة واقا في الثمانية فوالده لا يعيش وعلى عم يجب على الولد
اجرة رضاع المرحوم لفضل على الولد وعلى قسمل للجب كباقي ال على ثلاث
دين فاما الميراث على الرثون لانه قد يكون غير رثون كالطلق وفي قوله الولد له
اشارة الى ان الولد في الحنفية لا يورث ولها في الجبر ويجوز على نفقة ما يشاء
قوله رثون وكسوتين اي كمال المنة لانه لا يورث المالك قوله بالعرض اي بما
يعرفه اهل العرض من خيا ونبيل اشارة الى وجوب اجرة مثله وان لم يكن لها الا ثلثها
ولا ينقص ايضا من ثلثها ولذلك قال لا ضمان لولد ولا يورث له ولده
تكون الباء حيث للسبعة وقبل فيه وجبان اخر ان لا يقع الضرر بان يكون
ارضاعه قسما او غنطا على ابيه فانه لا يورث من الاخيصة ولا يورث ايضا
الاب الضرر بولد بان يتوعد من امه ويها من ارضاعه فيكون العادة على هذا في
الاضطراد في فضل الفاعل الواحدة بين اثنين مبالغة ان الرثون لا ضمان لولد
ما بين يترك جماعة خوفا من الحمل ولا هي تمنع من الجوع خوفا من الحمل ايضا فيخرج
عن قوله

ان الحمل اذا كانت له ستة اشهر طلب
الخروج فيضطرر الى اشد
فاذا افضت حركته الى الخروج
فذاك والاضطرار لذلك
فان خرج في الثامن خرج حيا
فان يعيش غاليا واد استمر
فذلك المدة يعيش من ضعفه
وقوى في البرودة التاسع
فيخرج صحيحا

عن قس من دفعه على المولود رثون المارحة اشارة الى جواز المعاوضة على الرضا
من الزوج وهل يجوز استيفائها للرضاع ام لا قال اصحابنا والشافعية بجواز وضع ابو
حينفد ذلك ما دامت زوجة او معدة للضاح قال لان الزوج يملك منافعتها كالزوجة
الحاقن بك يجوز ان توقع عليها عقدا اجارة ومن منع ملكه لما نعا ولا يلزم من منعها
لنفسه البيع ملكه جميع منافعتها وقيل في قوله لا يملك لنفسه الا وسعها اشارة الى ان
النفسه معتبرة بحال الرثون وقد تقدم في كلامنا في ٣ ان اجرت المراجعة وجبة
على الطفل اذا كان له مال واليه الاشارة بقوله وعلى الوارث اي وارث وهو الصبي ان
يعوم وصية المرحوم كونه عموفا عن الرثون من موت الاب من مال ميراث من ابيه ان ملك
لو كان للولد مال حال حياته ابيه كانت الميراث ثابتة في ماله ما بقي فائدة في نصية
ما لو ارثت ثلث لا غلبة وقيل الوارث هو الباقي من الابوين يجب عليه مؤنة ارضاعه
فان الوارث يمس من الباقي كما في قوله الامم متعا باسما عانا واصبارنا واجملها
الوارث منا وهو صحيح عندنا لان مع عدم الاب والامير يحيل الفقير على الام وهو موافق
لمذهب الشافعية فان عندنا لا نفقه على غير الابوين وقيل ان الوارث الوارث للصلبي الوارث
للزويج يجب عليها ما كان يجب على الاب وهو بناء على وجوب النفقة على كل وارث وهو
مذهبنا بنا على ما عندنا في حيفه يجب الاتفاق على الوارث الحر وقيل على العبيات
وما ذكرناه اولى ٣ انما قد ان مدة الرضاع حولان لما ولد له يجوز ايضا ان تقاسم
على من اقل ذلك بغيره فضلا عما تقدمه بالبراقع والتساوي بينهما من اتم المصلحة للطفل

وقوي ما احببنا واجملها
الوارثين واجملها

اذا الرافق على راي واحد اجاز ان يعذب على ما يقدر به الطفل لعرض ما يحسد يكون للام
 صغر القسا والاشاودة والشورة والشوي وهو الخراج والاي من شرب العسل اي
 استخرج منه **ان** الله لما قرنا ان العادات يرضعن اولادهم وحبسوا عنهم كذلك
 وان لا يرضعوا استضعف عنهم مطلقا فاذل ذلك يقولون ان اودتم ان تسترضعوا المراضع
 اولادكم يقالا رضعتم المراه الطفل واستحل مندها **ان** لا تعدى الى مضولين خذوا اولاد
 للدستقا عند طلاءه فبدل على ان للزوج ان يسترضع للولد ويضع الرضيع من الارضاع
 لكن ذلك مناف للولد لانفسه والدة بولدها يكون هنا مقبلا ليعتد بها **ان** استرضع
 الام كان قطع اللبن او غير ذلك فاولا فاحلهم اي اعطيت المراضع ما اودتم ان ياكلوا
 ولعل التسليم للوجوه شرعا في جواز الاسترضاع على العرض التبيد على المراضع ينبغي ان
 يكون طيبة النفس تقبل على الطفل بقليلها وترعى مصلحة حق المايان قوله وانما الله
 من الغيرة في الحفاظ على ما شيع في الماططان والمراضع واعلموا ان الله بما تعملون بصير
 حث وتهديد فابدا بل قوله وحمل وفصال ثلثون شهرا وقوله وفصال في ثمانية
 وقوله ولين كما ملين لمن اراد ان يتم الرضا عن عظم ان اهل مدت الحمل سنة اشهر
 لانا اذا اسقطنا حولين وهما اربع وعشرين شهرا من ثلثين شهرا يعني سنة اشهر
 وما اطلق احدا خالف في ذلك ما اكلوا الحمل فصدنا عشرة اشهر عند اوجيفه
 ثلثون شهرا وتبادل الابه فان كل واحد من حمل وفصال ثلثون شهرا وعند الشافعي
 اربع سنين وعند مالك واحد سنين ولكل من اقبل لهم من اقبل منهم في الوقوع **ان**

لا جناح

لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خيل النساء وكنتم فانتم علم الله انكم سددتموه
 ولكن لا تؤاخذوهن سوا الا ان يقولوا قول لا تعرفوا عقدة السكاح حتى
 يبلغ الكتاب اجله واعلموا ان الله يعلم ما في انفسكم فاحفظوه واعلموا ان الله عفو
 حلیم قال اهل التعريض هو ايام المقصود بما لم يوضع له حقيقة ولا علانا وعباده فيه
 التاميم كقولنا لا تاكل خيلنا لاسلم عليك والكناية هي لا تاكل على شين بذكرها وتكرار
 فاذن لو قيل الجاذب كثير الرضا وعرفت هذا فلا يهر تستل على جعل منهن **احكامها** **ان**
 لا يخرج في التعريض المعتدات بالخيلة والمراد به هنا علمهم من الرغبة في النساء من
 غير رضاع لقله ريب واعب ذلك فانك للجميلة واقا لقله لسان اليك خيل واسئله
 ونفي الخرج والتعريض ليسلزم شوب في التخرج في الخيلة وهذا في احوال علم تعضيله
 وما يفر من السنة من الشريعة فقول المعتد وجبته هم التعريض بالصرح معا لهما
 من الاجنب وكذا يجوز ان لكل محررا ربا لا عشرة والمطالبة لهما لعدة من التوقيع
 اما من غير فجوز التعريض بالصرح والعدة باثنا يحرم لهما الصريح في العدة من
 غير الزوج وفجوز التعريض اما منه فجوز التعريض مطلقا واما الصريح فجوز للخالفة
 والعشرة يعيلها ليس لا يجوز للطفلة ثلثا الة العدة ولا بعد ما الاسد ان
 يترك وحكم التعريض حكم الاكلان في الفسار الشربا لهما وقال كشته اي منزهة
 بولدت علم الله انكم سددتموهن اي في القلبي فاذكروهن لان تركه غير مقدر
 ثم انه نهي عن المودة سوا اي مما تا ووليا لانه يستراى فيل سركا لكونه بلا ما

فحشا فادعوا الخليفة مطلقا ثم استثنى من قوله لا تراعد من القول المروءة
 أي ما فيه تعريض لا تراعد وهو تراعد الامراة معرفة فيقول معروف وقيل لا
 منقطع من قول ستر وهو متعبد لا يراعد من ذلك لا تراعد من التعريض فهو
 هو عود **ج** ولا تراعدا عقدة السكاح هو متى عرقه سكاك المحدثات بالتي
 من لا تراعد الفعل الاختيار من لوازم العزم عليه والنفى عن اللزوم بغيره
 واصل العزم القطع فان العاوم قاطع لا يجد نقيص مراده والكاتب المكتوب من
 العدة واجله منهاه **هنا مسئلة** في المحظورة بغير الخطبة **د** وعقد
 على العدة عاكلا بالخبر والعدة حرمتا بذا مطلقا وان كان جاهلا ^{بذلك} وخل
 والافلا **هـ** خصل الشافعية الا بعبدة الفات واختلفوا في عدة الفراق وعندنا ^{في ذلك}
 فيها **النوع الخامس** في اشياء سيقن بكناح النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانما
 وفيه الايات **الاولى** قل يا ايها النبي قل لا زواج لنا كنن ردون الحجوة
 الدنيا وزينتها فقالوا نحن امتنعنا واخره كن سراجا جسدنا وان كنن ردون
 الله وسوله والدا والامم فاق الله عدل الحسانات منكن اثم اعطيتكم ^{من ذلك} رزقا
دجها ^{دجها} احد ها في تفسيره نبيسا الى من عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما
 حصل الغنائم من خيبر قال دناء اعلمنا من هذا الغنيمة قال استأمن بين
 المسلمين يا رب الله تعطيني وقلن اهلك لظن ان طافنا المجدد فبعنا من فرسنا
 غير فامر الله فم باعوا الحق والجلوس في مشربهم ابراهيم حتى حصن وطهر فيهم
 اولا الله

دجها

اقول الله هذه الامور ثانيا قال المصنفون ان اذ واجدهم سأل شيئا من عرض
 الدنيا وطلبوا زيادة في القدر واذهب الغيرة بعضهم من بعض ^{في ذلك} قال رسول الله
 سنن شرا فتركت الاية التحريم وهذه وكمن برصد شعا غايته وحفصه ^{وا}
 حبيب بنت اليه سفيان وسوده بنت زعفران سلمت اليه فهدوا من قبله ^{وصية}
 بنت جهم الجهمي وميمونة بنت الحارث الهذلي وبنت الجهمي الاحمري وبنت
 بنت الحارث المصطلق فاما تركت طلبهن وخرهن في الفارق والبقاء فاعرضنا
 واصل تعالى ان يكون الامر في مكان يرتفع والامور في مكان مستفل ثم كثر استنبط
 لا يكون كذلك **كذا** استعمل مرابا قال الغلب على المراد والشرع كالمستدام والكلام
 بمنع التسريح والتكليم وهو كناية عن الطلاق ووضعه الجهمي لا يكون لامر مشاجرة
 ونحوه من الزوجين وان يكون من غير ارادة بدعته **هنا فوابدا** ان تحبهم
 لسانه بين المقام والمعارفة على الغدير بين المذكورين واجيب عليه من القول على ^{المراد}
 للوجوب في الخبر هذا كتابه من الطلاق من اخلاص الدنيا الفسخ كما جاز وهو من جواز
م ان مثل النعمة لا يكون الا للطلق قبل الدخول وقبل فرض المهر كما تقدم ^{فان} وارجح
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمراد ان ذلك مما وجبه هذه النعمة فلما جهل هذا وجها ^{لها}
 ان لا يكون المراد هنا نال المشقة المعهودة بل مطلق النفع فان يرتد عن على اليهود
 هذا ويعلمون فان كان عنده من اثارنا وعنده **ب** ان قد تقدم ان النعمة لكل
 مطلقه عند قوم وعند قوم الاختلاف والمبايات فلهذا يكون المراد المشقة المعهودة

ج حاز ان يكون من خواصهم وجوب التمسك كما وجب على النجباء وهذا اولها في الجواب
٣ اخلف العلماء في حكم النجباء على قول **١** ان الرجل اذا خبر امرأته فاختارت زوجها
 فلا شيء وان اختارت نفسها في تطلقها واحدة وهو قول من مسعود والنجباء **٢**
٣ انه اذا اختارت نفسها في ثلث تطلقها وان اختارت زوجها فافلت وجها
 وهو قول زيد ومذهب مالك **٣** انه ان نوى بالنجباء الطلاق كان طلاقا والا فلا وهو
 مذهب **٤** انه لا يقع بذلك طلاقا ما لم يكن ذلك من خواصهم ولواخرون انفسهم
 لما خبر عن ابن عباس فاما غيره فلا يجوز له ذلك وهو المروي عن من حيث قال ومنا
 للتاسر والنجباء واما هذا في خص الله به رسولهم وقال ابن حبيب وابن ابي عمير
 منا بغير طلاقا مع نية واحدة واختارها نفسها على الفور فلا تقرأ اختيارها
 كخطة لم يكن شيئا ولا كتر متاعا على خلاف قولها لقول **٥** انما الطلاق ان يقول
 لها انت طالق **٦** **الثاني** ما يشاء النبي من ما بين منكره بغيره صبيحة **٧**
 لها العذاب جفت من كان ذلك على الله يسري ومن يغتفر منكم الله وحوله
 ويعمل صالحا نؤتيها اجرها مرتين واعندنا لها زكوة **٨** كما جاء هذا ايضا قوله على
 خاصة اخرى لهم وهو انصاف العذاب للنسابة على السات ما بينا الاجرمين على
 الطامعات **٩** ما قال الاقل فادن العذاب على قدر فعل الجنب على قدر العلم به وبيان
 النبي لما كان أشد حجبهم ولما هذين الوجهين كان عليهما بالإحكام كالنصر **١٠**
 لهم العذاب لذلك واما الثاني فظاهر لما كان عظام من مضاعف اقتضى العدل

في الامواب

وتبع بعضه

كون ثوبه كن ثوب وعلم
من ذاهب

كونه الضعف مثلا واحدا والراد بالفاضة الخطيئة والكثرة والشيء الظاهر في النفس
 والفتن هذا المداورة على الطاعة وان استعمل في غير ذلك كالدعاء في الصلوة وطول
 العبادة **الثالث** وما كان لكم ان تؤذوا رسولا لله ولا ان ينكحوا وذا جرح من بعده
 ابدا ان ذلكم كان عند الله عظيما هذا ايضا يدل خاصة اخرى لصلواته عليه **١١**
 وتكم بعدم جواز نكاح نسائه بعد وفاته ما لم يكن له من امهات لعقده وذا جرح
 ما لم يكن له من امهات لعقده وذا جرح ما لم يكن له من امهات لعقده وذا جرح
 فالأولى كونه من خواصهم صلى الله عليه وآله وسلم وذا جرح من امهات لعقده وذا جرح
 من خلفها انما نزلت في الجواب قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما نزلت في امهات لعقده وذا جرح
 وراءه جرح من امهات لعقده وذا جرح من امهات لعقده وذا جرح من امهات لعقده وذا جرح
 سواء دخل بها ام لا فلما فيه هذا **١٢** **الرابع** ما يشاء النبي من ما بين منكره بغيره صبيحة
 مطلقا ولا لم يكن للنبوة فائدة **ج** المحل في التي لم يدخل بها لما روي ان اخذت من
 مقبر فخرج السعيدة في يوم عرفة فخرجها فاجبرها فادخلها فادخلها فادخلها فادخلها
 النجباء ثابتا فادخلها فادخلها فادخلها فادخلها فادخلها فادخلها فادخلها فادخلها
 استكملت **الرابع** لا يتا النبي ما استكملت **١٣** **الثاني** ما يشاء النبي من ما بين منكره بغيره صبيحة
 بينك ما انا والله عليك ومنايتك ومنايتك ومنايتك ومنايتك ومنايتك ومنايتك ومنايتك ومنايتك
 اللاتية هاجرت منك وامراة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد ان ينكحها
 خالصا لك من دون المؤمنين **١٤** هذه ايضا تشمل على ذكرها هو من خواصهم

الولي بالجهة واليه ليل على كونه من خاصه صلح في خاصه للدين دون المؤمنين واشتلت
 وان ذلك هل وقع ام لا قال ابن عباس لم يكن احد منهم بالجهة وقال غيره بل وقع
 وعلوا اربعا صيرت في ذلك ^{الحاشية} منيب بنت الاحزام ام السالكين الانبياء وتيرة وخلة بنت حكم
 قيل ان هذه لم تاهب نفسها لدم فقالت عائشة ما بال النساء يذبن انفسهن
 بل يجرن انفسهن فقالت عائشة ما ادى الله الا ان يباع في هلاك وقال صلح فانك
 ان اطلعت الله شامع في هلاك والاربعين قيل ام شريك بنت جابر من بني سعد من بني ابي
 الحسين ثم وهنا **قوله** احوزا كثر في وقوع النكاح بلطف الاطاعة وليس شيء يحوي ان
 يكون الامر مستعاضا للمهر قال ابو بكر الرازي لا يجوز في الجارية عقد موثقت وعقد
 النكاح موثقت فيها من ايمان **قوله** في الجارية بلطف الاطاعة وليس شيء يحوي ان
 لشيء يعني العتق فالتمس وهو مذهبنا والشافعية **قوله** اي تايده في العتق
 الثالث وهو الذي اتيت اياه من والآلة هاجرن مملكت وما انا الله عليك فان
 الاحلال حاصل بعينها فالتا فالتا كانت حاصلة ولا يلزم كبرها احلال غيرها
 الا بدليل الخطاب وليس محجوزا من فائدتها انا فاما ما هو افضل وفيه نظر
 لانه يقتضي ان لا يحصل الاحلال للذكوات الا بالعتق والثالث ليس كذلك ايضا لو
 كذلك كان يعني ان ياتي بعبارة تدل على اادة افضل وقول القاضية محتمل ان يكون
 من خواصه وبزيادة قوله اني في ما لم يخطني رسول الله ما عذرت اليه
 فعذرت ثم اقر الله هذه الآية فلم اصل لآكم اهاجر صرحت في الخطاب فصحفت
 لانه يبين

لأن الجارية

لانه لم يقل انه من خواصه ^{لها} قوله علم اصل لانه من دليل الخطاب وليس محجوزا وقال الطبرسي
 كان ذلك قبل الخليل في الماهجات ثم نسخ شرط الجهة في الخليل وهو ضعف لان ذلك لانه
 ثم في الماهجات فلا يمت في القيد من الاخرين فلا يولى ما قلناه فان الموصف كما يكون
 للخصيص يكون للنوع **قوله** **قوله** ترجى من ثناء حسن وتؤذى اليك من ثناء **قوله** **قوله**
 من غرتك فلا جناح عليك والثناء ان تقرأ عيني ولا يحزن ويرضى بما **قوله**
 كلتم والله يعلم ما في قلوبكم وكان الله عليا حليما ارجا بالاعتبار يقال ارجيت بالجهز
 وارجيت بغيره لانه ان يجزي واحد وتؤذى في الآخرة بالجهز وعدمه والعبارة بجملتها
 اطلاق من ثناء وتؤذى من ثناء **قوله** مدحوا من ثناء الى الفواش وتؤذى من ثناء **قوله**
قوله فتؤذى من ثناء فلا تقسم لمن وتؤذى اليك من ثناء فتقسم لمن فارجا سورة
 وحديثة ومهمزة وصيغة وام حبيبة وكان ذلك تقسم بينهم ما ثناء وادى ما يشي
 وحفظ وام سلمة ونسب فكان يقسم بينهم فاستدل به من قال بعدم وجوب العتق عليه
 وان ذلك من خواصه انما كان ليعمله من العتق ففضل الله ولما للعدل المثل لا يسيب اليه
 جورا وهذا هو المشهور عند اصحابنا **قوله** ان ذلك راجع الى الله اي ترجى من ثناء من
 الوهاب وتؤذى اليك من ثناء حسن قوله ومن يهتف من غرتك اي ان العتق
 لكان في ربه وبعد استعانة بآهين وايضا لك لاني ايضا ان ترجى من ثناء **قوله**
 وتؤذى لا جناح عليك في ذلك كله ولنا في اشارة الى ان الخبر بين ابناء من ثناء
 وما خير من ثناء اذ فيها المنة اعين **قوله** حزن ومن وضايق لانه حكم طهر متساوي

في ثم ان سويت بينهما وجد ذلك تفضلا واحسانا منك وان دعيت بعضهن على
 بعضهن ان زوجكم الله فظن قلوبهم وقيل لنا شادة الحوازي رد العزلات
 اليك فانه ان عمن بذلك عمن انهن غير مطلقات ورجون انك ترجعن اليك
 وباقى الايات كلها **الشارع** لا يحل للامتناع من بعد ذلك ان تبدل من من الزواج
 ولا يحل حبس الاما ملكك بميتك وكان الله على كل شئ قديرا فاما من من
 يقول انا احلنا لك الاية وهو موصى اصحابنا وقيل يقول يبي من ثناء على الرجل الاول
 ثانيا وان قدما قراءة فاما ما في قوله لا كراهة لعهده وانما يبع بعد ذلك
 تزويج ما ثناء وروى عن غايه انا قال ما قارق رسول الله حتى حال لها اراد
 من الثناء وقيل بعد ذلك فانها باب في الحكم لاصلا عدم التمتع ثم احل في ما عليها
 بسبب قوله من بعد على وجه من بعد التسع الاية كن عنده وانما من تقدم
 اسما من وان التسع في حقه كالباع في حضا من بعد الثناء الاية ذكر في الحديث
 وهي انا احلنا لك وهي ستة احباس غير المأثورة في هذا التباح له فوق التسع الاية
 الجمع من كل جنس اذ ثلثة سم روى عن المعمر ان المراد بهذا الحديث ثلثة النساء فعلى
 هذا لا يكون فيها شئ من خواصم وعلى الاول لا يجوز له طلاق واحدة منهن ولا تبدل
 منها لو ماتت من قوله في الزواج فائدة الاستغراق قوله ولا يحل حبس من طليق
 ان تطلق بعضهن وتزوج بعد لها وان كان ليدل حسن الاما ملكك بميتك فانه لا حصر فيهن
 وقيل انما استثنى من الثناء لا ثناء اول الزواج لاسما وعلى ما قلنا من انما اصحابنا

انما حصر في كل هذه الوجوه لافائدة فيها الا الوقوف عليها والردابة المذكورة
 عن من من ضعيف لحالها الحكم الجمع عليه من جواز تبديلهم لثانته وجواز تبديل
 امته بالطلاق والفسخ **الشارع** واذا نقول لا لا ينعى الله عليه وانتم عليه امسك
 عليك ورجل وانتم الله وتحقق في نفسك ما الله مبدى يوحى الناس والله
 احق ان يحشاء فلما يقضى في بدنها وطوارقها لايكيد يكون على المؤمنين جميع
 في الزواج ادعيا منهم اذا قضوا منهن وطوارق كان امر الله مفعولا روى ان رسول الله
 لم يرد ابن خاتم عند ما انه يحبطها لنفسه فلما علمت انه لم يرد ابنته انكرت ذلك
 لعلها ينها فترك ذلك فان كان المؤمن كالمؤمنه اذا قضى الله ورسوله امر ان يكون
 لهم الحيرة من امرهم فقالت رضىت يا رسول الله فانكحها رضى فدخل بها وساق اليها
 رسول الله ثم عشرين ناسا وبعثهم في حواضرهم ودرعا ما دارا وصين
 مدائن طعام وثلثين صاعا من تمر روى عن علي بن ابيهم في تفسيره ان رسول الله
 كان شديد الحب لزيد وكان اذا ابلا عليه رضى من منزله فبئس حاله عنده فابلا عليه يوما
 قال رسول الله من زله فادأ ونيب بالسنه وسط حجرها حتى يلقى بياضا يغير لها قدح
 رسول الله المايب فلما نظر اليها قال سبحان خالق البزري يا رسول الله احسن الخالقين
 فخرج فجاءه ناس من بني ثعلبة فقالوا لزيد يا رسول الله ففعلت ذلك فقال الله
 ان لم يملك حتى يزوجك رسول الله فقال اخشى ان تطلقني ولا يزوجني فجاها وهذا
 رسول الله فقال ان رضىت تنكحني وتزوجني بياضا فاربدا ان اطاعنا فقال

خطب زينب بنت جحش
 وكانت امها ابيها بنت عبد
 محمد رسول الله

عليك فبذلك واثق الله ثم طلعها بعد ذلك وروى أنها لما اعتدت قال الرب ما اجبر
احدا في غنى او ثوب منك فاطلح في زينب قال فبحثت اليها وهي تخرج منها فلما رايتها
عظمت في نفسي حتى ما استطيع ان انظر اليها حين علمت ان رسول الله قد تزوجها فلما نظرت اليها
وقلت يا زينب ابشري ان رسول الله قد خطبك ففرحت بذلك فقالت ما انا بجاندة
شيئا حتى ادا مرتبة فقامت الى مسجد فخرت الابهة فترجيا ورسول الله قد دخل بها
وما اوله على امرأة من نسائه اوله عليها دئج شاة واطعم الناس الخبز والقم حتى اشبع
النساء فاعرفت هذا فقلنا ان الله نبي في راسه لا يحرم لان الطلاق غير حرام بل يجوز
لا لانه قد اخرج من الله وقل صغارا لا تدعها سبب كبرها وادى زوجها ثم خافت
والذي احضاه رسول الله على وجهه ان الله قد كان اعلم انما من منابذة طرد بها
فلما طردوا وادخلها قال الما صلت عليك زوجك فقال له سبحان الله يقول لك
عليك زوجك فقد علمنا انها تكون من ذواتك عن علي ابن الحسين م وهذا ملحق
لله لا يدرى ما علم الله بهي ما احضاه ولم يدرى عنها التزوج فقال زوجها فلما كان عت
ذلك لا يراه فما تبد الله ثم علم ذلك انما لم يل الطبع اليها وذلك لا يوصف بالاجابة
لكن بعد الاحياء وكذلك كروا خطابه للناس ليا عتبه واما كان الناس يعرفون انهم
ولان الله في تفرجه عا عتبه وذلك من انما هو يصدده من تلتج الرضا وهدا به العن
ولم يعلم ان فلان من جيل عتبه وروى انه احضر ان طلعها ويزان به من حيث احض
استعنه فاذا دحضها الرضا يلد بها صغارا بهن الرضا بالارسل يكون به الطلها

كروها

حيث

حيث زوجها صغارا واذلا مع كروا عتبا مع انه قال اصلك عليك زوجك م انه كان
يريد نكاحا مع مفاد وريد صغارا لستنا نجاهلها في نزل الادعيا من الزنا لانه
عنه على عدم ذلك **فما** ان طلعها عليها بدم تزوج امرأة ابنه فاقول الله لا يبر
لله يتبع من فعل المباح خشية الناس ولذا لا تعقب الكلام بعزله لانه يكون على الرضا
خرج في ذواج ادعيا بهم قوله وتخشى الناس وتخشى فقال لهم طاعواهم عليك بعين
حق والله ان تحتها في ايقاع ادا مره الحضر فله فلما خضر رندا الواحدة اى فرغ من
ارادتها واعطاء شهور منها فصفها فله وكان امر الله مفعولا اى ما اراد الله
ان يكون من فعله لا بد ان يقع لوجود الداعي وعدم الصادق بخلاف ما اراده الله ان
يكون من فعل غيره فانه قد قد اذ انقر هذا فقد استغنى من هذه القصص **كلام**
ان النساء في النسب غير شرط في النكاح فان زينب كان اشرف من دينها ولهذا
زوج رسول الله صياغته بنسب النبي عتبه بالقداد ابن عمه وهو عاى النسب م
ان وجوب الانفاق على الزوج وكيفية الكسوة من الدع وهو العتصم بالانفاق والمقتض
والحظف والاداء ويمكن ان يعنى به السر اذ لم يصرم الادم الى القوة كضم التمر الى الطاهر
لان ذلك وقع في بيان الواجب فيكون واجبا **وجوب** فيها فزوج المرأة لها انا
وعتبه منها رسول الله قد عدم جواز الخطبة في العدة لاسيما انقصت عدتها امر وريد
مخطبها ببدل علم من الكتاب قوله ولا تفرقوا العقد النكاح حتى يبلغ الكتاب اجله
قد تقدم وكن النكاح يقع بلفظ التزويج وجوب كون بعينها الما في استحباب الزينة

لا يقع

عند الزفاف ولذلك قال لا دونه التي منس من او خرسا بخان او دكا ز او دكان
 والخرس الفاس والوكا ز بنا الدار والوكا ز مقدم الحاج **الرفع السادس عشر** في دفع
 السخاخ وهو شام **الاول** المطلق وفيه ايات **الاولى** يا ايها النبي اذا طلقتم
 النساء فطلقوهن اعدتهن واحصا لعدته وانقروا بكم ان يخرجوهن من بيوتهن
 ولا يخرجن الا ان ياتن بفاحشة مبينة وطلق جده ومن سجد حد ودفعت ظلم
 نفس لا تدري اهل الله يحدث بعد ذلك امرا المطلق انقروا اسم المطلق او لا يسمع
 انك لا تفيد وشرعا ان لا ينفذ السخاخ فوات من قبل الخصم والنقل والاولى اولى
 لما تقر في الاصول ولا يقع عندنا ان المطلق لا يملك على التملك بالمال لما تقدم من
 قوله صم واما الخصم كقولنا ان هذه ادفعة بطلان فخرج فلا يكون منكم بالكتاب ايات
 كخطبة وبرقة وغيرها واما يكون من لفظه لكن لا يول بالروايات كقولنا ان المطلق والملك
 او من المطلقات غير ذلك من الباءات والحق العين هنا احوال ليس من موضع ذكرها
 اذا تقرضنا احكام بينهما **قوله** قبل حلف الظالم بالنسيء ونعم الحكم لانه امام امره
 فداؤه كذا ثم وفي الحكم بغيره وهم تابعون له وعن الجاهل في تقديره قل اذا طلقتم فهذا
 احسن الوجوه ولا يلزم حوجه على الحكم على هذا الوجه لانه مما جملته ثم يترفع الركن من
 الكره له لغير راع يدعى البرهان المطلق من غير راع مكره لكونه خلاف السخاخ المطلوب
 ولما رواه الشيخ في تفسيره من علي ابن ابي طالب صلعم قال من نكحها ولا تطلقها فان المطلق
 ليس من الرث من ثوبان وهذا **التمسك** م ايتا امرأة ساليت زوجها المطلق من غير

باب

باب نكحهم عليها وايجز الخجند عن ابي موسى عنهم لانطلقوا النساء الا من بترت فارت
 الله لا يجيب الدواقين والدواقات ومن السبي م ما عطف بالطلاق ولا اسخفت
 نية الامان م فطلقوهن اعدتهن اي لو لم ياتن فادام الشاقي وفيه
 دلالة على وجوب بقاء المطلق في طهر لان الاثرا في الاطهار كما بين وهو مذهب اصحابنا
 والشافعي لكن عندنا لو فعل ثلاث وذلك بطل وعند الشافعي ما بقي العفها فعلى
 حراما ويصح طلاقها او الحرمة فلا ان امر باليئس فيسكن التي عن حدة واما العف
 فلا ان التي لا يسكن النساء ومن شاع الثابت فان التي عن نفس المطلق وقد
 تقدم ان عند المحققين ان التي عن النبي نفسها وخبرها ولا يفسد على الفهاد
 وقال ابو حنيفة ان الافراء هي المحرم فمقد بر الكلام عنده مستقبل عدتهن
 وقيل عدتهن ثم ان هذا العموم مخصوص بامر من احدها غير المدخول بها وثانيتها
 الغائب عنها رذجا غيبته يعلم انطافها من طهر الى اخره يخرج عنها طهر لم يضر له
 بقاءه بجماع فان هاتين بعض طلاقهما من غير نكح وعلى ذلك اجماع اصحابنا ونظرا
 اخبارهم وبقي على الاول ان لا يزوج في سبيل م قوله احصوا لعدته اي اضبطوها
 والكلوها ثلثة افراء وقيل عدوا او فوات الافراء ليطلقوا للعدّة فقل الاقل دابة
 الامر الاجزاء ايتا يتلق بها حقوقا اما للزوج فالنفقة والسكن وامام الزوج
 فالرجوع اذا شاء مع بقاءها الاصح عندنا وكذلك لم يصح من الافراج وايضا الحاق
 النسب لو انفك لا يمكن التمازير في العدة ويجوز تخلفها فيما تقرحها اليه في ذلك **الثاني**

تفاديه العلم بربنا الحقيق ورفان الطهر مع الدم يعلم مع الصلح وقت الحين
فلا يرفع فيه طلاق ووقت الاستحاضه فيقع فيه العتق ذلك وامر سحيا ^{لغير}
وضيحا العدة ميراثا العتق ذلك وامره ويجعل بطلته بما بعد ما يقول
لا يخرجون ^ع انما ذكر سحيا العدة ذكر بعض احكامنا وهي لا يخرجون خارج
الردة الطلقة من البينا الذي طلق فيه الاضافه هنا للاختصاص كقولك بلى
الفرس وكذلك لا يجوز لها البينا المخرج ^{لغير} والله يخرجها المخرج لقوله لا يخرج من كل ذلك
عدة الطلاق الرجعي بخلاف البائن فانه يجوز رجوعها او ارجاعها واستثنى سحيا
من ذلك ابناهن بالفاحشة وقيل هي فخرج لانما لم يحد عليا ومن حق عليا ^{لغير}
في البناء على هله واداهم دسهم وعن ابن عباس ما بان احدهما كقول الشبهة
والاحتمال كل معصية الله فهي فاحشة فخصل كون الاستثناء من الاول لما قلناه ^{لغير}
ان يكون من الثاني في قوله لا يخرج من البيا العتق في البيا اي ان حرمها فاحشة وقوة
لكل النقل ^{لغير} ثم انتم بين تلك الاحكام المذكورة امور معدودة مقدرة
واجبة الوقوع وان مع مخالفتها بسخن الدم والعطاش لقوله فقد ظلم نفسه ولب
ملزم لها ^{لغير} قوله العمل الله يحدث بعد الانساى بعد الطلاق امرها الرجعي في
المطلقة والرجوع عن قوله الاول على المقادير وهو كالتقبل لعدم الاطلاق والمخرج
من السيوت وفيه لا يلزم كون المراد من الطلاق الرجعي كالبائن ^{لغير} ^{لغير}
وسلم عن قبيصة بن ميثم بن سعد عن نافع عن عبد الله بن عمر انه طلق امرأته ^{لغير}

تلقه

تلقه واحدة فامر رسول الله ان يراجعا ثم يسكنهما في نظير ونحوه عند خيبر ^{لغير}
يجعلها في نظير من حيثها فاذا اراد ان يطلقها فليطلقها حين نظير قبل ان يراجعا
فذلك العدة التي اراقه ان يطلق به النساء وروى البخاري عن سليمان بن حمر
وروى مسلم عن عبد الرحمن بن بشير بن قهر كلاهما عن شعبة عن ابن سيرين قال
سمعت ابن عمر يقول طلق ابن عمر امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للسبع فقال
نره فليراجعا فاذا طهرت فليطلقها ان شاء الله هذه الرواية اشارة الى ان شرط
الطهر في الطلاق وفي الاول اشارة الى ان لا يهرجا في رجوع واجب الغناء من الجور
على وقوع طلاق الحائض ما كان حراما لجهدين الحائضين من حيث قوله فليراجعا
في الثاني وفي الاول امران يراجعا والمراد بذلك وقوع الطلاق وفيه نظر فانه
لا دلالة في ذلك لانه كما يجعل الامر المراجع وقوع الطلاق يجعل ايضا امر المراجعة
التسكن بمقتضى العقد وبقاء الوفاية فان من طلق طلاقا فاسدا وطلقاته
واضع فاعزل رجوعه صحيح ان يقال له راجع فليكون المراد المراجعة العتقية لا الصلح
بينى بالطلاق ^{لغير} فاذا بلغن اجلهن فاسكوهن بمعرف او فادوهن بمعرف
واسندوا مدى عدلي مستكم واقم الشهادة لله فليكن يوم عليا بمن كان يؤمن بالله
واليوم الآخر المراد بالاجل هذه العدة ومراره بغيره مفاديه ومشارفها نقصانها
انقصاؤه والامكان للزوج رجوع فها ^{لغير} اجوز الرجوع والعدة والميل اشار بقوله
فاسكوهن بمعرف اي بحسب عشرة وانفاق مناسب قوله فادوهن بمعرف بان ^{لغير}

حتى يخرج من العدة **بين** منكم لا يغيره عرفان براجمائهم بلكن تطول بالعدة
وقصدا **للمساواة** **م** قوله **واحد** واذى عدل منكم قبل هو راجع الى **الرجعة** قاله
الشافعية وذلك عندهم على التقب ونقل عن الشافعي وجبره قال اصحابنا هو راجع الى
الطلاق وذلك على الرجوب وهو المروي عن ائمتنا **م** لكن الكلام في الطلاق فكانت
ذلك فربما **م** انه على وجه لا يقال انه راجع الى اصله لان المراجعة لا تارة اقرب من
الطلاق **م** لا انقول الاقربية لو كانت من جهة كان عوده الى الفراق كونه قريب اول ان
قلت ان الفراق هنا ترك الرجعة وترك النسي لانحتاج الى الاستشهاد لكونه فاصلا بعد
وقوع الطلاق فلما لا رجوع الى الفراق قلت انما ذكرتم من اعتبار القرينة
هو عين مرادنا هو خروج عن دعوا كون القرب مرجحا **م** رجع الى القرينة واذا كان
الاعتبار بالقرينة فهي اصله في الطلاق لاحبا من الاستشهاد فإزالة الاحتجاج بحجوا
وقوع الفراق في وقوعه وعدم احتجاج الى طريقا سائرا لو ادعى وقوعه وذلك بالاستشهاد
او ليس غيره اما اعتراف الوقت بخبره عدمه او بعضها فيجوز ان يتم عدم علمها او رد
المعين على الترخيص بخبره ويكون التراجع ومع رخصة لا يستبعد رجوعه الى الطلاق وان
كان بعيدا مع وجود القرينة وعدم الفصل بجملة **م** احسنه فان القضية واحدة وتظهر
في الكلام ان يقول الرجل لو كمل اشترى من فلان سلعة كذا وبيع على فلان سلعة كذا
ما قبض الثمن وسلم الى البائع وادعى السلعة الى فلان واستند عليه ذوى عدل فان
الاستشهاد يعود الى الاحتجاج به الاستشهاد وهذا مع انه يمكن عوده الى الاستشهاد اليها مع ان

قلت

قلت عوده اليها ليست لهم لنا ذوى الطلاق والرجعة في وجوب الاستشهاد او استحبابه انهم
لا يقولون بربط الوجوب في الطلاق والاستحباب في الرجعة فلما فتح يكون من المجاولات
التي بينهما العشرة الطاهرة بتفصيل احكامها ما ان يكون بالطلاق الرجوان فمع فدية **م**
تجوانا لتترك يكون في الطلاق ومع فدية جواز يكون في الرجعة ثم امرت ما فائمة الشهادة
لغة القرينة او لهية فاحيانا دلالة المستفاد بالامر هو المومن ما بقية اليوم الاخر **الشافعية**
والطوائف يتوحدون بانفسهم ثلثة فرق **م** لا يحل لمن ان يكون ملحقا بالله **م**
ارضاهم ان كن يؤمن ما بقية اليوم الاخر ومعللين احق به من في ذلك ان ادا
اصلا فالحق مثل الذي عليه من العرف للرجال عليمين ورجعوا الله عز وجل حكيم
استفيد من هذه احكام **م** ان عدة مستقيمة الحين ثلثة اقراء وليس على عموما
مخصص بالمعدل من كاتبة ان غير المدخول بها اربعة عليها وكذا الايسة والصغير
وكذا الحكم مختص بالحرة فان الامتدعتنا قرآن اذا كانت مستقيمة الحين ولما كان
القرء مشترك بين الطرفين الحين لا طلاق عليها املا على الحين فلعول على الصلوة
ايام اقراءك واما على الطهر فلعول الاعش **م** في كل عام استجابتم غفوة لشدة افضاها
بحزم عزايكا مودعة مثلا وفي الحق فتمتد لما ضاع فيها من قربة ناسا كما اختلف هذا المراد
الطهر او الحين قال اصحابنا والشافعية انه الطهر **م** قوله فطلقهن عند
و قد تقدم ان الطلاق المشروع لا يكون في الحين **م** قضية ابن عمر قد تقدم ذكرها
ولت على انه الطهر **م** انه ثلثة فرق والحاق النسا بالبعد وراى به المذكور والحين

والطهر عندكم

يحمل من امره فبرادى انما نزلت الابهة السابعة وعدة ذوات الاقل قبل ما
عدة الاى لم يحض نزلت هذه الابهة واختلقت فأتى شين وقعت الرتبة قبل في
كون انقطاع حيض من كبرام لعارض قبل في حكمين فلو يدروا ما الحكم من ذلك
موا في كذا هب كثر الاصحاب من كون الابهة لا عدة عليها لما رواه جماعة منهم بعد
الرجحان من الحاجة عن من ثلث مرفوعة على كل حال التي لم يحض ومنها لا يحض
قال قلت وما حدها قال ما الذي لها اقل من تسع سنين والحق لم يدع شيئا والحق
قد ثبت من الحيض ومنها لا يحض قال قلت وما حدها قال ان كان لها حسن
سنة فقل هذا تكون العدة المذكورة اعني الثلثة الشهرية من سن من يحض
وانقطع عنها الحيض لمرض من مرض او منقطع او غير ذلك سواء كان ذلك انقطاع
مع الثلث في سنة او لا مع الثلث في سنة او مع الثلث في سنة او مع الثلث في سنة
او لا للثلاث بل مع القطع باقطة بعد انجز بسببه وهو ما لا يقول والد الذي يحض
فقل هذا يكون المراد بقوله ثم والذكي يبرأ أي حمل من صفة الانثى وهو
انقطاع الحيض امام الرتبة ومع القطع عدتهن ثلثة اشهر ليكون ح في الابهة
دليل على عدم العدة على الابهة الصغيرة ولا على وجودها ثم الحق ان لا عدة
عليها لان الغاية والحكمة في شرعيتها العلم باستبراء الرحم وهو متحقق فيها والثالث
وهو قول اكثر الفقهاء وهو قال السيد المرتضى رحمه الله ان الابهة لا عدة
العدة لان السن وان المراد بالذكي المحض أي لم يلحق بالسن الحيض عدتهن

ثلاثة

ثلاثة اشهر حذفت الخبر لانه لما تقدم عليه واحتج بوجوب الاقل سبب النزول وهو ان
ابن كعب قال ما روي ان عددا من عددا النساء لم يذكر في الكتاب الصغار الكبار
واكثر الاحوال فتمثلت الثلثة انما روي ما ذكره من الاصحاب من الثلث في ارتفاع الحيض
اقل ان اربعين لان الرجوع في الحيض من البهرت والحجاب من الاقل ان لو كان المراد ما ذكره
اقل ان جعلت ولو قبل ان اربعين لان سبب النزول كما ذكره بوجوب ذلك لان اربعين
لم يثبت في عدة من بل جعلت من الثلثة انما روي ما ذكره من الاصحاب من الثلث في ارتفاع الحيض
والا في بغير من الحيض من ثلثة اشهر ولا في النساء بوجوب في بغير احتكامهن العجايب
العلماء فكان الخطاب لهم بالاشهر لانهن ما خذن قوله ولايات الاحمال الجليلين
مدة وضع الحمل فان كان الغرض في تعدد مصدر هذا الاختلاف فيرى الطلاق وهل
هو كذلك في الوفاة مضى ان لو تقدم الوضع على اربع اشهر وعشرا تكون العدة
لذلك لم لا قال اصحابنا بل بعدتها اربع الاجلين وهو قول علم وابن عباس قال
الفرق بين الاربعين والاذكي بالاذل محتج بهم من الابهة احتج اصحابنا بغيرها في عدم
سما الذين يتزوجون منهم ويذرون اذما فقد دخلت تحت عامين ولا وجه للجمع
بينهما الا بالقول ما بعد الاجلين وبطريق الاحتمال ولا خصاصا في الوضع بالطلاق
ولو سلم عمومها في خصوصها باجتماع الاما حدها قبل المعصوم فيهم وقال المجتهد في الوضع
عمومها بالذات وانما عجزها بالعرض وهو قولنا تنبأ العام وهو الذين والمحا فقل
على العموم الاقل والى لان الحكم محلل بالوضع الموجب لبقاء الرحم من ما السبب الذي

الحكم منهم

فلو كانا يتزنا جلا لا يتأخره من ذلك فقد بها تحضير وتقدم بناء العام على الخاص
 والاولى رجع للاشاق عليه والحياب عن الدل بانه لا فرق بينهما عند الاصليين ومن ثمة
 بان العلة حاصله على قطننا ايضا على اننا تمنع ان الوضع على ذلك الثالث بابا التحسين والثبات
 معا دليلا فلا فرق بينهما **وهنا قوا** بل يتضمن احكاما اثنان يتبين بالوضع بعد
 المخلوق ولو لم يلحظ **انه لا يشترط في المحل القامية** فلو وضعت علة ما ثبت **حاجم** وشك
 حاملا باثنين فوضعت واحدا بانه لا شك حتى تضع الاخر الا ان يكون السكاح
 للزوج بعقد جديد **ان** ان الوضع للزوج يتبادر فيه الحرة والامتناع ولا يشترط عدة
 الامتناع فيها النقص فلو فرض **هو الله** اي من الرجال والنساء في احكام العدة يستعمل
 عليه اصوله **الحام** مستملا ايما الدين اصنوا اذا تكلم المومنان ثم طلقوهن من
 قبل ان تمسوهن فالكلم عليهن من العدة لعقد ولها لغيرهن وسرجهن
 سراجا جلا هذا فريد **ان** السكاح لم يخفى في القرآن الا بمخبر العقد وهو دليل على
 حقيقة فيه عزما ولا بدوا يستعمل في الوطى كان تعريضا بكونه حقيقة في لغة لا شرعا
 لان من ادب القرآن التعريف بالملازمة اليها سنة والمقاربة والعش **ثاني**
 والدخول والوطى لكل كناية وليس المصريح فيه لغة الا **السيك** ان المراد بقوله من قبل
 ان تمسوهن اي تعفوهن فليس الخلقه الخالصة عن ذلك تامة مقامه فاسطحا
 العدة واستقر المهر جلا علة لا يهين **في** قوله فالكلم عليهن من عدة
 تنبيه على ان العدة هي التزوج لا تملك الرجوع فيها لا بعد ما اذ الرخصة وان كان

لها حق النقص والاسكان لكن حقا قوي لان المنع من التزوج بغيره لاجل الاثما
قوله بعد ذلك اي بعد ما عجزت عن التزوج عددها من عدتها المذاهم **قوله**
 كقولك كنهه فاكنا لا ورنه فان **ان** امره بالتمتع ما عدا التوبة لا منه **قوله**
 للمعصية عند الاكراه والمراد بضع المهر لا امره بغيره لعدم **قوله** بل بالتمتع ما عدا التوبة لا منه **قوله**
 اجبا على المراد به الاخراج عزله لعدم وجوب العدة هنا فلا يجب الاسكان ولا يهين
 جبلاى من غير اضراء ولا احتلال محي والابنة صريحة في عدم وجوب العدة على
 المدخول **فيها السابعة** والذين يتوفون منكم ويذنون اذاجا يترى بصن
 ما يغفون اربعة اشهر وعشرا فانما باعنا اجلين فلدجاج عليكم فيها **قوله**
 والله بما تعملون خبير الذين يتوفون مبتداء وترى خبر من مبتداء **قوله**
 اذاجم يترى بصن حذف لقرينة قوله ويذنون اذاجا **قوله** والكلام **قوله**
 يتوفون منكم ويذنون اذاجا اذاجم يترى بصن **قوله** والمبتداء الثاني مع خبر خبر
 مبتداء الاذل وقيل ان العدة يراذاج الذين يتوفون **قوله** المضاف اذاجم **قوله**
 اليه مقامه وفيه نظر لانه لو كان كذلك لم يحتج الى قول ويذنون لانه يعلم من
 تائيد الضمير وتأيد الشراعية لانها غير الشهود والاثام ولذلك لا يستعملون **قوله**
 المذاهم كونه فله قطع حتى اتم يقولون صحت عشا ويذكر عليه **قوله** ان التيمم لا يغسل
 ثم قال ان التيمم لا يؤمر اذا عرفت هذا **قوله** **الحكام** **قوله** انها ناسخة للذين
 التي بعد ما في الترتيب وهي قوله والذين يتوفون منكم ويذنون **قوله** ان التيمم لا يغسل

البيان

لادراجهم متاعا لا يحول عنها اخراج فان ذلك كان في اقل الاسلام اعني العدة
سنة والنفقة والاسكان ثم نسخ وهو قول في حقيقته وعند الشافعي الاسكان
ثابت لم ينسخ وقال ابو مسلم الاصفهاني حكمنا في هذا الحامل وقال شاذان فيهما
العامر وابو حنيفة اذا وقع الزوج بغير نية وانفق الوعدة علينا فالحول وان لم يرض
اذا اشيع الوعدة من الاتفاق كان لها ان يقرضه ونفسها كيف شئت بعد الاربعين
اشهر وعشرا والقول ان نفقة الإجماع على طلاقها نعم تنفذ الية الوعدة للزوج
فقد فقها، العادة انما مشروعة ايضا بآية الارث من المهر او المهر والطلاق
لا ودية لو ارثت وعندنا الوعدة جائزة لها وان كانت وارثا لما في من جواز الوعدة
للو ارث ٣ انما عانت في الدخول بها وغيرها الكثرة والحائض والحامل لا يبد من الطهر
كما تقدم ذلكا حكمنا ثابت في الدائم والمنقطع على الاخرى وهل حكمنا ثابت في الامنة
كما في الحرة لا خطاب فلان بعض احرى في الامنة عومنا وهو قول الشافعي والاصح
وبعض جعل عدتها نصف من ذلك وهو لا فقي امام الولد في موت سيدة
حكم الامنة غير ثابت فيها قلنا لكونها حال الاعتداء حرة ٣ هذه العدة
ليس فيها اتفاق ولا اسكان قلنا ان ثبتت حيث شاء الله ثم يجب فيها الحداد
وهو ترك الزينة لقوله لا يحل لامرأة ان تزني ما بقدر ليم الا ان يحسد على متبكر
من ثلثة ايام على الارواح اربعة اشهر وهل في الاعتداء في الامنة قبل ثم لم يرم
الحديث وقيل الاضالة الدابة والحديث عن قنم كاداه وزادة الحرة ومبكرة

كأن الحامل

تحد والامه لا تحد

عم العدة في الطلاق صيها وفيما لا السبب ولا يباخر حبيبه اما هذه الحائض فبندها
الموت والغائب يلزم الحيز ولو جبر احد فاس لا تخلف يكن في عدة الطلق لكن
لا تنكح حتى يثبت الموت باحد من عدلين او بشياع ٥ على بعضهم التقدير بالعدلين
اشهر وعشرا بان الجنين في السبيل لا يمر بجر ثلثة اشهر ان كان ذكرًا والا ربعا ان
كان انثى فاعتبرا فقصه الاحلين ويزيد على العشر سنطها اذا ادر بما يضعف كونه
في المباري فلا يصح بناء قوله فاذا بلغن اجلهن اي نفقن اجلهن فلا جناح
عليكم فيما قتلن من التعرض للارواح وعدم الحداد وغير ذلك اذا قتلن ذلك المهر
اي الوجه الذي لا يكره العقل ولا الشرع يدل بغيره على وجوب الاسكان وعليهن كونه
خلد في المعروف الشابعة الطلاق مرتان فاساك بمروفا وشيخ باحسان وقال
اصحابنا والحنفية المراء التعلق الشرعي بطلاقه بعد تظليعه على المهرين كقولهم
ثم ارجع البصر كونهن اي كوة بعد كوة ومثله لبيك وسعد بك فلذلك قالوا الحج
بين الطلاقين او الثالث ببعده واجتاحت اصحابنا بعد اخبارهم التمس وهذا من اهل
البيت بما روى في حديث بن عمر ان رسول الله قال انما السنة ان تستقبل
استقبلا فطلعتا لكل مرة بطلاقه وان هذا الكلام اعني مرتان ليس اجابا
والا اذم الكذب فيكون محض الامرائيكن الطلاق مرتين وضد قوله من دخله كان
انثى اي يجبلان تزويجه ثم ان اصحابنا لما حكموا بجهنم الثلث المرسلة او الثلثين
المرسلتين وان ذلك ببعده اختلفوا في ان يهرل بغير واحدة بقوله طالق وتلقوا

قالت الشافعية المراء التعلق الشرعي
اشان لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم
الثالثة هي ان ٣ او تسريح باحسان

والنفس لا يقع قال جامع بالأقل وهو الحق لأن قصد الكل قصد لكل واحد خزانة
 قالوا أحدا من مقصود صادرة من أجلها في محلها ويكون واحدة وهو المطلوب قال
 جامع بالثاني للفرق بين الجملتين منها عن كل فرد عند تحقق في الأصول فائدة قوله
 الطلاق مرتان يدل على شريته الرجعية لأن الطلاق المطلق غير مقصور على
 لأنه لا فائدة في النكاح ولا النكاح هنا وهو مثل الأمر بالحق المتوقف على الملك
 فهو من باب دلالة الإقتضا، قوله فإناك مبرور فإى على وجه ما نرى وهو كناية
 عن ردتها إلى النكاح أما بالرجعية إن كانتا العدة باقية أو ما سببها العقد
 إن انقضت واختلف في معنى المتيقن بالإحسان فبطل هو الطلاق الثالث لما تقدم
 من قوله وقال السدي والخفياك هو ترك المستدة حتى تبين بانقضاء العقد
وهو المردى من ق ومن عليها السندم وهو الأصح لأن الطلاق لا يقع عندنا بأية
إلا بالبرصم الثالث فان طلقها فلا محل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان
 طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا أن خلعا أن يفتيا أحدهما لله وذلك حدود
 يبينها القوم بعلوم هذا إشارة إلى الطلاق الثالث وهو قال في دبر عليها استتم
 والسدي والخفياك النظام وقال مجاهد هو يقصر قوله أو يترجم بأجلان فان
 ذلك عنده هو الثالث ويدعى الطبري والحق الأقل إذا انقرض هذا فحكمنا أحكام
 مدلول الإبراء إذا طلقها الرجوع عقب الطلاقين لا فائدة والإسكان بعد هذا
 طلقها بالثمة حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره ذلك المطلق وهذا الحكم عندنا أيضا
 محض

فكأن فاسدة قلنا
 انتهى من الجملتين

محض من ما بعد طلاق قال ذلك محرم في الثاني سببا بدو الطلاق العدة هو أن يطلق المعلن
 لها على الشرايط ثم يراجعها في العدة ويلاءها ثم يطلقها مرة ثانية ويصير كما دخل
 أولا ثم يطلقها ثالثة فإذا فعل ذلك ثلثة أودار حوت عليه عندهم بدا بشرط
 في الرجوع الثالث شرط الآخر أن يلاءها بالعقد دائم فلو وطئ بالانقطاع أو بالملك
 أو بالتجمل لم يقربا إذا كان العقد بغيره غير كأن الوطئ لعقل على الله عليه ولا حكم
 لو فسر فاعترض لما عليها عبد الرحمن بن الربيع بن قيس الواء فقالنا إن له حديثا كحديث
 فقال صلى الله عليه وآله أنه يريد أن ترجى إلى فاعترض حتى ينفق عيشته عيشته ويدون
 مطلقه بقدرها السنة الشريفة واقصر من المسبب على غير العقد عدا بالادقما
 والرجاع على خلافه ويمكن تفسير النكاح هنا بالإضا به فيكون العقد مستفاد من لفظ
 الرجوع أن يطلقها وهو بالغ مسلم فلو وطئ صبيا أو ضالا أو زنا أو لم يجز الوطئ
 في البطل وهو مستفاد من دون العيشة نعم لا بشرط الإزالة المراد بالعيشة اللذة
 وهو يحصل من دون زنا الوطئ حراما بعد عقد صحيح كالوطئ بها بما أو مع المحض
 هل تحلل أم لا إشكال قال مالك أن الوطئ في المحض لا يحلل وإن أوجب العدة وكل
 المهر النكاح والعقد بشرط التحليل أي بشرط أن ينكحها ثم يطلقها التحلل على الرجوع
 الأقل قال الأكثر على أنه فاسد وجوز أبو حنيفة مع الكراهية وعنه أن آخر التحلل
 ولو يقر طهر فلا كراهية قوله فان طلقها أي الرجوع الثاني فلا جناح عليها أي على
 الرجوع والرجوع الأقل للمراجعا أي يعقد جديد وهو لا يفسد الزوا كان مشروطا أيضا

عيشته ويدون

قولنا اني ترجع عقبتها بغير اذن الاول مما يظهر من اخلافا انها بينهما من الله
 في حقوق الزوجية وذلك ليس بشرط في صحة العقد كحواذا العقد من الطرفين فالتن هنا
 على صحتها وهو الاعتقاد الرابع لا ينعني العلم في العواقب من معلومات الا انه
 واعلم ان رجوعا من قولنا ان قلنا ان العقد المحلل ما يما لا يفسد قطعا ولا يفسد
 لعدم دخول الطلاق فيها **تم** هذا الحكم وهو الجرم فالتاثير المانع للخلع في حق
 اذا الامسك به في غير ما قلنا ان يقتصر الى المحلل سواء كان رجعا او غير رجعا
 بذلك من السنة الشريفة وبان اهل البيت عليهم السلام **السادس** فاذا طلقتم النساء
 فليعلن اهلن فاسكنوهن بمجرى ما وسرجهن بمجرى ما يعرف ولا تكون من اهلها
 ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه بلوغ النبي هو الوصل اليه بعد يقال للدخول وهو
 الاتساع فالمراد هنا والاجل بقا المدة كلها وانتهى وقتها او فاما انما في الاربعة اذا
 فادبنا منها العدة لان بعد انقضاءها امساك فاسكنوهن اي ارجعهن الى
 النكاح وارجعهن اي ارجعهن على حكم العدة ويكون الامران بالعرف في كل
 وجرا من ارضه ولا خلاف في ادا امر الله وهذا الحكم قد تقدم لكنه اعاده للاصحام
 بقوله ولا تسكنوهن هنك لا ايلا ترجعهن اعادة الاصول ومن كالمقضي والمقضي
 لو اسكنوا في المدة في حالكم تكون ذلك مكروها فاما قوله لتعذوا اي
 لتظلموهن بالتعويل عندكم وبالجملة الى الاخذاء بالبر واللام مغفرة البضائر
 المراد تيسيره ومن يفعل ذلك اي الامساك بالضرر فقد ظلم نفسه ايضا عما في الامر
 دعتان

واستحقاق العقاب **الناشرة** فاذا طلقتم النساء فليعلن اهلن ولا ينعني
 ان يسكنوا رجعا اهلن اذا تراخى بينهم بالعرف ذلك بوعده من كان منكم بومن
 ما بقه باليوم الاخر ذلكم اذ كنتم تعلمون ذلك يعلم وانتم تقولون البائع هنا هو الموصول
 الى الشيء تافا والاجل هو المدة كلها فسد دل سيات الكلامين مترادف على البليغين و
 العضل بالضا والمحبس الضيق ومنه عضلنا العجايز اذا نشب سبها فلم يخرج
 قيل ذلك هذه والاولياء لما روي عن معقل بن يسار عضل اخيه ان ترجع الى
 زوجها بعد طلاقها فترك وقال السدي فترك في جابر بن عبد الله عضل بين
 عم لم يستدلى الشافعية بذلك على ثبوت الاولانية على الزافة وانما لا ترفع نفسها الا لو
 تمكنت لم يكن لعضل الولي منصرفا ببقاء العاصم وقال الرازي ان الخطأ لا يرفع
 لعطل وان طلقتم النساء فلا نه لا يرفع عندنا البالغ الرشيد لاسناد النكاح اليها
 في قولنا ان يسكنهن هنك هذا يكون المعنى لا ينعزلوهن بان ترجعهن عند موتها انقضاء
 الاجل لا لرجوعهن من قبل الضرر ومنه من الرجوع وهذا امر كلامه وفيه نظر من
 ان هذا المعنى على قوله قد تقدم اعادته تأكيدا والتاسيس ^{فيكون} اهلن فليعلن اهلن
 هو ادراك تمامه والاجل حصره والمدة تحمل البليغ على المقاربة لان ذلك لدليل وهو
 الاخر بالامساك ان النكاح في العدة باطل والحطية فيها حرام وعلى قوله ما هم وقع
 النكاح الحطية في العدة فلا يجوز رجوع النكاح الى المنع من الحرام والباطل لان العضل
 على ذكره يستلزم احتواء المراجعة والاصل عدمه صفة البر فافان الامسك ان يكون

الشافعي

عدوى عن الظاهر من غير ضرورة
 فلا يبرر هذا البليغ في السابقة
 على المقاربة

الخطاب للطلقة من نكاح العسل للنساء لا بالبراجنة في العدة بل بتدبيرها وظلما ويكون
ذلك بعد انقضاء العدة ونسبة الخطايا ذاتها التسمية التي باسم ما قبل البر على
وجه الجازم قال الرازي ويجوز ان تحمل العسل في الابد على الجرح والحمل والحيض
ومني الزوج دون ما يتلن بالجلد لان العسل هو الحبس للمنع والضيق فهذا
الوجه حسن فكذلك تكون الخطاب حلالا ولما ولا للزوج الملاقاة كلامه لكن
ما قلناه لغو اذا علمنا ان اول قوله ذلك اي خطاب المذكور ويحيط بالزوج
لانهم هم المنفعلون بردون غيري كقولهم هدي للفقير وقوله لكم اي علمكم
ما ذكر انكم اي انفع ما لم ينفعكم من ذلك لانهم تسمي الخطاب للطلقة
وفيها به واحدة وهي قوله ولا يحمل لكم ان تأخذوا ما استمروا من شئنا الا ان غلب
الانبياء حدود الله فان خفتم الاضياع حدود الله فلا جناح عليكم فيها الا ان
تبر تلك حدود فلا تشددوها ومن يتعد حدود الله فاعلم ان ذلك هم الظالمون والخطايا
للزوج حلال ثم شناه بالنسبة لكل من جرحه والمراد بما يتصور من المسود
والضيق ان خفتم للحكام لانهم الامور بذلك ورومان جليل بيت عبد الله
اي كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس كانت تبغضه وحبها فان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت اي قول لا انا ولا ثابت لا يجز راسي
ورسها شئ والله ما اعيب لمه في بين ولا خلق ولكن اكره الكفر في الاسلام
ما الجففة بعضنا الى بعض فاني انا فابتعدا قبل العدة فاذا هو انتم

سواد

سواد واقرهم فامروا جميعهم وها قد ثبت الابد وكان قد صعد بها خذيع فقال
ثابت يا رسول الله مرها فلهذا ما لا يجوز فقط فقال لثابت خذ منها ما اعطيتك
وفل سبلها فاحملت منها ما هو خلع كان في الاسلام اذا عرفت هذا فها قول
ا دللت الامة الكريمة على عدم جواز اخذ شئ مما امره البناء الا في صورة الاخذ
وهو ان تذكر المرأة الرجل فتبذل له صداقها او غيره او الصداق مع غيره لغيرها
او يطلها بذلك فيجب له الرجوع على الفور الى مطلقها ويسمي خلعها ايضا في المرأة
كاللباس لقوله ثم هن لباسكم وانه لباسهن فها خلع اللباس اذا
كانت الكراهة بين الزوجين خلعاً وان كانت منها ما ليس بالمبارات وبخلاف
حكمها بوجوه اما ذكر من اخذ صداق الكراهة بالزوج في الخلع كما دل عليه حديثي
والمبارات الكراهة منها كما دل ظاهر الآية ان المبارات لا بد فيها من الانقاع
بلفظ الطلاق واما الخلع فيه خلاف في القولين الاتباع احتياطا لا يجوز في
المبارات اخذ الزا بد فيه وكراهة بوجوه والسبب في الاحتياط لا يجوز الا بعد
الكل ولا الزا بد وكافه نظر في قوله ما اتيتوه من بعض هنا يجمل التحقيق قوله صلى
الله عليه وآله في حديث ثابت لا حد يفسد فقط لا يمنع الزا بد لا نكاحية حاله
زوجا فان لم يطلب سوى الحد يفسد الطلاق يقع بالقدرة ويعيد فائدة الخلع
والمبارات وحكمه حكمه في اخذ الزا بد وعدسه في ثبوتها شرعا في الطلاق من غير
فرق فيلجج الخلع فانما لا دخل عليك من نكاح ولا وطيق تراش من

فقد قال ما تقولين قالت نعم
وان يدعيه قال لا
حد يفسد

عمارة مجنون الخلع فان اكره العتق
في جواز الزا بد

كونه الحق عدمه بل يجب ذلك بحسب ما ذكره المالك المحقق والخبرة وقبح الضيق على العا
 مع ذلك **الحكاية** في هذا الباب فربما يردونه لا يبيعون البيع الرجوع الا ان ترجع الله
 في البذل والعدة باقيد فلان يرجع ان يرجع **يرد على قوله** لا خلاف عليها سوال
 وهو الزهري يعطى ما هو لها فاني جناح عليها في ذلك يعني منها واجب برجه اجاب المروني
 وهو انه لو خص بالذكر لادهم بها عاصيته وان كانت الحذيرة لجانبة فبني الاذن
 لها ليدبرهم ان كانا في المحنة على الاخذ والعطى جواب الضراء انك لو لم تقم ببيع
 منها الاول الرجاء والاخراج انما هو من الملح ودون العذبة فجاز الاشاع **م**
 ما قال الراوندي ايضا الذي يلبس بذهينا ان البيع للطلع هو الاول لكانت المرأة
 عاصية فواشتركان في ان لا يكون عليها جناح اذا كانت تعطى ما كانت تقص من الزوج
 فيه الا ثم فنزلت قبلها اذا اعطيت ما يطول الاثم ثم احتاجت الى مثله
 ذلك انما ينافى مقتضى الاثم بان اخذت كانا الواثمة على العشور
 والامر لا يثبت وكان عليها جناح في العشور بحيث عتبت بالافشاء **هم** ما خطر لهما
 الضيق وهو انه لما كان السخاخ متعبا فيه مستعدا بالبريد بما الى الرجوع
 فالساعي في دفعه على حد الخطيرة والجناح فالمرأة لما بذلت العذبة ورغبت في رجوعها
 فقد ساركت في ذلك فذلك الفعل المرغوب فيه المستعد بالبريد بما الى الرجوع
 بالظاهر كراهتها فحق عليها الجناح لوضع الافشاء **لا يعمل للرجوع** اخذ العذبة
 لو كان هو السبب لكانت هي البان يكرهها بالقبض فحق عليها الجناح على كراهتها

لا قبذل العذبة واستفد من قوله انما اخذت بما لا يقع ذلك من البيع وان
 لا يرد من العاصية لا قضاء عقودا لما عتقتا العلم بالعرضين انه يكون مملوكا لها
 ايضا لعدم جواز التصرف في ملك الغير ليشيع هذا الباب هذه الاية وهي **انما**
الذين امنوا لا يعمل لكم ان تروا الضاء كرها لا تعصوا حق الله فيها بعض ما
 اقبلوه من الايمان يبين فيها حاشية معتبرة اشتملت هذه الاية على احكام **ثلاثة الاولى**
 التي عن اصل الزوج مع عدم القيام بجوفها وعلى وجه المضادة فباحته تروى فيها
 فلهذا لا يكون كرها منصوبا على الحال اي من كانها كذلك والمصدر محتمل الحال
 وقيل كان الرجل اذا مات لم يقرب من ايادها او حرم عن اثره التي تدر عليها
 وقالنا نحن بنو من كل احد فقبل لا يعمل لكم ان تروا الضاء كرها اي تأخذون
 على سبيل الاثم كاحتياز المحدث ومن كانها كذلك على قرأت كرها ما يصح
 او كرها على قرأت كرها ما يقسم فلهذا الاقل المورث يفسها وعلى الثاني ما لها وقيل
 الخطاب للادوية والافتراب لانهم يسيرون المرأة العريضة من الشروع ليكون ما لها ام
 من غير مشاركت **الثاني** قوله لا تعصوا حق الله فيها اي يحبسوهن عندكم لا يرغبن فيهن بل
 مضادة لقصدن ففسها منه بالبريد بعضه فظاهرها يدل على قول ابن المسيب
الثالث انما مع الايمان بالافشاء يحرم عضلها فقبل الفاشية الزنا سوء العيشية **وقيل**
 وشكاسة الخلق ما يذاهل الفرج والافشاء الاقل فاذا ثبت ذلك منها شرعا ما بان
 حبسها ومضرتها القصدن ففسها وقيل لا يصح ذلك بوجوب التحريم قال فائدة **الباب**

النظر وهو تشبيه الرجل رجلاً الكوكب وادعى او متعلقاً عليه وقد يظهر منه واحد
 الحجاب انما مضاعفاً واشتقاقاً من الظهور وكان ذلك طلاقاً في الجاهلية فناء الاسد من حجب
 لكن يتبين له الحكم عليه لا يجوز ذلك فيما يات ^{هي قوله} في حديثه **فانزل** سورة محاربة كسر اللام
 وفتحها قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها ونسكت الى الله والله يسمع تحاور
 ان الله يسمع البصر الذين يظهرون منكم من مناسبتهم ما هن امتنا ثم اننا منهم
 الا لا في ولدنا ثم وانهم لا يقولون منكم من القول ورواها **واذا** الله لبعض عفو
 والذين يظهرون من مناسبتهم ثم يعودون لما قالوا تحجبهم بقية من قبل ان يفتانوا
 ذلكم توغيطون يريد الله بما تظنون خير من لم يجد فضيا من مناسبتهم من قبل
 ان يفتانوا فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكناً ذلك فوضوا به الله ورسوله **وتلك** ^{الله} **فخذ**
 طلاقاً من عذاب الله تعالى في قوله **فخذوا** من الصواب اى عبادته جاز
 الى الله صلى الله عليه وآله فقال ان اوساً بن زبجى وانا شاذل من عذري في ذلك
 عذري فخرت بطنى اى كثر ولدى حيلة البكا **والا** الى جنته صفوا **والا** ^{الله} **فخذوا**
 الميرضاين وان صمتهم **الاعمال** طال ما عتقوا من شين ورواها **قال** طلاق
 عليه فقال يا رسول الله ما ذكر طلاقاً او ما هو بوا او لاوى راحب الناس **الاعمال**
 حرمت عليه فقال فاشكوا الى الله فاقبى وادخلنى **كلما** قال رسول الله حرمت عليه
 صغرت ونسكت الى الله فتولت الابرة وطلبه رسول الله مخرج بين وامساكها
 فاختار امساكها اذا عرفت هذا فما يدببعها الحكم **الاما** ^{طلاقها} **انما** المرأة في خطاب رسول الله
 بالعدا

بالعدا مات المشورة التي ليست ومجتر في نفس الامر على الاحكام الشرعية **سبحان** كلامها
 محاذلة اذا الصاب الحيدى مركب من **لحم** المشورة والمسلز والقيادز التوامع والعدو
 سوكا دجوا والايان بالجلز الصاوي **اي** والله يسمع بعد ان قال قد سمع الله كأنه
 جواب لتوقع الرسول الله او المرأة سماع الله ذلك الخطاب ثم أكد ذلك وعمل به
 ان الله يسمع للقول بصرى **اي** **الاحول** **سبحان** الظاهرة كما قلنا عيارت عن قول الرجل
 لو فجدنا ان علي كظم الحى ويشترط فيه شرطها الطلاق كلها من الطهارة من الحجب وسماع
 العدلين وغير ذلك وهل يقع لو شيقها بغير الظاهر البطن والخذاء وغير ذلك
 من الاعضاء الاوى عندنا عدم الوقوع وكذا لو شيقه من رجز يظهر منه
 الا قرب عدم الوقوع ايضا امتضا على منطوق النص ومحمودا في الخبر **سبحان** ^{الله}
 وقال الصفا اذا شيقها بغيره يحرم النظر اليها لبطن والخذاء **وقع** **سبحان** في قوله
 ما هن امتنا ثم اشارة الى ان مع التشبه لا يكون لا بغير رضاء ما يقبض عليه
 بقوله ان امتنا ثم الا لا في ولدنا ثم وانهم لا يقولون منكم من القول ورواها **واذا** الله لبعض عفو
 اشيقها بالرم من الرضاع لعدم التوليد والاصح عدم لقوله يحرم من الرضاع ما يحرم
 من النسب نعم لو شيقها بغير اللام من الحلمات النسبة كالاخت وقع على الاصح
 وقفا من الجحيفة والخذاء والحسن فالاولى لكن عندنا ان التي بصيرة الظن
 وقع والاختلاف الشائع فانه قصره على الام ورواها **قال** تادة والتعليق ولو شيقها
 بمحرم الصاهرة مؤبداً وغيره لم يقع عند خلاصه لا بغيره والظهار المذكور حرام

لوصفه بالتركيب ثم لعقاب فيه لعقوب يذكر المحقرة والرحمة فهو ملحق بالصفا والحق
تقع مكفرة والرحمة والعرف من القول **هـ** اذا حصل الظاهر وبها بطر فان صيرت المرة
فلا كلام واذا رفسا منها الى الحاكم طلبه وخيره بين الطلاق والامساك فان
اختار الطلاق وطلق وقع بجبائحه امره بالتكفير قبل العود فان كفر صاغ للعود بها
وانما اشع من الامرين معا انظره ثلثا شتر ثم طلبه وامر به امره به اطلاق
اصغر عليه في الطعام والشرب جسدته بخارا حدها ويجب كون الكفارة قبل السنين
اجتماعا وصريح الاية الكريمة بدل عليه وانما تجزم الرطب بثلثها فلو فعل وجبت بكفارة **و**
عليه عندنا وعند القوم فتعقر الله ثم لا غيره عليه ليس سوى كفارة الظاهر الاية
صريحة في كون الكفارة مرتبة ومن حق المرتبة ان لا يتقبل الا الثانية لا بعد العجز عن
الاولى وقد تقدم وصف الرقبة والاطعام ويشترط في الصيام المتابعة بين الشريعتين
لوصفها في الآية الكريمة بذلك نعم لو صام يوما من الثاني ثم اضطر كف في صوم المتابعة كان
يباح الرطب حتى يتم الصوم وكذا في ايام الاطعام **ز** قوله ثم يعودون لما قالوا
فيه **بجوه** ان الذين كانت غاه تم هذا القول في الجاهلية ثم قطعوا ولا اساءة
ثم قالوا بعد الاسلام فكفاه **ك** يعودون الى ما قالوه بالاستدراك لا للفساد
للامر بما به ومنه المثل ما دغيت على ما افسد اي تداركه بالاصح اي ينقص ما
انقصاه قوله ذلك عند الشافعي ان يمسكها يوما تامكده مفارقتها عندنا في
باستباحة استماعها ولو نظره فيسوة وعند مالك ما يبرع على الجماع والمحصن ان يدا

وان اخذ الامساك
امره
صحيح

هذا القول وتدينه بالتكفير ان اراد بما قالوا ما حرموه على انفسهم بل فقط الظاهر وتدينه
للعقل نزل العقل فيه فهو قوله ثم ويشر ما يقول والمفهوم من هذا العود الثاني
المستكنة عن الجماع ولهذا القول جوده لا نه لما في العقل اصحابنا من قصر العود
ما راد في الوطى واذا راد في الاودة هنا كما رادها في قوله اذا فزنت القرآن فاستعد بالله
ح قوله الظاهرية وهو تكرار الظاهر وليس جدي لان عندنا يتكرر الكفارة في كل صبيحة
ولا تجب فيه وليس كذلك **د** قوله اليه مسلم يعني ان يحلف على ما قال **هـ** ان يعود في القول
فيها باجماعها واستباحة استماعها **و** انما ذكر كون العتق والصيام قبل المس ولم
يقيده في الاطعام لكونه بذل عنها فالعتق فيها جدي فيه **ز** دعى نزل عليه المطلب الاوس
واختار الامساك كقرع عتق وقدر فقال ما له غيرها واسأله رتبة فقال هم
شهرين متتابعين فقال لا طاعة له بذلك فقال اطعم ستين مسكينا فقال ما بين اليتيم **اشد**
مسكنا حتى تامل النبي ثم بشي من الصدقة وامره ان يطعم عن كفارة فاشكا
فضاحه حاله واذا شدة فافقه وضروقه من انه يدفع اليهم فخطب النبي **استغفار**
واما في العود اليها وفيها لا لا على من مع العجز عن الكفارة يستغفر الله تعالى ويؤمر
ويؤيده وواحدة استحقاق من عاودتها عن صوم ان الظاهر اذا عجز صاحب عن الكفارة
فليس تغفر له وليس ان لا يعود وحسبه بذلك كفارة وبعض اصحابنا قال اذا لم يطق
اطعام ستين مسكينا سلم ثلثا عشر يوما ومنهم من قدم صيام النامية عشر على اطعام
واجترأ بها عن الاطعام والاولى ان مع العجز عن الكفارة فالكاتب يتقبل

كان يلزم به اهل الخطاب
ان لا تجب الكفارة الا
مع تكوار الصبيحة

الى الاستغفار الرابع الابد، وهو الحلف بالله على ترك وطى الزنى والتكفر ما بعقد
 مضارة لها اما مطلقا او موقفا بمدة ترمي على اربع اشهر او مضانا الى
 فعل لا يقع الا بعد انقضاء مدة التبرص قاطنا او ظاهرا وفيه اثنان هما قول الدين
يكون من ثلثهم تربص بغير اشهر فان قال قائل الله عفوهم وان عجز
 الطلاق فان الله سبحانه عليم **هنا مسائل** اذا وقع الابد على الوجه المذكور ان
 صيرت الزمة فلا كلام وانما وضعت امرها الى الحاكم امره بالكتابة والعرفان الى
 انظر وبعد اشهر الزمان ما الطلاق او الفسخ والتكفر فان اشيع منها ما عصب
 عليه في الطهر والشرب فمخيرا واحد هما ولا امر الحاكم بذلك الا مع موافقته وكذا في
 الظاهر وانما رد المحرم في قوله الدين خبر السيد، وتبرص هو الاستبراء ومن حلق
 يبرص لا يرضى الحنفى المتعبد فدى من وان كان في الاصل يعفى على من يحرر
 ان يرد له من ثلثهم تربص بغير اشهر كقولك لي منك بصره ومعه ندم المراد
 بالفسخ الجماع ان فادرا عليه ولا مانع منه شرعا ولا عرفا فله حيزا وحصل المانع الشرعي
 او العرفي فقبيلتها ظاهرا والعزم على ذلك تعقيب ذلك بالاعتزال والرجوع لما في ذلك
 من الاثم بقصد اضرار الزوج **استفقد** من نقد المدة ما وبعثه الله ^{الله} لا يجوز
 ترك وطى الزوج اكثر من اربعة اشهر والا كان لها المرافعة المطلقة ^{الله} ولا يلزم
 وان عجزوا الطلاق ^{الله} فمخيرا ما اذا طلق في مخاضها ومنهم من يقول بوجوب
 لها وبعد الحمل اضرارا وان عجزوا الطلاق فيمن يقع بها فان الله سبحانه عليم

صنف

صنف لانه عدم التقدير فاستفاء الضميمة ولفظ ثلثهم وان كان مضانا وهو
 من صنف العموم خصا بغير اهل البيت عليهم السلام وفي قوله ثم فان الله سبحانه عليم
 نوع تهديد والعزم بضم الارادة على ان يفعل الشئ **الخامسة** اللعان وهو لغة
 الطرد والابعاد وشرعا ما يهله بين الرقعتين سبها فدف الرجل امرته ما برئنا
 مع دعوى الشاهدة وعدم البينة او بغير حلف ولد على فراشه مع شرط الحاقه بغيره
 ايات اربع من قوله ثم والدين يرون او اباهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم فتشاهد
 احدهم اربع شهادات باثباته لمن الصادقين والخامسة لعنة الله عليه ان كان من
 الكاذبين ويدينه عنهما العدايان تشهد اربع شهادات باثباته لمن الكاذبين
 والخامسة ان غضب الله عليه ان كان من الصادقين وروى الواحدى باسناد عن
 عكرمة عن ابن عباس قال لما تركت والدين يرون المحصنات الاية الكريمة قال سعيد
 معاذا يا رسول الله اني لاعلم انا حتى من ولكن ^{عنه الله} حجت ان كان وجدت لكاهجهتها
 رجل لم يكن لي ان هيجه ولا حركه حتى اني اربعة شهداء فوالله اني لاني بهم حجت
 تقضي حاجته فاليها حتى جاء هذا ابن امير قال يا رسول الله اني جئت اهلنا
 فوجدت عندها رجلا يقار شريك ابن الحجاج بن عيينة وسمعت ابني فذكره النبي
 ذلك فقال سعد الانصاري النبي صلى الله عليه وسلم لا يبرأ منكم الا ان ياتيكم منكم
 والله اني لارجو ان يجعل الله لي منها حرجا ميتا هم كذلك انزل والدين يرون الاية
 الكريمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المشرك اهله يفترون الله ثم لك منبا عجزا وروى المتوفى

بناسم ابن عدى الاضادى قال حليته الله فذلك ان وجد رجلا مع امرأه رجلا فاجر جلد
 ثمانين وروت شاة ذراعا فاقى وشمها بالسيف فلكه وكنك سكن على نظ الى ان
 يحسن ما يبرهنه شهداء فقد قضى حاجته ومضى اليهم فخرج فاستقبل هذا ابن امية
 فاجاب النبي م فاجر عاصم رسولنا نعم تكلم خذك وخذ رجلا فقال لا ادري الغيرة
 او كذا ام بخادم الطعام وكان الرجل نزلهم فقال هذا قد رايته على شطنا فنزلت
 نداء من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بينهما وقال لها ان كنت الميت فاعزف
 به فالرجم اهرق عليك من غضبي فله تم فان غضبه هو النار ثم قال ان حلت بهم حب
 اشجع وهريرا الاستواء فهو لشريك وان حلت به اوراق حيدا اربع الساتين فهو للغير
 الذي رميت قال ابن عباس جاشت ما شيد خا لله لبيك فقال مسلم لولا الامان
 لكان لي خلفا شان وروى ايضا ان عويمرا العبادي دعى فحضر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 البينة فما احدث في ظرك فزيت اذ اعرفت هذا هنا فابدا الكلام المذكور وليس على
 ظاهره وذلك لان فيه مشاكلة وهذا اما المشاكلة فلان المراد بالمشاكلة هنا الختم
 حتى يبال القياض مقام شهادته كاهن في باقي القضاء والاشقية والباطل
 قوله ولم يكن لهم شهداء فمناذرة احد هم اي بينة ويقوم مقام الشهداء وقوى اربع
 حجة على القريب بالرفع على انه خير من شهداء عند من اي من اربع وقوى اربعها بالبحث
 على فذلك ان محذوف اي شهداء اربع ومن عرف عادتنا في القرآن والحذف والاكتفاء ببيان
 الكلام لا يترك ذلك وقيل الرفع على انه خير من شهداء اي فواجب شهادته

اما الحق فلا يقدرين
 وان لم يكن لهم

اسم

احدهم والنصب على الصدر وهو منصفه اما الاول فلا يرتفعه بل عليه وانكسرت
 لا ينظر في كلامهم فان الصدر لا ينصب بالصدر م صورة اللعان ان يبدأ الرجل
 فيقول اشهد بالله اني لفي الصادق من هذا ميتها بركم وذلك اربع مرات مع الله
 ثم يقول ان هذا الله على كذا من الكاذبين هذا ميتها بركم ثم يقول المرأة اربع مرات
 اشهد بالله اني لفي الكاذبين هذا ميتها بركم ثم يقول هذا مستان غضب الله عليه
 كان من الصادقين فيا رما في بر ويقول هذا مستان غضب الله عليه
 كان من الصادقين فيا رما في بر ويوجب عمدا بصورة النص ويوجب اربعة لجان
 من غير تفسير ولا تبدل مراعاة للارباب والترتيب والجملة فله غير كلمة او حذاف لا
 عن المذكور لم يكن لعانا مجمعا ويجب كونه بالعربية وهذا كماكم وتبين المرأة تالا
 او التسمية الصريحة اسم اذا تم اللعان ونشت العرفه بينها بغيرها صوب ولا ينظر في الكلام المحكم
 ولا حكم العرفه عندنا وروى في الشافعي قوله لم يلعن من لا يلعن عانا يدا وقال ابو حنيفة
 تقع العرفه بحكم الحاكم فخره طلاق بائن ولا ينادي بالتحريم فلو كذب نفسه طلاقه ان
 يتزوجها عنده ثم اشترى اكثر الاحكام كونهما مدخلا بها فلهذا قوله لم يدخلها
 النكاح مطلقا فعليه الحد القذف ولا لعان واستدلوا بالاحاديث وقال جماعة
 بعدم ذلك عمدا بعد اللفظ فان زناهم جمع مضاف وهو المعلوم المحقق ان يقول
 ان من خصيصة الكاذب يجرى الوفا القول هو الاقل وان لم يصح القول هو الثاني هذا
 بالحدف الزنا ما قضى الولد فلا بد من الدخول ليحصل الزنا الحاق به فلهذا قوله
 اوفى حكمها حال القذف طلاقا قد فاجبه او مطلقا ما فيه فالحق ولا لعان ما

المؤمن به هذا بشرط كونه حال الردية حيث لم يكن سابقا على النكاح ^{منها} ولان هذا من
عموم الدين يرسلون اذا جهل هو اعم من السابق وغيره فلا يصح ان يفتى في
منه من غير ان يرسل من عموم ما الذين يرسلون المحصنات ثم لا يأتوا ما رويته ^{عليه} من هذا
والاخرى الاقل فلو قد ثبت في خبر الله ثم ما ثبتا كان لهما اللعان ودل قوله ولو لم يكن لهما
شهداء الا انفسهم على شرط عدم حصول الشهادة فانما يجزى خالفه في الحكم ان لم يكن
لهم شهداء الا انفسهم فلو لعان مع وجود الشهداء ثم ما ثبتا كانا لهما اللعان ودل قوله
ولو لم يكن لهم شهداء فثبتا فلو عدل عن الشهادة فثبت ان ما من قبل منهم والحق عدمه
اما اذا فلا يرد الشرط عدم عند عدم شرطه فيها انا لمبتدأ هنا في الشرط واقابا
لذلك اللعان على خلاف الأصل فانما شهادة الانسان بنفسه وبمنه لنفسه غير مقبولين
فانصرف على مورد ^{النفس} والشك في ما قد ثبت وجب عليه بعد القذف فلا امن سقط عنه وجب ^{عليها}
حد الزنا لان ابانته شهادة في الاعنت سقط عنها القول عرجه عن حد الزنا عنها اللعان
وهو أحد هنا فلو كذب بفساد لم يذل حكم اللعان ثم هل يجد للقذف قبل الشرط
لبعا تدويل ثم لم يرد في هذا ^{اللعن} وكذا والقذف وهو حق لولا كذب بفساد فاستحال
من قوله بعد زعمنا العذاب على موجب العمود ومن عموم آراء المعتزلة على انفسهم طاربان
اقرهنا ربا وجعل الحد لما ثبت في الاصول ان حصول السبب يخصص بنبذ قوله حكمي
على الواحد حكمي على الحكم كانه حكم بآل اللعان عاننا ما ثبتا وكذا الكلام في القذف ^{اللعن}
منه واما منع النكاح الارشاد وهو قطع الاستدام كاستخدام ما علم من الدين من جهة ذلك التجرد
للعن

للعن واللعن في النكاح في الفوات وغير ذلك ما علم من الدين من جهة وجوب قطعهم
وليس يدل على قطع النكاح ما ثبت في المشركون والمشرقات وذهبوا عنه ولا يمتثلوا بعضهم
الكواثر وقد تقدم بيان ذلك ثم لا يرد في الاحكام المذكورة كسب لغف فطلب هناك
ولتقصير من كتاب النكاح على هذا **كتاب الطاعم** والشارب والامات هنا اقام
اما يدل على اصله اما جاز كل ما يقع به جازيا عن جهة وهي ايات **الاول** هو
الذي خلقكم مافي الارض جميعا امن على عبادته ما في خلق جميع مافي الارض لستم
والمراد به ما يقع به لان ما فيه اعتزها وخلع عن دفع لا يقع امتان ثم ذلك المنفع
به ولو لم يكن محلا لما حسن ايضا الامتنان به ولا يفتقر احد على احد بشئ حاله بينه
وبينه لفتحه في النظر العقل فيكون الاشياء كلها على اصالة الراجز وهو المطلوب وان
خالف هنا قوم فقلهم بالمل وقد تبين ذلك في الاصول **الثانية** باب ابناء الناس
كلوا ما في الارض حلالا طيبا قبل ثلاث في قوم عروضا انفسهم ورفع الالطع والملا ^{لهم}
والامر هنا لا باجرا واما حلالا فبعضه على بعضه كلوا والاحود ان يصفه مصدر
محدد في واجود منها ان حال ما في الارض والطيب بقا العان **ما هو مسئلة ٢**
ما حلاله **الشابع** ما كان طاهرا **٣** ما خلا عن الارض في النفس واليد وهو يفسر
فلا يذلل لثابتة دورا الى المذنب وهو المراد به الميثاق بالزم التكرار والوارد الثاني
كلوا ما حرج وصفه لكل طلاله ثم التحجب يقال في مضايقة الطبيب في معانيد وهذا
فوايد **٤** ظاهر الاية باجرا الاشياء الحلاله المستلزمة لكنه على الاحمال ثانيا

اما بالكتاب والسنة فيمثل ان يراو بالحب هذا الخضر الرابع فبذل على عجزهم ما يند
 اذ في البدن اما مرضا وهدلا وفي النفس اما اذهاب عقل او شئ من الادراكات
 فبذل هذا لو كان فبذل لا يؤدى في البدن بل كثيرهم القدر المؤدى لا غيرا ما ذهب
 العقل كثيرا دون فبذل يحرم لا مفسدا اكل الحما فبذل على العقل ولا يوجب الفيل لا يوجب
 الى الاشتغال وعدم التلاوة بغير الشهوة على النفس فبذل اذ في البدن فان الجبر ان
 بطبعه لا يذلل على يد غيره ويمنع من المؤدى لانه يحتمل ان لا يذبح ما يذبحه الله
 في ارض هذه لا لبعضها للغير فبذل النبات والحجر ان لمعدن وقد خسر الله لهم
 الكتاب بعد السنة يحرم اشياء وما يذبح بعضها **م** قيل ان الله تم حاقط وكل شئ
 على حفظ حشره **م** النفس ليس على الفضا **م** الدين معقبا بل يرد **م** النسب يحرم
 الزنا وجوب الجحد عليه **م** الاموال يتيمن لقاصد السابق وتزير الاول وقيل ان
 العقل يحرم السكوت واجبا بل يحد في ما لها **الثالث** انما الدين استراكلوا
 من طيبات ما ذكركم واشكروا الله ان كنتم ابناء تعبدون العن هنا ربيب منها
 تقدم وذكر الامم بالشكر دليل على كون الطيب هنا مشفع برحمتنا والامم بالشكر
 في مقابل لان الشكر ما يجب مقابل النعمة وفي اشارة الى كون العبادة قد يقع كذا
م ما في اشارة الى يحرم اشياء على النبيين وفي ايات **الاول** حرم عليكم الميتة
 والدم ولحم الخنزير وما اصل الجوارح من الغنظ والموتيرة والظفر والكل
 السبع اما ذكبت وما ذبح على النصارى ان تستعملوا بالارواح **م** ذكبت فبق تقدم بحسب

فبذل

فبذل هذه الاية الكبرى في كتاب الصالح فبذل ما دونه فبذل ذكر المم هنا هنا فبذل اشارة
 ثم في هذه الحريم اشياء كانت الجاهلية لا يحرمها **الميتة** وهي ما فانت جبانة لظن
 وجب التذكرة الشرعية واستثنى النبي **م** من ذلك السمك والحمار بقوله اكل لكم ميتا
 ودمان **م** الدم وكانوا ياكلونه فوا عا من الاكل منها العليزة كما قال علي **م** في بعض
 كلامه تقريرا للعرب **م** ما لنعمة الله نعم عليهم يحرم الجاهلية بقوله بالكرهنا ثم ان
 الدم يفتنى منه الطحال على قول الاول في حرمه نعم الدم المستخلف في تصايف
 اللحم حلال طاهر لاجتماع الغنظ عليه وقيل يحرم في موضع اخر يكون سفوحا اى ما يلا
 وذلك انما يكون ما في العروق ويلزم من ذلك ان ما لم يكن في العروق اذ يقي فيها
 وتختلف في اللحم ان لا يكون محرما كما نفيته الطلاق **م** لحم الخنزير يفسد اللحم وان كان
 شحمه وكل اجزاء محرمة لانه المقصود بالاكل وغیره تابع **م** ما اهل الجوارح لله باري
 ذبح على اسم الغنم ولم يذكر عليه اسم الله فلا يهلل لغيره ودرغ الصقوت فبذل في
 ذلك كل ذبح لم يذكر عليه اسم الله نعم سواء كان من مسلم او كافر غير محي كالجسم
 صرعا والشهيد **م** المخفض التي ما نعت بل الحق حواء كان نجس عنقها او اخففت
 من نفسها لما روى **م** الوتودة وهي الحرة وبه تحسب ويجوز ذلك من المفضل
 حتى يموت من فوات وقد نرى ضربته **م** المرء يذبح من عزه من علوه الى منزله
م النظم الى التي تظلمها اخرى ميتة فبذل هنا ميتة الضعول والنا **م** فبذل النظم من الضعيفة
 الخلاسية **م** ما اكل اى ما اكل من السبع وفي منه يعجز فيها حيات غير مستقرة فان كانت مستقرة

في الحرامات والنجاسات
 في الحرامات والنجاسات

وهو المراد بالاستثناء **ح** ما ناكله بعد التذكير في قطع الأعضاء الأربعة وهو الحظون والرسى والورجان بخلافه
 يحكم هذا في غير الأكل ما الأكل نكاحا وهو الطين في لبنة الشجرة وهو الرعدة
 المنخفضة وقيل الاستثناء جامع للجميع ما تقدم فاقبل التذكير وهو السنة الثالثة
 وهي أقل علم وابن عباس وأدراك الزكاة على هذا قيل إن بدرك وذنبه في الأكل
 أو نظرت عينه الردى من قسمة وقيل هو أن يكون يعيش اليوم أو الأيام وقيل
 الاستثناء هنا مقتطع ليس فيه خراج الكل حسن قوله ثم وما دمج على الصبابة وحرم
 عليكم ما دمج على الصبابة مثل منق وجها نصاب كاعتناق وهي نجاسة
 منسية جولا البيت كالتدبير على ما ويخرجون اللحم عليها بغير طهارة وذلك وتخرجون
 باللبا وقيل هي الأصنام وعلى ما معنى اللطم وعلى أصلها ففقد بوم وما دمج يسمى على
 الأصنام والاستثناء طلب معرفة ما قسم له من الرعي والذلا ثم تقدم معناه وهذا
قاعدة أن الأشياء التي ذكرها من المنخفضة والوقوفة إلى آخرها ما ان يكون مشبه
 أو لا كان الأقل فذكر المستثناة عنه ذكرها وإن كان الثاني لنم وحده وأصل
 بين المشبه والمثب وهو بالظن والحواس بما ذكرها لأنهم ما كانوا بعدد ففهموا من
 قسم الذبوحات من المشبه بما جرت حقا ففهموا من حكم الجميع واحدا
 لهذه الأبهة نظره هي قوله في البقرة أما حرم عليكم البنية والدم وحكم الحنيفة
 أهل بغير الله وهذا في الأصنام والخيل قال العبد لله سبحانه ففهموا من حكمها
 الأصل هو الأصل لأن الباء التعدي لا الفعل بمنزلة خبره من يكون بالقديم بخلافها

بالدم

بالدم فإنه ليس بالخمر ثم لما كان الأهليل بالدم يوجب الاستبراء إذا كان لغزله يمكنه
 ذلك المستكر ما يخلق الاهتمام به تقدم في الموضوعين الآخرين فالأصل أن في البقرة
 قدم الباء لأصل ولأنه كالحجر وفي الآخرين قدم لغزله لشدة الاهتمام كما تقدم مع
 الضوابط على علم لما كان الحكم للآخرين بالجلد يعني يوجب في حق من أجازها
 التي بالبنية ما بين من محله جود من الغرم وهو الموت وهذا الحيوة **الثانية** فلا
 أجل فيما ادعى الحرج على طاع بغيره إلا أن يكون مشبه أو دما مسفوحا أو لحم خنزير
 فانه وجب دفنه أهل بغير الله به تقدم ما يفهم من تفسير هذه مقصودا
 عطفها على مشبه وقوله أهل بغير الله به عمل الصبي من هذا المقصود وهذا
 قد وجد كثير من المعومات وهو غير مذکور في الآية فكيف يقول لا أحد الأكذ الدال على
 المحذور كذا في قوله إنما حرم وأما الحصر والحواس أن أوصى فعل ما ضي واجب الحال
 فنظروا لا أحد فيها أوصى إلى الماضي غير هذه الأربعة وليست هذه الأربعة
 الكرم من آثار ما قبل عليه جاز أن يكون خافوا من أشتاء بعد زحفها هكذا الكلام
 وإنما فان الحصر فيها الحكم الحالى قوله فانه وجب الصبي اللحم الحنيفة وهو النقص
 بخلافه وهي من خمر بين العطوف والعطوف عليه فأكده دعى ابن عباس
 وعائشة سئلوا بهذه الآية الكرم على أهل اللحم وهو حريم وكذا يدل على حكم
 الخيل والغنم لأن منطوقها أن ما عدا ذلك وحول من ادعى الحنيفة المقصود
 الدلالة قال ابن سبغر الغنم العامة يدل على تحريم الثلث وقوله الخيل والغنم

كثر كبرها ونبتها وحجارتها على ثقلها للركوب والزينة فلا يكون فائدة غيرها ^{لها} وعلو
 فانه لا يلزم من ثقل الشيء بما يقصد منه غالباً الا يقصد منه غير ذلك اصل هذا
 وكونها زينة ومركبة لا ينافي ذلك في الاماكن التي لا يربح من حاصون فيها من الجمل
الثالث يستلزم ان الخمر والبسرة فيهما اثم كبير ومنافع للناس فاما اثم الكبر فيهما
 الخمر في الاصل مصدر وهم اذا ستم ستم يعصير العنب والتمر اذا غلوا واشد لونهنجر
 العطل اي يستره كما سكر لا يسكره اي يحجر وهو حرام اجماعاً مطلقاً فكله كل
 ما يسكر في الجمل وان لم يسكر قليلاً عندنا وقال ابو حنيفة يبيع الزبيب التمر اذا
 طبخ حتى يثقل ^{ذهب} حل مشرباً ما دون السكر والخمر خلافه لما تقدم اعلم ان ما
 الا ما قيل ان الخمر في جميع الشرايع وما ابيح في شريعة قط وكذا كل صكر
 واوددوا في ذلك اخباراً عن ائمتهم عليهم السلام فاما المفسرون فقالوا نزل
 في الخمر اربع آيات كبرية من يكثر من يكثر ومن ثمرات الخمر والاعقاب يتخذون منه سكراً
 ودرقا حسناً وكان السلوي يشربها دهاليم حائل ثم ان عمر وعلاء اذ بقراعت
 المعطاء قالوا يا رسول الله افتتخ الخمر فانه مذهب للعقل سبيل المال فقلت
 فيها اثم كبير ومنافع للناس فشرها قوم وتركها اخرون ثم دعا عبد الرحمن بن عوف
 ناساً منهم مشربوا وسكروا فام بعضهم فقراء قتل باياتها الكافرون ولا عبدة
 ما يعتدون فنزلت لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ثم دعا
 عثمان ابن مالك فقام بينهم سعد بن ابي وقاص فلما شربوا وسكروا افتخر واثمنا

حتى

حتى انشد سعد شعره فلما هيجوا الاسار وقبضوا مضاري باليحيى بن عمر فشيء يوضحه قوله
 فقال عمر انتم بين لنا في الخمر بياناً شافياً فقلت انما الخمر والبسرة الاضار بالزكام
 وجس الخمر في هذا الهم منهن فقال عمر يا بني ما ريت من علي لم يروفت قطرة
 في يتر ويبيت سامة مكاناً لم اذرت عليهما ولو دقت في حجرهم جفت منه
 الكبد والاصابة لا تخفون ويكن الاستدلال على بحرهما جزءاً بكل واحدة من هذا
 المايتا ما اولك فلو انه تأخذون منه سكر او درقا حسناً فوضف الزرق الذي هو
 قسم للسكر الجلس من اقل الدلائل ان السكر ليس بحليل ولا يخفى الوصف
 بالزرق ان ثلثنا نالها بعدد في عرض الامثان وهو حجة لا يتبين بالجرم فلو
 الامثان فلو ان اصلها من الثمرات وكونها ضالحة للاشفاق بل على وجه متعدد واما
 الثانية فلو ان احدها فيها اثم كبير والام الكبرية بدليل قوله من يكسب الخمر يفسد
 خطيئة او اثماً ثالثاً فلو ان من ساقا السكر للقتل والمضيق واجبة ووجب
 احد المشايخين يستلزم تحريم الخمر لان الامر بالبئس يستلزم التحريم عن حذو كما هو
 في الاصول فاما الرابع فلو تقدم في المسألة ثم ان السيد الرضي قدس الله
 وجهه استدلوا على تحريم الخمر بكل مسكر باينة حاشية وهي قوله في الاعراف كل
 اعماهم وفي الغواش طائر من طائر لا اثم والبيح فيها الخمر والام هنا كقول
 الشاعر شربت لاثم حتى غفلت كذا ذلك الام يعني بالعدول والوارد بالجرم
 وذا ما لا علم وما يظن ان السقوت والواط هذا وقوله المسكر هو مصدر كالمعد

التعليم من اسنفا دا كيتبته من الشارح فقال احبنا بقوله عن ايمننا عليه السلام ان
 التعليم يحصل باسرها الاسر سال اذا اعزى **الا** فوجا اذا اجبر **ان** لا يجبر **ا** كل
 صيده **م** الاستمرار على ذلك فالباقى لا اعتبار بالبندوة نفي واشباها تناولوا معنا
 اسكن عليكم فيه **ولا** لا على انه لا يباح اكل منه الكلب ولذلك قاله بعض اهل العلم ان
 وان اكل منه نادى اكل في انا مساع على نفسه وهو قول احبنا واكثر العلماء وقال
 بعضهم بغير ذلك في شياخ الهنايم لا الطير لثغرتا ذبينا لهذا القول وقال قوم
 منهم مالك وسعد ابن ابى وقاص لا يعتبر ذلك مطلقا وان اكل ثلثه ولحم ما ذكرنا
 وفيه **ولا** لا على انه لا يباح اكل ما غاب من النظر لاننا غاب لم يكن قد اسكس على صاحبه
 لم يلحق بفضله وهو الامناء قال **م** كل ما اجمعت ودع ما اختلفت سواء وجد بارترا الكلب
 من جرح او غصا ولا من في قوله **م** الا منع انما للنجس اكل لا يباح كل ما مسكه
 الكلب بل بعضه وامان نفس الحيوان البياح فان جرحه القدم والغرث والعقد والظلال
 المسبحة والعليا وذات الاشاجع والفرج والعنقب والافنيس والمرارة والفضاع
 والمخعة وخرقة الذئاع وامان غيره فانه يحرم ان تقدم عندنا الارنب والكلب
 والصبي والبربع وغيرها من المصيدات ما وعد النفس بجرمه وقيل هي ابدية وهو
 بالاشد عندنا ذنبا والاثبات وانما قال عليكم **وعنه** لان فيه معنى الفضل في ما
 نقصت عليكم باسناكم فغيره **ولا** على غير ما اختلفوا في لفظه عليكم بالخطاب
 للمسلمين **ه** قوله ذكر اسم الله بغير المعبر **اي** ما الى ما علم والغير سموا عليه
 عند

عند ارساله الى ما اسكن يعني هو عليه السلام او لكم فكانه والكل يحصل لكن الاول ادى
 للذهب ثم يستفاد من ظاهرها **احكام** **و** هو بل المستفاد من الامر الوجوب **ان** اذ لو تركها لكانت
 فلا جناح عليكم **ان** لا يباح صيد الكافر لانه لا يعرف الله حتى يذكر اسم الله عليه وسلم الكلب
 اذ كان كافرا كما انه مع تسميته بغير اسم الكلب وان كان كافرا لم يكره الصيد ما علمه بحديثي
 ثم اعلم انه يحذر اكل ما صاد به الصبي المميز من اكله والمسلمين الحائرا لا يوجب قوله وتعالى
اي اجنبوا اكل ما يقتل من الكلبة فان الله تعالى يحكم عليكم **م** اليوم اكل لكم الطيبات **طعام**
 الذين اذوا الكلاب حل لكم وطعامكم حل لهم **م** حلقتنا المجهور قوله طعام الذين اذوا
 الكلاب على من رجحت بدخل فيها الذابح وغيرها ما ينعونه والاداستنق على من
 منهم يضاري بنى ثعلب قال للميسوا على القناري ولم ياخذوا منها الا شربا للشر وكذا قالوا
 لا يلحق بلم الجوسي وان الحواشي في تعدد الجرب لم يعلم سئلوا بهم سئلوا هل الكلاب
 غير نكاح لانهم كل ذبا يجرم ما اصحابنا غار الطعام هنا على الجرب وشبهها من
 الحاميات واما **ولا** فكلهم شيئا منهم لما منع من اكل ما ياشربه واما ما بنا فلعله لم
 ولا ناكلوا تا لم يدور اسم الله علينا لكونهم غير عارفين بربهم بالشر في قوله **م**
 وقال اليهود عينا بن الله **الرفعة** سجدوا لغيره لكونه لا منهم اذ ذكر اسم الله
 اعتقدوا انه ابدى شرع موسى انه قال عيسى وانه لم يرسل محمد ان ذلك قوله
 وطعام الذين الاخره عام وقوله **ولا** ناكلوا عام ايضا فليس تخصيصا بكم
 اولى من العكس **م** فكل شخص فاعلم ان الله قد فرقه واما اختصاص عامنا فانه محذور وهو

وقد يجهل لم يذكر اسم الله

اكل ما لم يذكر اسم الله عليه وايضا قد لا نعلم على عيوب النسبة عند ارسال الرعية
وعند التعبد وان من تركنا عهدا لم يل وجب وكل من قال كذلك قال بنجوم ويا
اهل فان قوله وطعام الذين ارتوا الكتاب مخصوص بقولنا لا اقل ولم نقل بالناس
كان حقا للجماع هذا فنقول ما قلنا ان اجرب وعهدنا من الحامات داخله
الطبقات في قوله اليوم اكل لكم الطبقات وعطف الحام على العام بفعل اهل البادعة
ان لم يعد الا لئلا يفسد كعطف جربيل ومكانه في تلكه هذا انقص الخارج
والعطف على قوله يوم التكة متوجه على قول الخضم وذلك كذا نحره ما لم يذكر اسم
الله عليه وان اهل شرين وانهم يكفرون اهل الاسلام وانهم من اهل الجنايات
امكان ان يقال ان طعامهم مطلقا ليس من الطبقات فاسب ذلك خارجا وعطف
بياننا للخصصا وما على قولكم فان ذلك جرحه وللرخصه من غير بيان الاحكام
حضورها فيها وروى عن الامتنان وهو هذه الآية الكريمة واجوا من الله تعالى
ان يفتح على الجواب عن هذا الاستكال بكونه **الثالث** وهو الذي يحذركم الجبلان كما
منه كما طرنا الاكبر وفيه انما هو هذا عذاب الجبلان هذا عذاب فوات سابق شر
وهذا ملح اخرج ومن كل ما يكون كما طرنا ذلك الجبلان الكريمان على انا احد
اكل ما يصاد من السمك وتقيده بالمرى ليس محض تقاليد الجبلان للجماع على انا احد
غيره وانما يقده بالطراوة لان طير في طراوة فاذ البهائم ذهبت طير ولا تترك
حرب يخرج الامتنان فلا يلبس الا ما هو له في ذلك ثم اللام فلا يلبس الكريمان الا ما هو له في ذلك

ذكره الفرياق غير ان عند
في كلامه صاحب اسكاه تقي

الملك
الله

طراوته

كوه

يكون للشبلل محبة ان السبل الخايش يملكون الجبل لا شفاع الانسان به ويجوز ان يكون
للعافيدان خلف سببا لكن لا لاهل الشفاعا به واعلم اننا سند بعض الصفاء بالابن
الكريم على البسملة لم انزلنا ذلك بالكل لما جئت بالسمك وليس ينبغي ان نجمع لغة لغزا
والامتنان مبينة على الحقيقة العرفية لا الخبرية لما تقر في الاصول من نقد العرف
على اللغة لكونه طاروا باننا حكمنا **الرابع** وجعلنا من الماء كل شئ حي وامثالها
من الامارات الدالة على الامتنان بخلق الماء وانزاله من السماء فان الجميع دال على انا احد
وحدا ولا امتنان بالمتنوع من الاشياء **الخامس** في قوله تعالى انا انزلنا من السماء
من الجبل مينا ومن الشجر مينا يعرفون ثم كل من ياتك فاسلكه سبيلا ذلك يخرج
من بطوننا شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للنااس في ذلك لا يذوقون سقوت
ولست الايمان الكريمان على امورا اياهم العسل والخضر البزيب كونه شفا من الامراض
فانهم يبالون في مقابلته الرضى فهو شفي وبزيبه قوله شفاء امن في تلكه ابرز كفا
الله وشروط جسمه ولعنه من عسل وفيه جيل حديث فابده وهو انهم اجعلوا شفا
الله في هذه الثلثة اما الابن في جيل الخايش فان الكلام على خواص الاسكوا من
له بصيرة فان كلامه من قبل من انا انزلنا ذلك انما هو على خاصه البزيب كما تاتي
انما فان جنة المصفا ليس للجدد لا ينكره فاعل واما المشروط عند هيمان الدم
واما العسل فاذا مع الابن الحارة شفاء من البليغ وقد يكتفي فيه وحده والحق فوضات
شفاء من الصقرا وادمع الادهان شفاء من السوداء قال بعضهم قل معجون تركي الاطبا

اصدان

قوله فادام

يختل من الحسل يدان رجله قال الرسول الله ان احب اليك بغضه قال اسق الحسل
 مذبح شرجاء وقال سقفا تقع فقال اسق عسله وصد في الله وكتب بطن خيله
 مضناه فبرق وادمان الحسل وان لم يكن شفا من كل وادك شفا من كثير منها
 والمحدث المذكور عالج بطنه لاسهل على انشفاء من كل وادك شفا من كثير منها
 المتكبر في الظن لا يعلو على شفا من كل وادك شفا من كثير منها
 الروحان واداجيه ما ينفع الحسل في الشفا اما للضعف والالتفات بالفتنة
 فيدل على اكثره لا الكليل في الاثر اما الى جوار العالج من الاراض فان انا
 الخاص لعله فيلزم اما جوار من آخر تجد في تلك العلة انما ورد في قوله
 لاشفاء قد حرموهنا فوايد الوي هنا يحسن الهام وقد يقال معنى الاشارة
 فادى اليهم ان سقوا ويحسب الاسرار كقوله يوحى سمعتم الى بعض يعرف الصلح عروا
 والوحى الحقوقي وحمل البنية والحاج مع هذه المناقشة كما في الغيرة على وجه السر
 من ثم من الجبال للبعوض الى بعض الجبال وبعضها من شين فيفقون وسبب ما تبني
 بينا تبينها لم يبعث الانسان لما فيه من الصنعة وحقة الصنعة التي لا يقوى عليها
 حنن الهندسين والثلث الازهار والافوا فان الثمرة اسم لكل قايمة تحصل
 الشجرة للانسان او غيره وقد تبديل بذلك على حوا المناقشة شرا على ملائمة
 له الا الورق والزهرة والنور اصدق الثمرة عليه وقوله ثم ما سلكه سبيل تلك
 اي طرا فاصولها كالكوكب في صورة الحسل في ذلك لا يعلو على كونه في سبيل طريق
 وصل

وسبب الشجر

تصلت الازهار وفلا يجمع ذلول الى الحواط على سلوك وقال قتادة ما نفا صفة الحسل
 حال من الضيق في حلكه اي دانت ذلال منقادة لما ارشده يخرج من بطونها في القات
 عن خطاب الحسل الى حواط الياسر شرف على الانعام عليهم قوله ثم شربا صحيح به
 من قال ان الحسل ياكل الازهار والادواق المعطرة فيسحق في نالها او ستر
 البطون بالافواه مجازا ان في ذلك التفسير من افواه على بناء البيوت المحللة
 غذا بها الخلف في المرق والحزمه على طوا مختلفا الوان صحتا في حوتها لحيه
 لايات وكلايات على صنائع حكم عمار عالم بالجربايات والكلبات اعظم تفكر
 في امر لو كان من مبليل انفسا ناره بل كانت كلها على نوح واحد فان الله
على الذين امنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا واصتروا وعملوا
الصالحات ثم اتقوا واصتروا ثم اتقوا واصتروا والله يحب المحسنين اي ليس عليهم
 جناح فيها شادونه من المباحا اذا اتقوا المحرم وتنبوا على الايمان والاعمال الصالحة
 هنا فوايد اقل سبب زلفها انه لما تولت ايات يوحى الحزن في تلك الصالحات بالاعمال
 كيف ياخنا الذين ما نواهم بشرب الخمر والجلل ليس في ذلك الاصح ما نزلت
 في الصوم الذين تعاهدوا على ترك الطيبات كعثمان ابن مطعون واصحابه بمخبر انهم
 جناح في نال الطيبات والمستلذات اذا اعتكوا ومواعي الايمان على الصالحات ارتفاع
 المحرمات في التكرار لا كونه دونه اي قوله من يقول بغير الايمان الزيادة والنقص
 المراد بالكرار ترديد وتعاود مرارته انكره نكثا باعتبار الاوقات المتعددة

علا ثم تقيه ادخارا لشاء
 ومنهم من زعم انها تنقطع
 افواهها اجزاء طيبة حلوة
 صغيرة متفرقة مع الاوداق
 والازهار وتضعها في بيوته
 ادخارا للشاة فاذا اجتمع في
 بيوتها شئ كثير منها كان
 الحسل وكان هذا القائل
 في البطون بالافواه
 في الكلام اضمارا اي افواه
 بطونها صح

الماضي والحال والمستقبل ٣ باعتبار الأحوال الثلاثة الأولى باعتبار حالهم ونفسه والثانية
 حالهم الناس الثالثة نظرهم الله نعم ولذلك يدل الإيمان بالإحسان إشارة
 القولهم في تعبير الإحسان ان عبدا لله كائن تراه وان لم تكن تراه فانه بذلك
 باعتبار المراتب الثلاثة السبأ والوسطى والمنفى انه باعتبار مله في فاته
 ينبغي ان يرى في حركاته حد من العقاب وتكون البشائر تحركها في الوقوع في الحرور وهو
 الوقوع وتترك بعض البشائر وهو ما ينبغي تحفظا للفساد في البشائر بالهامة عن ركن
 الطبيعة ان المراد بتجديد الإيمان والعزم على التقوى لقوى البشائر الكفوف
 الإيمان والتقوى ملكين راغبين في التفضل بالبشائر عليهم بها بحال فيجدوا اذا
 لم يكونا ملكين فان الجساج والبشيرة عليهم بها في البشائر لان الاشياء على الاشياء
 ما لم يعلم فيها جرم من وجهها فخرج قولهم والله يحب المحسنين في ذلك لان
 فعل ذلك صار محسنا ومن صار محسنا صار محبوبا لله روي ان هذا من مطعون
 سره بالخبر على عمد فماذا اراد ان يحجة فقال له فاما انه لا يجب على المحسنين
 ان يكونوا محسنين فقد قلنا في ذلك ان المؤمن من كان في الجسد فغيره فقال له
 تركنا فاما المحسن فقال لا على قوله ذكرها عمر فقال له ليس قدما من اهل هذه
 الارض فمن ملك سبيلا في ارتكابها حرم الله من ان الذين امنوا لا يخطئوا
 حراما فاردو فاما فاستبد ما قال فان تابنا فم على الحق وان لم يتبنا فم
 فانه قد خرج من الملة فخرج هذا الخبر فظهر الخبر الاستبصار يا ايها الذين امنوا

لا تهنوا

لا تهنوا للميات ما احل الله لكم ولا تصدوا اقا الله لا يحب المحسنين روي ان
 النبي م جلس للناس ووصف لهم يوم القيمة ولم يرد عليهم على الضيف فرق الناس
 وبكوا واجتمع عشرة من الاصحاب في بيت عثمان ابن مظعون وانفقوا على ان يصيروا
 النبا ويقيم الليل في اكلها وما على العرش فلا ياكلوا اللحم ولا الورد ولا يفرجوا
 للنساء والطيب ويلبسوا السجود ويرضوا الدنيا ويسجلوا في الارض ويذهبوا ويخصوا
 المذاكر فبلغ ذلك النبي فاتي منزل عثمان فلم يحبه فقال الامارة اخي ما لي
 فكره ان تكذب على رسول الله وان تبدي علي رجلا فقال يا رسول الله ان
 كان هذا خير عثمان فاصبر فانضى رسول الله فاجرت عثمان بذلك فاتي هو
 الى النبي فقال لهم اني انا انكم انفسكم فقالوا ما اردنا الا الخير فقال ومن ذلك
 ثم قال ان لا تفترق عليكم حفا وضربوا واطروا وقوموا وناموا فاتي اصوموا واطروا
 اقوموا وانا ما اكل اللحم والدم والى النساء فخرجي عن ستن قلبس عنى فخرج
 الناس من حليم وقال ما بال اقوم حرموا النساء والطيب والنوم وشهوات الدنيا
 اما اني لست امرهم ان تكونوا متدينين وذهبنا اننا ليس في ديني ترك اللحم
 والنساء واتخاذ الصوامع ان شياضا متي الصوم وذهبنا اننا الجهاد عبيد الله
 ولا نكرنا برئنا وحبوا واعلموا فاتيوا الصالح واوقوا الكون وهو موافق
 واستقيموا ليقوم لكم فاما هلك من كان قبلك بالشد يد شدة واطاع الله
 فشدوا الله ثم علمهم فاذلك تعابا لهم في الدنيا والآخرة ما تروا الله

الآية الكريمة اذا عرفت هذا فاعلم ان في الاثر والعقوبة لا يلزم احوال امر لا يجوز تحريم ما احل
 الله ثم من الحيات ولا تحليل ما حلت من الخناث ثم ان الترهيب والتعسف
 ليس من سنن هذه الشريعة الشرعية بل من سننها ثامنا للطبقات والسلكات الحلال
التي لا يبعد العبد واليهين على ترك المذات ولا على ترك الاباح الاول
مقالة الثانية كل الطعام كان حلالا لم يسلط اسرائيل الا ما حرم اسرائيل على وقت من قبل
 ان ينزل التوراة قل فانما بالتوراة ما نزلها ان كنتم صادقين قبل نزلها اسباب
 الاول انما صنع اليهود من غير النسخ تركت كذبها لم ويبان التوراة الثاني لما نزل
 قوله ثم فظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات مما طيبنا لهم وقوله وعلى الذين هادوا
 حرمنا كل ذي ظفر قالوا لست ابدل من حرمت على هذه الاشياء وما هذا الا حرم قد
 كانت محرمة على نوح وابراهيم وعبده وهلم جرا الى ان انتهى التحريم البناء فزعموا ان
 سادة الله عليهم بالظلم واليقي واكل الربا فقال ثم قل فانما بالتوراة ما نزلها ان
 كنتم صادقين الثالث انما جعلوا على رسول الله ص في غلب الحول الامل والبالسا
 ورواه م وافقه ابراهيم عليه السلام فزعموا فاعرفت هذا فاعرفوا الاربع
 الحول مصدر جعل شئ من اجل ما دلفك استوى فيه الواحد والثنى والجمع والذكر والمؤنن
 قال الله عز وجل لا من كل اثم حملون امن والمراد بكل الطعام لم يزل حلالا لم
 قبل انزال التوراة تحريم ما حرم عليهم منها الظلم وغيره ولم يحرم الا حرم اسرائيل
 وهو محبوب عليهم السادس المراد بما حرم اسرائيل هو الحول الاول والبالسا وسبب تحريمه

قل

قيل كان بعرق النساء فندوان سخي لم ياكل احب الطعام اليه فكان ذلك احبته
 اليه قبل فعل ذلك للنداء ما يشاءه الاطباء ٢ اخرج من بيان الاحكام على الانبياء
 بقوله الاما حرم اسرائيل على نفسه حينما اسند التحريم اليه ولما ان يقول ذلك
 ما بين من افقه سبحانه يتم ذلك تحريمه ابتداء الثالث وعلى الذين هادوا حرمها
 كل ذي ظفر ومن البقر والغنم حرمنا عليهم سحوا مما الا ما حلت لحومها او الحوايا
 او ما حلت بعظم ذلك فزعموا انهم معبدهم ما نال الصادقون هنا فابدا المراد بدني
 طفر عجاذا لغير سحابة وتم ان حرم عليهم ذي كل طفر بجميع اجزائه ما ما البقر الغنم
 تحرم منها اللحوم والنفث من السحوم ثلثا انواعا ما على الظفر ما على الحوايا
 وهي الامعاء ٢ ما اخلط بعظم وهو لحم الحبيب والالبنة لاننا لم نذكر على المعصص
 وقيل فالحوايا انما علف على السحوم واو بعين الواو فيكون محرمة والاجرة ما خلتها
 وعظمها على الطنور فيكون مبرورة ويكون ما خلت في السقن لغيره في الآية الكريمة
 دلالة على حل هذه الاشياء في هذه الشريعة والا كانت لخصيص اليهود بالتحريم
٣ في الآية الكريمة دلالة على جواز النسخ وكذا ما جاء للمصلحة والاطمينة ٤ في قوله
 دلالة على تحريمها بهم بغيرهم دلالة على جواز ضم العقاب الدنيوي الى العقاب الاخرى
 بل على جواز العقاب على النسخ في الدنيا لا في الآخرة على قول من يقول باقضاء عقاب المعاصي
 كما هوذهب الحق وفيه دلالة على كون النصيب من الشاق الطافا على جواز كون صنع
 المتابع لاجل الصيانت كما قال مسلم ان العبد ليعلم الرزق بذنب يصيبه وقوله

لحرم هو كل ما ليس الاصلح كالبقر
 والشام والبك والاور وقيل
 كل ذي ظفر حافر ومن الحوايا

وانا لما قد من المبالغة والتأيد في قوله عليهم السلام لا يخفى لا يتأثر بالجملة الاسمية
والصدق وان التوكيد في ذلك سناد ما بناه ما باللام في جزئها الثانية وما لكم ان
تأكلوا ما ذكر الله عليه من فضل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه وان كنتم
تصدقون ما هو انتم بغير علم ان ذلك هو علم بالبعدين اي ان سبب حصول لكم فيه
اي لا سبب لكم في ذلك انما ذكر اسم الله عليه والواقع وقد فصل الطال اوله سبب
تركتم الله والحال ان الله فصل لكم الحلال من الحرام وليس هذا من جملة وهو ثلاثة الى
قوله ثم حرم عليكم البنية الاية الكريمة الا ما اضطررتم اليه الحج من حلاله لكم
وجاء الرخصه وان كثيرا من الناس يتكلمون فيكون ما احل الله لغيره ما هو الحرام
لا مستند من العلم ان ذلك هو علم بالبعدين اي المتجاوزين الحق الى الباطل و
الحلال الى الحرام وهذا مما يرد الاول ولنا الآية الكريمة على ما ذكر اسم الله عليه
ونحو ما لم يذكر الله اسم عليه وحل على الثاني قوله ثم فيها بعد ذلك ما كانوا يكرهون
الله اسم عليه وتكسب في حرم من ترك التسمية عدا ولبنا واليه وهو قد ما حرمه
مالك والشافعي بخلافه لغيره صام في حقه السلام حلال وان لم يذكر اسم الله عليه
احتجنا بما اوجبه حقيقته حتى لم تركت التسمية فيه عدا لاشياءنا لغيره صام رفع
امن الخطاء واللبان والمعين محمول على الشبان هذان صحيح سنده اما الآية
الكريمة فانها المجفزة بالبينة وحملوا التسمية اسم الذكر وانما يحل على ما اهل
لغير الله به لقوله ثم وان الغسق وان الغسق غير من ذلك كما تقدم الاول عملنا

على احوال

على احوال العباد والتخصيص بما اقتضت الاصول انما اخبر من النقل الواجب
في التسمية ذكر الله مع التقليم مثل باسم الله والله اكبر وسبحنا الله ولا اله الا
الله ولا شريك له على عظم الله كبره بحجته على الاقرب بحسب كونهما بالعربية مع الاول
ومصادره من التابع ولو سمي غيره لم يخل المراد بالاضطرار المستوفى الى
الكريمة ما يخاف من التلف والرحم والضعف عن منافع الرقعة مع الضرورة
الى المرافعة وعن الركوب مع الضرورة البعد لا بشرط الاشارة على الموت بل يحتاج
اذا خيف واذا ايجل وجب ذلك لوجوب حفظ النفس فمقتضى ذلك قد وما يرد
مع الضرر من غير زيادة عمدا بالعلم هذا العام وهو قوله الا ما اضطررتم اليه
مختص بالبينة الى الفاعل والى المتباعد اما الاول فان لا يكون باعنا ولا عدا بالقوله
فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلذا ثم عليه الباغي هو الحاجب على الامام او الذي يبغي
الميسة اي داعية في اكلها والعارى هو قاطع الطريق والذي بعدوا شعبة وروى
الطبرسي انه باغي اللذة وعادى سدا للجوع او عادوا بالخصبة وباغ الاقارب وعاد
في التقصير وعلى التفسير بالعصية لا باج للعامة سيرة كطالب المصيبة وبطريق
الحجاء والابن ولو اكره على العمل فتوكلنا بف التلف واما الثاني فهو كل ما يؤدي
الى قتل معصوم الدم كسليم او ذبحي ومعاهد لما باج الشرع ومعه كالا يظن والاول
المحتمل والحرية والمتردد من فطرة اما الخمر فيجوز التداوي بها اجزاء بسيطة كما
واما رفع التلف فيقتل بالبيع ايتم والحق مقدم على باج دفعا للتلف وكذا باج

السكوات ثم لو وجدنا في السكوات من هذا كله مع عدم قيام غير التهمة فقامه
 واحدا مع القيام فلا يجوز مطلقا ان يكون له نصيب من اهل كتاب الموارث وفيه
 ايات الاولى ولكل جعلنا مولى ما ترك الوالدان والاقربون والذين عاقدت
 ايمانكم فانهم ينجبهم ان الله كان على كل شئ شهيدا المولى هنا الوالدان والاقربون
 حين جعلنا لكل انسان مولى يروى ما ترك ومن للعقيد والغير في ترك الانسان
 الميت اي يروى ما تركه والوالدان خير المبدء المحذوف اي هم الوالدان والاقربون
 ويترتبون الاقربون بالترتيب في حق العرب وقال الرمحري في تقديره ولكل شئ
 مما ترك الوالدان والاقربون مولى يروى ما تركه ويحيزه او يقدريه ولكل قوم جعلناهم
 مولى نصيب مما ترك الوالدان وفيها نظرا لما الاول فلا نرى فيهم من جسد ان
 لكل نصف من اموال المكة وادب وهو فاسد لان الوالدان مشركون في كل شيء من
 كل نصف من المكة واما الثاني فلا في الوالدان والاقربون هم الوالدان والاقربون
 انهم عليهم والذين عاقدت ايمانكم وهو الوالدان لانهم قال فانهم ينجبهم وترى عقد
 وعاقبت والمخبر واحد الايمان هنا جمع بين السيد لانهم كانوا عند العهد
 بمسجون باليمين فيقول العاقد دملدي وانا ذكاري وحيك حريمي وسلك
 سلمي يعني وانك تطليبي واطلب بلبس تعقل علي واصفل عنك فكل من طلق السيد
 من موارث طلقه وهذا من باب استاء العقل الى آخره قيل جمع بين الخلف وتكون
 من ابا استاء العقل الى السيد انا عرفنا هذا فوايد كما نزل في الجاهلية فوايد

عطف

اليمين

لهذا

لهذا العقد دون الاقارب فانهم قالوا ثم قسم عليهم فبدأ الاسلام ثم نسخ ذلك وكانوا
 يتوارثون في الاسلام والحجرة مولى النسيء اي بين المهاجرين والانصار لما تقدم للذين
 وكان المهاجرون يورثون الانصار وبالعكس ولم يورث العرب من المهاجرين وذلك
 ان الذين استاءوا هاجروا وهاجروا باموالهم فانفسهم في سبيل الله والذين اودعوا
 اولئك بعضهم اهل بيعة بعض فالدن استاءوا ولم يهاجروا ما لكم من لا يتهم من شئ
 حتى يهاجروا ثم نسخ ذلك بالقبول والرحم والاسنان والاسباب بعزلوا وحلوا الارحام
 بعضهم الى بعض ثم هذا الحكم عنه الميراث بالعاقدة والعاقدة وهو المسمى بعتات
 المحجورة من نسخ عندنا في مطلق الارث بدعوى احيائها ليس كذلك بل هو ثابت
 عندنا عدم الارث عنه السبي والسبي لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان خطيب يوم الفتح فقال ما
 كان من طلف في الجاهلية فمستكوا به فان لم يورثه الاسلام اشده ولا عتق ولا خلاقي
 الاسلام وعندنا يحفظ الاسلام وجعل على يد رجل وعاقدة لم يلح ان يهاجروا ويوارثوا
 صح على ما قلناه من بقاء حكم ارباب البناهد فيكون الاتية منسوخة بحديث بل يكون
 حكم ارباب الارث فيها يحمل مقتضى الشرط ويختصا بغيره من موضع اخر من الكتاب ومن
 السنة الشريف وقال بعضهم العاقدة هنا هي الماهرة فيكون استاءة الوالدان الرزجين
 واخراة العاقدة في بعض لانه عدل عن الظاهر وعن قول اكثر الثانية ولو ارادوا
 بعضهم في بعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين الى ان يفتلوا الى اوليائكم معرفة
 قد ذكرنا انه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يورثهم بالهجرة لا بالطلاق والبعثا عليهم كما ساء

الكفار من الصدقة وانما نسخ ذلك ليعده الابنة وبابايات الارث والمحنة ان اولى المطاع
اولى بمرثتهم من المهاجرين وغيرهم ثم استثنى الرضعة ولداء بعقله الا ان يفسدوا
الحاولا بكم معروفنا انما صدقناكم من المؤمنين والمؤمنات الرضعة بعد الرضعة بالنعمة
منها الا هذا قال بطل بعضهم في الرضعة ولا يرضع الا من لا يرضع له الرضعة ليس بشيء **الاول**
نصيب ما تركه الالدان فالأولاد والبنات والنساء نصيب ما تركه الالدان مما تركه الالف
نصيبا مرفوعا ان كان الحائض لا يرث الا من زاد عن الحرم بالصفاق وطاعن بالرمح
وقيل كانوا يرثون الرجال بدو الاناث فنزلت هذه الآية الكريمة وامثالها رد عليهم
وسبب نزلها ان اولى بنات الانصار ماتت وتركته زوجة تسمى بام كدة وثبتت
فقام ابن عمر بن عبد العزيز وعمر بن الخطاب واصحابه واخذوا له ولهم عطيها زوجة وبناها
شيئا وكانوا يحكمونهم لا يرثون النساء ولا الصفا ونحوها من امثلة ذلك **الثاني**
فقال ما يرث الله في المسجد الفضيح ركن العترة واشتكت من حاجتهم
الى التقدير فدعاها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأذنته ولها امر بركب زينة ولا يصح
عدا ان تركت ما ثبت لهن الميراث في الجملة ولم يبين كم هو فنزل بوجوبكم الله في ذلك
الآية **والآية** ولا يرضع الا على بطون العصبية ثم من الرضعة المصطفى الرجال والنساء
فلما كان قال الدنيا لا يرث في موضع **الحائض** قال الله لا يرث في موضع **الحائض**
ان هذا الرجل لا يرث والاولاد يمل فكذا المعلوم وبناها المدة في غير الاية الكريمة
وذلك من ماعل **فقال** كفى بركدة ذلك على المصطفى ثابت في كل حين ما تركه ان ذلك هذا دار

ولم يبين كيفية التوارث فقال
لها رسول الله لا تحدين
في مالي او شيئا حتى
انقض ما ينزل الله فان
الله جعل لهن ميراثا

ينبغي

عليكم لا بكم وقولون ان الاصح لا يرث مع الميت انما قلنا ذلك لتسجد الدرجة والابنة
يراد بها مع الساق في الدرجة لا مطلقا **المرأة** بوجوبكم الله في اولادكم المذكورين
حظ الاشياء فان لم يرثوا موشا اثنين فلهن ثلثا ما تركه وان كانت واحدة فلهما
النصف **كلما** بوجوب لكل واحد منها السدس ما تركه ان كان له ولد وان لم يكن له ولد وورثته
ابواه فاورثه الثلث فان كان له اخوة فلهما السدس بعد وصية يوصي بها او
دين اباؤكم وابناؤكم لا يرثون ايكم اوترب لكم فغافروا نصيب من الله ان الله كان
علما خبيرا **الحائض** ان تغسل المرأة كل ما يوجبها من ابركها وبهذه اليكم في ميراث
اولادكم وانما يرث الرجل المذكور من اولادكم لان الحكم للميم **فقال** فاهم ثم من تركه ان ارتفع في
الفسق **حظ** يجوز نوات المقصود لو وقع مفسرا ابتداء ونفي بوجه المذكور ثم فحذف
للكلام عليه كاحذف في قوله البر والكرهين من تقدم الذكر لشره ولذلك جعل
خطره كما هو في عطفه ودينه والضمير في كن نساء الورثة وثانيه لثانيه الخ
كما في قوله من كانت امه او اباها كانت واحدة ولم يرث بغيرها قال الله ان لا يرث
هذا الامتياز في العدد وهذا الامتياز في الصنف والضمير في ميراث الميت بغيره سابق
الكلام ولكل واحد منهما بدل البعض من الكل وما في الغاية بآية محلهما اوليت الآية
الكريمة على الجملة الاولاد والابوين في ثلثها فيكون الغنى في مرتبة واحدة ويرث كل واحد
النوعين مع صاحبه والفقراء احد النوعين عن الآخر حال الارث ثم انتم ذكر احوال
الذكور مع الاناث وحوال الاناث مع ذواتهن وحوال الابوين منفردين وحوال الابوين مع

الاولاد ولم يذكر سالي الذكور مسفرين في السفر والجلوس بالانوار منتهية
 وفصل بين الواحدة والاكثر علم ان الذكور منشأ دون ولا الفصل كما فصل الاناث
 ورجح لم ينجح الي ذكرهم **م** انه ذكر ان الواحدة من الاناث لها النصف وان النساء وفي
 اثنتين لمن الثلثان ولم يذكر الاثنتين فاجب ان الجواب انهم خلفوا فيها وقال ابن
 عباس لها النصف لظاهر الآية وهو قوله وان كن نساء فوق اثنتين وقال الشافعي
 وهو الحق ان حكمنا حكم ما ناله وهو انهما الثلثان لوجه **النص** عن اصل البيت
 عليه السلام واجماع الطائفة بجماع الاقراء انه لو كان لها النصف لكان للغير **بالجملة**
 حنا **بجام** ان البنت الواحدة لها مع اخيها الثلث اذا انفردت **فلا** لان يكون لهما مع
 اخيها الثلث في كل لها الثلثان **م** انه تم اوجب للاختين الثلثين والبنات احداهما
 من الاختين فيكون لهما ايضا الثلثان **م** على وجه الاولى **م** ولد الولد يعوم مقام اب
 وبيت ميراثه من ابيه وله حصة بنت البنت وبنت الابن لدخولها في حكم بنت
 عليكم ما ناكم وبناتكم ولا تخرج من حصة على حده وكذا تحرم على منكم الحجة **م** وله
 في الوصف ان لو وقف على بناتها وهم بنوهم ولا يلحق الوقف ولا قابل به كذا يقول
 في الوصية كذا قال الرازي والرازي والمعاوية ليس بشي اما اولادهم كان تلك حقيقة **م** ان
 الولد والميراث والادوم باطل اجماعا فكذا المعلوم **م** اما ما بنا فلصدق النبي عليه
 نيا في الحصة واما ما بنا فلضعف منكم فان الحزم فيما ذكره مستفاد من خارج وكذا
 الدخول في الوصف مستفاد من القرينة فاعرف هذا فاعلم ان ميراث كل منهم نصيب بنت

مغلبي

به فليفت الابن الثلثان والابن البنت الثلث لاجتماعها وقال الربيعي بالعكس اكثر
 على ما قلناه لنظام الروايات بذلك وانقطاع الاجماع بعد علمنا **م** انه جعل
 للابوين لكل واحد منهما حصة او مسفر والسدس وجوه الولد سواء كان ذكرا وانثى
 لاطلاق لفظة ثم الولدان كان ذكر او انا الباقي اجماعا وان كان انثى واحدة
 فلها النصف الاصل يبقى السدس يرد عندنا على الابوين والبنت خالسا الامع
 الاخوة فيه وادبا على البنت والاب وقال الفقهاء ان كان الاب موجودا كانت
 الباقي **م** لا نعصبه والا ما يكون للعصب من الاختين والاخوات والاخوة والاعمام
 والادهم الذكور والاولاد الاخت فانهم ليس بعصب سياتي عليهم على التعقيب
 واما مع اثنتين فصاعدا فلا فاضل في الذكر الامع فقد احدها فيكون الواجد
 عندهم للعصب واعلم ان الولد الولد هنا هو ميراثه في مقام ابين وقاسم الابوين
 خلافا لبعض اصحابنا فانهم خصوا الادب بالابوين والاجماع على خلافه ومع عدم
 الولد وان نزل للام الثلث كانت الابنة الذكرية على لان يكون هناك اخوة فلم
 ذكر ان ادا بيع اثاث او ابيع خاتمة او ذكر او اثبات يكون لها السدس من الاصل
 فيها والباقي بعد السدس بالثلث في الصورتين يكون للاب بجماع اصحابنا ولما
 ما في نيل السدس التعقيب هذا اذا وجد الابوان اما مع فقد احدهما فان كان الموجود
 الابن لئلا لجماعا فان كان الام فلها والباقي **م** عليا عندنا وقال الفقهاء
 ان الواجد على الثلث يكون للاخوة بناء على قولهم بالعصب فيقدم ان الاخوة يحجبون

الام لا ينسبها فاعرفت هذا فها من ابدأ انه يشترط عندنا الحجب الاخره شرطها وجود
 الجواب ٢ العدد المذكور ٣ ان يكونوا كفرة ولا قتلة ولا قاعا ٤ ان يكونوا اكلهم فتنفسه
 لاحد كونهم للمرابين والارباب الله اما جحد الام فغيره النصيب لا يكون ذاعيلة
 بوجودهم فاقضت الحكمة التوفيق على مكان نفقتهم ثم يرد هنا سؤال وانكم قلتم
 ان الاخرين يجهلون وهو مناف للفظ الجمع الذي هو منطوق الآية الكريمة
 واجيب بان لما حصل الإجماع على ذلك وجب لنا قبل بان لا ياتي بلفظ التثنية ليريد
 الجمع لا حقيقة ولا مجازا بخلاف لفظ الجمع فان الجمع يعطى على المشي كما يعطى المذكور
 على الوثق والمطابق على القاب وفي الجملة الاستدلال على الاختصاص والجمع اشرف
 لان فيه معنى الزيادة ولذلك شرط في مع الاستدلال لا في المشي من العقل وانه
 لان المشي جميع لغته كما قال الرمحسري لان العرف لما على اللغة وقد ثبت في الاصول
 نقد المحقق ما لم يرد ذلك اذا قال ديه فلا بد من طالق حل على اذلة وسيد
 السكاح لا غير من اذلة الرق والحبس وغير ذلك وهذا ونقل عن ابن عباس انه لا يحجب
 الا بئله فان زاد الاشياء حلقه في قوله سبحانه وتعالى لا تدرون انهم اوتواكم بغضا
 الحق ان زاد النفع الاخرى ان ينفع بعضهم فبعض فان كان الولد ارفع وجيز
 شفع ان يرفع ولده البر وان كان الولد ارفع سالى الله ثم بان يرفع اياه اليه
 وقيل النفع الدينى وقيل المراء وجوبه بالنفس من طرفين اذا كان احدهما
 محتاجا دون الاخر اعني الاب والابن وقيل لا بد من ان يكون موت كل واحد منهما
 الام

الاخر ماله **الخامسة** ولكم نصف ما تركنا فاجبكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد
 فلكم الربع ما تركن من بعد وصية يوصين بها او دين ولدن الربع ما تركن ان لم يكن لكم
 ولد فان كان لكم ولد فلهن الثمن ما تركتم بعد وصية يوصون بها او دين لما فرغ
 من ميراث الوالد بن والاداد شرع في ما بان انش الانعاج لانهم ورثت مع جميع الطبقة
 والزوج يطلق اخذ على الرجل والمرأة بالاشارة الى الاخر وفي العرف يحسن بالرجل
 وتبين الانثى بالثاء بفعل زيج ونحوه وانما جعل للزوج النصف والمرأة الربع لعل
 المقدمة والآثم توجهه جواب ص م لما سأل ابن الجاهلي ان المرأة ليس لها
 جهاد ولا نفقة ولا عقل انما ذلك على الرجال ٢ جواب الرضا م ان المرأة اذا تزوجت
 اخذت والرجل يعطى بذلك وقيل الرجل ولان الانثى في عيال الذكر ان احتاجت
 وعليه ان يعطى او عليه نفقة وليس على المرأة ان يقول الرجل ولا ينفق
 ان احتاج فزوجه على الرجل لذلك وذلك قوله نعم الرجل فواحد على الغنا ما فضل الله
 بعضهم على بعض بما افضوا من اموالهم الا بركة الكرم ٣ جواب ص م لما سأل الله
 ابن سنان عن ذلك فقال لا اجعل لهما من الشقاق ٤ جواب العسكري م لما سأل الله
 على ما رواه ابو هاشم المحمدي ما بال المرأة المسكنة الضعيفة تأخذ بها وبأخذ
 الرجل العزى م م فاجاب م لان المرأة ليس عليها جهاد ولا نفقة ولا معطلة انما
 ذلك على الرجال فقلت فلفظي قد كان قبل ان ابن ابي العزى سأل من م
 فاجاب م على هذا الجواب فاقبل م على فقال نعم هذه مسئلة ابن ابي العزى والجواب

اجاب

هنا واحدا اذا كان من النسب واحد اذا عرفت هذا فاعلم ان المراد بالولد في
 ان لم يكن له ولد اعم من ان يكون الولد من الزوج المات او من غيره من الزوجات
 اولا اء وكذلك اعم من كونه ذكرا وانثى وكذلك ولد الولد يقوم مقام ابيه بشرط
 في الولد هنا يكون وارثا فلو كان كافرا او فانيا او قاتلا او قاتلا لم يكن لوجوده تاثير
 في نسب الزوج ان كانت واحدة فلو كان كذا وهذا مشترك في جميعها كما
 او ثلثا الظاهر الا ان الكرم والابحار ٣ استحقاق الزوج عندنا مخصوص بالزوجية
 الدائمة فلا يرث بالانقطاع على الاصح ٤ ان كانت الزوجية ذات ولد من الميت
 ورثت من جميع تركته وان لم يكن لها ولد منه ورثت مما عدا العقار عيضا واما
 العقار فلا يرث من رتبة الارض شيئا اعتبارا بكونه ذكرا وانثى والابنية والاختساب
 والاختار فيصلي منها القيمة بعد انما على القول الاصح لاحتجابنا وهذا التخصيص
 انصرفت به الامامية ولت عليه روايتهم عن ائمتهم ع وادى الزوجية عندنا
 غير شرط بقاء الزوجية الى الموت فانما قد تترت بعد ان ارتفعت الزوجية
 كما في الميراث يخلو في فرضه فان زوجة المطلق يرث ما له يخرج السنة او يارث
 من مريضه ويعرف في ذلك اجماع الامامية السنة وان كان رجل يورث
 كليلة او امرأة فلو اخ واخت فكل واحد منهما الثلث فان كانوا اكثر من
 ذلك فهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصي بها او دين غير مضاف وصية من الله
 والله اعلم بحكم الكليلة الغرايزه واشفا فها اما من الكليلة وهو نقصان القوة

او من غيره من الزوجات
 وكذا الولد من
 الزوج اعم من ان
 يكون من المرأة الواحدة

المحمل

الحجابية او من الاكليل الذي يحيط بالرأس والوسط على البطن على الواوثة والموروث
 من غير ان يكون منها منسوب الى الزوج فمما هنا قبل جبر التكان ورجل اسمها وورث
 صفته لرجل وقيل على انه مقول له مثل صفته عن الحرب جينا والامير انه على التعيين
 لان يورث بجمل وجوده لا دفع اياه مديونة كذا في ثم اطلاقا على الموروث بصفته انه
 لم يخلط بالولد الاولاد على الواوثة فتقبل من ليس بالولد الاولاد والاصح انه الغرايزه
 من جهة العرض لا الطول كالاخوة والافرات والاعمام والعلماء والاحوال والخلالات
 والاولاد اجمع والولد هنا هم الاخوة من سقرب بالام خاصة اما اولا فلفوا له
 وسعيد بن مالك فلو اخ واخت من لام واما ثانيا فلو زوجا لكان في اخ
 السوية كما يجي للاخوين الثلثين وللأخوة الكل وهذا جعل الواحد السدس والذكر
 الثلث فعلم ان الاخوة هناك وحسب ان العدد هنا نصيب الام كما تقدم ناسبان
 يكون المراد هنا الاخوة من قبلنا واما ثالثا فلو يارث احصائنا المنظاره واما
 رابعا فلو اجماعا فها قد ان الرابض عن المذكور من السدس والثلث يرد على
 الارث منهم اذا لم يكن سواه عندنا عند الفقهاء لا قرب عصبة كما يجي في هذه
 المرتبة اعني مرتبة الاخوة هي المرتبة الثانية بعد مرتبة ابوين والاولاد لا يتقبل
 الارث اليها الا بعد عدم المرتبة الاولى وكلهم وكذا لا يتقبل عن هذا الى الثالثة
 الا بعد عدمها بكلها ٣ قد تكرر ذكر الوصية وانما مقتضى هذه على الميراث تأليفا
 بما هنا وقد علم مضافا الى من يوصي بها والمضارة في الوصية هو ان يوصي بالكثر

الاخوة هنا غير

من ثلث ما لا يقرب دين ليس يحق عليه قصد المضادة الحادث ودفعه عن الارث
تدليل قوله بوجهكم الله في اوله كما ذكره مثل حظ الاثنتين فلا يكون الاخ واوفا
صلاحيه لان الشرط عدم عند عدم شرطه فلو ورث المصنف لزم مخالفة الكتاب
الغرض شرطه الله في قوله وهو يرفق ذلك على ان الاخ يورث بالقرين للنقص
على اثره مع عدم الولد يكون انهما كل واحد يكون من اصحاب القرين **م** اولاد الاخوة
والاخوات عندنا يقومون مقام ابائهم ويورث كل نصيب من ميراثهم **م** الاعداد
عندنا في مرتبة الاخوة فاذا اجتمعوا معهم كان الجدل للاب كالاخ له والجد له
كالأخت له والجد للام كالاخ منها وكذا الجدة **و** المرتبة الثالثة من مراتب الارث
الاعمام والاخوان عندنا وعند بعض فقهاء العامة وليس في الكتاب دلالة على
على انهم نعم يمكن الاستدلال على ذلك بآية اول الارحام فانها عام في ذى
رحم وهو لا ذوالارحام وكذا هذه الآية تدل على ان اباب القرين
الاجماع على انما اذا دل على الارث وجب مراعات الاقرب فالأقرب فالأقرب
من اباب القرين والافقدهم الله عليهم هذا خلف واما دلالة على الارث فقد
تقدم هذا مع اجماع طائفة المحققين الذين دخل فيهم المصنف على ذلك ودلالة
المؤثر من الامارات عن الائمة **م** ايضا على ذلك واما تفاصيل ارثهم فعلم من
المسئلة الشريفة ومن بيان الائمة **الثامنة** في خفض المولى من ورثة
وكما انما في عاقر عقب من ولدك ولبنات يرث من ال يعبر به

بارت

من ثلث ما لا يقرب دين ليس يحق عليه قصد المضادة الحادث ودفعه عن الارث
تدليل قوله بوجهكم الله في اوله كما ذكره مثل حظ الاثنتين فلا يكون الاخ واوفا
صلاحيه لان الشرط عدم عند عدم شرطه فلو ورث المصنف لزم مخالفة الكتاب
الغرض شرطه الله في قوله وهو يرفق ذلك على ان الاخ يورث بالقرين للنقص
على اثره مع عدم الولد يكون انهما كل واحد يكون من اصحاب القرين **م** اولاد الاخوة
والاخوات عندنا يقومون مقام ابائهم ويورث كل نصيب من ميراثهم **م** الاعداد
عندنا في مرتبة الاخوة فاذا اجتمعوا معهم كان الجدل للاب كالاخ له والجد له
كالأخت له والجد للام كالاخ منها وكذا الجدة **و** المرتبة الثالثة من مراتب الارث
الاعمام والاخوان عندنا وعند بعض فقهاء العامة وليس في الكتاب دلالة على
على انهم نعم يمكن الاستدلال على ذلك بآية اول الارحام فانها عام في ذى
رحم وهو لا ذوالارحام وكذا هذه الآية تدل على ان اباب القرين
الاجماع على انما اذا دل على الارث وجب مراعات الاقرب فالأقرب فالأقرب
من اباب القرين والافقدهم الله عليهم هذا خلف واما دلالة على الارث فقد
تقدم هذا مع اجماع طائفة المحققين الذين دخل فيهم المصنف على ذلك ودلالة
المؤثر من الامارات عن الائمة **م** ايضا على ذلك واما تفاصيل ارثهم فعلم من
المسئلة الشريفة ومن بيان الائمة **الثامنة** في خفض المولى من ورثة
وكما انما في عاقر عقب من ولدك ولبنات يرث من ال يعبر به

رتب رتباً مساوات التركة للسهام مالا يصح فيه كالأبوين والبنين وأمثالهما
 وإنما الجب فيها إذا دانت التركة من السهام أو نقصت **أقل** **مسألة** **أب**
 وهو الرد على العصبه دون أرباب الفرض كما قال المحققون واستدلوا عليه
 بهذه الآية ودجراً للذكران ذكرها في ماله ولولا التقصير لم يحسن السؤال
 برب قال ولينا أو ليه فلا خصصه برب له على من يورثه مع الوارث فلا ذلك
 لم يطلبنا واستدلوا أيضاً ما روي عن حماد بن عمار عن النبي م
 أن قال الحق بالموال العزابين فما بعثت العزبة فلا ولي عصبية ذكره الجوزي
 عن الأئمة أن خصصه على سؤال العزباء أن الذكور أحب إلى طابع البشر من الإناث
 أنه طلبه للأرث والقيام بأعباء البنية معاً ولا شئنا ذلك غير منصور في الترتيب
 لأن من ناقضات عقل وخط ودين **م** إذا زاد الجنس الشامل للذكر والإناث عن
 الخبر ما يطعون على سنده وقد انكره ابن عباس كما داه قاذبة ابن مضر يقال
 قلت لابن عباس دعي أهل العراق وعن طاووس عن ما بعثت العزباء فلا ولي
 عصبية ذكره قال من أهل العراق أنت قلت نعم قال بلغني ما قل أن قول الله
 عز وجل يا أيها الذين آمنوا ائتموا بأوامر الله وأطيعوا ما أمر الله وقوله قاذبة
 فاقبعت طاووس فقال لا والله ما وئيت هذا وإنما الشيطان الفاء على السهام
 وهذه الرواية لم يروها عن طاووس **والسؤال** العزل كالأبوين والبنين ودفج أو ورجة
 وأمثالهما فإن أصل العزبة من سنة ليعلم أن الأبوين السكس من الزوج الرابع
 في كتابه وهل هما إلا فرقتان وهل اقتباساً ما قلت بهذا دلالة
 ولا طاووس يرويه قال

فأجابنا

ولزوج حجباً هنا فغير من أربعة وعشرين للأبوين ثمانية وللزوج سنة إن كان
 وللزوجة ثلثه إن كانت البقرة وهو عشرة أو ثلث عشر للبنين فيدخل النقص عليها
 وأما الخالف فبصل العزبة على تقدير الزوج إلى ثلثين فبصل البنين ستة عشر وللأبوين
 ثمانية وللزوج ^{سنة} على تقدير الزوج إلى سبعة وعشرين للأبوين وللزوجة ثلثه فغير منها
 لتعاد ليدلون على ذلك بالقيام بما ذكره في النقص بالديون فأنه يدخل النقص على
 الجميع وما رواه سنان بن حبيب عن عبيدة السلمي قال كان علي **م** على المنبر فقام
 المردم فقال يا أمير المؤمنين مات رجل وترك ابنته وابنه وروضة فقال علي **م**
 صار من الزرة فتعادلان عن حكم بالبول ولم يكن علياً أحد وضاراً جاعاً واستدل
 أصحابنا بوجه **أ** أنه لا بد من العزبات ما أتت الأرث وكلما كانت الخلفة أقل كان **أقل** **أقل**
 فلما **ج** إجماع الطائفة المحضة وهو حجة عندنا **ب** أن نأثر الإجماع عن الباقر الصادق ^{الثالث}
 وإن ذلك في كتاب العزباء بأبلاء روى الله **م** وخط علي **م** فإن هذا إن السهام
 لا تعول **م** أن كل واحد من الأبوين والزوجين له سهمان على واد في طيس السيف
 والبنين والأخوين لا أولنا الأسهم واحد فإذا دخل النقص عليها استوى ذوي
 السهام في ذلك وأما ما روي عن حجة الخصم أما عن الفاس فبطلان عندنا ونقد بطلان
 نقول إنما دخل النقص في الدين لا من غير حاصل هنا وهو ترجيح بغير مرجع وأما
 هنا فالمرجع موجود وهو ما ذكرناه من أن البنين ليس لهم نصيب إلا في مجلد البنين
 والأبوين وضامن الجنس **م** فإن علياً **م** أجاب عن الاستحسان على الفاتنين بالبول

الاجماع اهل بيته على ذلك يكن فائلا بالعدل بل منكر لما صاحبه من قسطنطين الاعام
وبان السكوت لا يدل على الموافقة ولا عليها وابن عباس الخالف بعد عمر وقال هبة
مهييا **الثامنة** فاذا حضر القسمة ولو القريب واليتامى والمساكين ما دونه
منه وقولوا لهم قول معروف فاجل هذه مفسوخة ما به الارث في النسب قبل المي
محكمة وانه يجب للورثة حين اقتسامهم الرضخ لمن لا سهم له من الارباب والمجران
والمساكين واليتامى من سبعين جيران ما ساقول نخت والله ما نخت ولكن
ما يتهاون به الناس قيل ان ذلك محقق بالعين اما الارضون والرقق فلا بل يقد
ح القول المعروف وهو الاعتذار وقيل العذر عن مال الطفل لو كان منهم صغيرا يقد
بانه لو كان لي لاجلهم وقيل الخطاب للمريض اذا حضره امارات الموت وادارته
امواله والايضا بها ان يفعل ذلك والاول اشهر وقيل الخطاب بديل عليه وامم انه
وقع الاجماع وطلعت السنة الشريفة وبان الائمة الصادقين على شرط الارث وعلى
موانع لولا كفر الرق والطفل فيكون فوات الشرط وجود المانع كالخصم لعموم اكرام
المذكورة فيكون من المومنين المخصوصة وهو المطلوب **كتاب الجحد** ويقال الجحد
لما جزي بين الشقين ويقال ايضا المنع ومنه قيل للبواب حداد ويقال لمنهق
الشئ ومنه يقال حددت له ااحدها حقا اي بنيت منهاها وشعرها ويقال
عقوبة قد رها الشارع للكل على ارتكاب معصية ويمكن اخذ من غير الاكل
لكونه خارجا بين اكثر العقلاء وبين ارتكاب المعصية ومن الثاني لان فيه معنى
من الله

ومن الثالث لانه عقوبة لها وغاية لا يحجز عنها وزعموه هو انما **سم الاكل**
الزنا وفيما يات **الاول** واللاقي بآيتين القاضية من ذنابكم فاستشهدوا
عليهم اربعة منكم فان شهدوا فاصكوهن في البوت حتى يتوفين الموت
او يجعل الله لمن سبيلها فتوايد بغيرها احكام قيل المراد بالقاضية
المساحة والاكثري ان المراد الزنا فلهذا قيل المراد المحض وهو المراد **الثانية**
لانها متاهلة فانه زوجية ولو اراد غير الرق طالت لقال من النساء **الثانية**
عليهم اربعة منكم قلان فيه دلالة على تضارب الشهادة واشتراط الاسلام والكف
على تفصيل بانه **الثالثة** فاصكوهن في البوت حتى ياتوا منهن من مثل فعلن وال
كتاب عنه والاكثرون على وجوب الجحد على الزنا مكان ذلك فاول الاسلام ثم نسخ بانه
الجحد فله حتى يتوفين الموت اي ملكا الموت خذ فلما مضى العلم به بغيرية
استحالة اسناد التوفية الى الموت لكونها منجزة واحدهم **او يجعل الله لمن سبيلها**
فيل السبيل السخا المعنى عن السفاح وهذا الايم على تقدير ارادة المحسنات
وقيل السبيل الحكم النافع ولهذا الماترك انما الجحد قال النبي ثم جعل الله
لهم سبيلا واحتمال التوبة لا دليل عليه لكنه محتمل وجعل **كتاب** عن التوفيق
الثانية والذان بآياتها منكم فادوها فان تابا واصلحا فاعزوا عنها ان
كانوا با رعيها **الثانية** اقال ابو سبيل المراد اللواط لا يردى التوبع لانه لا يلفظ
التذكير والاكثرون على ثبات الزنا والتوبة للفاعل والمرأة وعلى التذكير

العبارة ٢ قيل المراد بالادنى الترتيب والاستحقاق فلهذا لا يكون مستوفيا لمرتبته
 ثابت مطلقا بل المنسوخ الاقتصار عليه وعلى قول الجاهل يمكن حمله على القتل لانه
 حد اللواط والحد الذي ينصرف الى ما يقع مما يتبعه وهو القتل فقال ان هذه ^{الفتنة} حجة
 لادنى الشايف وقيل بل بالعكس اذ هو ضعيف في اللزوم فبعد هذا وان كانت قبلها
 نزولا وقيل المراد به حد البكر والحد والحدب كما ان حد الشب الجلد والرجم
 فان تابا واصلحا فاعرضوا عنها فلهذا على ان الزنا اذا تاب قبل الرفع الى العالم
 لا يجزى اما بعد الرفع والحضور فان ثبت بالادنى وتحقق الامام وان ثبت بالبينة
 بحيث لم يجد والمراد بالاصح الاستمرار على التوبة قوله ان الله كان توابا اعني ان يقبل
 للتوبة وهو يقبل لا يفرض وادنى الرتبة هي اشارة الى ان قبول التوبة ^{تفضل}
 وقيل المراد بالادنى الشاهد بالزنا بل كمال اعتبار الشهادة والمراد بالادنى حد
 حد التوبة وفيه ضعف **الثالثة** الزانية والزاني فاحلها كل واحد منهما ما ينال
 حليته ولا تأخذ كمرتها واحدة في دين الله ان كنتم تؤمنون بآياته ما اليوم
 الاخر ولا يشهد عذابا بها طائفة من المؤمنين الاسمان من غلظ بالابتداء
 وجزءا محد ومن عند التحليل وسيموبيل في فرض الله حكم الزانية والزاني
 وقوله فاحلها وجملة اخرى معطوفة على الاولى وعند المبرور بها جملة واحدة الا ان
 المبتداء لما تضمن في الشرط والمبتداء من جعله يقبل الى ما يقع الى الحق زنت
 والذي زنا فاحلها اذا انقضت وهذا فقهاء شملت على احكام تلك الابا بجلدها
 والجلد

٣٥٢
 والجلد من الجلد بحيث لا يجاوز المدة الى العلم وهذا الحكم مخصوص بالسنة والكتاب
 اما السنة فالزيادة نادرة كلف من البكر الذكر فانه يزداد القويب سنة لقوله
 البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام وسنة او جنيته والحد مطلق قوله وكذا على الصحابة
 وقوله ان لا تزداد حجة للحدب ضعيف لان عدم ذكر الترتيب ليس ذكر عدمه لتكون
 ناسخة له وقل الخطاب من قوله من الادنى الكريم فكيف يكون الترتيب مستوفيا بالادنى
 نادرة كما في حق الحصن والمحصة فان حدهما الرجم هذا ان قلنا بعدم حمله على الرجم
 والافواه بقرائة نعم قيل القم في حق الشجيرة مائة وقيل تام وهو الحق لان علمهم
 جلد سراح يوم الحبس وجمعا يوم المحبة وقال جلد ثمان بكتاب الله ورجلها بسنة وقيل
 الله ٣ وكانت سراح شارب من قوله على حجة والمراد بالحصن من له زوج مملوك بالعقد
 الدائم او مملوك البهين غدا واعلها ويرجع وبالحصن من لها زوج بالعقد الدائم
 عليه ويرجع واليك هو ما عد المحقق قبل من املك ولم يدخل والطلاق رجعا لا ينافي
 الاحسان مع بقاء العدة بخلاف البين وان بقيت وعندنا لا جرم على المرأة ولا يفسد
 واما الكتاب فتشفيف الجلد في حق الامم لقوله علي بن ابي طالب رضي الله عنه
 العذاب ما حلفت والعبد فضيل المحتر وقيل الامم وهو الاوثى ٢ قوله ولا تأخذكم
 بها ارفق في دين الله والواحدة الرقة وفيها العتق فقله وقاله نحو كائز وكائز وشامة
 وشامة والخطاب هنا وفي قوله فاحلها الله الله والحكام في دين الله اي في حفظه وقوله
 ان كنتم تؤمنون بآياته ان حفظه من الله من لوازم الايمان فمن اتى بالبلية لم يشتر

رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا ان امركم بالجحد والشهادة فاجلوا وان اكرم بالرحم فادعوا
 فامرهم بالرحم فابوا عند مجمل بن صوري احكام بينهم وبينهم فقالوا سئد الله الذي
 لا اله الا هو الذي قلن البحر لوسى ورفع فوقكم الطور فاجتاكم وغرق ال فرعون والذين
 اتوا بكم كتابا بغير حكمة وحواصير هل تجد فيه الرحمة على من احسن قال نعم فوثقوا
 عليه فقال خفت ان كذبنا ان ينزل علينا العذاب فامر النبي م بالزنا بينهم ورجا
 عند باب المسجد وتنتج هذه الخبث بقوا يدا قد نقلنا ان حد اللواط تدل عليه
 الاية الثانية على حد الساحفة تدل على الاولى فيكون ان ايهما ثابتهن بالكتاب
 لكن المراد باللوطة الوجع الفضل هو الذي فيه تقاب لا غير بل فيه الجحد ما روى
 محمد بن حمزة عن من انه دخل عليه نسوة فسالته امرأة منهن عن الحق فقال عليه
 حدة حد الزنا فقالوا لئلا ما ذكرنا الله ذلك في كتابه فقال صلى الله عليه وسلم قال
 من اصحابه بالرسول صلى الله عليه وسلم على النبي صلى الله عليه وسلم على النبي صلى الله عليه وسلم
 من سأل عن نصراني فزنا بمزاة مسلمة فلما اخذها فقام عليها الحواشي فاجاب عليه السلام
 ان الحكم في ان تقرب حتى يموت لان الله ثم يقول داودا بنينا سنن الله التي قد
 خلقت في عباده وخسرنا لنا كافرين وفي هذه دلالة على ان الكافر اذا فانا مسلمة
 فحدده الفضل صلى الله عليه وسلم روى ثابتهن ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم
 ربهما وكان على السند حاضرا فقال عليه السلام لا سألها كيف فخرت قالت كنت
 في فلاة من الارض صابون عطش شديد فوجدت اية خيمة فاقبتها فاقبته فها اعترابا

والساحفة

فلما راوا ما سألوا امنا
 بالله وحده وكهنا بما
 كنا به مشركين فلم يك ينقدهم
 ايما منهم لما

فلما

سألنا الماء فابى على ان يسقيني الا ان اصكره من فضله فويلت منه هاربه فاستدوي
 العطش حتى غارت عيناى فلما بلغ صلاته فطأه ودفع على فقال صلى الله عليه وسلم
 هذه التي قال الله ثم فزنا صطرا غراغ ولا عاد ولا اثم عليه هذه عبرة باعيت ولا
 عار في غل سبلها وفيه دلالة ان الكوة لاحد عليه عمل كان من محجب حده
 مريضا يخشى تلفه فخر الحاكم بن الصبر حتى بهاء وبين الضرب بالصف الثقل
 على العود لانه روى ان النبي صلى الله عليه وسلم سئس قد ننا بامراءه فامر صلى الله عليه وسلم
 والبرجيين ما يذ شمل اخ فخر به صرته واحدة ثم غلى سبله وهذا يمكن ان
 يكون مأخوذا من قوله ثم وخذ سبله فغننا فامر بيه ولا تحت القسم الله
 حد القذف وفيه اياتان الاولى والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا
 ما بعده شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا وذلك
 هم الفاسقون الا الذين تابوا من بعد ذلك واصلحوا فان الله عفود رحيم
 قال سعيد بن جبير اننا نزلت في قصة عائشة وقالت الضحاك بن ساهر لئن
 المؤمنين وهو اولى لانه اعم فائدة ولو سلنا الاولى فاني ايضا اعلم لما عرفت
 ان حصن السبل يحصن قد دل على الحكم ان القذف هو الرمي بالزنا
 لما تقدمت بثبت ما بعده شهداء وقال هنا ثم لم ياتوا ما بعده شهداء فلم ان
 المراد الرمي بالزنا اطلاقا على ذلك فيسقط في الحد عشرة المقدور والبهاد
 بقوله المحصنات ولم يرد بالجنس السابق في الزنا للاجماع على ثبوت الحد بالقذف

البراع

بغير العوجرة ما غير العقيقة فانه يجب التغير الى ان يبلغ حالها الى
 الاستثناء بالزنا بحيث لا يستكف من الطالبة به فحينئذ لا حد ولا تغير ^{فيما} ^{فيما} ^{فيما}
 يجب الحد اذا ثبت عند الحاكم وبثبته ما لا يقره اياه ربه اياه ربه اياه ربه
 في مجلس واحد غير متفرقين بل متفرقين على الفعل الواحد بالوصف الواحد مع خفاء
 الزمان والمكان وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي لا يشترط اتحاد مجلتي الشهود
 وقال اصحابنا ثبت بثبته واثباتين ورجلين واربعة شهود على تفصيل يذكرون
 في كتب الفقه **م** ان القاذف مجلد ثمانين حرا كان او عبدا ورجلا او امرأة
 لعمول اللفظ والتصنيف في العبدان احباء في الزنا ^{ان} لا يقبل شهادة المراد به
 مادام قاسما **و** انه يحكم بفسقه وهو دليل على كونه كبيرة فانه اذا ثبت
 قبلت شهادته عندنا وعند الشافعي بناء على ان الاستثناء من قوله لا يقبلوا
 لم شهادة ابدا والاول للعطف على جرم الشرط فيكون من جملة الجرائم وهو قول
 اكثرنا لما بين وروي عن عمر بن الخطاب في شهادته على الهرة ان ثبت قبلت شهادته
 فاجاب ان يكذب نفسه وقال ابو حنيفة لا يقبل شهادته ابدا الا ان يشهد قبل
 اقامته الحد عليه وقيل تمامه بناء على ان الواو في قوله وكذلك هم الفاسقون
 للاستثناء والاستثناء عن الفاسقين وهو قول جريح وابن السكيت الحسن والاراد
 بالاصلاح المعطوف على التوبة هو الاستمرار عليها وقيل لا بد من عمل وان ^{في} ^{في} ^{في}
 الامر قبيح كون المقدوف ذكرا وانثى ولفظ التائب في الآية الكريمة مخصوص

الواقعة

الواقعة قد عرفت انه غير محض **الثاني** القذف بالبول كالحذف بالزنا
 من غير فرق وكذا السحق اما القذف بالكفر او الشرب وغير ذلك من المعاصي
 فيوجب تغير الاسم انه مجلد بثبته بخلاف حد الزنا فانه مجلد عربا وبنيا
 في الزنا مجلد كما وحدوا الضرب في القذف متوسط وقال في عم مجلد الرجل فانثيا
 والمرقة قاعدا **م** بشرط في الكثرة والبلوغ والاسلام فلو كان مجذوبا ذلك عور ^{المقدوف}
 قاضيه **م** حد القذف هو الادمي يتوقف اقامته على الطالبة ولا تستقطب
 بالتوبة مطلقا الامع العف من المقدوف قبل البيوت لا بعده ورضاه جزء من
 التوبة وحدها الكذب بفسده ان كان كاذبا والتخلف ان كان صادقا فلا يقبل
 شهادته بعد ذلك **م** قال بعضهم شد الضرب تكون في السرقة ثم بعده
 في الزنا ثم بعده في الشرب ثم بعده في القذف لان القاذف قد يكون صادقا
 فيما قاله وما عوقب صيانة له فواض وقد حافظ الشرح على صيغتها بغيره ^ع
 ويقولون ان الدين يحجبون ان تشيع الفاحشة في الدين امنوا لهم عقاب **الهم**
الثاني ان الذين يهون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والاخرة
 ولهم عذاب عظيم المحصنات العفاف والغائلات السلمات الفلوب من الخبايا
 المتفانية وانما جمع وان كان السبب حدا وهي عايشة لتعلم عدم الحكم في كل
 محصنة قدف بالزنا وقيل شدما فانه من اصر القذف ما لم يشهد فيه غيره حيث حصل
 القاذفين ملعونين في الدنيا والاخرة وتوعدهم بالعذاب العظيم واجب عليهم الحد

الدنيا فائدة فقد جددت فاعلموا شرب الخمر قد لا عليه السلام ان تاب انتم
 عليه السلام فلما اظهر التوبة لم يدع عريكته فقل الله يا مؤمنين عليه السلام
 اشرعوا حجة وقال حده ثاين لان شارب الخمر اذا شربها سكر واذا سكره
 حافاهدى ان يرى قال الله تعالى ان الذين يرمون المحصنات الح مذل ذلك على ان
 حاد السكر ثاين وهذا ليس حاس حدهم لان مدعيه يرمي القناس بل بانا بالعلم
 كما حصر من التبرج ولذلك لما سكر الوليد فاد عثمان بن عفان حده وكان
 رابعا رعين فاشارة الى على عليه السلام بضمير يقرب بقية لها راسان اربع
 جلدة فكانت ثاين **الفصل الثالث** حقا السرفة وفيه اثنان **الاول** الشارب
 والشارقة فاطلعوا ايديها جزء بما اكسبا كلالا من الله والله غير يحكم اعز
 السارق والسارقة كما تقدم فالأانية والثالثة من الذهبين وجره وكالا
 نصبا على المفعول له والشكال العذاب فلا شك ان الابدن الكبرية مشتتة على الحكم
 كلها مجلدة تقطر اليان من التبرج لقوله تم لتبين لنا ما نزل اليهم وعندنا
 ان **الائمة** عليهم السلام كذلك لما ثبت من كونهم حفظه للشرع بعده صلى الله
 عليه وآله السارق والشارقة معا فلما ان اسم الحفس العرف بالدم للعلوم ولم
 نقل فانه جعل يميل عموم كل سارق وبعضه لكن البيان النبوي والاماني اخرج
 الابدن اذا سرق من مال ولده والعبد مال سيده والعتام من القيمة والسارق
 من المشترك ما ينسب حقه وكل ذي شبهة محتملة قوله فاعلموا القطع خبره الشر

منه

من غير الا بانة بخبرين الفلم فقطعت السكين يدي وقد ياد مع الا بانة فوجد
 محمل للعقوب لكن البيان الشرعي حكم باودة الثاني وقمع الاصابع على انة لا يقطع
 الا يد واحدة وهي محتملة لا رادة اليه والدين والدين والدين كل منها لكن الثاني
 المذكور حصص اليه وانما لا اليه بها فلم نقل يديها لعدم الاشتباه بخبرين
 فقد صفت قلوبها اليه الحلف اخذ صرعا على الجارحة المخصوصة من الكف
 الى راس الاصابع وشرا من الرق الى الرق كافي لوضوء ومن الرق الى الرق
 كما في التيم عندنا وعلى الاصابع لا غير كما في قوله تم للدين يكتبون الكتاب بايديهم ولم
 في الابدن المراد وحيد ليس جدا الاحتمالات والى من الاخر فيكون اللفظ مجلدا وبلى
 انه غير محتمل لان اليد حاضرة في العقل مجازا في اللفظ ولذلك يقع ان يقال لما دون
 المنكب بعض اليد فيكون اللفظ ظاهرا في جملة اليد ولذلك قال سراجنا في ذلك
 يكون مجلدا والمحتمل لان القطع من المنكب غير ادا جملة لان قولنا سراجنا في ذلك
 لكفرهم بانكارهم ما علم من الدين ضرورة فلا يكون الحقيقة حجة مرادة
 فتخل على بعض اليد من الاقسام المذكورة وليس بعضها اولى من بعضا اليه
 الى اللفظ فيثبت الاحمال وهو المطلوب اذا عرفت هذا فالسهم والقفصا القطع
 من مفصل الكف عن الساعد وعند اصحابنا هو قطع الاصابع الاربع من اليد
 اليمنى ويترك للراحة والابهام فان ما دنا بيا بكامع الشرايط والقطع اولا
 رجله اليسرى ويترك للعقب فان ما دنا بيا بعد قطع الرق خلد التبع

حق تبارك وتعالى فان سرق في التيجن قبل ما عتدوا في ذلك على قتلهم مشوا من
 انهم عليهم السلام وعلى انه مصدق على ذلك اسم الهدى كالمناه وعلى اسم الله
 التيجن على الكفر من ذلك الاليل ولم يثبت انه اقروا هذا **فاما النصارى**
 الذي يجيب القطع عندنا ما جده ربيع دهاق دهننا حالما استكنا او ما يمتد
 ذلك ويد قال مالك والثاني دبر حكم الخفاء الاو بعذر وقال البرخية عشرة
 وراهم وقال الحسن البصري درهم وقال الطبري لاجل ليل اى شئ كان
 من نيل اذ كبرهم لشرط مع ما تقدم الاخذ حفيظة لا مقاهرة الاخراج بنفسي
 لا يغير ولا مع غيره الا ان يبلغ حصته مما ليس لغيره مالك الدخول اليه قال الجيا
 هون يكون في نيبا واد بئلى عليه من براعه والادلى ان يرجع فيه العرف
 فكل شئ حرم بئس هذا الحد بالاقار من بين او شادة عدلين فلو اقر مرة
 لا يثبت المال لانه لم يثبت له احد وعطف المسمى **الثاني** من ثاب بعبد
 ظله واصلى فان الله يتوب عليه ان الله عفو رحيم المراد بظلمه هنا مسرقة
 والاصلاح الاستمرار على التوبة ولا كلام في سقوط العقاب الاخرى بذلك واما الحد
 فكل لسيطة بنام الاقال ابرخية لا لسيطة وهو احد قول الشافعي وقال جمانا
 ليعظم بالبعد قبل النبوت عند الحاكم اما بعده وان ثبت بالبينة فانه سقط
 وبالاقرار تختم الحد في البينة وقيل جبر الامام لفضل على عباد الله ما وهب
 السارق المقر فيه ثم ما يقال على عليه السلام هل تحفظ شيئا من القرآن قال

في قوله لا يغير ولا مع غيره الا ان يبلغ حصته مما ليس لغيره مالك الدخول اليه قال الجيا
 هون يكون في نيبا واد بئلى عليه من براعه والادلى ان يرجع فيه العرف
 فكل شئ حرم بئس هذا الحد بالاقار من بين او شادة عدلين فلو اقر مرة
 لا يثبت المال لانه لم يثبت له احد وعطف المسمى الثاني من ثاب بعبد
 ظله واصلى فان الله يتوب عليه ان الله عفو رحيم المراد بظلمه هنا مسرقة
 والاصلاح الاستمرار على التوبة ولا كلام في سقوط العقاب الاخرى بذلك واما الحد
 فكل لسيطة بنام الاقال ابرخية لا لسيطة وهو احد قول الشافعي وقال جمانا
 ليعظم بالبعد قبل النبوت عند الحاكم اما بعده وان ثبت بالبينة فانه سقط
 وبالاقرار تختم الحد في البينة وقيل جبر الامام لفضل على عباد الله ما وهب
 السارق المقر فيه ثم ما يقال على عليه السلام هل تحفظ شيئا من القرآن قال

نعم سورة البقرة وقال وجبت بذلك البيوت البقرة فقال له الاشعث انقل هذا
 من حدود الله ثم فقال له وما يدريك اذا قامت البينة تلبس الامام ان يعفو
 ما الله ثم والحافظون لحدود الله فاذا اقر الرجل بفسقه فبشره بذلك الامام ان
 شاء معنى وان شاء عاقب واماحى لالك فلا يسقط بالتوبة مطلقا الا في قسرية
 بالامراء وكذا لا يسقط لال بالقطع بل يجب به بعضه وقية وقال ابرخية لا يجب
 على القطع والغرامة معا بل ان قطع سقطت منه وان عزم سقط القطع وهو فرق
 ضعيف في ثبوت التوبة الحقيقية قبل ثبوتها لانه لو كان الله عفو رحيم **القسم الرابع**
من الحارث بن زيد **الاولى** انما اجزاء الذين يجارون الله ورسوله ويعتقون
 فسادا في الارض ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا
 من الارض ذلك لهم خيرا في الدنيا وهم في الآخرة عذاب عظيم مجازاة الله ورسوله
 الله عليه والجارية المسلمين جبل مجازاتهم مجازاة الله ورسوله صلى الله عليه وآله
 للفضل واصل الحر بالسلب من حره الرجل ما ارادى لم يجرى عليه عيب من الفقر
 كل من حره السلب لا خافه الناس في براءه بجلده او نارا واضعها كان اقربا
 من اهل الربية كان اولى بكن ذكره كان اذ اننى فوجها ويقتل في ذلك قاطع الطريق
 والكاو على المال والبيع وفساد منسوب حصة لصدور محمد ذى سجايا
 او على الحال اللص من اهل انة مضول له واختلفت في قتله على البينة الجاهل ان اذا
 التجار والاضواء على خلاف الاصل فيغير الامام من الامام الاربعين اى على صدوره

من قتل واحدا مال او جرح او اخافه فقتله هذا بصلب جتا قطعوا قتل بالبرزخ والقتل
وهو قسم **المقتل** ان قتل خاصة فلو عني القتل قتل جدا ولا معه صاها **٢** اذا اخذ
المال وقيل استرجع المال وقطع مخالفا ثم قتل وصلب **٣** اخذ المال خاصة وقطع مخالفا
ونفى **٤** جرح ولم ياخذ شيئا اقتصر منه ونفى **٥** اشهر السلاح واخاف خاصة نفى لا يجر
ومن العجب قول الراوندان هذا الفصل يدل الاية عليه وليست شري من اي طريق يدل
الاية او صرحه القيني بن الامام ^{الاربع} اللهم الا مع اضماره وقد قلنا ان الامل معدة فان
دل دليل على يقينه فيكون الملازمة مستفاهة من ذلك الدليل لان الاية الكريمة فان
الحق القول بالبحر وهذا ما يد **الصلب على القول الاول** يكون هو في قتلها على الثاني
بقتل بقتل ثم بصلب بقتل بل بصلب جتا بقتل حتى يموت وقيل بصلب بقتل حتى يموت
٢ القطع مخالفا هو ان يقطع بما ولا يتره يقطع رجله اليسرى فقد تقدم **بغيره** القطع
٣ قتل بوجنه النقي بالبحر وقال الشافعي واذا بنا هو النقي من بلده وادى يلبس بغيره
فيه ويعقده يكتب اليهم انه محارب نذ يبيع ولا يامل ولا يباشر بقتل بل يقتل على
نفسه من بلده لا غير **الثانية** الا الذين تابوا من قتل ان تصدوا عليهم فاعلموا
انا لله عقور وجهم عندنا وعند الشافعي ان هذا الاستثناء من حذوفهم امان
الادى من القتل والجرح والمال فلا يعطى الا القصاص والاداء سواء كان المال موجودا
بغيره او تلفت فلو لم يبقه قال بعضهم الاستثناء من كل حق الا ان يوجد عين المال
فيؤخذ منه وتفيد العوبة بكونها من القدره تدل على انه يحصل بعد القدره السقط
لله

الحمد وان امط الطاب الاخرى **كتاب الجنايات** وفيه ايات
الموت من اجل على ذلك وبني اسرائيل انه من قتل بغير فضل وفناء في الدنيا فقاموا
قتل الناس جميعا ومن احباها فقاموا احبا الناس جميعا يقال من اجل كذا فعلت
بقتل المحقرة وكسرهما الى سبب خطا كان السبب فاعلينا او غايبا ومن لا يذاه
الغاية فان الشئ يتبدل من سببه وقد يدل من اللذم لا يجل ذلك وهو اشارة فيقال
الى ما تقدم من قتل قاتل ها بيل قوله بغير نفس الحار او الى لا على وجه القصاص فلا على
فتا ويصدق منها موجه لفظا واختلف في التشبيه الدليل على احوال ان التشبيه
معناه انه بمنزلة من قتل الناس جميعا فانهم حضور في قتل ذلك الانسان **٢** ان
معناه في تعظيم لوزم ولا ثم **٣** انه كما تامل الناس جميعا عند القتل **٤** انه
يجب عليه عن القتل والعفو مثل ما يجب عليه لو قتل الناس جميعا وكذا في التشبيه
الثاني احوال انه كمن احبا الناس جميعا عند المستخذ **٢** انه من فاجها من
عق حرق فاجره كاجر من احبا الناس **٢** انه من عني من قبلنا وقد وجب عليها **٢**
٤ انه من رجوع من قبلنا ونفى عنه بما فيه جانيها او حال بين من يهد قتلها وبغيرها
ونفى عنه بما فيه جانيها لما قالوا جانيها على جهة الجواز من اطلاق السبب على السبب
والتحقيق هنا في الموضعين انه تشبيه على سبيل الملازمة تعظيما لسان القتل
وتعويلا ما به وكل ذلك في طرف الاحبا والا فالنبيية الحقيقة هنا لا وجه لثانها
الحسن والقول والعزل **الثانية** يا ايها الذين امنوا كتب عليكم القصاص

كان كمن عني عن
جميع الناس

ولا
يكون
قوله
الاول
في
الكتاب

في القتل المحرم بالحر والعبد والعبد بالانثى والانثى من معنى لا من جهة شئ فاتباع بالعبد
 واما ما لا يباح ان ذلك يخفف من دينكم ودينهم من اعتدى بعد ذلك فله عذابا لغيره
 هنا فائدة انه كان بين جبين من احب العرب ماء وكان لاحدهما الامر فلول
 بفشل الحر والعبد والذكر بالانثى والرجلين بالرجل فلو جاء الاسلام تحاكموا الى سلطانهم
 فزكيت فاسمهم ان يتركها واما اي سكا فوا والقصاص من قتل الاثر وهو الايقاع فبات
 الوجه القصاص يقع الاثر الحائلي ويقتل الفعل وج لا يرد سؤال ان الولي له في القصاص
 واخذ الدية والقصاص فلم قال كتب وصناه وجب ولا يولى ونقض الامر واما العفو
 واخذ الدية فيقتصر على الاستحقاق ولذلك لا يجب على الحائلي قبل اداء الدية
 عندنا وهو مذهب الجعفة وقال الشافعي للولي الخيار بين الدية والقصاص وان
 لم يرض الحائلي والمراد بالوجوب عدم جواز التعدي الرجز المخطو كما حكاه من حكاية
 الحسين ٣ قوله الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى من هذا منسوخ بقوله
 القتل بالنفس وليس بشئ اما اذا فلا تكون حكاية ما في توبة فلا ينسخ القوان
 واما ثانيا فلا ضالة عدم السخا فامتنافاة بينهما واما ثالثا فلا تنقض قول النفس
 بالنفس بام هذا خاص وقد يقتصر في الامور بناء العام على الخاص مع التنازع
 اذا عرفت هذا فاعلم انه يجوز قتل الحر بالحر والانثى بالذكر اجمالا وعدم دلالة
 الآية على منعه ولا انه اذا جاز قتل الفاتل بمثل فباعتبار اوله وهل يجوز قتل الحر
 بالعبد والذكر بالانثى ام لا وحقيقة عمله لا يعوم النفس بالنفس ^ص

كما قيل لا بد من المردية ان ما هو واثب

وهنه

الثاني

والثاني لا يعوم الحر بالحر الى اخره لان المقصود انما يكون جهة حيث لم يظهر
 للتخصيص غرض سوى احصاء الحكم وقد بدأ الغرض وهو دفع حكم الحسين بالمالا ^ص
 انتهى على عليه السلام ان رجل قتل عبده فجلده رسول الله ونفاه سنة واحد
 بعد منه ولما روى انهم قتلوا بقتل مسلم بن عمار ولا يرد بعد والعقل العكس من غير
 تكبر وهو منصف بحكمنا عدم العمل بالمفهوم مطلقا ولدلالة الحديث انهم
 عليهم السلام بقى هذا كلام وهو انما يقتل الحر بالحر مع المساواة وهو السواء
 في الاسلام والعقل وان لا يكون الفاتل بالقتول خلافا لالالة في الاجرة وهل حكم
 الام حكم الاب عندنا ليس كذلك بل يقتل بالولد وعند الفقهاء حكمنا حكم الاب
 اما قتل الولد بالاب فاجازا وكذا الإجماع على قتل الجماعة بالواحد ولغيره من
 اجتمعت ربيعة ومصر على قتل امرا فقتلوا به منهم عندنا يرد عليهم فاضل الدبيرة ٣
 قوله ٣ من معنى لرض اخير شئ الى اخره قيل على معنى ينجي ترك وشئ مفعول به وهو ^ص
 اذا لم يثبت على الشئ ينجي تركه بل اعقاه وقال الزمخشري تعديره من معنى له من
 اجتهاد شئ اي شئ من العتوان على لان لا يعتدى بنفسه وفائدة الاستعداد
 بان بعض العتوان كالعقبات التام في سقالات القصاص فقتل الا وسعدى بمن الى الحائلي
 والى الذبح الى الله ثم عفا الله عنك وعفا الله عنها فاذا عدى اليها عدى بالام
 الى الحائلي وعليه الاية كانه من عفا عنه من جنائده من جهة اجتهاد في دماء
 وذكره لفظ الاخوة فاما اية بينهما من الجفينة فلا سلام لغيره لم يعطى عليه ^ص

منناه

فتوا

العفو نامة يكون ملغيا بان صحت بعضا ولا يشترط شيئا وج لا يلزم الجانبة
 ثين فتارة يكون مع اشتراط الدية الى الاخر اشارت به قوله ثم فاتباع بالبر
 اي كالاتباع او فليكن اتباع وهي وصية للعاق بان يطلب الدية بالعرف ولا
 يظلم بالزيادة ولا ينقصه وصية للجاني بان يؤد بها باحسان وهو ان لا يما
 ولا يخسر بل يفكره على غيره واكثر العلماء من الصحابة والتابعين على ان اخذ الدين
 مشروط برضى الغائل وقيل غير مشروط به وقيل الوصية للجاني لا غير اي فليكن اتباع
 الاخره وعلى الاول يمكن ان يكون فيه دلالة على تاجيل الدية سنة وقيل لا يتر
 دليل على ان الدين احد مقتضى العود الما ربا له ما ايتى على ملحق العفو بل كان
 ينبغي ان يقيده بالعفو من الخطاء وليس ثين عم قوله ذلك مخفف اي ذلك الحكم
 بترك القصاص واخذ الدين فخصف من الله ثم هذه الآية وذلك لان حكم العتوية
 القصاص لا يخرجه حكم الايجل العفو ملغيا من غير دية وغير هذه الآية بان الله يبي
 عليهم قوله فمن اعتدى بعد ذلك اي بعد العفو والدية بان يثبت الجاني فله عذاب الله في
 الآخرة وقيل في الدنيا بان يثبت ثباته لسقوط حظر العفو والصلح على الية قال
 ولكم في القصاص حجة ما ايدى الباب بكم تنقون ظاهر هذا الكلام انه كلنا
 قضى لان القصاص هو القتل فكيف يكون القتل حيازة وفي التحقيق تحريم من حكم الله
 ما يجهز من مثل كلام الادميين فانما اخبر الكلام واضحه اما انما اخبرنا شئ معينا
 فان القصاص يرد عن القتل وفي الردع انتفاء عنه عدم القتل حيازة يخرج القصاص حيازة

والقيل
 وعدم

واما

واما انه اوضح فان من كلام العرب القتل قد رجع على البلية فكل من تم على كلامهم بغيره
 مستعدة لكونه اقل حرم فادلا على الجاني بالباطل وتكررها الدال على التقويم عند التكرار
 وغير ذلك ما ذكرناه في كتاب المسمى بجملة البراءة كما يفتنون الجانبة بالواحد فتشور
 الغنمة بينهم فلا جاء شئ وقهرت قواعده ارتفعت تلك الفتن وقيل المراد
 بالحياة هي الآخرة فان الغائل اذا اقتضت منه والدين لم يؤخذ به في الآخرة وليس ثين
 اما اول فانه خلف المتبادر الى الفهم واما ثانيا فلان القصاص من حق الوارث لا من حق الجاني
 يدنه وبين مودته وحق الميت ما يقال الام عليه لم يؤخذ ما يقابل وكيف يكون
 سادطا بالقصاص وليس كذلك المال واما الثالث فلان الدخلة على الانسان
 التي اعوانها مختصة بغير منظره عنه نعم يمكن ان يكون مع التوبة التصريح بالان
 بالكفارة يفضله الله على الجاني ما عواض مكافئة لغيره ثم ينقلها الى القول قوله
 ما اودى الباب وفي القول الكاملة ناداهم بصفة العقل المتامل في حكمه القصاص من
 استبقاء الارواح وحفظ النفوس لعلمكم تنقون في الحافظة على القصاص فتبكتها من
 القيل **الراية** ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ومن قتل مظلوما
 فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل انه كان منصورا ثمنا حوايد
 المفعول في قوله حرم الله محمد وفي اي قلها قوله الاما الجاني اي بجحدك امانا بعد
 او كبر بعدايمان او قتل المؤمن عمدا ظلم والنظام من قتل بغير اخذ فانه قد
 جعلنا لوليه سلطانا الآخرة المراد بالولي من يلي امره وهو الوارث ومن قام مقامه

انفي القيل

ياد بهر هذا الحكم والتمسك على الحالة او العاقلة اما بالعقل واخذ الدين او القصاص من
 ٣ فلا يفرق في القتل بين القتل العمد والقتل بالخطأ فان العاقل لا يقتل
 ما فيه هلكة وبطل القتل العمد في اي لا يفرق في القتل بين القتل العمد والقتل بالخطأ
 او الرجل بالمرأة من غير ردة للزنا بد عن حقه فان دبر المرأة على النصف من دبر الرجل ما
 قتلها بجعل للزنا قتلته وبدر عليه نصف الدبر وكذا بر على الزنا بد عن الواحد لو قتل الواحدة
 فان للولي قتلهم كلهم وبدر عليهم الفاضل او يقتل بعضهم وبدر الباقيون قد رتبنا بهم قتلهم
 الولي ما بقي ما لو قتل المرأة رجلا فليس للولي الاثنتا بقوله صلى الله عليه واله لا يغني
 الخالة على اكثر من نفسه وكذا لو قتل الواحد جماعة ليس لهم الا قتلته وكذا لو قتل
 العبد حر ليس له الا قتل العبد ولا يسبيل له على ماله وحره ابن عامر ومحمود ولا
 تسفها لنا بغير ما على ان خطا ربا للقاتل او للولي وجعل خطاب الشجر فيه نصف آفة
 كان مصدرا للغير للولي بمقتضى ان الله تعالى نصره بشرع القصاص وبقيل القبول بمقتضى ان الله
 نصره في الدنيا بالقصاص وفي الآخرة بالتواب والعظيم وقيل القبول سرفا ما بان الله
 منه به بالجماد القصاص فيها تعدى بالولي وثبتت الودعة على المسرفة ومن قتل
 مؤمنا معنذا فخوافه جهنم خالدا فيها معقبة الله عليه ولعنه واعدا عذابا عظيما
 عظيم الله شأنه في الموت والبعث فالنوع عد عليه حتى انه هنا ذكر خمس نعدت كل واحد
 منها كما في عظم الجرم اذا تفرق هذا **مسائل** اختلف في قتل العمد ما هو فقال
 ابراهيم واصحابه هو ما كان مجديا لا بغيره وهو واحد قتل الشاة وقال في الآخرة

ان كل

ان كل من قصد غيره قتل بما يقتل مثل غاليا سواء كان مجديا حادا مشغلا او حرقا
 او سوما او حرقا او قرقا او ضربا بعضا او بغيره فذلك فانه عامد وكذا لو
 قصد القتل بما لا يقتل عاليا فانفق الموت فانه مجدي ايضا على الصحيح اما لا يقصد
 فيما صدق لا للقتل ولا غيره فيبقى الموت هناك هو الخطاء وما كان فيه قصد لا للقتل
 بل للتأديب او غيره فينفق الموت فذلك مشبه بمعد فلا يتم الاصل القصاص من كل قتل
 والثاني الدبر على العاقلة كالجزع الثالث الدبر في مال الخالة خاصة وكذا دية العبد
 لو قتل عتقا فاما ايضا على الخالة ولو هو ربا العامد حتى يموت ولا يقيد ربا فالثاني
 بلزم في قتل كسر على الاصح لقوله لا يقتل دم اسر واسلم ثبت في علم الكلام بطلان ذلك
 وثبت ان عصاة الرضن عقابهم غير دائم وظاهره لا يبرهن في ذلك فاجيب بوجه ما
 روي عن من هو انه يثقل عن دية ولا يثقلان ذلك كفر من القاتل موجب لثقله
 ٣ ان مخصوص بجزع الناصب ليس يمين لا يحل النجاس لان مع التوبة لا عقاب اصله انه
 قتل مستحل للقتل قال عكرمة بن زيد انه نزل في مقتبس ابن ضباب وحدثاه هشام
 بن عتبة في بني النجاد لم يظفر ثاثة فاسرهم ولا ثمة ان يدمنوا البردية قد فعلوا به
 ثم حمل على مسلم فقتل ورجع الى مكة سرى ٣ ان يرا دما يجلو الكلى الطويل جميعا
 بين الدليلين ٣ توبة القاتل عدا التدم والكل والجامعة للصلال الثالث
 وهو عتق رقبة وصيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا والافتداء
 للودنة اما يقتلونه او يرضون بالدية او يعفو **الحكام** وما كان للمؤمن ان

يقتل مؤمنا بالخطأ ومن قتل مؤمنا فخير رقية مؤمنة ودية مسلمة الى اهله
 الا ان يجد قتلها وان كان من قوم عدوك وهو مؤمن فخير رقية مؤمنة وان
 من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهله وخير رقية مؤمنة فمن
 لم يجد فصيام شهرين متتابعين نذرة من الله وكان الله عليما حكيما اي ما جاء
 لمؤمنين او ما ثبت فيكم الله لؤمنين والاستتار منقطع ونسب خطاء على انه
 صفة لصدر محدوف اي لا فاعل خطأ لانه معقول لا حال كمال قال الرغزبي
 لان الخطاء ليس بسبب فاعل ولا فاعل على عند التأمل فلا يكون معقولا ولا هو
 صفة الفاعل ولا المعقول والحال يجب ان يكون صفة لاحدهما فله فخير رقية
 اي فخير رقية رقية مضروب على التميز من الجمل اذا عرفت هذا فاعلم ان الاية
 مشتملة على احكام / ان الفاعل خطأ يجب عليه كفارة هي تحرير رقية ولا خلاف
 في اشتراط ايمانها وهذه واجبة فقال الفاعل بلفظه وجب هذا ان الفاعل لما
 اخرج المقتول عن قيد الحياة لرضان يخرج نفسه من قيد السبوت فانه كالأجنا
 اذا العبد كالميت في انه لا حكم له بنفسه وتقر فانه **س** يتعلم دية الى اهل القبر
 اعني وتنتعدهم كل من يرث المال الا اخوة والاخوات من قبل الام لروايت
 متظافرة وقيل والاخوات ايضا من الاب وقيل بل برشا من وارث المال العموم
 اية الارث والارث منع قرابة الام مطلقا اخوة وغيرهم هذه الدية ليست
 لافقة للنجاة في قتال بل ليعاقبة وهم الاب والابن ولا ومن يقرب بالابن والاب

خلفه

خاصة الذكور دون الام ومن تقر بها وبغيرها الامام عليهم على حسب ما يراه
 الاقرب فالأقرب فان قترت الاثارب والشعث الدية دخل فيهم مولا النعمة
 ثم سائر المجزأة ثم الامام على ترتيب الارث والدية في تمام الثلثة اما الف فقال
 من الذهب السكوك الخالص عشرة الاف درهم او الفضة او ما يتاح له من يرد
 الهن كل غلة يربان او ما ثابا بقره او ما به من الابل لكن يقع الفرق في امر **الاب**
 انه في الدية سبعا وفي رقية وفي شبهة في سبعتين وفي الخطاء المحض في ثلث سنين
الثالثة استان الابل فانما في العدد من المان اي الكبار وفي الشبه ثلثة وثلاثون
 بنت لبون ومثلها من ابناء البون ثلثون حقة ومثلها من نساء البون ثلثة
 الا ان يصعدوا اي الورثة اذا ابرقوا من العا فلا يثبت جيل الاباء صدقة
 كما تقدم في ابناء الذين يتبعوا على الفعل واعلم ان الدية حكمها حكم اموال الميت
 نفقة منها ويوزع وتنفذ وصاياه من اهل الانعام كانت نفقة الميت لا يجب على الورثة
 اخذها وصرفها في البون والوصايا بل اهل العضا من ان ينفقوا الدين على الاصح
 فان اصلها على اخذها كانت من العنك ودل على ذلك كله البيان النبوي وتبين
 الاماي كانا ظفرت براروايات **س** ان المقتول خطأ اذا كان من قوم اهل الحساب
 لكنه هو مؤمن فان تجب الكفارة لعين الاجل ايمانه ولا تجب الدية لكونه كفرة **المنجور**
 في ذمنا السلم شيئا المقتول خطأ اذا كان من قوم معاهدين اما اهل كتاب
 لهم ذمة اقوم كفارة لهم عند ما خلفت في ذمة المقتول قتل هو كافر الا ان ذمة لم يكن

من اهل الكتاب وان وقع في ذمة المقتول فخير رقية مؤمنة
 عشرة اربعت غنائم وشاهدا

الاربعة اربعت

لكان العبد مع نفسه عندنا على هذا المذهب ثمان ما يزدادهم وعليه اجماع اصحابنا
 واشتغلنا الغضاه قال ابو حنيفة كذب السام الطاهر الابن والملاحن لفظ الدبر وبطل
 النصف وقال الشافعي الثلث مقبل اربعة الا ان دهم ولا حكمة في سدهم ان ^{الرجل}
 ثمان ما يزدادهم وقيل هو مومن وهو المومن في اجتنابنا ويؤيده وجوب الكفارة بفعله
 لا بترك الكفارة بفعل الكافر واجتنابنا لثان الابن بدل عليه يعطيه على قوله وهو مومن
 الجملة المقدمه لكن الدبر هنا انما يعطى لثمة من المسلمين خاصه مع كونه ^{مؤمرا}
 الابن مخصوصا بالمسلمين اذ الكافر لا يرث المسلم لقوله لا يرث من اهل بيته وقوله
 من لم يجد يشير الى ان الكفارة هنا مرتبة لا تارة بالقاء الموجبة للتعقيب بالرد عليهم
 الوجوه ان لا يملك الرقبه ولا ثمنها فاضل عن قرة يرم و دست و ثوب واد سكناه و
 كذا يحكم بعدم وجوبه لو كان مريضاً يقصر الى الخدمه من اهل الاحدام وان لم يكن
 مريضاً مع خلعه الى خدمه امان جرت عاونه بخدمه نفسه فانه يحسن عليه الامع المرن
 والمراد بقتابع الشهرين ان يصوم شهر او من ثلثه ولو بوجوب الوقوع المتابع صفه الشهرين
 لا للقيام ولو انظر في الاقل بعدد من عندنا ولا يقبل عدم الوجوه وان راجع الى عدم
 وجوب الدبر وقيل الى عدم وجوب العبدية والرقبه معا وكلها شاذان لان
 الدبر على العاقل لا الجاهل حتى يوصف بعدم الوجوه واعلم انه مع عدم القدرة
 على الصوم يقبل الى اللطام سبب من مكنته كما تقدم مثله ثم اعلم ان الكفارة واجبة
 على العوا اما اوله فلا خلاف ان التوبة الواجبة على العبد واما ثانيا فلا خلاف ان التوبة

وقد

قوله نزل من منا خطا فخره رقبته الى اخره قوله توبه من الله اي شيع هذا الحكم كله
 اذ انما الى الصوم رخص من الله ثم لكم لكونه عليها اياكم وجوبها وانما لكل من
 موضع **الثانية** وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين ^{ولا}
 بالانف ولاذن بالاذن والسن بالسن والجرح بالجرح فخاص من مقتضى به
 فوكفارة له وكتبنا عذاه بيطه لنفسه الحكم اي حكمنا عليهم بذلك والماء للبدنية
 كقولك هذا بهذا اي هذا كاي بدل هذا ونقدير الكلام حكمنا على ناس بثل
 في التوبة ان النفس يكون بدل النفس المعصية اذا ثبت ذلك المواقف وهنا
 ما يبدل الا يقال حكم هذه الابن معك بنفسه مع ان الاجماع على كون التوبة ^{الشرعية}
 منسوخة بهذه فكيف يعمل بما هو منسوخ بهذه فكيف يعمل بما هو مشرّع وايضا الكثر
 الاصولين على انه غير متعبد بشيء من قبل فكيف تعبد بهذا الحكم مع كونه ^{ثمة}
 لموسى لانا نقول لا شئ ان الشريعة السابقة منسوخة بالشرعية المبيحة
 ان فيجمع احكام المبيحة من حيث الجمعية لا من حيث كل واحد ^{من} احكامها فانه
 منسوخة لجمع احكام السابقة من حيث الجمعية ولا يلزم من ذلك ان يكون كل واحد ^{واحد}
 من الاحكام ناسخا ومنسوخا لان النسخ هو الرفع والرفع للمجموع لا يستلزم رفع
 كل واحد بل واحد منها لا يغيره والتعيين الى الشائع ثم كل واحد من الاحكام ^{المسبوقة}
 اما ان يكون متافيا الحكم من الاحكام السابقة ولا فان كان الاول كان ناسخا لثان
 كان ثانيا ما ان يكون موافقا لاولا فان كان الاقل كان ذلك من جهة الاتفاق

في الاحكام وان كان الثاني وهو ان لا يكون منافيا ولا موافقا لم يجز التعبد به الا بغير
 خارجي وعلى القادوم الثالث لا يكون الشيء مستعبدا باحكام الشريعة السابقة وكذا
 قال سبحانه وتعالى لكل جعلنا منكم شرعية ومنهاجا لا شك ان ما يقضه الولاية الكريمة
 وان كان معطلا في غيرهما من العوالم ^{فكثير} المحصور من اشتراط القصاص فسادا وطرا بالثبات
 في الاسلام والحديث وقد حكينا ما في ذلك من الخلاف وكذلك لا يشترط في الاطراف القصاص
 في الحل بالشفات فلو نفق العين العين بالبري ولا يصلح الاذن العين بالبري
 ولا يقطع السنين بينهما فلا يجمع الا في الصحيح بالاشل فلا تترك العين الصحيحة
 بالعين ولا السن الصحيح بالاسود ولا الاذن الصحيح بالبدن الذي يفرق ذلك من الشفا
 المذكور في النقص المسافة من البيان النبوة التبليغ الامام عليهم السلام قد نصب
 الجرح وكذا السواين عليها يخفف السنين والنفق الحارمها وقرى بالرفع فيها كقولنا
 اما النسب فبالعطف على افظ اسم ان واما الرنح فبالعطف على محلي اسمها فلا يجمع
 قصاص اي ذات قصاص فوايهما من الخصومة فان الجرح اذا كان مشتقا على غيره فله
 لا قصاص فيه بل ينقل الى الدية كالحاشية والمنقلة والما موزة والجا بغير عاين
 ما لا عاين فيه ولا حظ فيه فان كان القصاص فيه ثابتا كما في الرنح والامير والمنفعة
 والمخاف وبراى في ذلك النواى ايضا في الحل والقدر وكل ما يفرق الا في كل
 صدق الاسم فيه ويشترط ما يفرق ما تقدم من النواى في الاسلام والحديث قوله من
 تصدق بى بالقطاس وهوى التصديق كقات لراى لذنبه والضمير بالتصديق

الثالث

الملك

الملك القصاص من لعمرو الضمير المحل من الذي هو المذكور وقيل يرجع المصدق عليه
 القصاص مقام اخذ المحل منه وليس بشئ اما الا لا فلا فلا خلاف الظاهر واما انما فلا
 نوع تأكيد والثاني خبره واما ثالثا فلا فلا ذلك لما وجبت الكفاية على الفا
 بالعموم لا بد من ما يلزم ذلك للمردم والملازمة ظاهرة هذا واعلم ان مذهبا بلاد
 الاجباط والتكفير لقيام الدليل على ذلك كما هو مقرر في علم الكلام وحديث جيب حل
 ما وجد من تكثير الشيات بالجنات كما ذكرنا وكذا في العترة المحترمة للمؤمنين
 من الذنوب وقول على م الحج والعمرة بدخسا ان الغيب لا يعرف لك على ان الله تعالى
 يتفضل على ما لم يكنه باسقاط عقاب ما لم يعلم تلك الحسنة وكذا نفعل في قوله
 ان تعجبوا لآيات ما ننون عنه تكفروا منكم سبحانه ان الله يتفضل بحسب الكبرية
 بالعموم من صفاته لعلم محله باختيار الكبار **السابعة** ولما انصرف بعد طه ما ذكرنا
 ما عليهم من سبل فيما ذكرنا على ان من اوقع به ظلم نفس او طرفا او شيئا او
 مال فانصرف بعد طه او استوفى حصته فليس عليه سبل من العاقبة والعموم
 ومن زائدة كذا بعد النفي وفيها اية دلالة على من يجوز الاقتصار من غير حكم
 حاكم في طرف او جرح او مال من ما مل بعد ان يراى في ذلك عدم التجاوز الى غيرها
خمس الثامنة وخلاء سبته سبته مثلها من عفا واصح فاجره على الله
الاجبة المطالين هذه ايضا تدل على ثلث اموال ما دلت عليه السابقة
 سبى الجرح مع كونه حسنا سبته اما على الجرح فسميته الشيء باسمه مقابل اولا

تؤمن قواعده **ب** يدل على حسن العفو عن السيئة وان لا ينجس في مقابل اجر
عظيم لا تدعى كونه لا بما وعدت بغيره انه يجب في الانقسام الانتشار على النمل
وعدم التجاوز عند ان لا يصب الطالين ومثل هذه الابرة حاله لا قلة وان
عاقبت فقلوا بمثل ما عوقبت به ولين صيرته لم يخرج الصابرين وقيل نزلت هذه
الابرة لما نزلت حزمة **م** ونظر رسول الله المبر وقد شق بطنه وجذع افقه وان
قال لولا ان يكون سنة بعدى لتركته حتى يموت من بطن الصباح والمساء
لا فلتان مكانه سبعين وجلة منهم ثم دعا بوجهه فمضى ومعه
مخجل على جنبه شيئا من الدخن ثم قدمه فركب عليه سبعين تكبيرة فقلت الآية
وقال **م** في تصوير رايب **الثالث** ولقد خلفنا الانسان من سلاله من جناتنا
نطفة في قرار مكين ثم جعلنا النطفة علفه فجعلنا العلف المصفى فجعلنا
المصفى عظاما فكلونا العظام لحمنا ثم انشأنا خلفنا اخر متباركا لله احسن
الخالقين فتذكر شرحنا ثم تذكر غرض الفضا منها فتقول الخلق القديرا اما
لاجره الخلق والحيث توكيها اولادنا ومن خلق الموت والحياة والمراد بالانسان
هنا الهيكل المحسوس والفعال موضوع في مقدار ما يفضل عن شئ سواء كان من ثلثه
ان يربى كالقلاء والحيات او يهلك ويحفظ كالحية صرة والستة ومن في الواسع
لا بداء الغاية فان ادم عليه السلام خلق من سلاله مخلوق من الطين لا اثار
الثانية للبيان كما قال الرسول لان كوننا لا بداء الغاية فيمنع من البيان

سبلة

جعلناه نطفة اى اولاده من نطفة ما تنصا بها يتبع الخافض والقرار المكين اى يحكم
وهو ظهر الارب واجاروا الجود صفه لنطفة لان المقربين الام كما قال والا لكان
يجب ان يقول خلفنا النطفة علفه لان صبا خلفه العلفه لا يراعى في بطن الام
عن النطفة بل من كونها نطفة والارب ثم خلفنا النطفة علفه اى بعد ان تنفصل
من ظهر الارب الى الرحم ولذلك قال ثم لان النطفة موجودة قبل انفصالها عن
الاستقلال لان يستغرق الرحم خلفه العلفه اى بالبقاء نظر الى استعداده
كونها صفة فانه يتبع العلفه ولا يراعى فيما ثابا وكذلك الاستغالات بعده ثم
انشأناه خلفنا اخر اى نطفة فيه الروح وضار النشأنا بمنزلة اخر بعد ان كان بعدنا
لدا في ثم لان في الغارة ان تركب تخي من بين جناح الوسط رنان مينا هو
ابن عباس ومجاهد وقيل انيات الشر والانسان وجل هو كونه ذلك اذ انشأ
قطعة دم ثخين والمصفى قطعة لحم واجتمع بوجيفه على مذهبه انه لو غصبت
فصار عنده فرحا اوجيا فصار دفتقا انه يملكه وليس عليه البض والحج
بقوله ثم انشأناه خلفنا اخر وهو بمنزلة مصيب قوله لان الصورة تتبع المادة والمادة
غيره وهما ملك الصورة فكيف تلك المادة نعم يصعب فهمه من مسلم فضا
خلق في بدا النشأ انه لا يملكه بالبدل عدم ملكية الاولاد اذ عرفت فتقول جعلنا
معظم العقبنا ولا يراعى في هذه الحالات ما وجب في النطفة بعد قرار
في الرحم عشرين يوما لان منها عشرة قبل وقوعها في الرحم والبقية مجامعها في الرحم
انه لو اضرع مجامعها فضل ضمن المضغ

خلو

احد بيضا

عشرة وكذا العزل الرجيم كان عليه دناءة فيستفيد بالرجوع في الرحم طالا اخرى
 زائدة فلها دبر وجعل في العلقا ربعين وفي المصغرتين وفي العظم ثمانية
 واذا اكتسى اللحم ولم تلج الروح ما به واذا تلج الروح الدنيا الكاملة للذكر ونصفها
 للأنثى فان لم يعلم نصفها للدين وقيل بالفضل اذا عرفت هذا هنا فابدا اول
 قتلين كل حال سبعة وسبعين وعشرين يوما ولا ينفذ ذلك الايمان بالظالمات
 من التعقيب استعدادي ويكون كل يوم دينا او في احد وعشرين يوما احد وعشرين
 دينا او ثلثين يوما ثلثون دينا وعلى هذا وهو مشهور ولكن لا يعلم مستند نعم روى
 الشيخ في التهذيب بن يونس الشافعي قال الحسن ما خرج في النقطة قطرة دم قال انقطرة
 غير نقطة فيها اثنان وعشرين دينا قال قلت فان ظهرت قطرتين قال اربعون
 دينا قال قلت فان ظهرت ثلاثا قال ستون وعشرين ذلك فادرج قال ثمانية وعشرون
 دينا او خمس وثلاثون دينا وما زاد على النصف في حمارك حتى يجر علفه فادرج
 صاعده وفيها اربعون دينا وفي طيرها طالع ابن عقبة فكذاب خال الصاكين
 قال بعض فضلاء بني الجند بن جمل ان سلب الروح غرقه عبيدا وامر وقد ابرأ الجندية
 العرة نصف عشر البقرة روى ان الضاربة اخلصها في الوعدة ما هو هل الاعزال
 وادهر هل اسقاط المرأة حينها عدا وادرج قال علم انها لا يكون مودة حتى ياتي
 عليها الناموس السبع فقال له عصفه طال نقاءك ما لا عليه طبعات الحق السبع
 المتبينة في الابرار المذكورة فاشارة على السلام الحاد اذا استهل بعد الولادة ثم دق قد

فان الشب الطفرة عشرين يوما كان فيها عشرين دينا

ما قد يكون الحامل السقط قد اودت **كتاب القضاء وفيها ايات**
 يا اذانا جعلناك خليفة في الارض فتعلم بين الناس الحق ولا تتبع الهوى الخلفه
 يراو ويرى للمعنيين اما كونه خلفا لمن كان قبله من الرسل او كونه مدبرا للمؤمنين
 من قبل غيره وقد دللت على احوال مشرعية القضاء والحكم وقد تقدم اقسام الابرار
 في المكاسب وجوب الحكم بالحق اي بما هو مطابق لما في فعل الامر بحسب ما استقر عليه
 الدليل والامارة **م** انه لا ينبغي اتاع الهوى للميل لمجرد الخطا النفسا ويدخل في ذلك
 وجوب الانصاف والامانة والتسوية بين الخصوم في السلام والعدا والاعمال
 اما الميل القليل المصحف مع الحكم بالحق فقال مكره **الثانية** وان الحكم بينهم
 بما اوتى الله ولا تتبع اهواءهم ذلك هذه الابرار على ما دللت عليه السابقة **الثالثة**
 فلا تدرك الا بيمينون حتى يحكروا فيها شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما
 قضيت وعليكم استلزاما وجوب على الحاكم الحكم بالحق كذلك يجب على الحكم عليه
 الانضاد والادمان واكد ذلك بالقسم المتزوج بعد ما بانهم وان لم يحكروا فيها
 الحق ظاهرا وباطنا فله فيها شجرة خلت يقال لتاجر القوم اذا اختلفوا
 والمجوح الضيق وقيل الشك لان الشك في الضيق فاسره والتسليم الانقياد **الرابعة**
 ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك
 هم الفاسقون قيل هذه الثلاثة حيث وردت في كتابها ما انزل الله على
 الكتاب فهي مختصة بهم وليس لغيرهم بل هو عام في كل مله لان حصول السبب لا يختص

ان الحكم بينهم بما اوتى الله ولا تتبع اهواءهم

الحكام بينهم انزل الله ان كان مع اعتقاد ذلك الحكم فهو كافر وان كان لا مع اعتقاده
فوقه لم ناسق **الخامسة** ان الله بالبركر ان تؤدوا الامانات الحاهلها واذ حكمتم
بين الناس ان تحكموا بالعدل فقدم ذكر صدورها واما عجربها فيدل على جبر العدل
في الحكم بين الناس **سورة السادسة** انا انزلنا الكتاب بالحيى بحكم بين
الناس بما انزل الله ولا تكن للخائنين حقيبا **الانزال** هو نقل الشيء من مكان
عال او درجة عالية الى ما دونها والكتاب القرآن والحيى اى سبيل الحق واسلوبها
وقد دلت على امرين **خطابه** صلى الله عليه وآله بان يحكم بما اراد الله على امره بالتوى
وليس من الزيادة بحجة العلم والاشهد على ثلثة مقامات وقيل لا على انه لا يجوز الحكم
بينهم علم **خطابه** صلى الله عليه وآله بان لا يعادى الا على ما خصه من الامانة من حيث
يذهب عنهم غصونهم البريتين وفيه دلالة على عدم خوار الجاهل عن احد الخصمين وعدم
جواز تلقيبهما بغير نظر **السابعة** فان خاذل فاحكم بينهم او اخرجهم
دلت على انه اذا حكموا على الله تعالى الى الشىء او الى من يقوم مقامه من الامة
عليه السلام او الفضلاء تخير الحاكم بين ان يحكم بينهم بمذهب الاسلام وبين ان
يريدهم الى حكمهم بل ان هذا الخبر ينسج بقوله وان الحكم بينهم بما انزل الله وهو
عن مجاهد وابن عباس قال ما نسخ من المائدة سوى هذه الآية وسوى قوله لا
سخر الله سبحانه قوله تعالى اقلوا المشركين وقيل ليس ينسج بل الامر بالعكس
التخيير باق وهو مذهب اصحابنا لكنه ليس على خلافه بل اذا كان الخصمان من ملأ وحش

امانا

اما اذا كان احدهما مسلما فلا يجوز للحاكم ان يحكم فيه الى اهل الذمة قطعاً
ولو كانا متغايرين في الملة كاليهودى والنصارى والصنادى بمجمل الرد الى النسخ
والاخرى بنتم الحكم بينهما بعد هذا السلام لان دونهما الى احد الملتين موجباً لثارة
الفتنة **الثامنة** وما اود وسليمان اذ يحكما في الحوت اذ نعتت فيه
عنتم العقوم وكنا يحكمهم شاهدين ففهمنا هاهنا سليمان وكلا انبنا حكما وعلما
وقيل الحوت الزرع وقيل الكرم قد دلت هنا قيده والنفس الرى ليل والاصل
يكون ليلاً ونهاراً حكم داود عليه السلام بان يعلم النعم الى صاحب الحوت هو صا
علاضد نه ونظيره حكم ابو حنيفة في العبد الخلف ليل المحنى عليه فقال سليمان
وهو ابن احدى عشر سنة يا نبي الله غير هذا اوفى لى افر من عليكم عنها فقال
ارى ان يدفع النعم الى صاحب الحوت يدفع بالانما وادلاها واصواتها والحوت
الى صاحب النعم يقوم باجله حتى يعود كما كان ثم يري ان فقال الغضا ما قضيت
ونظيره قول الشافعى يعزم الاجرة للحيوان للعبد المصوب وحكم الحوت المذكور
شرعاً صان صاحب النعم قيمة النال فان مرط في حفظها ولا ندها قال الشافعى
يجب ما كان تلف ليل اذا لمساو وجوب حفظها الدوام ليلاً ولذلك قضى **المنع**
لما دلت نائمة البراء حائظاً فاضد نه فقال على اهل الاموال حفظها بالانوار
وعلى اهل الماشية حفظها بالليل وقيل حابزة من اصحابنا وعندنا الى حيف لاضان
الان يكون معها حافظ لقوله صلى الله عليه وآله رجع العجا جبار وهذا مولات ا

هل كان حكمها موجبا او باجناد الجواب الحق عندنا انه يرجح الثالث ناسخ وهو قول
 الجناحي قبل علم الوقت كان حاصلا فيكون بقاء وهو غير جائز ومن جوز على الاجناد
 الاجناد قال كان الحكمان باجناد وبعضهم ينادوننا جوز الاجناد للنبي صلى الله عليه وسلم
 اللاحض وفقد الوجه وكان تاجرا الحكم ضررا ولا يلزم العمل بالظن مع إمكان العلم اذ
 الغرض من عدمه فلو ان الحكم حلتس الاجناد لكان لا وجه على الغرض فيكون
 حكما بالنسبة **في** ظاهر الكلام ان الحكمين صوابا في القول وكذا ثبت حكما وعلما
 مع ان بينهما صفات والقتاب لا يكون في المناقبة الجواب المنع من المناقبة بخلاف
 ان يكون قيمة الغنم بقدر صفات من الحرث ولذلك حكم بتقديم الغنم ان لا يجب
 عليه الصبر فيكون حكمه صوابا لكن حكم سليمان كان اصوب لان راعي مصلحه الجانيته
 والصبر وان لم يكن واجبا لكنه ندب ما من قسم التفضيل فلو مناقبة كمال مناقبة بين
 المصلحة والمصلح والتصريح والافصح فلو كان هذا يكون الثالث ناسخا لان مناقبة
 بين الاقل والثالث والافصح شرط المناقبة بل يكون بيان الشرح زائدة وقد تقرر
 في الاصول ان الزيادة على النص ليس بتخلل على الاصح وهذا يخرج الجواب عن السؤال
 الاول وعن القول بلزم البقاء **٢** على قول من قال ان حكما كان بالاجناد يرد
 امر لا يجوز للجهنم ان يرجع عن اجناد كاجل اجناد غير الجواب بان يرجع الاجناد
 له وهو انما اتفقا على ما علم ان قوله تم فغفناها اي العتوى والحكومة فردد لا
 على انه لم يكن باجناد بل يوجب بطل قول من استدلل بنا على صحة بطل كل مجند

لان

في التبرع

لان مخالفته لو لم يكن له حكمه اضاف الحكم الى الحاكمين والمناحيين **الثامن**
 ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى المحاكم لئلا تاكلوا من اموالكم
 الناس بالباطل وانتم تعلمون ذلك الآية الكريمة على النبي عن جليلين الاول النبي
 اكل الاموال بالسب الباطل ان قلت ايتا صاف الاموال الى المحاكم لطبي فكله
 يكون بالطلا فان حال الرجل حلال له ولا شيء من الحلال ياكل فقلت هذا بخلاف
 من باب خلاف اكل على البعض والمراد اكل ما ياكل بعضكم مالا بعضكم بالباطل
 كالسبب السرقة والنزوة وغير ذلك **الثاني** تدلوا اي لا تدلوا احدكم بالباطل
 على العطف ومعناه لا تعلقوا الحكم اموالكم ليحكمكم وهو مستعار من قولهم اكل
 دلوه اذ ارسلنا والوشوة نؤمل الى المحاكم قوله لنا اكلوا على غايته لانه لا يرد
 فريضا اي طائفة من اموال الناس لا اثم بالظلم الذي هو سبب الاثم وانتم تعلمون
 الاول والحال اي والحال انكم تعلمون انما باطلا وانما قيد الحكم بالعلم لان التكليف
 مشروط بالعلم روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المحضون اخضا عنه انما انا بشر مثلكم لعل
 بعضكم يحسن مجبى من بعض فاضف الى قوله ما سمع منه من فضيلة النبي صلى الله عليه وسلم
 حتى احببنا ما تم قطعنا من النار **والعاشر** الميراث الذي يردون انهم
 اموالنا انزل اليك وما اتل من ذلك يردون ان يتكلموا الى الطائفت وقد
 امروا ان يكفروا به ويهددوا المسلمين ان يظلموا منه لا بعدا قيل نزلت في شأن
 رجل منافق دخل يهودي كان بينهما خصومة فلما المناقبة الى الكهنة ابن

الاشرف وعلما اليهودى الحاكم الى النبي م قزلت والطاغوت هنا من يحكم بالباطل
 وسمى لغيره طغيانا قال علي عليه السلام كل حاكم يحكم لغيره فلنا واهل البيت ضرر
 طاغوت وذل الابرار ومن اليه جبر من من امر قال يا ابا محمد انه لو كان لك طغيان
 حق فمكروه اليه خالوا اهل العدل فيا به عليك الا ان بها ضللك الحاكم الحجة و
 فانه من حاكم اليه الطاغوت وهو قول الله تعالى الذين يترحمون انهم
الاية الكريمة وقال يا اكران بما كره بعضكم بعضا الى اهل الجور لكن انظر الى
 الى رجل منكم يعلم شيئا من فضائنا فاجلده بينكم فاضنا فاني قد جعلته قاضيا
 فكلوا البر وقال م لما الى امير المؤمنين ثم شربها اشترط عليه ان لا ينفذ الفضا
 حتى يهرض عليه ودد في هذا المعنى احاد كثيرة الحادي عشر شددنا ملكه
 واتينا الحكة وفضل الخطاب شددنا ملكه اي عفتناه عضدا لا يقدر احد على
 حيله قبل كان يجب حول محرابه ويعون الف مسلم بحرسه وفي القى اليه
 هيبته في قلوب الناس بسبب ذلك وحده ادعى على رجل بدعي ولم يكن له بياينة
 فزاد اودم في ضامه ان اخذ الدعي عليه فقال وقضاه منام ولم يقبله
 حتى اوصى الله ثم اله في البقعة واعل دودم فاعتزنا الرجل انزل بالحق
 وهو سبب هيبته فاستد ملكه بذلك وانا اذا دعا الله امر اهابت بسببه عليه
 احكام كثير قضاه احكام داودم بالاعظم وصدفنا في المطولات من كتب الاحبار
 وفي احكام داود وعلى عم دلالا على جوارحكم الحاكم عليه وان لم يقم بينة قوله واتينا

الحكمة

الحكمة هي الرتبة وقيل كل كلام داوود الحق واما ضل الخطاب فقيل الكلام الفاصل بين
 الحق والباطل والصحيح والفاقد للحكمة وغيره وقيل هو الفصل في الكلام في موضع
 والوصل في موضع وقيل الرتبة من على م هو البينة على الدعي واليهن على الملك
 عليه ذلك لانه فاصل بين المعين والى من اولى الحكم داودم وقد ذكرنا العامر في الراوند
 في هذه القضية الاشياء لا تعلق لها بالفضل اعرضنا عنها نعم ذكرنا في كتابنا المسمى بالبيان
 في علم الكلام قصه داودم على وجه مستوفى بطول ثم ومن جليل ما بينا ان موضع ضحا
 الخطبة منهم قيل هو قوله لفظ ذلك لئلا يسأل عنك الى انفا حرة بالظلم قبل التخص
 على حاله فغيب عليه وعلى هذا يعني الحكمة لا تستب في الحكم وان لا يسمع الى الخطبة
 او التمسوا بالانبياء الاستكشاف الثانية عشر واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم
 بينهم اذا قرين منهم معضون وان يكون لهم الحق يا ايها الذين آمنوا انزلت فيكم
 المائتي واليهود الذين تقدم ذكرهما وقيل كانت المائتي من علي عليه السلام
 والمائة من الحكماء عند رسول الله وقال انه يفضله واخاف ان يحيف على وقال
 البخاري ان النار عذرة كانت بين علي وبن عثمان في امر اشترضا عثمان منسحق
 فيها عمارا وادعوا عثمان بردهما بالعجب والى علي م وقال بيني وبينك رسول الله ص
 فقال الحكم ايها الناس اطيعوا الله اطيعوا رسوله اطيعوا اهل البيت منكم منكم لم تفلحوا انتم لو لم
 تزلوا وان يكن لهم الحق معناه ان هؤلاء المائتين اذا دعوا الى رسول الله م
 ان الحق معهم فبقا دون الحق والى ان عليا انتم مطالبون لا تأتوا لعلمهم ان الحكم

في قوله
 يا ايها الذين آمنوا
 انزلت فيكم
 المائتي

والمجن وفي الابر تخرج ونفى على من لا يجيب الحكم المحي وبالي عند واما قصه
 الامن والحاجة فان المحي كان مع علمه لان الحاجة اذا كانت مغلوبة لا حرة
 على المشتري فلا حيلة الثالث عشر ما اتوا الذين امنوا ان ما كنتم تاسق بعبادة
 فيجبوا ان تصيبوا قوما بجهالة فتصيبوا على ما قلتم نادى من فليفتوا اي فليفتوا
 وتخصوا وفتى فليفتوا الذين كنتم تالوا الضيق لانه يخرج عن الشئ ويسمى
 القارة فليفتوا من بيننا واصطلاحا يخرج عن القارة الله عز وجل من الايات
 مبدا البنا بالخبر فان كان اخبارا عن الغير فهو شهادة والا فوا قد كنتم ان تصيبوا
 قوما بجهالة لاي جاهل من جهالهم فاعرف هذا فمنا قرا بيا في الابر دلالة على ان
 العدالة لا تملو من عدم العتق وتعد هذا العتق بانه املاكة ثبت على قوت
 القوي والمرامة وتقول بوا فعد كبره او املا على صيرة اذ بوا احد من ذلك تقول
 في غير الضيق وجعل الدلالة انما من التفت عند اخبار العدل ما اولاه خلع
 واما ثانيا فلو كان الشرط عتق عدم عدم شرطه يقول اما ان تعقل شهادة
 الفاسق او لا فان كان الاول لزم ان يكون اعظم مرتبة من العدل وهو باطل وان
 كانا ثالثا فهو المظن الكبرية الشا والمهنا وفي قوله ان تجتنبوا كتابا
 ما مشهور عن تكفيركم سبائكم قبل كل ذنب وسب الشايع عليه هذا صريح
 بالبعد في فعل ما علم حرمه بديل قاطع ومن التبعم انما سب الاشراك بال
 وقيل النفس التي حرم الله وتعد المحصنة وكل مال البعيم والربا والقوارى

في غير الضيق وجعل الدلالة انما من التفت عند اخبار العدل ما اولاه خلع
 واما ثانيا فلو كان الشرط عتق عدم عدم شرطه يقول اما ان تعقل شهادة
 الفاسق او لا فان كان الاول لزم ان يكون اعظم مرتبة من العدل وهو باطل وان
 كانا ثالثا فهو المظن الكبرية الشا والمهنا وفي قوله ان تجتنبوا كتابا
 ما مشهور عن تكفيركم سبائكم قبل كل ذنب وسب الشايع عليه هذا صريح
 بالبعد في فعل ما علم حرمه بديل قاطع ومن التبعم انما سب الاشراك بال

وتعوق

وتعوق الالدين وعن ابن عباس هو الى سح ما به اقرب منها الى سح وقال يعين
 اصحابنا الذنوب كلها كتابا بر ما تها صغر الذنب وكبره بالاضافة الى ما فطر وما يحسنه
 فاكبر الكتاب بالاشراك بانه واصغر العتار حديثا النفس بينهما وساطة يصدق
 عليها الامران فالقبلة بالنسبة الى الزنا صغرة والى المنظر كبره ونفى التكفير عنه
 الاية الكريمة ان الكلف متى عسر لاسر ان فيها ورعت ونفسا اليها يجب لا يتما لك
 فلعنا عن الاكبر منها يكفر عنها ما ارتكب لا لاحتياط بل لما استحق من الثواب على اجتناب
 الاكبر الامر على الصغرة اما في وهو الداء على نوع واحد منها بل في توبه واما
 حكمي وهو العزم على فعل تلك الصغرة بعد الفراغ منها اما من فعل صغرة ولم يخط
 بباله بعدها توبه ولا عزم على فعلها فالظاهر انه غير مصر ولعله ما يكفره الاعمال الحسنة
 كما تقدم ترجيح المرادة الشا واليهما فيما تقدم هي تهذيب النفس على الذاة
 لا يلحق بايشا كالسخرية وكثرة المزاج وكشف العورة التي يباكده استحباب برها
 في الصلوة والاكلية الاسواق غالبا ولعل لفتها لاسرا بحيث لا يخرصه
 وبالعكس في الجملة الباطن التي تسخف بها عليها وليس من ذلك الشايع الضيق
 والحجامة والحجامة وان استغنى منها الرابع عشر ما اتوا الذين امنوا كونوا قرا
 ما بعث الله رسلا على انفسكم اذ الالدين والمرءين ان يكن غيبا او فقيرا
 فانه اولى بهما ولا يتبعوا الهوى ان تعدلوا وان تكروا او تعرضوا فانه الله
 كان بما فعلتمون خيرا يريد كونوا مواظبين على العدل مجتهدين في اغماضه

اعلم انما امر من حسن الصغرة في قوله

أي يفتنون الشهادة لوجه وهو جرح كان أو حال ولو على أنفسكم أي لو كان ذلك بأقربكم
 على أنفسكم لأن الشهادة ^{بما} للمخفى سواء كان عليها وعلى غيره وهو سواء كان الشهود
 لها وعليه غنيا أو فقيرا فلا تمتنعوا من الشهادة ولا تجتروا فيها مبدءا إلى العتق
 أو ترجحا على غير فان الله سبحانه وتعالى هو المستر لها والعائز بها الجاهل وتنبه
 الصير في بها الرجوع إلى ما دل عليها المذكورة وهو جنس الفقير والغني لا البه والموحد
 وبديل عليها أنه فروع شاذة فالله اعلم بهم قوله ثم ان تعدلوا أي لان تعدلوا عن
 الحق وكراهية ان تعدلوا قوله عز وجل فان تلووا والسنة من شهادة الحق احكمكم
 العدل او تفرجوا عن اوثان فان الله كان بما تعملون خبيرا فيجب انكم عليه
 وفيه نوع يندب ومبالغة فاعرف هذا فقد دللت هذه الآية الكريمة على امور
 وجوب اقامة العدل في الحكومات مطلقا على نفسه او على غيره **ج** وجوب قرار
 الانسان على نفسه حتى يكون ثابتا في دمه **ج** وجوب اقامة الشهادة على الوالد
 وهو مذهب سيد المرتضى وابن الجنييد وبديل عليه داود ابن الحسين وغيره مروية
 وقال الشيخ فالكثير لا يحب ان يقتل شهادة الولد على والده لاستلزام ذلك كذا
 والده وهو عقوق يمنع قبول الشهادة وجوب اقامة الذي هو مدلول الآية
 الكريمة لا يستلزم القبول لان اقامة صدق بالحي وهو اعم من القبول وعدمه
 وهل حكم الجد اللاب حكم الاب ذلك ما الام ففضل الشهادة الولد عليها ولما
 وكذا اللاب وبقي انما شهادة الاب للولد وعليه المهرم ادلة وجوب اقامة

وجوب

وجوب القبول من غير معارض **ج** وجوب اقامة على الافاق بكم وكذا لهم
 من غير فرق بينهم وخالف الفقهاء في ذلك لما فيه من التهمة المانعة من
 القبول ولان الولد بعض الوالد لكونه مخلوقا من نطفته والوالد مادة للولد
 فهو كالجرح منه فيكون كل واحد منهما شاهدا لنفسه وكذا الكلام في الاقارب
 والحق خلاف ذلك اما ادلا فلتنصل الابن الكريمة واثباتها فلاون التهمة ^{فمنه}
 بالعدالة فلا يكون معارضة للادلة العامة واماننا لثا فلاون بغضه ليست حفيضة
 بل مجازا ولكل واحد منها حكم نفسه فذلك قد يكون احدهما حرا وان كان
 الاخر **فاما الخامسة عشر** يا ايها الذين امنوا كونوا قواما لله شهداء بالبر
 ولا تحجزوا منكم شأن قوم على ان لا تعدلوا هو اقرب للفقوى وانقوا الله لان
 الله جبر بما تعملون امر الله على طيله وقدست اسماؤه ان يجعل المحرك
 والافعال كلها له أي لوجه بحيث لا يكون فعل من الافعال الا ويوقع اخلاص الله
 وامر ايضا بايقاع الشهادة بالعدل اذير قوام الدنيا والاخرة قوله ولا تحجزوا منكم
 أي يحجزكم بنفس قوم على ترك العدل منهم وذلك مستلزم للعدل لكن لما كانت
 دلالة المطالبة اقواما من دلالة الالتزام امر بالعدل ثانيا وقوله ثم هو أي
 العدل اقرب للفقوى أي اليها وقد دللنا على عظمة في العدل حيث حمله
 اقربا لحصول مفهومها هذا وفي الآية ايضا تأكيد التأكيد للامر باقامة الشهادة
 وغاية المصالح كما قال صلى الله عليه وسلم فامر الله

عبادة



